



دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية

دراسة للحالة الروسية (١٩٨٥-١٩٩٦)

د. نورمان الشيبخ

٢٠٠٠

المحتويات

الصفحات		
٨-٦		مقدمة:
٥٠-٩	النبذة الحاكمة وإعادة هيكلة السياسة الخارجية: الإطار النظري للبحث	الفصل الاول
٨٧-٥١	التغير فى النظام السياسى السوفييتى وتجديد النخبة الحاكمة فى عهد جورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١)	الفصل الثانى
١٣٧-٨٨	التفاعلات السياسية حول قضايا إعادة الهيكلة	الفصل الثالث
١٧٨-١٣٨	بناء مؤسسات الدولة فى روسيا وتداعياته على النخبة الحاكمة	الفصل الرابع
٢٢٧-١٧٩	سياسة إعادة الهيكلة بين الاستمرار والتغير (١٩٩٦-١٩٩١)	الفصل الخامس
٢٤١-٢٢٨	إعادة هيكلة السياسة الخارجية: استخلاصات نظرية	الخاتمة
٢٥٠-٢٤٢		ملحق
٢٦١-٢٥١		قائمة المراجع
٢٦٢		نبذة عن المؤلفة

مقدمة

برز مفهوم إعادة الهيكلة فى أدبيات السياسة الخارجية، فى أوائل الثمانينات، للإشارة إلى تلك التحولات الجوهرية التى تصيب السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها وسلوكها، وأنماط تحالفاتها، وكذا مواقفها تجاه القضايا الدولية المختلفة.

ويتناول الكتاب بين دفتيه دراسة لدور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية، وكيف يؤدى تغير إدراكها للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، أو تغير النخبة ذاتها وإحلالها بنخبة جديدة إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بما يتفق والرؤية الجديدة. بعبارة أخرى، فإن الدراسة تركز على العلاقة بين العناصر الموضوعية والعناصر الذاتية التى قد تدفع إلى إعادة الهيكلة فى السياسة الخارجية. وذلك بالتطبيق على حالتى الاتحاد السوفييتى خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، ثم الجمهورية الروسية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦.

فتتم دراسة إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١) وذلك فى ظل إدراك جورباتشوف للبيئة المحيطة ولضرورة إحداث تغييرات هيكلية وجذرية فى السياسة الخارجية للتوافق مع مستجدات الواقع السوفييتى داخليا حينذاك. وكيف أثرت النخبة الحاكمة المحيطة بجورباتشوف سلباً أو إيجاباً على محاولاته الإصلاحية. وكيف أثر التفاعل بين القيادة السياسية ممثلة فى جورباتشوف وباقى أعضاء النخبة على مخرج عملية إعادة الهيكلة. أى على شكل السياسة الخارجية السوفييتية ودرجة نجاحها فى تحقيق أهدافها.

ثم تتناول الدراسة حالة الجمهورية الروسية من ١٩٩١-١٩٩٦، أى منذ انهيار الاتحاد السوفييتى وحتى الانتخابات الرئاسية الروسية فى يونيو ١٩٩٦. فتطرح التساؤل عما إذا كانت هذه الفترة تمثل نموذجاً لإعادة هيكلة السياسة الخارجية، أم أن السياسة الخارجية الروسية خلال تلك الفترة ما هى إلا امتداد للسياسة الخارجية السوفييتية وللتغيرات الهيكلية التى أحدثها جورباتشوف. ويتضمن ذلك عدداً من الأسئلة الفرعية المرتبطة بهذه الفترة مثل كيف أثر انتصار أحد أجنحة النخبة الحاكمة، مع انهيار الاتحاد السوفييتى وتولى بوريس يلتسن السلطة، على السياسة الخارجية الروسية، وما هو حجم التغير الذى طرأ عليها خلال تلك الفترة، وذلك فى ظل إدراكات القيادة الجديدة من ناحية، وفى ظل التوازنات والتحالفات

الجديدة داخل النخبة الحاكمة من ناحية ثانية، وكذا فى ظل الصراع بين يلتسن والنخبة التشريعية وبعض أجنحة النخبة السياسية الأوسع من ناحية ثالثة.

وقد تم اختيار الاتحاد السوفييتى والجمهورية الروسية كدراسى حالة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية، وذلك بالنظر إلى التحولات الجوهرية التى أصابت الاتحاد السوفييتى منذ تولى جورباتشوف السلطة عام ١٩٨٥. فخلال فترة قصيرة واجه الاتحاد السوفييتى عددا متزايدا من المشاكل، وقد أدرك جورباتشوف ذلك وبادر بأحداث تغييرات جذرية وهيكلية فى السياسة الخارجية السوفييتية لمواجهة هذه المشاكل ومحاولة التغلب عليها.

إلا أن هذه المحاولات لم تؤت ثمارها وانتهت بتفكك الاتحاد السوفييتى وولادة الجمهورية الروسية التى اعتبرت الوريث الشرعى للدولة السوفييتية. فإذا كان جورباتشوف قد بدأ سياسة الإصلاح فى عام ١٩٨٥ بهدف إحياء الاتحاد السوفييتى فقد انتهى الأمر بتحلل النظام والدولة، وابتاع روسيا لمجموعة سياسات فى المجال الخارجى تختلف عن تلك التى تبنتها الدولة السوفييتية.

وتتبع أهمية هذا الموضوع من عدة اعتبارات نظرية وعملية وذلك على النحو التالى:

أولاً، أن مفهوم إعادة الهيكلة من المفاهيم الحديثة فى تحليل السياسة الخارجية. فقد كانت أول بلورة نظرية له فى الكتاب الذى حرره هولستى عام ١٩٨٢ والذى أعطى لإسهامه فيه عنوان: "إعادة هيكلة السياسة الخارجية: ظاهرة مهمة فى السياسة الخارجية". وجدير بالذكر أنه بعد ثمانية أعوام كتب هيرمان فى عام ١٩٩٠ يدعو إلى ضرورة الاهتمام بدراسة التغير فى السياسة الخارجية، والظروف والعوامل التى قد تؤدى إلى مثل هذا التغير وليس فقط دراسة السياسة الخارجية للدول.

ونظراً لقلّة الدراسات السابقة فى الموضوع فإن هذا البحث يمكن أن يمثل إسهاماً متواضعاً - فى الموضوع خاصة فى مجال الربط بين السياسة المقارنة وتحليل السياسة الخارجية وذلك بالتركيز على دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية.

ثانياً، ملاءمة حالتى الاتحاد السوفييتى خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١-١٩٩٦) للإطار النظرى، فعلى حين تقدم حالة الاتحاد السوفييتى نموذجاً

لإعادة هيكلة السياسة الخارجية، تقدم حالة روسيا نموذجاً للتغيير المحدود الذي عادة ما يأتي في أعقابها.

ثالثاً، أهمية الاتحاد السوفييتي (السابق) باعتباره القوة العظمى الثانية في العالم، وأهمية روسيا باعتبارها إحدى الدول الكبرى أصحاب المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وباعتبارها الدولة الوريثة للاتحاد السوفييتي. فهي تشغل ٧٦.٥% من مساحته (أكبر دول العالم من حيث المساحة)، كما أنها ورثت ٥١% من عدد سكانه (١٤٨.٨ مليون نسمة عام ١٩٩٥) لتصبح بذلك خامس دول العالم من حيث عدد السكان. هذا فضلاً عن كونها القوة العظمى الثانية على المستوى العسكري، ولديها أكبر قوة تقليدية في أوروبا وآسيا.

وأخيراً، أن الجمهورية الروسية تمر بمرحلة انتقال ولم تستقر أنماط تفاعلاتها السياسية الداخلية أو الخارجية على نحو مطرد. ومن ثم فإن هذه الدراسة يمكن أن تساعد على فهم التحولات المستقبلية فيها.

الفصل الأول

النخبة الحاكمة وإعادة هيكلة السياسة الخارجية:
الإطار النظري للبحث

بدأت الإرهاصات الأولى للاهتمام بدراسة إعادة هيكلة السياسة الخارجية مع بداية الثمانينات. وقد برز مفهوم إعادة الهيكلة للتعبير عن التغييرات الجذرية التي تكتنف التوجهات العامة للسياسة الخارجية لدولة ما وأنماط تحالفاتها. وفي هذا الإطار لم يحظ دور النخبة الحاكمة في إعادة الهيكلة بالاهتمام الكافي من جانب الباحثين رغم تعدد المحاولات لدراسة علاقة النخبة بالسياسة الخارجية. ويتناول هذا الفصل بروز مفهوم إعادة الهيكلة في أدبيات السياسة الخارجية وتبلوره كأحد مجالات البحث، والمحاولات المختلفة لدراسة علاقة النخبة الحاكمة بالسياسة الخارجية. هذا إلى جانب الإطار النظري المقترح لدراسة دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية.

أولاً: بروز مفهوم إعادة الهيكلة في تحليل السياسة الخارجية:

خلال حقبتى الستينات والسبعينات أنشغل الباحثون في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بتطوير حقل الدراسة والوصول به إلى درجة "العلم". وقد أدى هذا إلى التركيز على الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية أو ما عرف بـ "السياسة الخارجية المقارنة" "Comparative Foreign Policy" ومنها دراسة روزيناو عام ١٩٦٨^(١)، ودراسة مكجوان وشابيرو McGowan & Shapiro عام ١٩٧٣. وفي هذا السياق، لم تحظ دراسة التغيير في السياسة الخارجية باهتمام كبير على الرغم من أن التغيير في السياسة الخارجية وإعادة هيكلة توجهاتها الأساسية كانت ظاهرة موجودة وقائمة.

وقد قدم روبرت جالبين في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" "War and Change in World Politics" الصادر عام ١٩٨١ خمسة أسباب تفسر إهمال الباحثين لدراسة التغيير في السياسة الخارجية خلال تلك الفترة وهي:

Rosenau, James N., "Comparative Foreign Policy: Fad, Fantasy, or field", (١) *International Studies Quarterly*, no.12, (1968), pp. 296-329.

أولاً: أن حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كان مجالاً حديثاً نسبياً فى ذلك الوقت، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتم التركيز على دراسة وتحليل أبعاده والظواهر المتكررة والمستمرة فيه أولاً حتى يتسنى التعرف على ما طرأ على هذه الظواهر من تطور.^(١)

ثانياً: ظهور مدارس واقترابات بحثية، مثل المدرسة السلوكية واقتراب صنع القرار، أدت إلى التركيز على ظواهر جزئية وأسئلة أضيق نطاقاً والبعد عن السعى للوصول إلى نظرية كلية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية بما يتضمنه ذلك من ضرورة البحث فى التغيير فى السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، ركز الذين درسوا السياسة الخارجية من منظور صنع القرار على دور القيادة والحكومة والبيروقراطية فى عملية صنع القرار وتجاهلوا البيئة المحيطة والعوامل التى قد تدفع هذه القيادة إلى تبني سياسة معينة أو التخلي عن أخرى وتغيير مواقفها.

ثالثاً: سيطرة الباحثين الأمريكين على حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، وانشغال هؤلاء الباحثين بدراسة الحرب الباردة، خاصة فى ظل الانقسام الإيديولوجى، وما ارتبط بذلك من إعلاء لأهمية الأمن القومى الأمريكى والتركيز على دراسة دور الرئيس والبيروقراطية المسؤولة عن الحفاظ على هذا الأمن. وقد أدت هذه النظرة إلى إهمال دراسة الأبعاد الأخرى فى السياسة الخارجية الأمريكية ومنها التغيير فى هذه السياسة وفى السياسة الخارجية بصفة عامة.^(٢)

رابعاً: وجود اقتناع سائد بصعوبة البحث فى التغيير السياسى بصفة عامة وعدم جدواه. فقد سادت هذه النظرة لدى أصحاب المنهج التاريخى ودارسى التاريخ الدبلوماسى الذين اقتصرنا على مجرد رصد وقائع السياسة الخارجية دون تفسير للاستمرار والتغيير فيها. وقد شملت هذه النظرة أيضاً الباحثين فى إطار الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية

(١) Rosati, Jerel A., Sampson III, Martin W. & Hagan, Joe D., The Study of Change in Foreign Policy, in Rosati, Jerel A., Hagan, Joe D. & Sampson III, Martin W. (eds.), Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change, (Columbia: University of South Carolina, 1994), pp.4-5.

Ibid, pp.5-6

(٢)

فكتب روزيناو عام ١٩٦٨ "بأن هؤلاء الذين يطمحون للوصول إلى نظرية للسياسة الخارجية تتضمن القدرة على التفسير والتنبؤ بالاستمرار والتغير فيها مصيرهم الإحباط لأنه لا يمكن تحقيق ذلك".^(١)

خامساً: وجود تحيز مسبق من جانب الباحثين الغربيين فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة - بما فى ذلك الباحثين فى إطار السياسة الخارجية- إلى مفاهيم الاستقرار والاستمرار والتغير المنظم والمحدود.

إلا أن هذه العوامل طرأ عليها قدر من التبدل، خاصة مع حلول الثمانينات، لتفسح المجال أمام الاهتمام بدراسة التغير فى السياسة الخارجية. فمن ناحية، تطور حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وتبلورت مفاهيمه، وبدأ الاهتمام بتطوير نظرية كلية له وهو ما يتطلب دراسة كافة جوانبه، بما فى ذلك التغير فى السياسة الخارجية. وأتسع حقل السياسة الخارجية ليتخطى المناهج الضيقة التى سيطرت عليه طوال الستينات، وتتنوع الأسئلة البحثية المطروحة فيه بحيث تعطى نظرة أشمل وأكثر تحليلاً وتسمح بتناول التغير كأحد الظواهر الجديرة بالبحث.^(٢)

ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفى ظل التغيرات العالمية والإقليمية، السريعة والمتلاحقة، والتى أدت إلى حدوث تغييرات جذرية فى السياسة الخارجية للعديد من الدول والتغير فى الأنماط السلوكية التى أتبعتها فى سياستها الخارجية لعقود طويلة، وهى التغيرات التى بدأت بانهيار النظم الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية، وتوحيد الألمانيتين، وانهيار الاتحاد السوفييتى وانتهاء الحرب الباردة، واندلاع الصراع العرقى فى يوجوسلافيا السابقة، والاتجاه نحو مزيد من الاندماج فى أوروبا الغربية، وبروز اليابان وعدد من دول جنوب شرق آسيا كقوى اقتصادية كبرى على الصعيد العالمى، وانهيار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، والتطور فى عملية السلام فى الشرق الأوسط. فى إطار كل هذه التغيرات

^(١) Ibid, pp.6-7.

^(٢) Ibid, pp.7-8.

الدولية والإقليمية وغيرها برزت أهمية البحث فى موضوع إعادة هيكلة السياسة الخارجية والعوامل التى قد تدفع إلى ذلك.

١- الظهور المبكر لمفهوم "إعادة الهيكلة":

بدأت الإرهاصات الأولى للاهتمام بدراسة التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية مع بداية الثمانينات وذلك بصدور كتابين. أولهما كتاب روبرت جيلبين بعنوان: "الحرب والتغير فى السياسة العالمية" -السابق الإشارة إليه- والذى عرض فيه لموضوع إهمال دراسة التغير فى السياسة الخارجية وأسباب ذلك. أما ثانيهما فهو كتاب جيمس روزيناو الذى ضم مجموعة من البحوث تحت عنوان "دراسة التكيف السياسى: مقالات فى تحليل السياسة الدولية" **"The Study of Political Adaptation: Essays on The Analysis of World Politics"** وعلى الرغم من أن روزيناو لم يهدف إلى دراسة التغير فى السياسة الخارجية بشكل مباشر حيث انصب اهتمامه على دراسة تكيف الحكومات مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية من حولها والكيفية التى يتم بها هذا، وذلك فى إطار سعيه إلى تطوير نظرية عامة للسياسة الخارجية، فى عالم يشهد درجة متزايدة من الاعتماد المتبادل وتلاشى الفواصل بين الدول، إلا أن دراسته هذه كانت خطوة هامة على طريق الاهتمام بدراسة التغير فى السياسة الخارجية.

فقد رأى روزيناو أن الفهم الصحيح والعميق للظاهرة السياسية يقتضى النظر إليها كغيرها من الظواهر الإنسانية. وكما أن الإنسان يسعى دائما للتكيف مع البيئة المحيطة، فإن الدولة فى حالة حركة دائمة من اجل التكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها. وقد رأى روزيناو أن السياسة الخارجية هى أداة الدولة فى التكيف مع هذه التغيرات وذلك من اجل الحفاظ على بقائها ونجاحها فى تحقيق أهدافها. ومن ثم فإن التغير فى السياسة الخارجية يأتى نتيجة بروز تغيرات داخلية أو خارجية تقتضى مواجهتها والتكيف معها. وعادة فإن صانعى القرار يدركون هذه التغيرات والمستجدات بما تحمله من مخاطر أو فرص، ويسعون للتقليل من الخسائر والتكاليف المحتملة من ورائها وتعظيم المنافع والفرص المتوقعة منها، وذلك بإحداث التغيرات اللازمة فى السياسة الخارجية.

وحدد روزيناو أربعة أنماط للتكيف فى السياسة الخارجية لمواجهة المستجدات والتغيرات التى تواجه صانعى القرار والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية. النمط الأول، أطلق عليه Preservative Adaptation ، وفيه يحدث التغير فى السياسة الخارجية استجابة لمتغيرات ومتطلبات داخلية وخارجية معا. النمط الثانى، يحدث فيه التغير فى السياسة الخارجية كنوع من الإذعان لمتغيرات البيئة الخارجية ولذا أطلق عليه روزيناو التكيف الإذعانى Acquiscent Adaptation. ثم هناك التغير فى السياسة الخارجية الذى يحدث استجابة لمتغيرات ومتطلبات نابعة من البيئة الداخلية Intrasigent Adaptation. وأخيرا، قد يحدث تكيف أو تغير فى السياسة الخارجية دون أن يكون هناك تغيرات فى البيئتين الداخلية والخارجية ولكن قد يأتى بمبادرة من صانعى القرار وبتشجيع وتعزيز منهم Promotive Adaptation. ويرى روزيناو أن السلوك الخارجى للدولة عادة ما يأخذ أحد الأنماط الأربعة السابقة التى لكل منها انعكاسات مختلفة على درجة الاستمرار والتغير فى السياسة الخارجية.^(١)

٢- بروز مفهوم "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية:

يعتبر الكتاب الذى حرره هولستى عام ١٩٨٢ تحت عنوان "لماذا تغير الدول من تحالفاتها: إعادة هيكلة السياسة الخارجية فى عالم ما بعد الحرب" **"Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in The Postwar World"** هو بداية الدراسة المباشرة والمتعمقة للموضوع، وأول استخدام لمصطلح "إعادة هيكلة السياسة الخارجية". ويضم الكتاب مجموعة من المقالات التى تهدف إلى دراسة التغير فى السياسة الخارجية كموضوع بحثى مستقل وجدير بالدراسة.

ويتمثل إسهام هولستى فى تأكيده على أهمية الدراسة المتعمقة لموضوع التغير فى السياسة الخارجية، كما أنه لم يهتم بمجرد التغيرات المحدودة التى تحدث "تكيفا" مع مستجدات البيئة الداخلية أو الخارجية والتغيرات الحادثة فيها، ولكنه ميز بين هذه التغيرات العادية أو التدريجية من ناحية، وبين التغير الجذرى أو الكلى فى نمط السلوك الخارجى للدولة وتحالفاتها من ناحية أخرى، وجعل من هذا الأخير محورا لاهتمامه.

(١) Rosenau, James N., The Study of political Adaptation: Essays on the Analysis of World Politics, (New York: Nichols publishing, 1981), pp. iii-iv, 42-50, 59.

من ناحية أخرى، قام هولستي بطرح تساؤل أساسي وهو: لماذا تحدث إعادة هيكلة في السياسة الخارجية؟ وفي محاولته للإجابة على هذا التساؤل حدد هولستي أربع أنماط أساسية للسياسة الخارجية وهي: العزلة، والاعتماد على الذات، والاعتماد، وعدم الانحياز - التنويع. ورأى أن إعادة الهيكلة تتم بالتحول من نمط إلى نمط آخر منها. وقام بوضع إطار نظري لتفسير هذا التحول يركز على دور العوامل الخارجية، والعوامل الداخلية، والخلفية التاريخية، والعوامل الثقافية، والعوامل الخاصة بعملية صنع القرار. (١)

ولمزيد من الإيضاح لهذا الإطار النظري قدم الكتاب دراسة تفصيلية لست حالات شهدت إعادة هيكلة للسياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تضمنت دولا متقدمة وأخرى نامية، كبيرة وأخرى صغيرة، ذات نظم ديمقراطية وأخرى ذات نظم تسلطية، وهي:

- ١- بوتان: كنموذج للتحول من نمط العزلة إلى نمط الاعتماد وذلك خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٢
- ٢- بورما: كنموذج للتحول من نمط عدم الانحياز إلى نمط العزلة خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٢.
- ٣- كندا: كنموذج للتحول من نمط الاعتماد إلى نمط التنويع خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٨.
- ٤- شيلي: وهي تقدم محاولة فاشلة لإعادة الهيكلة وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣.
- ٥- الصين: وقامت بإعادة هيكلة سياستها الخارجية والتحول من نمط الاعتماد إلى نمط الاعتماد على الذات ثم إلى نمط العزلة ثم إلى نمط التنويع وذلك خلال الفترة من ١٩٥٩-١٩٧٦.
- ٦- تنزانيا: كنموذج للتحول من نمط الاعتماد إلى نمط التنويع خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧.

(١) Holsti, K.J., "Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World", (London: Allen and Unwin, 1982), pp.ix-7.

وقد خلص هولستي إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية هو تطور أكثر ذيوياً وانتشاراً بين الدول الصغيرة والنامية، وأن الدول المتقدمة أكثر استقراراً في سياستها الخارجية. ويرجع ذلك إلى أنه في حالة الدول النامية تزداد درجة الاعتماد والإحساس بالضعف والتدخل الخارجي في شئونها، كما أنه من السهل التأثير والضغط عليها خاصة اقتصادياً وهو ما يجعل هذه الدول أكثر قابلية وميلاً لإعادة هيكلة سياستها الخارجية. وقد تكون إعادة الهيكلة محاولة من جانبها لتأكيد استقلالها وسيطرتها على مقاليد الأمور خاصة في مرحلة التحول التي تمر بها والتخلص من بقايا الاستعمار وذلك في مواجهة الضغوط المفروضة عليها. أما الدول الكبرى فإن تكلفة إعادة هيكلة سياستها الخارجية عادة ما تكون مرتفعة جداً، ولذا فإنها غالباً ما تميل إلى الاستمرار فيها.

كما لاحظ هولستي أنه في حالة قيام دولة صغيرة غير محورية في النظام الدولي بإعادة هيكلة سياستها الخارجية، وبحيث لا تشكل إعادة الهيكلة هذه تهديداً لأمن الدول الكبرى في النظام، فإنه غالباً ما تكفل محاولتها بالنجاح ولا تثير درجة عالية من الصراع أو العنف. أما إذا مست عملية إعادة الهيكلة المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى فإنها غالباً ما تثير توترات دولية وردود فعل تتضمن درجات عالية من العنف والعقاب ومحاولة إثنائها عن إحداث مثل هذا التغيير.

وأخيراً، انتهى هولستي إلى أن إدخال تغييرات جذرية في السياسة الخارجية إلى حيز التنفيذ ليس بالأمر اليسير نظراً لارتفاع تكلفة إعادة الهيكلة بصفة عامة. ومن ثم فعلى الرغم من قيام بعض صانعي القرار بالتعبير عن رغبتهم أو حتى اتخاذ قرار بإعادة الهيكلة، فإن إدخال مثل هذا القرار إلى حيز التنفيذ قد يكون أمر بالغ الصعوبة.⁽¹⁾

وفي أواخر الثمانينات، جاءت دراسة **جولدمان** عن التغيير في السياسة الخارجية وذلك في كتابه **"التغيير والاستقرار في السياسة الخارجية: مشاكل واحتمالات الانفراج"** **"Change and Stability in Foreign Policy: The Problems and Possibilities of Détente"**. وقد انطلق جولدمان من أن هناك أنماطاً للسياسة الخارجية وأن معرفة نمط السياسة الخارجية للدولة يساعد على تفسير سلوكها الخارجي والتنبؤ به. إلا

⁽¹⁾ Ibid, pp.198-218.

أن وجود نمط للسياسة الخارجية للدولة لا ينفى إمكانية تغيير هذه السياسة. وهنا طرح جولدمان التساؤل حول كيف يمكن تفسير الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية وما هي العوامل التي تؤدي إلى كل منهما؟^(١)

وقد رأى جولدمان أن التغير في السياسة الخارجية للدولة يأتي نتيجة لثلاث عوامل رئيسية وهي: التغير في البيئة المحيطة، والتغذية العكسية السلبية، وتغير صانع القرار وإحلاله بأخر ذو أفكار ومعتقدات جديدة. إلا أن جولدمان رأى أن هذه العوامل ليس لها تأثير حتمي أو ضروري فهي قد تؤدي إلى تغير السياسة الخارجية وقد لا تؤدي إلى حدوث مثل هذا التغيير. فالتغير في البيئة المحيطة، والتغذية العكسية السلبية قد يشكلان ضغطاً على الدولة من أجل تغيير سياستها إلا أن الدولة قد تجد أن عليها الالتزام بسياساتها المتبعة ويكون هناك ميلاً للاستمرار فيها. كما أن وصول أشخاص ذوي آراء واتجاهات مختلفة إلى السلطة قد لا يؤدي بالضرورة إلى إعادة الهيكلة حيث يصبح هؤلاء أسرى للسياسات المتبعة والتي لا يمكن التنصل منها.^(٢)

فهناك عوامل تدفع إلى الاستمرار في السياسة الخارجية المتبعة والتقليل من أثر العوامل التي تدفع إلى التغيير فيها، أو إلغائها والحيلولة دون استجابة الدولة إليها، وقد أطلق عليها جولدمان *Stablizers*. وقد ركز جولدمان على هذه العوامل التي تدفع إلى الاستمرار في السياسة الخارجية واستقرارها حيث أنصب اهتمامه الأساسي حول كيف يمكن لسياسة ما أن تستمر حتى مع وجود عوامل تدفع إلى تغييرها. فقام جولدمان بوضع إطار نظري حدد فيه أربع مجموعات أساسية من العوامل التي تؤدي إلى استمرار السياسة الخارجية وهي: العوامل الإدارية، والعوامل السياسية، والعوامل الإدراكية، والعوامل الدولية. وقد أسهب جولدمان في تناول هذه العوامل ودورها في استمرار السياسة الخارجية واستقرارها ومواجهة أثر العوامل التي تدفع إلى التغيير.^(٣)

Goldmann, Kjell, Change and Stability in Foreign Policy: The Problems and Possibilities of Détente, (New York: Harvester Wheatsheaf, 1988), p. 3 (١)

Ibid, pp.4-6. (٢)

Ibid, pp. 5-6, 15-16,26-6 لمزيد من التفاصيل أنظر: (١)

وقام جولدمان فى الجزء الثانى من الكتاب بتطبيق هذا الإطار النظرى على الوفاق الأمريكى السوفىيى خلال حقبة السبعينات. وقد رأى جولدمان أن إطاره النظرى ذو أهمية بالغة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. فقد رأى جولدمان أنه يمكن تحسين العلاقات العدائية بين دولتين وذلك بالتقليل من أثر العوامل التى تؤدى إلى استمرار السياسات العدائية بينهما، وعند حدوث ذلك يكون الهدف هو الحفاظ على استقرار السياسة الجديدة القائمة على الصداقة والتفاهم.^(١)

إلا أنه من الواضح محدودية إسهام جولدمان بالنسبة لدراسة إعادة هيكلة السياسة الخارجية وذلك من زاويتين. أولهما: أن اهتمامه الأصيل ليس هو التغيير فى السياسة الخارجية بقدر ما هو الاستقرار والاستمرار فيها والعوامل التى تدفع إلى ذلك. فدراسته هى دراسة فى استمرار السياسة الخارجية واستقرارها أكثر منها فى تغييرها، وتناوله للعوامل التى تدفع للتغيير جاء بهدف التعرف على كيفية مواجهتها بالعوامل التى تدفع إلى الاستقرار Stabilizers لى يمكن التقليل من أثرها أو إلغاؤه كلية.

وثانيهما: أن تناول جولدمان للتغيير فى السياسة الخارجية أقتصر على مجرد الإشارة إلى العوامل التى تدفع إلى ذلك دون تفصيل لهذه العوامل وكيف تؤدى إلى إحداث التغيير فى السياسة الخارجية، كذلك دون التعرض لمفهوم التغيير. فهو لم يميز بين التغيير العادى والتغيير الجذرى فى السياسة الخارجية وعن أى منهما يتحدث. وإن كان يتضح من تناوله والأمثلة التى ساقها أنه يتحدث عن النوع الأول من التغيير وهو التغيير المحدود الذى يحدث على مستوى إحدى السياسات وليس إعادة هيكلة السياسة الخارجية ككل.

ومع بداية التسعينات جاءت إضافة هيرمان وإسهامه الذى تمثل فى مقاله تحت عنوان: "تغيير الاتجاه: عندما تختار الحكومات أن تغير اتجاه سياستها الخارجية". وقد رأى هيرمان أن التغييرات الجذرية التى تحدث فى السياسة الخارجية للدولة لها أهميتها

^(١) Ibid, p. xv.

(٢)

الخاصة لما تفرضه من ضغوط على الحكومة، ولما لها من آثار محتملة على الدول الأخرى. ولقد ميز هيرمان بين التغيير الذى يحدث نتيجة تغير النظام القائم وتولى حكومة جديدة ذات رؤى وإدراكات مختلفة للبيئة المحيطة ولأولويات السياسة الخارجية السلطة من ناحية، والتغيير الحادث نتيجة قيام الحكومة الموجودة بالمبادرة بإحداث تغييرات جذرية وتغيير مسار سياستها الخارجية وهو ما أطلق عليه التغيير الذاتى التصحيحي Correcting Self- Change. وفى هذا الإطار طرح التساؤل عن الظروف التى فى ظلها تدرك حكومة ما أن توجهها فى سياستها الخارجية غير ملائم أو لم يعد ملائماً وأن عليها تغييره. بعبارة أخرى، فى ظل أى ظروف تقوم الحكومة بتصحيح مسارها وتوجهها الخارجى؟^(١)

وحدد هيرمان أربع مستويات متدرجة للتغيير فى السياسة الخارجية وهى:

١- التغيرات التكيفية: Adjustment Changes

ويقصد بها أنه فى إطار نفس الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه سياسة خارجية ما، وفى إطار نفس الأدوات والأساليب تقوم الدولة بتغيير فى حجم استخدام هذه الأدوات مثل أن تزيد من مساعداتها الاقتصادية لدولة أخرى.

٢- التغيرات فى البرنامج: Program Changes

ويقصد بها أنه فى إطار نفس الهدف، تقوم الدولة بتغيير الأساليب والأدوات التى تتبعها مثل اللجوء إلى التفاوض بدلاً من الحل العسكرى.

٣- التغيرات فى الأهداف: Goal Changes

وهى تلك التغيرات التى تحدث فى الأهداف المرجوة من السياسة المتبعة.

٤- التغيرات فى التوجه الدولى: International Orientation Changes

وتتضمن تغييراً جوهرياً فى دور الدولة على الصعيد الدولى وسلوكها، وهو أقصى درجات التغيير وأكثرها جذرية.

(١) Herman, Charles F., Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy, *International Studies Quarterly*, No. 34, (1990), pp.4-5.

ورأى هيرمان أن التغيير الجوهرى فى السياسة الخارجية يحدث على الثلاث مستويات الأخيرة أى على مستوى الأدوات والأهداف والتوجه الدولى ككل. وقد أنصرف هيرمان إلى هذا النوع من التغيير وليس إلى التغييرات التكيفية البسيطة والمحدودة.^(١)

وفى محاولة للتعرف على الظروف التى يتم فى ظلها مثل هذا التغيير الجوهرى اقترح هيرمان أربع مصادر أو عوامل أساسية تؤدى إلى التغيير فى السياسة الخارجية وهى:

١- مبادرة القيادة:

ويكون هذا عادة فى النظم التسلطية حيث يمتلك القائد السياسى القدرة على الإقناع والسلطة التى تمكنه من إحداث التغيير دون وجود قيود داخلية كبيرة تحول بينه وبين هذا التغيير. ومثال ذلك قيام الرئيس أنور السادات بمبادرة السلام مع إسرائيل.

٢- تأييد الجهاز الحكومى:

فقد يكون هناك مجموعة فى داخل جهاز أو عدد من الأجهزة الحكومية تؤيد التغيير فى السياسة الخارجية وتضغط لإحداثه. فالعاملون فى الأجهزة ذات الصلة برسم السياسة الخارجية وتنفيذها مثل وزارة الخارجية ومؤسسات الأمن القومى والمخابرات العامة عادة ما يكون لديهم قدرة اكبر على معرفة ما إذا كانت السياسة المتبعة ناجحة أم لا، كما أنهم يكونون على دراية وفهم اكبر لكيفية عمل الحكومة، وكيف يمكن التغلب على المعارضة لها. ولكى يكون لهذه المجموعة فعالية لابد أن تكون ذات صلة بكبار المسئولين عن السياسة الخارجية.

٣- إعادة الهيكلة الداخلية:

فكل سياسة خارجية عادة ما يكون لها مؤيدون فى الداخل ذوو قوة وتأثير يعطون شرعية لهذه السياسة بتأييدهم. ومن ثم فإن تغيير موقف هؤلاء المؤيدين أو ضعفهم فى مواجهة خصومهم أو تغيير علاقتهم بالنظام نفسه قد يؤدى إلى تغيير السياسة المتبعة.

Ibid, pp. 5-6.

(١)

(

٤- الصدمات الخارجية:

غالبا ما يأتي التغيير فى السياسة الخارجية نتيجة إدراك الحكومة القائمة لوجود تغييرات فى البيئة الخارجية، عادة ما تكون أحداث كبرى ملحوظة ذات تأثير عاجل وسريع على الدولة بحيث لا يمكن تجاهلها ويكون على الدولة أن تستجيب لها وتغير من سياستها. وقد رأى هيرمان أن هناك تفاعلاً بين العوامل السابقة بحيث قد يحفز إحداها الأخر. فقد تؤدي صدمة خارجية مثلاً إلى مبادرة القيادة بإحداث تغيير فى السياسة الخارجية.^(١)

إلا أن إسهام هيرمان الحقيقى يتمثل فى تركيزه على دور عملية صنع القرار فى إحداث التغيير فى السياسة الخارجية. حيث رأى أنها تتوسط العوامل التى تؤدي إلى حدوث تغيير من عدمه، كما أنها تؤثر على درجة التغيير التى قد تحدث (تغير فى البرنامج أم فى الأهداف أم فى التوجه الدولى ككل). وأن عملية صنع القرار على هذا النحو قد تسهل حدوث التغيير أو تعوقه. ومن ثم ففهم التغيير فى السياسة الخارجية يتطلب فهماً جيداً لعملية صنع القرار ولذا قام هيرمان بمناقشة تفصيلية لاحتمالات ومتطلبات حدوث التغيير فى مراحل عملية صنع القرار المختلفة والتى حددها فى سبع مراحل أساسية هى:

١- التوقعات المبدئية للسياسة المتبعة : فعادة ما يكون هناك توقعات من جانب صانعى القرار للآثار المحتملة للسياسة المتبعة. وتمثل هذه التوقعات معياراً لتقييم السياسة ومدى نجاحها فى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

٢- أثر العامل الخارجى: هذا العامل قد يكون استجابة أو رد فعل للسياسة المتبعة، وقد يكون حدثاً مستقلاً تماماً ولكنه يؤثر عليها.

٣- إدراك أن رد فعل البيئة لهذه السياسة سوف يكون متناقضاً أو متعارضاً مع التوقعات المرجوة منها.

Ibid, pp. 11-12.

(١)

(

٤- يخلص صانعو القرار إلى أن السياسة المتبعة غير فعالة في مواجهة المشكلة القائمة.

٥- ومن ثم يقوموا بتطوير بدائل للسياسة المتبعة.

٦- الوصول إلى اتفاق عام حول البديل الجديد الذى سيتم تبنيه. وكلما كان هناك اتفاق فى الإيديولوجية والمعتقدات لدى صانعى القرار كلما كان من الأيسر الوصول إلى مثل هذا الاتفاق.

٧- تنفيذ السياسة الجديدة: وهنا يبرز دور الجهاز الحكومى، فإذا كان الجهاز الحكومى القائم على تنفيذها مؤيد للسياسة السابقة التى كانت متبعة ويعارض التغيير، فإن هذا قد يعوق تنفيذ السياسة الجديدة أو يؤدي إلى التراخى فى تنفيذها. كما أن وضوح الإجراءات اللازمة لتنفيذها بالنسبة للقائمين على ذلك يعتبر أمراً ضرورياً من أجل سهولة التنفيذ.^(١) التنفيذ.^(١)

وفى كل مرحلة من هذه المراحل يقدم هيرمان مجموعة من الاقتراحات للظروف التى فى ظلها يزيد احتمال حدوث تغيير كبير فى السياسة الخارجية.

٣- تبلور المفهوم وبروزه كأحد مجالات البحث فى السياسة الخارجية:

كان لإسهامات كل من هولستى وجولدمان وهيرمان فى دراسة التغيير فى السياسة الخارجية دور محورى فى تبلور مفهوم "إعادة الهيكلة" وبروزه كأحد مجالات البحث فى السياسة الخارجية، ووضع الأساس لدراسات أخرى أكثر تعمقا لعل أبرزها دراسة كل من فولجى وشوارز التى نشرت عام ١٩٩١ تحت عنوان: "العوامل السياسية الداخلية وإعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة لحالة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية". وقد انطلق الباحثان من أهمية ظاهرة التغيير الجذرى فى السياسة الخارجية، وأن الباحثين فى مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية اعتادوا على التعامل مع مثل هذه التغييرات الجذرية باعتبارها أحداثاً فريدة وغير متكررة مما أدى إلى قلة البحث فى هذا المجال واقتصره فى عدد قليل من الدراسات.

وقد ميز فولجى وشوارز بين إعادة الهيكلة Restructuring والتى تتضمن تغييراً جذرياً متعدد الأبعاد يحدث فى فترة زمنية قصيرة نسبياً، والتغييرات العادية Shifts فى

^(١) Ibid, pp. 14-19.

^(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

(

السياسة الخارجية التي تحدث بشكل تدريجي وعلى مدى فترة زمنية طويلة نسبياً. وأن هذه التغيرات العادية هي التي حظيت باهتمام الأدبيات نظراً لميل الدول الغربية إلى الحفاظ على الوضع الراهن وعدم إجراء تغييرات جذرية فى سياستها الخارجية. ومن ثم طرح فولجى وشوارز السؤال حول: كيف تحدث مثل هذه التغيرات الجذرية فى الدول الديمقراطية الغربية؟ وما هي العوامل التي قد تؤدى إلى ذلك؟

وفى إطار محاولتيهما للإجابة على هذه التساؤلات أعتمد الباحثان على خبرة ١١ دولة أوروبية ديمقراطية غربية مع التركيز على خبرة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وذلك خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٠. وقد انتهى الباحثان إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أن الدول الأوروبية الصغيرة أقل ميلاً إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية مقارنة بالدول الكبرى، وذلك بالنظر إلى امتلاك هذه الأخيرة للموارد اللازمة لذلك. فعلى سبيل المثال، فإن امتلاك فرنسا قدرات نووية مكنها من اتباع سياسة خارجية أكثر استقلالاً تجاه حلف شمال الأطلسي.

- أن الدول الأوروبية الصغيرة أكثر ميلاً لإعادة هيكلة سياستها الخارجية نتيجة لتأثير العوامل والضغط الخارجية، فى حين تأتي إعادة الهيكلة فى الدول الكبرى عادة نتيجة لعوامل وضغوط داخلية.

- إن إعادة الهيكلة تكون أكثر ميلاً للحدوث عندما تصل القيادة السياسية إلى السلطة بالتعيين أو بالفوز فى الانتخابات بأغلبية بسيطة (٥% فأقل عن المرشح الأخر) وذلك فى النظم الرئاسية، حيث أن القيادة السياسية، فى هذه الحالة، يكون لديها جراءة أكبر على المبادرة مقارنة بتلك المنتخبة بأغلبية واسعة والتي تخشى من تراجع شعبيتها والتأثير على فرص انتخابها مرة أخرى فى حالة فشل مبادرتها.

- إن إعادة الهيكلة تكون أكثر ميلاً للحدوث فى حالة وجود مشاكل اقتصادية داخلية ملحة تواجه القيادة السياسية وتدفعها إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية لمواجهة هذه المشاكل.

- قد تأتي إعادة الهيكلة استجابة لمتغيرات فى البيئة الدولية مثل طبيعة النظام الدولي ودرجة الاستقطاب به. فقد وجد الباحثان أن كل حالات إعادة الهيكلة التي شملتها

دراستهما، فيما عدا حالة واحدة فقط، حدثت خلال حقبة السبعينات وهي فترة الانفراج في العلاقات السوفييتية الأمريكية وانخفاض حدة الاستقطاب الدولي مما أتاح قدر من حرية الحركة للدول الفاعلة في هذا النظام. (١)

وأهم ما يلاحظ على دراسة فولجي وشوارز أن الدول الأوروبية محل الدراسة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ لم تشهد إعادة هيكلة للسياسة الخارجية، وأن ما اعتبره الباحثان إعادة هيكلة هو مجرد تغير محدود في سياستها الخارجية وليس تغيراً جوهرياً في التوجهات الأساسية لهذه السياسة. فعلى سبيل المثال، أعتبر الباحثان سياسة ديجول الخارجية واتجاهه نحو مزيد من الاستقلال عن حلف الأطلسي وتطوير علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي في منتصف الستينات إعادة هيكلة في السياسة الخارجية الفرنسية، وكذا انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٧٢. ومثل هذه التغيرات في السياسة الخارجية لا يمكن اعتبارها إعادة هيكلة لأنها لا تتضمن تغيراً في التوجهات الأساسية الحاكمة لهذه السياسات.

ومن ثم فإن الإسهام الحقيقي في مجال دراسة إعادة الهيكلة جاء مع الكتاب الذي قام بتحريره كلا من روزيتي وهاجان وسامبسون في عام ١٩٩٤ تحت عنوان "إعادة هيكلة السياسة الخارجية: كيف تستجيب الحكومات للتغير العالمي" **Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change**. ويمثل هذا الكتاب إسهاماً حقيقياً في دراسة التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية. فهو يتناول التغير في السياسة الخارجية وإعادة هيكلتها بشكل مباشر فيعرض للمحاولات والأدبيات السابقة، وذلك في إطار ثلاث تساؤلات رئيسية هي: ما هو التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية؟، وما هي مصادر التغير في السياسة الخارجية والأطر النظرية التي تساعد على فهمه؟، وإلى أي مدى تسهم دراسة التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية في فهم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؟

(١) Volgy, Thomas J. & Schwarz, John E., "Does Politics Stop at the Water's Edge?: Domestic Political Factors and Foreign Policy Restructuring in the Cases of Great Britain, France, and West Germany", Journal of Politics, vol.53, no.3, (August 1991), pp. 615-640.

فمن ناحية، يطرح الكتاب التساؤل عن ما المقصود بالتغيير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية؟ ويقدم تعريفات مختلفة لمفاهيم السياسة الخارجية، والتغيير، وإعادة الهيكلة. ويخلص إلى أنه ليس هناك اتفاق حول مفهوم التغيير في السياسة الخارجية وتعريفه. فلقد تحدث روزيناو عن "التكيف السياسى" Political Adaptation، وقدم هولستى مفهوم إعادة هيكلة السياسة الخارجية Restructuring، بينما اهتم جولدلمان بدراسة الاستقرار وعدم الاستقرار في السياسة الخارجية Stablization، هذا على حين تحدث هيرمان عن إعادة التوجه في السياسة الخارجية Redirection، فكل من هؤلاء أهتم بدراسة التغيير في السياسة الخارجية إلا أنهم قدموا مفاهيم مختلفة للتغيير في السياسة الخارجية.

ويتبنى الكتاب مفهوماً عاماً للسياسة الخارجية يشمل كل من الاستمرار والتغيير، ويعتبر أن مفهوم إعادة الهيكلة يعبر عن تغيير أشمل وأعمق. فإذا تصورنا أن التغيير في السياسة الخارجية يتمثل في خط متصل فإن أحد طرفيه يمثل التغيير الجزئى المحدود Micro change بينما تمثل إعادة الهيكلة الطرف الآخر الذى يعبر عن أقصى درجات هذا التغيير حيث تمثل تغيرا كليا Macro change فى السياسة الخارجية. ويركز الكتاب على التغيير الأخير الذى يتضمن إعادة هيكلة السياسة الخارجية.^(١)

كما يتناول الكتاب العوامل التى تدفع إلى التغيير فى السياسة الخارجية، وقد جمع فى هذا بين التركيز على العوامل الخارجية (الدولية والإقليمية) والعوامل الداخلية. ولكن مع تجنب ما وقعت فيه بعض الأدبيات السابقة من الاعتماد على العديد من المتغيرات فى الدراسة مما يؤدي إلى إعاقة التحليل.

كما أعتمد الباحثون المشاركون فى الكتاب على العديد من الاقترايات النظرية فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ومنها نظرية المساومة Bargaining Theory، ونظرية صنع القرار، ونظرية التنمية، والتحليل المؤسسى، وتحليل النظم، والتكيف السياسى، والاقتصاد السياسى، والاختيار الرشيد Rational Choice.^(٢)

Rosati, Jerel A., Hagan, Joe D. & Sampson III, Martin W. (eds.), *Op.cit.*, p. 17. (١)

(

Ibid., pp.18-19. (١)

كما تطرح فصول الكتاب عددا من القضايا الهامة حول الاستمرار والتغير فى السياسة الخارجية منها: إلى أى مدى تؤثر قوة الدولة على المستويين الدولى والداخلى على التغير فى السياسة الخارجية؟ وهل التغير فى السياسة الخارجية يأتى بالضرورة نتيجة اختيار رشيد؟ وكيف يؤثر موقف ما -مثل الأزمة- على السياسة الخارجية؟ وإلى أى مدى تؤثر عوامل مثل طبيعة النظام السياسى والمعارضة السياسية أو عملية التحول الديمقراطى والتحديث على السياسة الخارجية؟ ومدى حرية الحركة التى تتمتع بها القيادة السياسية فى التأثير على السياسة الخارجية وتغييرها؟ وهل التغير يميل إلى أن يكون تغيراً ثورياً أم أنه يميل إلى أن يكون عملية تدريجية؟^(١)

وأخيراً، فكما أشار روزيناو "أنه لا يمكن إدراك وتقييم التغير إلا بتحليله فى إطار السلوك الذى كان مستمرا أو سائداً من قبل". ومن ثم فإن الكتاب بدراسته ومحاويلته تفسير التغير فى السياسة الخارجية ساهم فى فهم أفضل للاستمرار فى السياسة الخارجية ومن ثم فهم ديناميكية السياسة الدولية ككل. نظراً لعلاقة التفاعل المتبادل بين التغيرات فى البيئة الإقليمية والدولية المحيطة والسياسة الخارجية للدولة. فمن ناحية تؤثر التغيرات التى تحدث فى البيئة على السياسة الخارجية للدولة وقد تؤدي إلى تغييرها. ومن ناحية أخرى، فإن التغير فى السياسة الخارجية للدولة قد يؤثر على بيئة الدولة الخارجية. ومن ثم فإن فهم التغير فى السياسة الخارجية للدولة يسهم فى مزيد من الفهم لديناميكية السياسة الدولية بصفة عامة.^(٢)

والخلاصة، أن الكتاب يقدم إسهاماً متميزاً للمهتمين بحقل السياسة الخارجية عموماً وبدراسة التغير وإعادة هيكلة السياسة الخارجية على وجه الخصوص حيث قدم بلورة واضحة لمفهوم إعادة الهيكلة كأحد مجالات البحث فى السياسة الخارجية.

Ibid., pp.19-20.

(١)

(

Ibid., p.20.

(٢)

(

ثانياً: دور النخبة الحاكمة فى "إعادة الهيكلة":

رغم تعدد جهود دراسة علاقة القيادة السياسية بالسياسة الخارجية، وكذلك أثر تغير النخبة الحاكمة على السياسة الخارجية، فإن الأدبيات لم تول اهتماماً يعنى به لدراسة العلاقة بين النخبة الحاكمة وإعادة الهيكلة. وفيما يلى إشارة إلى أبرز الإسهامات فى دراسة علاقة النخبة الحاكمة بالسياسة الخارجية.

١- المحاولات المبكرة لدراسة علاقة النخبة الحاكمة بالسياسة الخارجية:

تعددت الدراسات التى تناولت دور القيادة السياسية أو القائد السياسى -الذى يعتبر جزءاً من النخبة الحاكمة- فى عملية صنع السياسة الخارجية. ففى عام ١٩٦٦، قدم روزيناو محاولة مبكرة للربط بين القيادة السياسية والسياسة الخارجية حيث رأى أن خصائص وسمات القيادة السياسية لها تأثيرها على السياسة الخارجية وذلك فى الدول الصغيرة النامية.^(١)

وفى عام ١٩٧٢ قدم مايكل برتشر إطاراً نظرياً لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية أكد فيه دور العوامل الداخلية بصفة عامة فى صنع السياسة الخارجية، وأن السلوك الخارجى للدولة لا يمكن اعتباره مجرد رد فعل لمؤثرات البيئة الخارجية. كذلك أكد برتشر على دور العوامل الذاتية إلى جانب العوامل الموضوعية فى صنع السياسة الخارجية. فقد ميز برتشر فى إطاره النظرى بين:

- **المدخلات:** وتتضمن البيئة الموضوعية: وتشمل العوامل الخارجية المؤثرة على صنع السياسة الخارجية (النظام الدولى، والنظام الأقليمى، والعلاقات الثنائية مع الدول الأخرى)، والعوامل الداخلية (القدرات العسكرية، والقدرات الاقتصادية، والنظام السياسى، وجماعات المصالح، والنخب المتنافسة)، ووسائل الاتصال التى تقوم

(١) Rosenau, James N., Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, In Farrell, R. Barry (ed.), Approaches to Comparative and International Politics, (Evanston III: Northwestern University Press, 1966), pp.27-92.

بنقل المعلومات عن البيئة الموضوعية إلى صانعي القرار. كما تشمل المدخلات أيضاً البيئة النفسية التي تتضمن الأطر المرجعية (الايديولوجية، والميراث التاريخي، والمواقف المسبقة)، وتصورات النخبة.

- **العملية:** وميز داخلها بين: صنع القرارات الاستراتيجية والتكتيكية، وتنفيذ هذه القرارات.
- **المخرجات:** وتتمثل في جوهر القرارات والسلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة.^(١)

وقد أكد برتشر على أن البيئة الموضوعية لا يمكن أن تحدث تأثيرها على السياسة الخارجية إلا من خلال إدراك صانعي القرار لها. وأن تصورات النخبة للبيئة الموضوعية هي العامل الحاسم المؤثر في السياسة الخارجية. فصانعي القرار عادة ما يتخذون قراراتهم وفقاً لادراكهم للواقع وليس كما هو موجود بالفعل. ومن ثم رأى برتشر أن تصورات صانعي القرار هي العامل الأساسي في تحليل السياسة الخارجية، وأن العلاقة بين البيئة الموضوعية والنفسية هي الأداة التي يمكن من خلالها تقييم مدى نجاح قرارات السياسة الخارجية. فكلما أدرك صانعي القرار البيئة الموضوعية على نحو صحيح، تكون قراراتهم صائبة وتنجح في تحقيق الأهداف المرجوة منها. في حين يؤدي سوء إدراك صانعي القرار إلى اتخاذهم قرارات خاطئة تفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.^(٢)

ومن هذه المحاولات أيضاً الدراسة التي قدمتها **مارجريت هيرمان** عام ١٩٨٠ تحت عنوان: "تفسير السلوك الخارجي باستخدام السمات الشخصية للقيادة السياسية" *Explaining Foreign Behavior Using The Personal Characteristics of Political Leaders* ، والتي ركزت على دور السمات الشخصية والنفسية للقيادة السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية حيث قامت بدراسة أثر ست سمات شخصية هي: درجة الانتماء القومي Nationalism، والاعتقاد بالقدرة على السيطرة على الأحداث التي تجري في دولة أو تجاه دولة أخرى، والحاجة إلى السلطة Need for Power، والشعور بالحاجة

(١) Brecher, Michael, *The Foreign Policy System of Israel*, (London: Oxford University Press, 1972), pp. 1-3.

(٢) *Ibid.*, pp. 4-5.

إلى الانتماء وإقامة علاقات صلة وارتباط مع أشخاص أو جماعات أخرى Need for affiliation، ودرجة التعقد المفاهيمي لديه Conceptual complexity ويعنى ذلك عدم التحديد الواضح لمواقفه وأراءه واستخدامه لكلمات لا تتضمن حكما قاطعا على الأمور (مثل: احتمال، ربما، أميل إلى،..) وأخيرا، عدم الثقة فى الآخرين Distrust of others . وقد درست هيرمان هذه السمات بالنسبة لـ ٤٥ قائد سياسى (رئيس دولة أو حكومة) وأثرها على السياسة الخارجية لدولهم.^(١)

وخلصت هيرمان من دراستها إلى أن معتقدات القائد السياسى وسماته الشخصية وأسلوبه فى اتخاذ القرار تحدد إلى حد كبير السلوك الخارجى للدولة. فقد وجدت أن القيادة السياسية التى تتسم بدرجة عالية من الاهتمام بالحفاظ على الهوية والسيادة الوطنية، والرغبة فى المبادرة، وعدم الثقة فى الآخرين والرغبة فى السيطرة عليهم عادة ما تتبنى سياسة خارجية تتميز بدرجة عالية من الاستقلال، ورفض الانضمام إلى التجمعات الإقليمية والدولية، والتعامل مع الدول الأخرى من منظورها وبشروطها. وعلى العكس من ذلك، فإنه حين تتسم القيادة السياسية بالقدرة على طرح العديد من البدائل، وعدم الرغبة فى المبادرة، والثقة فى الآخرين، والرغبة فى إقامة علاقات صداقة مع الدول الأخرى، فإن السياسة الخارجية لهذه القيادة عادة ما تتسم بقدر كبير من التفاعل والمشاركة مع غيرها من الدول وطرح العديد من بدائل الحلول للمشاكل القائمة معها، وكذا بدرجة عالية من الاستجابة للبيئة المحيطة.^(٢)

كما وجدت هيرمان أن هناك عاملين أساسيين يساعدان على زيادة تأثير القائد السياسى وسماته الشخصية على السياسة الخارجية. أولهما، درجة اهتمام القائد السياسى بالسياسة الخارجية. فكلما زاد اهتمام القائد السياسى بالسياسة الخارجية، زادت مشاركته فى عملية صنع السياسة الخارجية مما يزيد من فرصة تأثير خصائصه وسماته الشخصية على

Hermann, Margaret G., Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal (١)
Characteristics of Political Leaders, International Studies Quarterly, Vol. 24,
No.1, (March 1980), pp.8-10

Ibid, pp. 11-12 (٢)

السياسة الخارجية. وثانيهما، خبرة القائد السياسى بالسياسة الخارجية وتمرسه فيها. فكلما كان القائد السياسى متمرسا فى العمل بالسياسة الخارجية كلما كانت لديه القدرة على طرح البدائل والآليات والاستراتيجيات للتعامل مع موقف دولى معين.^(١)

وفى عام ١٩٩٤ قدم أليستر كول دراسته عن القيادة السياسية، والتي رأى فيها أن الأدبيات لم تول هذا المفهوم، رغم أهميته البالغة، الاهتمام اللازم. وعلل ذلك بصعوبة دراسة المفهوم من ناحية، وتركيز الباحثين فى علم السياسة على دراسة الهياكل والمؤسسات من ناحية أخرى. وقد رأى كول أن الدراسات السابقة أوضحت عدة اقتربات لدراسة القيادة السياسية. فالبعض ركز على المنصب الرسمى، ومن ثم اهتم بدراسة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتفاعلها مع المؤسسات الأخرى مثل الأحزاب والجهاز الحكومى والبرلمان. وقد رأى كول أن هذا الجانب هام جدا لأى دراسة جادة ومتعمقة للقيادة السياسية. كما اهتم البعض الأخر بالسلمات الشخصية المميزة للقائد السياسى والتي تتعلق بخبرته العملية ومدى انفتاحه على ما يحدث فى العالم وسماته النفسية والعصبية وانعكاس هذه السمات على نمط إدارته للسياسة الخارجية للدولة. فى حين رأى اتجاه ثالث أن القيادة السياسية هى "مفهوم سلوكى"، وأنه لا بد من التمييز بين القيادة الرسمية والممارسة الفعلية للقيادة أو ما سمي بـ "القيادة السلوكية" "Behavioural Leadership"، وأن العبرة ليست بالموقع الرسمى أو المنصب الحكومى ولكن بدرجة التأثير أو النفوذ التى يمارسها شخص أو مجموعة ما. وأخيرا، ذهب البعض إلى أن القيادة السياسية ليست ذات أهمية بالضرورة، وفى حد ذاتها، وأن الأهم والأجدر بالدراسة هو البيئة المحيطة بالقيادة السياسية والعوامل الكامنة فيها مثل الحركات الاجتماعية والقيود المؤسسية والأطر الثقافية.^(٢)

وقد رأى كول أن دراسة القيادة السياسية لا بد وأن تشتمل على كل هذه العناصر معا، ووضع إطاراً نظرياً يتضمن مجموعتين أساسيتين من العوامل وهما:

١- موارد القيادة: Leadership Resources وتشمل:

^(١) Ibid, pp. 13-14

^(٢) Cole, Alistair, Studying Political Leadership: The Case of Francois Mitterrand, Political Studies, vol. XLII, (1994), pp. 453-454.

أ- السمات الشخصية: Personal Characteristics ومنها: المهارات السياسية، ومدى وضوح الأهداف، ومهارات الاتصال، والذكاء السياسى، والشجاعة، والإقدام، ونمط الأداء السياسى ومدى تميزه بالاستجابة والواقعية.

ب- العوامل المتعلقة بالمنصب الذى يشغله: Positional Context وتتضمن الإطار الدستورى، والتفاعل مع السلطة التنفيذية والمؤسسات الأخرى كالجهاز الإدارى، والبرلمان، والأحزاب، والجماعات الأخرى.

٢- الضغوط البيئية: Environmental Pressures وهذه الضغوط قد تكون قيوداً مفروضة

على القيادة السياسية أو فرصاً متاحة أمامها، كما أنها قد تكون داخلية أو خارجية.

أ- القيود الداخلية: وتتضمن: التقاليد الثقافية، والرأى العام، والنظام القانونى والقضائى فى المجتمع.

ب- القيود الخارجية: وتتضمن: وضع الدولة فى النظام الدولى، والتحالفات الدولية، ودرجة الاعتماد فى الاقتصاد الدولى.

ج- الفرص الداخلية المتاحة: وتتمثل فى السلطات الممنوحة للقائد، ومدى قدرته على تحويل القيود الداخلية إلى فرص متاحة.

د- الفرص الخارجية المتاحة: وتتمثل فى مدى قدرة القائد السياسى على الانفراد بصنع السياسة الخارجية، وموقف الأزمة وما يتيح للقيادة السياسية من حرية فى التصرف، والقدرة على تحويل القيود الخارجية إلى فرص متاحة.^(١)

وقد استخدم كول إطاره النظرى فى دراسة نمط القيادة السياسية للرئيس الفرنسى

فرانسوا ميتران.

وقد خلص كول إلى أنه حتى فى أكثر النظم استبدادية وشخصنة فإنه من الصعوبة بمكان أن تعدل القيادة السياسية من البيئة المحيطة وفق أهوائها، وأنه رغم أهمية السمات والمهارات الشخصية، فإن القيادة السياسية تستمد سلطاتها من كونها تشغل منصباً رسمياً فى

^(١) Ibid, pp. 454-456.

(١)

(

النظام السياسى. كما خالص كول إلى أن التركيز على المؤسسات الرسمية أمر غير كاف، وأن القيود والمحددات الخارجية أكثر أهمية وتأثيراً فى الحد من سلطات القيادة السياسية وقدراتها. (١)

وأهم ما يلاحظ على الإطار النظرى الذى وضعه كول انه يلائم دراسة القيادة السياسية فى النظم الديمقراطية الغربية. وأنه أقل ملاءمة لدراسة القيادة السياسية فى النظم التسلطية التى تقوم على حكم الفرد والملكيات المطلقة أو النظم ذات الحزب الواحد حيث يركز على دراسة تأثير البرلمان والأحزاب والجماعات الأخرى، وكذلك الرأى العام والإطار الدستورى على سلطات القيادة السياسية ومدى انفرادها بعملية صنع القرار. وقد يكون ذلك ملائماً لدراسة النظم الديمقراطية إلا إنه أقل ملاءمة لدراسة النظم الاستبدادية حيث يكاد ينعلم تأثير هذه العوامل والمؤسسات بل وقد لا توجد على الإطلاق.

خلاصة القول، أن المحاولات المبكرة لدراسة علاقة النخبة الحاكمة بالسياسة الخارجية ركزت على دور القائد السياسى، باعتباره جزءاً من النخبة، فى عملية صنع السياسة الخارجية، ومن ثم ركزت الأدبيات فى هذا الإطار على خصائص القائد السياسى وسماته الشخصية والنفسية وأسلوبه فى اتخاذ القرار والعوامل البيئية المحيطة به، وإدراكه لهذه العوامل، و"البيئة النفسية" المتمثلة فى مجموعة العقائد والادراكات والقيم والتصورات التى تمكنه من التعامل مع البيئة الواقعية وتمثل المتغير الوسيط الذى تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية فى السياسة الخارجية، وتأثير ذلك كله على السياسة الخارجية دون التعرض لدور القائد السياسى فى تغيير السياسة الخارجية أو إعادة هيكلتها.

٢- أثر تغير النخبة الحاكمة على السياسة الخارجية:

تناول عدد من الأدبيات أثر التغير فى القيادة السياسية على السياسة الخارجية ومنها دراسة مانس ميدلرسكى عام ١٩٨١، والتى تناول فيها حالة ١٤ دولة نامية شهدت ثورات سياسية فى الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٧٥. ووجد أن الثورات وما يعقبها من تغير فى القيادة

Ibid, pp. 466-468.

(١)

(

السياسية أدى إلى تغير فى السياسة الخارجية انعكس فى سلوكها التصويتى داخل الأمم المتحدة حيث مالت هذه الدول إلى تأييد الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الولايات المتحدة.

ويلاحظ على دراسة ميدلرسكى أمرين أساسيين:

أولهما، أنه ركز فقط على التغيرات الثورية دون التغيرات الأخرى فى النظام السياسى، ومن ثم لم تتناول دراسته حالات التغير فى القيادة والتى لا تقل أهمية فى بعض الأحيان عن الثورة (مثل التغير الذى حدث فى مصر بتغير القيادة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس أنور السادات).

وثانيهما: محدودية العينة التى شملتها دراسته سواء من حيث عدد الدول أو من حيث الفترة الزمنية. فقد تناول بالدراسة حالة ١٤ دولة فقط معظمها من دول أمريكا اللاتينية وقلة من دول آسيا والشرق الأوسط والدول العربية، فى حين لم تتضمن أيا من دول أفريقيا جنوب الصحراء. ورغم أن دراسته جاءت فى مطلع الثمانينات إلا أنه حدد الفترة الزمنية للدراسة من ١٩٤٦ - ١٩٧٤، ومن ثم فإن الدراسة أغفلت العديد من الثورات ذات الدلالة والأهمية (مثل الثورة الإيرانية).^(١)

انطلاقا من هذه الملاحظات، قدم **جو هاجان** دراسته عن أثر التغير فى النظام السياسى الداخلى على السياسة الخارجية، وخاصة على السلوك التصويتى للدولة داخل الأمم المتحدة، والتى صدرت فى عام ١٩٨٩. فقد تناول هاجان أثر كلا من التغيرات غير الثورية والتغيرات الثورية فى النظام السياسى على السياسة الخارجية حيث رأى أن تغير النظام السياسى الذى ينجم عنه تغير فى السياسة الخارجية ليس بالضرورة أن يكون تغيرا ثوريا. وميز هاجان بين خمس أنماط من التغير فى النظام السياسى وهى:

- ١- تغير رئيس الدولة وإحلال آخر من نفس الحزب أو الاتجاه السياسى محله.
- ٢- تغير بعض أعضاء النخبة السياسية الحاكمة وإحلال آخرين محلهم من اتجاه سياسى آخر داخل نفس الحزب (فى حالة وجود زمر حزبية داخل الحزب الواحد) أو من نفس الاتجاه السياسى فى حالة التعددية الحزبية والحكومات الائتلافية.

(١) Hagan, Joe D., Domestic Political Regime Changes and Third World Voting Realignments in the United Nations (1946-1984), International Studies, vol. 43, no. 3, (Summer 1989), p. 507

- ٣- تغيير النخبة الحاكمة وإحلالها بأخرى لها نفس الاتجاه السياسى.
- ٤- تغيير النخبة الحاكمة، عبر الانتخابات أو غيرها من الوسائل السلمية لانتقال السلطة، وإحلالها بأخرى ذات اتجاه سياسى مختلف.
- ٥- التغيير الثورى أو الجذرى حيث تحل نخبة سياسية معادية للنظام محل النخبة الحاكمة عن طريق ثورة أو انقلاب عسكرى، ومن ثم تعمل النخبة الحاكمة الجديدة على إعادة هيكلة النظام السياسى.^(١)

وقد قام هاجان بدراسة أثر هذه التغييرات على السلوك التصويتى داخل الأمم المتحدة وذلك بالنسبة لـ ٤٣٢ حالة تغيير فى النظام السياسى فى ٨٧ دولة شملت دولا من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والدول العربية، وذلك خلال الفترة من ١٩٤٦-١٩٨٤.^(٢)

وقد خلص هاجان إلى أن التغيير فى النظام السياسى أدى إلى تغيير فى السلوك التصويتى فى حوالى نصف عينة الدول التى شملتها الدراسة. وأنه كلما ازدادت درجة التغيير فى النظام السياسى كلما أدى هذا إلى تغيير السلوك التصويتى للدولة. فالثورات السياسية هى أكثر أنماط التغيير تأثيراً حيث أنها تأتى بقيادة جديدة تختلف اختلافاً جذرياً فى معتقداتها ومصالحها عن سابقتها. كما أن النمط الرابع يحدث تأثيراً كبيراً حيث أنه يأتى بنخبة وقيادة جديدة تختلف فى أفكارها وأراءها عن النخبة والقيادة السابقة. أما الأنماط الثلاثة الأولى، فإنها أقل تأثيراً وغالباً ما لا ينجم عنها تغييرات جوهرية أو أساسية حيث أنها لا تتضمن تغييراً جذرياً فى المواقف والتوجهات السياسية للنخبة الجديدة.^(٣)

إلا أن الدراسة ذات الأهمية والصلة بموضوع الرسالة جاءت عام ١٩٨٤ حيث وجد فيليب رويدر أن السياسة الخارجية السوفييتية تتأثر بهيكل صنع القرار، وخاصة درجة

^(١) Ibid, pp. 508-510.

^(٢) Ibid, pp. 512-536.

^(٣) Ibid, pp. 536-537.

مركزية السلطة ومدى التنافس داخل النخبة التي رأى أنها تتمثل في أعضاء المكتب السياسى وسكرتارية الحزب الشيوعى. وقد رأى أن التغيير فى هذين العاملين يؤدي إلى تغيرات هامة فى السياسة الخارجية. فوفقا لهذين العاملين، ميز رويدر بين خمس مراحل مر بها النظام السياسى السوفييتى خلال الفترة من ١٩٥٣-١٩٧٧ وهى:

١- النظام التعددى (١٩٥٣-١٩٥٧) Pluralistic: وهى الفترة التى أعقبت وفاة جوزيف ستالين فى مارس ١٩٥٣ وانتهت بانتصار نيكيتا خروشوف على المعارضة فى يونيو ١٩٥٧. وشهدت هذه الفترة أقصى درجات الصراع بين قيادات الحزب الشيوعى، كما تميزت بدرجة عالية من لامركزية السلطة.

٢- النظام الموجه (يوليو ١٩٥٧-أبريل ١٩٦٠) Directive: على العكس من الفترة السابقة، شهدت هذه الفترة تركزا للسلطة فى يد خروشوف ودرجة محدودة جداً من التنافس على السلطة. حيث احكم خروشوف قبضته على الحزب والدولة فكان السكرتير الأول للحزب الشيوعى ورئيس الوزراء حتى بدأ ظهور المعارضة فى أواخر عام ١٩٥٩.

٣- النظام القائم على شخص الزعيم أو الرئيس (مايو ١٩٦٠-أكتوبر ١٩٦٤) Primatial: وقد اتسمت هذه الفترة بانشغال القائد السياسى (خروشوف) بالعمل من اجل بقاءه واستمراره فى مواجهة المعارضة داخل المكتب السياسى.

٤- النظام الاوليغاركى (نوفمبر ١٩٦٤-أبريل ١٩٧٣) Oligarchic: وتميزت هذه الفترة بدرجة محدودة من المنافسة ودرجة اكبر من لامركزية السلطة حيث اتسمت بوجود قيادة جماعية، وتقاسم السلطة بين أعضاء المكتب السياسى فى عهد برجينيف وممارسة مشاركة أوسع من جانبهم فى صنع السياسة الخارجية.

٥- النظام القائم على التعاون والاتفاق (١٩٧٣-١٩٧٧) Cartelistic: وتميزت هذه الفترة بانخفاض درجة التنافس داخل النخبة الحاكمة وشهدت درجة عالية من التفاهم والتعاون بين قادة الوزارات المختلفة المعنية بالسياسة الخارجية (وزارة الخارجية والدفاع وجهاز المخابرات) داخل المكتب السياسى.^(١)

Roeder, Philip G., Soviet Policies and Kremlin Politics, International Studies Quarterly, vol. 28, no. 2, (June 1984), pp. 171-178. (١)

ومن خلال دراسته للفترات الخمس السابقة، وكذا مسحه لأدبيات السياسة الخارجية السوفيتية، خلص رويدر إلى سبعة فروض أساسية تتصل بـ :

١- درجة اتساق السياسة الخارجية Consistency تتناسب عكسياً مع درجة التنافس على السلطة داخل النخبة الحاكمة.

٢- درجة تماسك السياسة الخارجية Coherence تتناسب عكسياً مع درجة التنافس على السلطة.

٣- درجة اتساق السياسة الخارجية تتناسب طردياً مع درجة الاتفاق والتماسك داخل النخبة الحاكمة.

٤- درجة استجابة السياسة الخارجية للتهديدات أو الفرص الخارجية المتاحة تتناسب عكسياً مع درجة التنافس على السلطة.

٥- - درجة استجابة السياسة الخارجية للتهديدات أو الفرص الخارجية المتاحة تتناسب طردياً مع درجة التماسك والاتفاق داخل النخبة الحاكمة.

٦- تتناسب القدرة على المبادرة والمخاطرة عكسياً مع درجة التنافس على السلطة.

٧- تتناسب القدرة على المبادرة والمخاطرة طردياً مع لامركزية السلطة والاتفاق والتفاهم بين النخبة الحاكمة.

ومن دراسته للعلاقات الأمريكية السوفيتية في الفترة من ١٩٥٣-١٩٧٧ انتهى رويدر إلى أن التغيير في عملية صنع القرار -على النحو السابق الإشارة إليه وفي ضوء الفروض السابقة- عادة ما يصاحبه تغير ملحوظ في السلوك الخارجى للدولة. (١)

وقد خلص رويدر إلى أن دراسة السياسات العامة السوفيتية بصفة عامة، والسياسة الخارجية السوفيتية بصفة خاصة، تقتضى مزيداً من الفهم والدراسة للعملية السياسية الداخلية التى تؤدي إلى مثل هذه السياسة.

Ibid, pp. 178-188..

(١)

مما سبق يتضح أن إسهامات كل من ميدلرسكى وهاجان قد أوضحت تأثير السياسة الخارجية بتغير القيادة السياسية أو تغير النخبة الحاكمة أو جزء منها خاصة على السلوك التصويتي للدولة فى الأمم المتحدة. كذلك أوضحت دراسة رويدر أن هيكل صنع القرار ودرجة مركزية السلطة ومدى التنافس داخل النخبة تؤثر على السياسة الخارجية. إلا أنها لم تتناول دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية أو أثر التغير فى النخبة على التوجهات العامة للسياسة الخارجية.

ثالثاً: دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية (الإطار النظرى للدراسة):

على ضوء الأدبيات السابقة تقدم الدراسة إطاراً مقترحاً للبحث يتضمن تعريفاً لإعادة الهيكلة باعتبارها المفهوم المحورى للدراسة، والتميز بينها وبين التغير المحدود الذى قد يطرأ على السياسة الخارجية. كما يتضمن أيضاً تصوراً نظرياً لدور النخبة الحاكمة فى إعادة الهيكلة، وطرحاً للأسئلة البحثية التى تنطلق منها الدراسة.

١- تعريف "إعادة الهيكلة":

من العرض السابق للأدبيات السابقة حول مفهوم إعادة الهيكلة ودور النخبة الحاكمة فى هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاث أنماط أساسية للتغير فى السياسة الخارجية للدولة:

(أ) التغير التكيفى البسيط :

وهو عبارة عن تغيرات روتينية تطرأ على أحد الأساليب أو الآليات التى تستخدمها الدولة فى تنفيذ سياستها الخارجية، أو فى حجم هذا الاستخدام. وعادة ما يحدث هذا التغير كنوع من التكيف مع موقف دولى جديد أو ظرف داخلى أو خارجى يقتضى قدراً من التغير للتعامل معه. ومثال ذلك، اتجاه إحدى الدول إلى خفض برنامج مساعدتها الخارجية نتيجة مشاكل اقتصادية داخلية تمر بها.

(ب) التغير الجزئى المحدود:

ويشير إلى التغييرات الأساسية التي تطرأ على أحد جوانب السياسة الخارجية للدولة أو الأهداف المرجوة منها تجاه دولة أو أكثر أو منطقة أو أكثر، مع استمرار التوجه العام الحاكم لهذه السياسة دون تغيير. فقد تقدم الدولة على أحداث تغييرات هامة في أحد جوانب السياسة الخارجية دون أن يتضمن ذلك إعادة هيكلة كاملة لها. وقد يأتي مثل هذا النمط من التغيير في أعقاب إعادة الهيكلة كنوع من تصحيح المسار وتجاوز الآثار السلبية التي قد تكون ترتبت عليها وبحيث يتم الإبقاء على جوهر إعادة الهيكلة. ومثال ذلك، السياسة الخارجية المصرية في الثمانينات والتسعينات. فعقب إعادة الهيكلة التي قام بها الرئيس أنور السادات والتي تمثلت أهم ملامحها في تغيير نمط تحالفات مصر من الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل وما ترتب على ذلك من مقاطعة عربية لمصر، قام الرئيس حسنى مبارك، عقب توليه السلطة في ١٩٨١، بإدخال تغييرات هامة على السياسة الخارجية المصرية دون المساس بالتوجه العام الحاكم لهذه السياسة. فاحتفظت مصر بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، مع تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي. كذلك أعلنت مصر التزامها بمعاهدة السلام المبرمة مع إسرائيل، ولكنها سعت إلى المصالحة مع الدول العربية، فاستأنفت علاقاتها مع كافة الدول العربية، وكذلك عضويتها في جامعة الدول العربية (في يونيو ١٩٨٩) بعد حوالي عشر سنوات من تجميدها.

(ج) إعادة الهيكلة:

وتتضمن تغيراً جذرياً في السياسة الخارجية للدولة أو في التوجه الدولي العام للدولة، وفي أنماط تحالفاتها، وكذا في مواقفها تجاه القضايا الدولية المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محدودة أو قصيرة نسبياً. وهذه هي أقصى درجات التغير في السياسة الخارجية للدولة. ويعتبر مثل هذا التغير الهيكلي في السياسة الخارجية أمراً قليلاً الحدوث. فعادة ما تتجه الدول نحو الاستقرار في سياساتها الخارجية، والتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية، وإحداث تغييرات محدودة النطاق على مستوى السياسات والآليات، خاصة وأن إعادة الهيكلة عادة ما تكون مصحوبة بصراعات ونزاعات بين الدولة والدول الأخرى التي قد تتأثر سلباً بذلك، كما تكون مصحوبة بصراعات ونزاعات داخلية في إطار النظام السياسى.

من التعريف السابق يتضح ما يلي:

١- أن إعادة الهيكلة هي تغيير شامل يشمل كل أوجه السياسة الخارجية ولا يقتصر على إحداها. فهي تغير في السلوك الخارجى للدولة Foreign Policy Behavior ذو أبعاد واتجاهات مختلفة. فهو يشمل، على سبيل المثال، التغير في السلوك اللفظى ولغة الخطاب للدولة، وفي اتجاهات التبادل التجارى، وفي نمط تحالفاتها السياسية، ومصادر الحصول على السلاح، وكذا في السلوك التصويتى داخل الأمم المتحدة، والسلوك الدبلوماسى من حيث زيادة أو انخفاض عدد أعضاء البعثات الدبلوماسية والدول التى توجد فيها. فلا يكفى مجرد النية أو الرغبة فى التغيير والتعبير عن ذلك، فلا بد أن تدخل هذه الرغبة حيز التنفيذ ويتخذ التغير صورة ملموسة تنعكس فى تصرفات الدولة وسلوكها تجاه العالم الخارجى.

٢- أنه عادة ما تتخذ إعادة الهيكلة صورة التغير فى مضمون السياسة الخارجية أو التوجه العام لها Foreign Policy Orientation. ومثال ذلك، الحد من سياسة الاعتماد، وتغيير نمط التحالفات، والانتقال من سياسة التحالف إلى الاعتماد على الذات. فالتغيير لا ينصرف إلى السلوك وحسب، وإنما ينسحب على المفاهيم والإدراكات التى تنطلق منها السياسة الخارجية والتى تتضمن رؤية النخبة الحاكمة للعالم، ومصادر التهديد الموجهة لها، وأساليب التعامل مع هذه التهديدات، وكيفية حماية الأمن القومى وتدعيم المصالح القومية.

٣- أن تحدث هذه التغيرات فى فترة زمنية محدودة أو قصيرة نسبياً، وأن اختلفت من دولة لأخرى. فالدول الكبرى الغنية تملك من الموارد ما يمكنها من تغيير سياستها الخارجية بشكل أسرع من الدول محدودة الموارد والتى تعمل فى ظل قيود معينة، إلا أنها فى كل الحالات تظل فترة زمنية محدودة.^(١)

٢- دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية:

(١) Volgy, Thomas J. & Schwarz, John E., Foreign Policy Restructuring and the Myriad Webs of Restraint, in Rosati, Jerel A., Hagan, Joe D. & Sampson III, Martin W. (eds.), *op.cit.*, pp. 25-26

يختلف تحديد عناصر النخبة الحاكمة من دولة لأخرى وفقا لطبيعة النظام السياسى بها، إلا أنه فى غالبية النظم المعاصرة يقصد بالنخبة الحاكمة ذات الصلة بالسياسة الخارجية رئيس الدولة ومستشاروه ومعاونوه ورئيس الوزراء والوزراء وخصوصا وزير الخارجية، وكذا النخبة التشريعية والتي تضم رئيس الهيئة التشريعية ورئيس لجنة الشؤون الخارجية وبعض أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بنفوذ خاص.

ويتوقف تأثير النخبة الحاكمة فى عملية صنع السياسة الخارجية على عدة عوامل أهمها: درجة مؤسسية النظام السياسى، ومدى تجانس النخبة الحاكمة واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية، والأصول الاجتماعية لها.

فتأثير النخبة الحاكمة على السياسة الخارجية يزداد فى النظم التي ترتفع فيها درجة مؤسسية النظام السياسى حيث تتوافر المؤسسات السياسية الفعالة والقادرة على التأثير فى عملية صنع القرار الخارجى بما يحد من دور القائد الفرد. عكس الحال فى النظم التي تضعف فيها درجة المؤسسية ويزداد تأثير القائد السياسى وهو ما يحد من دور باقى أعضاء النخبة الحاكمة. من ناحية أخرى، فإنه كلما ساد الاتفاق بين النخبة الحاكمة حول الخطوط العامة والأساسية للسياسة الخارجية، وقل الصراع، وازدادت درجة التجانس بينهم زادت قدرة النخبة على التأثير فى السياسة الخارجية.

كذلك، تتأثر قدرة النخبة الحاكمة على التأثير فى عملية صنع السياسة الخارجية بطبيعة الأصول الاجتماعية للنخبة الحاكمة والتي تؤثر على تصور النخبة للعالم الخارجى وأسلوبها فى مواجهة القضايا والتحديات الخارجية. فالنخبة الحاكمة قد تكون ذات أصول عسكرية وتستند إلى تأييد المؤسسة العسكرية أساسا، أو ذات طابع تكنوقراطى تستند إلى تأييد مؤسسة حزبية ذات توجه أيديولوجى (مثل النخبة الحاكمة السوفييتية فى الثمانينات). وقد تكون النخبة الحاكمة عبارة عن تحالف بين عناصر عسكرية وأخرى مدنية تكنوقراطية. وقد تكون النخبة الحاكمة ذات أصول عشائرية طائفية (كما هو الحال فى النخبة الحاكمة اللبنانية). كما قد تتخذ طابعا دينيا وتتكون من كبار علماء الدين (مثل النخبة الحاكمة فى إيران). وعادة ما تكون النخب ذات الأصول العسكرية والتي تستند إلى تأييد المؤسسة العسكرية أكثر ميلا لاستخدام الأداة العسكرية أو التهديد بها لتحقيق أهداف السياسة

الخارجية. كذلك فإن النخبة ذات الأصول الدينية عادة ما تكون أكثر ميلاً إلى إضفاء الطابع الديني على مشاكل السياسة الخارجية ومعالجتها من منظور ديني.^(١) وإن كان لا ينبغي، بالطبع، التعميم استناداً إلى الأصول الاجتماعية للنخبة أو مصدر شرعيتها نظراً لوجود محددات أخرى تحكم توجه السياسة الخارجية للدولة.

وعادة ما تأتي إعادة هيكلة السياسة الخارجية نتيجة لأحد عاملين: التغيير في النخبة الحاكمة ذاتها، أو التغيير في مواقف واتجاهات النخبة الحاكمة القائمة. وقد يأتي التغيير الجذري في السياسة الخارجية نتيجة للعاملين معاً، أي تغيير في القيادة والنخبة الحاكمة يصحبه حدوث تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية تؤدي إلى تغيير إدراكات ومواقف النخبة وقيامها بإعادة هيكلة السياسة الخارجية.

(أ) التغيير في النخبة الحاكمة ذاتها:

فعادة ما يصحب التغيير في القيادة السياسية والنخبة الحاكمة إعادة هيكلة السياسة الخارجية وخاصة في حالة اختلاف النخبة الجديدة إيديولوجياً وفكرياً عن سابقتها. فلكل نخبة توجه دولي معين وترتيب خاص بها لأولويات السياسة الخارجية وللأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه السياسة. كما أن لكل نخبة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية وطريقة مواجهتها. فقد ترى النخبة أن تهديداً ما لا يمثل خطورة في الوقت الحالي ولا يمس كيان الدولة وأمنها القومي ومصالحها الحيوية. ومن ثم تبدي درجة عالية من المرونة وتلجأ إلى الطرق الدبلوماسية للتعامل مع مصدر هذا التهديد والوصول إلى حلول وسط لها. وقد تتبالغ النخبة في إدراك حجم هذا التهديد وتلجأ إلى استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل التعامل معه. بل وقد تكون أكثر راديكالية وترى أن السبيل الوحيد لمواجهة هذا التهديد هو امتلاك قوة عسكرية كبرى.^(٢)

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

(٢) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩)، ص ص. ١٩٦-٢٠٠.

(٣) Hagan, Joe. D., Domestic Political Regime Change and Foreign Policy Restructuring: A Framework for Comparative Analysis, in Rosati, Jerel A., Hagan, Joe D. & Sampson III, Martin W. (eds.), op.cit., pp.149-150

ويأتى التغير فى النخبة الحاكمة بعدة وسائل منها ما هو سلمى مثل الهزيمة فى الانتخابات ووصول حزب آخر إلى السلطة (كما هو الحال فى الدول الديمقراطية). ومنها ما هو عنيف مثل الانقلابات العسكرية والثورات. كما أن تغير شخص القائد السياسى (رئيس الدولة) بوفاته عادة ما يصحبه تغيرا فى النخبة الحاكمة ككل، خاصة فى حالة اختلاف الرئيس الجديد من حيث الإيديولوجية والآراء والمعتقدات عن سابقه. ويحدث ذلك عادة فى الدول التى تقل فيها درجة المؤسسية ويزداد دور القائد الفرد فى صنع السياسة الخارجية. ومثال ذلك وصول الرئيس السادات إلى السلطة فى مصر عام ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس عبد الناصر وما صاحب ذلك من تغير فى النخبة الحاكمة، وإعادة هيكلة للسياسة الخارجية المصرية ونمط تحالفاتها خلال السبعينات.

وتتوقف إعادة هيكلة السياسة الخارجية على مدى الاختلاف الإيديولوجى بين النخبة الجديدة وسابقتها. فى الدول الديمقراطية تؤدى هزيمة الحزب الحاكم فى الانتخابات ووصول الحزب المعارض إلى السلطة إلى تغير فى النخبة الحاكمة. إلا أن هذا قد لا يؤدى إلى إعادة هيكلة للسياسة الخارجية، وأن نجم عنه تغير محدود بها، وذلك نظرا للاتفاق حول الخطوط العريضة للسياسة الخارجية فى هذه الدول. عكس الحال فى حالة الانقلابات العسكرية والثورات التى عادة ما يكون تغير النخبة الناجم عنها مصحوبا بإعادة هيكلة للسياسة الخارجية وذلك للاختلافات الجوهرية فى الإيديولوجية ما بين النخبة الجديدة وسابقتها. ومثال ذلك التغير فى النخبة الحاكمة فى روسيا بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧، أو التغير الذى حدث فى مصر فى أعقاب ثورة ١٩٥٢، أو فى العراق بعد ثورة ١٩٥٨، أو إيران بعد ثورة ١٩٧٩.

(ب) التغير فى مواقف واتجاهات النخبة الحاكمة:

يعتبر التغير الجوهري فى مواقف واتجاهات النخبة الحاكمة عاملا أساسيا لأحداث التغير الجذرى فى السياسة الخارجية. ويأتى هذا التغير فى مواقف واتجاهات النخبة الحاكمة نتيجة إدراكها لوجود عامل أو أكثر -سواء داخليا أو خارجيا- يفرض تحديات جديدة تتطلب إحداث تغير جذرى فى السياسة الخارجية للتعامل مع هذه المستجدات

ومواجهة هذه التحديات الجديدة فى البيئة الداخلية أو الخارجية. ويتوقف إدراك النخبة على مدى المرونة السياسية لأعضائها، وخبرتهم السابقة، ومدى انفتاحهم على العالم الخارجى. فوجود مثل هذه العوامل فى حد ذاتها لا يؤدى، بالضرورة، إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية فلا بد من إدراك النخبة لهذه العوامل ولضرورة القيام بإعادة الهيكلة للتوافق معها. فالنخبة الحاكمة تعتبر هى الوسيط أو حلقة الوصل بين المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية والتي تدفع فى اتجاه التغيير، وبين إعادة هيكلة السياسة الخارجية. بمعنى أن مخرج عملية إعادة الهيكلة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى إدراك النخبة للمتغيرات فى البيئة من حولها ورؤيتها للتغيير الواجب إحداثه. وتشمل هذه المتغيرات ما يلى:

● التغير فى القدرات الاقتصادية:

يقصد بالقدرات الاقتصادية حجم الموارد الطبيعية المتاحة للدولة، ومدى قدرة الدولة على تعبئتها فى خدمة سياستها الخارجية، وكذلك درجة التقدم التكنولوجى التى تتمتع بها الدولة. وتؤثر القدرات الاقتصادية على تحديد أهداف الدولة وعلى وسائلها فى تنفيذ هذه الأهداف. فهى تؤثر على قدرتها على المشاركة الفعالة فى القضايا الدولية واتباع سياسة خارجية نشطة. وكذا على قدرتها على بناء قوة عسكرية كبيرة، وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى، فهذه القدرات مؤشر لوضع الدولة على الصعيد الدولى.

ومن ثم، فإن التغير فى القدرات الاقتصادية غالبا ما ينجم عنه تغير فى السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، كان إدراك الرئيس السادات لعدم توافر الموارد اللازمة للاستمرار فى مواصلة الصراع العربى الإسرائيلى من خلال الأداة العسكرية أحد العوامل الأساسية التى دفعته إلى اتخاذ قراره بالذهاب إلى القدس فى عام ١٩٧٧ وانتهاج الأداة الدبلوماسية التى أدت إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

ويتوقف مدى التغير الحادث فى السياسة الخارجية على حجم التغير الحادث فى القدرات الاقتصادية. فالثراء الاقتصادى السريع عادة ما يدفع الدولة إلى إعادة هيكلة سياستها

الخارجية حيث يؤدي الازدهار الاقتصادي إلى إيجاد البيئة التي تسهل للدولة ممارسة دور أكبر وأوسع نطاقاً على الصعيد الدولي. كما أن الانهيار الاقتصادي الحاد والسريع عادة ما يؤدي إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية واتجاه الدولة إلى تخفيض حجم التزاماتها الدولية والتي عادة ما تبدأ بالتخلي عن الالتزامات التي تراها فرعية أو هامشية وذات فائدة محدودة وتكلفة عالية. كذلك عادة ما يصحب التدهور الاقتصادي الحاد انكماش دور الدولة على الصعيد الدولي، أو التغير في نمط تحالفاتها وعلاقاتها وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من المعونات والمساعدات الخارجية لمعاونة الدولة على الخروج من أزمتها.

● التغيير في النظام السياسي الداخلي:

تختلف طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية، وكذا مضمون السياسة الخارجية المتبعة في النظام التسلطي عنها في النظام الديمقراطي. فالنظم التسلطية أكثر قدرة على اتخاذ قرارات سريعة حيث لا يتطلب الأمر تلك المشاورات والمفاوضات المعقدة التي يتطلبها النظام الديمقراطي. كما أنها أكثر قدرة على ضمان تنفيذ قرارات السياسة الخارجية نظراً لوجود هيكل هرمي محدد للسلطة يضمن تنفيذ تلك القرارات. كذلك تتسم السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية عادة بالتجزؤ ويعنى هذا أن التغيير الذي يطرأ على جزء منها لا يمتد بالضرورة إلى باقي الأجزاء.⁽¹⁾

ومن ثم، فإن التغيير الحادث في طبيعة النظام السياسي لا بد وان ينعكس بدوره على السياسة الخارجية. فالتحول الديمقراطي من نظام تسلطي إلى نظام تعددي عادة ما يصحبه التخلي عن الأيديولوجية المتبعة وتصاعد القيم الديمقراطية، وكذا تغيرات في منظومة القيم للمجتمع، وفي مصالح النظام وأهدافه وعلاقته بالمجتمع المدني، وفي الهيكل السياسي والعملية السياسية. ويكون لهذا تأثيره على أهداف السياسة الخارجية وإعادة تعريف مصالح الدولة وأمنها القومي. كما أن التحول الديمقراطي عادة ما يحدث تغيرات في عملية صنع السياسة الخارجية حيث تنتهي هيمنة القائد السياسي على هذه العملية لتتولى المؤسسات دورها في عملية صنع القرار الخارجي والمشاركة الفعالة فيها. من ناحية أخرى، يحد التحول

(1) د. محمد السيد سليم، م.س.ذ.، ص ص. ٢٤٦-٢٥٠.

الديمقراطية من سيطرة القائد الفرد والنخبة الحاكمة على الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية، كما أنه يزيد من التأثير الشعبي حيث تبرز الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأى العام كقوى مؤثرة وفعالة ويؤدى هذا إلى خضوع صانعى القرار للمحاسبة والمساءلة.^(١)

• التغيرات فى البيئة الإقليمية:

هناك مجموعة من العوامل الإقليمية التى تؤثر على السياسة الخارجية ومدى القدرة على إعادة هيكلتها منها درجة التكامل الإقليمى، وحدة الصراع الإقليمى، ووجود قوة مهيمنة إقليمياً من عدمه، ودرجة التنافس بين القوى الكبرى فى المنطقة. فكلما زادت درجة التكامل الإقليمى قلت قدرة الدول الأعضاء فيه على إعادة هيكلة سياساتها الخارجية حيث ترتبط الدول بمجموعة من الالتزامات والترتيبات التى يصعب تغييرها أو التخلص منها، كما أن تكلفة ذلك عادة ما تكون عالية ولا يكتب لها النجاح إلا فى حالات نادرة. من ناحية أخرى، فإن الدرجة العالية من الاندماج الإقليمى فى منطقة ما قد تشجع دول أخرى ليست عضو فيه على محاولة الانضمام إليه حتى لو تطلب ذلك إعادة هيكلة سياستها الخارجية.

كما أن زيادة حدة الصراع والحرب فى المنطقة قد تدفع الفاعلين الأساسيين فيها إلى إعادة النظر فى تورطهم فى الصراع العسكرى تبعاً لميزان القوى العسكارية فى المنطقة وهو ما يزيد من فرصة إعادة هيكلة السياسة الخارجية. كذلك، فإن وجود قوة واحدة مهيمنة على النظام الإقليمى عادة ما يؤدى إلى تقييد حرية الفاعلين فيه والحد من قدرتهم على إعادة هيكلة سياساتهم الخارجية. عكس الحال فى حالة غياب مثل هذه القوة ووجود عدد من الدول الكبرى المتنافسة فى المنطقة. فمثلاً قدرة دول أمريكا الوسطى على إعادة هيكلة سياساتها

(١) Park, Tong Whan, Ko, Dae-Won & Kim, Kyu-Ryoon, Democratization and Foreign Policy Change in the East Asian NICs, in Rosati, Jerel A., Hagan, Joe D. & Sampson III, Martin W. (eds.), *op.cit.*, pp. 170-174.

الخارجية أقل منها فى حالة الدول الأفريقية نظرا للهيمنة الأمريكية على النظام الإقليمى فيها. (١)

• التغيرات فى البيئة الدولية:

تحفز التغيرات التى تطرأ على النظام الدولى الدول على تغيير سياساتها الخارجية للتواءم مع الأوضاع الدولية الجديدة وخاصة الدول التى لم تكن راضية عن النظام الدولى السائد وتنتظر فرصة تغيير قواعده الحاكمة لكى تقوم بإعادة هيكلة سياستها الخارجية. إلا أن هذا لا يعنى أن أى تغير فى البيئة الدولية ينجم عنه بالضرورة إعادة هيكلة للسياسة الخارجية للدول فى هذا النظام. فهناك تغيرات طارئة أو عارضة قد تتجاهلها الدولة أو تقاومها ومن ثم لا ينجم عنها أى تغيير فى سياستها الخارجية. أما إذا كانت تلك التغيرات من قبيل التغيرات الهيكلية طويلة الأجل فإنه فى هذه الحالة يكون على الدولة أن تحدث تغيرات فى سياستها الخارجية قد تصل إلى حد إعادة الهيكلة وذلك بغية التكيف مع المستجدات فى البيئة الدولية. فإعادة الهيكلة قد تكون أمراً اضطرارياً تجبر عليه الدولة للاستجابة لتغيرات فى النظام الدولى. ومثال ذلك، اضطرار الولايات المتحدة إلى التخلي عن سياسة العزلة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فعلى العكس من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لم تستطع الولايات المتحدة العودة إلى سياسة العزلة ووجدت نفسها مضطرة إلى ممارسة دور فاعل فى أوروبا وعلى الصعيد الدولى، وذلك بالنظر إلى التطورات التى اكتتفت النظام الدولى آنذاك. فمن ناحية، كان انسحاب الولايات المتحدة من الشؤون العالمية عقب الحرب العالمية الأولى عاملاً أساسياً فى فشل معاهدة فرساي وعصبة الأمم فى تحقيق الاستقرار فى أوروبا والعالم. من ناحية أخرى، برز الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى تمتلك السلاح النووى وتقف بقواتها على حدود أوروبا الغربية، ولم يكن من الممكن أن تتسحب الولايات المتحدة من الشؤون العالمية وتترك الاتحاد السوفييتى يهيمن على أوروبا والعالم.

Volgy, Thomas J. & Schwarz, John E., Foreign Policy Restructuring ..., *op.cit.*, (١)
pp.35-36.

ويؤثر هيكل النظام الدولي على السياسة الخارجية المتبعة وإمكانية التغيير فيها. ففي ظل نظام القطبية الثنائية حيث يتمحور النظام الدولي حول قطبين رئيسيين يسود الصراع بينهما، وتتضم كل الوحدات الدولية أو معظمها إلى أى منهما، فإنه عادة ما توجد ضوابط وقيود على حرية حركة هذه الوحدات تجعل من إعادة هيكلة السياسة الخارجية وتغيير التحالفات ليس بالأمر اليسير بالنسبة لأى منهم حيث تسعى القوى الكبرى إلى الحصول على أكبر قدر من التأييد لها وترتفع من ثم تكلفة الخروج من الحلف التابع لها. وتزداد صعوبة إعادة الهيكلة كلما زاد ارتباط الدولة التي ترغب في ذلك بالدولة الكبرى ذات الصلة بها، أو عندما تعتبرها الدولة الكبرى ضمن مجال مصالحها الحيوية المباشرة بحيث تكون على استعداد لاستخدام الأداة العسكرية للحيلولة دون قيامها بإعادة هيكلة سياستها الخارجية. ومثال ذلك قمع الاتحاد السوفييتى لمحاولة تشيكوسلوفاكيا تغيير سياستها الخارجية عام ١٩٦٨، ومن قبلها المجر في عام ١٩٥٦. هذا على حين عجز الاتحاد السوفييتى عن قمع التغيير في السياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٥٧ حين ساد التوتر والخلاف العلاقات بين البلدين ليس فقط على المستوى الفكرى والإيديولوجى ولكن على الصعيد السياسى والاقتصادى خاصة مع انفتاح الصين الاقتصادى على العالم الرأسمالى، حيث لم يكن الاتحاد السوفييتى على استعداد لاستخدام الأداة العسكرية لإخضاع الصين للنفوذ السوفييتى وذلك بالنظر إلى الثقل العسكرى والديموجرافى والجغرافى للصين من ناحية، ولطبيعة العلاقة بين البلدين من ناحية أخرى، والتي قامت على التعاون والصداقة والمساعدة المتبادلة (خلال الفترة من ١٩٤٩-١٩٥٧) فلم تكن الصين، كدول أوروبا الشرقية، مجالاً حيويًا للنفوذ السوفييتى مما منحها قدر أكبر من حرية الحركة.

ومن ثم، فإنه فى ظل نظام القطبية الثنائية، تقل احتمالات حدوث إعادة هيكلة للسياسة الخارجية بالنسبة للفاعلين الأساسيين. على حين تكون أكثر يسراً بالنسبة للدول الصغيرة. ومثال ذلك ما قامت به مصر فى الخمسينات عندما اقتربت من الاتحاد السوفييتى، وما كررته فى السبعينات عندما غيرت نمط تحالفاتها عودة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية. وهو ما حدث أيضاً فى منطقة القرن الأفريقي بالنسبة لكل من الصومال وأثيوبيا خلال حقبة السبعينات.

أما فى النظام متعدد القوى حيث توجد مجموعة من الدول التى تمتلك موارد وإمكانات متكافئة تقريباً وحيث تكون التحالفات أقل تماسكاً. فإن هذا التعدد يعطى حرية اكبر وفرصة أوسع للحركة وإمكانية إعادة هيكلة السياسة الخارجية المتبعة وذلك من أجل تعظيم منافعها والحصول على الموارد الاقتصادية والعسكرية الحيوية بالنسبة لها والتى لا يتسنى لها الحصول عليها فى ظل تحالفاتها القائمة. (١)

كما أن التغيير فى هيكل النظام الدولى يؤثر تأثيراً بالغاً على إمكانية إعادة الهيكلة. فانتهاى الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتى وما ترتب على ذلك من تغيير هيكل النظام الدولى وتحوله من القطبية الثنائية إلى نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة، فرض على العديد من الدول إحداث إعادة هيكلة وتغييرات جذرية فى سياستها الخارجية. فعلى سبيل المثال، أصبحت الدول الحليفة للاتحاد السوفييتى مضطرة لتغيير سياستها الخارجية بما يتواءم ومستجدات الواقع الدولى الجديد. ويمكن فى هذا الإطار تفهم التغيير الجذرى فى موقف سوريا من عملية التسوية السلمية وقبولها مبدأ التفاوض مع إسرائيل، وكذلك اتجاهها نحو بناء مشاركة أوروبية اقتصادية وسياسية تعوضها عن غياب الاتحاد السوفييتى. فكانت زيارة الرئيس السورى حافظ الأسد لفرنسا فى يوليو ١٩٩٨ لأول مرة منذ ٢٢ عاماً، فى محاولة لتفعيل الدور الأوروبى فى عملية السلام، وجذب المساعدات والاستثمارات الأوروبية لمواجهة المشاكل الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الداخلية المتزايدة.

٣- العوامل المؤثرة على قيام النخبة بإعادة الهيكلة ونجاحها فى ذلك:

رغم أن إدراك النخبة الحاكمة للحاجة إلى التغيير متطلب أساسى لإعادة الهيكلة إلا أنه غير كاف للقيام بهذا التغيير، فهناك مجموعة من العوامل التى تؤثر على قدرة النخبة الحاكمة على القيام بإعادة الهيكلة ومدى نجاحها فى ذلك، لعل أهمها:

Ibid, pp.32-35

(١)

(

- وجود بديل متاح للسياسة الخارجية المتبعة، وأن تكون تكلفة هذا البديل ليست عالية بالدرجة التي تؤدي إلى الإحجام عنه، وكذلك توافر الموارد اللازمة للقيام بإعادة الهيكلة.
- مدى تماسك النخبة الحاكمة وقدرتها على تعبئة التأييد لإحداث التغييرات اللازمة في السياسة الخارجية ومواجهة القوى المعارضة لها.
- موقف الجهاز الحكومي من عملية إعادة الهيكلة، فالبيروقراطية بطبيعتها تميل إلى الاستمرار وتقاوم التغيير ومن ثم قد يكون الجهاز الإداري القائم على تنفيذ السياسة الخارجية معوقاً أساسياً لإحداث التغيير.
- طبيعة النظام السياسي: إعادة الهيكلة تكون أيسر في النظم التسلطية التي يحكمها فرد أو عدد محدود من الأفراد عنه في النظم الديمقراطية حيث توجد مؤسسات تستطيع محاسبة ومساءلة النخبة الحاكمة مثل: السلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح التي تتأثر مصالحها بالسياسة المتبعة ومن ثم تعمل على استمرارها. فإذا ما تضمنت السياسة الجديدة توزيعاً للموارد في غير صالح هذه الجماعات، فإنها ستلقى معارضة شديدة منها.
- أن تبنى أيديولوجية معينة قد يمثل عائقاً لإحداث إعادة الهيكلة حيث أن ذلك يمثل سندا للمعارضين والخصوم لتبرير استمرار السياسة المتبعة ومقاومة التغيير.
- هناك قيود نابعة من البيئة الدولية، وتتمثل في الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تربط الدولة بغيرها من الدول والتي تعوق القيام بالتغيير في حالة عدم اتفاق هذا الأخير مع قواعدها وأحكامها. وكذا في حالة الدولة الصغيرة التي تجد صعوبة في إعادة الهيكلة بما لا يتفق وإرادة الدول الكبرى.

٣- أسئلة البحث:

على ضوء الإطار النظري السابق، فإن الدراسة تنطلق من عدد من الأسئلة البحثية

هي:

- ١- لماذا تتخذ نخبة حاكمة ما، أو قطاع منها، القرار بإعادة الهيكلة؟ وهل يرجع ذلك إلى تغير شخصيات القادة؟ أم يعود إلى تغير البيئة الداخلية أو الخارجية ومن ثم تغير إدراكاتهم؟
- ٢- ما هو أسلوب إعادة الهيكلة الذي تتبناه النخبة الحاكمة؟ ولماذا يتم تبني أسلوب دون غيره؟
- ٣- ما هو تأثير إعادة الهيكلة على العلاقات داخل النخبة الحاكمة؟ وهل تؤدي إلى حدوث تغيير في النخبة، بمعنى خروج بعض أعضائها ودخول عناصر جديدة مؤيدة للتغيير؟ وما هي أنماط التحالف والصراع داخل النخبة الحاكمة؟
- ٤- لماذا تنجح أو تستمر سياسات إعادة الهيكلة؟

وسوف تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة السابقة في ضوء دراسة حالتى الاتحاد السوفييتى (١٩٨٥-١٩٩١) وروسيا الاتحادية (١٩٩١-١٩٩٦)، والوصول إلى استخلاصات نظرية يمكن الاستفادة بها فى تفسير حالات أخرى لإعادة هيكلة السياسة الخارجية.

الفصل الثانى

التغير فى النظام السياسى السوفييتى
وتجديد النخبة الحاكمة فى عهد جورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١)

إن الوقوف على الأسباب التي دعت النخبة الحاكمة السوفييتية إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، وأسلوب إعادة الهيكلة الذي تبنته، وتأثير إعادة الهيكلة على العلاقات داخل النخبة الحاكمة، يقتضى التعرف أولاً على النخبة الحاكمة السوفييتية خلال تلك الفترة، وذلك بتحديد مفهوم النخبة الحاكمة فى النظام السياسى السوفييتى وخصائصها، والتوازنات القائمة داخلها التي أوصلت جورباتشوف إلى السلطة، ودلالات هذا الوصول، والى أى مدى عكست النخبة الحاكمة فى عهد جورباتشوف استمراراً أو تجديداً لخصائص النخبة الحاكمة السوفييتية.

أولاً: تحديد مفهوم النخبة الحاكمة:

ترتبط خصائص النخبة الحاكمة فى أى نظام سياسى ارتباطاً وثيقاً بشكل هذا النظام وطبيعته. ومن ثم فإن تحديد مفهوم النخبة الحاكمة السوفييتية وخصائصها يقتضى التعرف أولاً على شكل النظام السياسى السوفييتى وأهم خصائصه.

١- خصائص النظام السياسى السوفييتى:

تمثلت أهم خصائص النظام السياسى السوفييتى فى ثلاث خصائص أساسية وهى: الفيدرالية، واحتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى، والشمولية.

(أ) الفيدرالية:

كان النظام السوفييتى نظاماً فيدرالياً، فالاتحاد السوفييتى لم يكن دولة موحدة ولكن دولة اتحادية ومتعددة القوميات. وقد تأسس "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" رسمياً فى عام ١٩٢٢ وتكون من خمسة عشر جمهورية اتحادية هى: روسيا الاتحادية، أوكرانيا، أوزبكستان، كازاخستان، جورجيا، ليتوانيا، مولدافيا، لاتفيا، قرجيزيا، طاجكستان، أرمينيا، تركمانستان، أستونيا، أذربيجان. وضم الاتحاد السوفييتى حوالى ١٠٠ قومية منها ١٢ رئيسية تشكل ٩٠% من مجموع السكان (٢٩٣ مليون نسمة وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩١) وهى: الروس (٥٢%)، الأوكرانيون (١٦%)، الروس البيض (٤%)، الأوزبكيستانيون (٥%)، الكازاخستانيون (٣%)، التتر (٢%)، الأذربيجانيون (٢%)، الأرمن (٢%)، الجورجيون (١%)، المولدوفيون (١%)، الليتوان (١%)، الطاجيكستانيون (١%). أما ١٠% الباقية فهى قوميات أخرى مختلفة تشكل كل منها

أقل من ١% من السكان، وأهمها: اليهود، والألمان، والشوفاشيون، والتركمانيين، والقيرجيزستانيون واللاتفانيون، والموردوفيون، والبشكيريون، والبولنديون، والاستونيون.^(١)

وقام التقسيم الفيدرالى فى الاتحاد السوفييتى على أساس قومى أكثر منه على أساس جغرافى أو اقتصادى، فكل الوحدات الفيدرالية هى وحدات قومية بالأساس. إلا أن هذه القوميات لم تتمتع بنفس الدرجة من الاستقلالية فمنها ما كون جمهورية اتحادية وهى اعلى درجات الاستقلالية وأقلها ما يعرف بالمقاطعات القومية. وقد أكد دستور عام ١٩٧٧ على سيادة هذه الجمهوريات وعضويتها الاختيارية فى الاتحاد وعلى حق هذه الجمهوريات فى الانفصال، وأن لم يحدد الإجراءات الواجب اتباعها فى هذه الحالة وهو ما يعنى استحالة ذلك من الناحية الواقعية. كما أن لكل جمهورية -وفقا للدستور- الحق فى إقامة علاقات مع الدول الأجنبية وتوقيع المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى معها، والمشاركة فى المنظمات الدولية. إلا إنه من الناحية الفعلية لم تتمتع الجمهوريات الاتحادية بأى من هذه الحقوق على الإطلاق، فالالاتحاد السوفييتى دولة فيدرالية من الناحية النظرية، ولكنه كان دولة موحدة من الناحية الفعلية حيث هيمنت السلطة المركزية على عملية صنع القرار وتسيير شئون الجمهوريات الاتحادية. فالحكومة المركزية هى التى تسيطر على الموارد، وتقوم باعتماد الميزانية، وهى التى تقوم بتحديد حصص الجمهوريات المختلفة وذلك وفقا لأولويات الحكومة المركزية، وليس للجمهوريات الحق فى فرض الضرائب. كما تسيطر الحكومة المركزية على قضايا السياسة الخارجية والدفاع، وللقوانين الفيدرالية الأولوية والسيادة على قوانين الجمهوريات. هذا إلى جانب هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية والتخطيط الشامل والسيطرة الكاملة على وسائل الإنتاج.^(٢)

(ب) احتكار الحزب الشيوعى لسلطة اتخاذ القرار:

Pc Globe, Inc. Tempe, AZ, USA, 1992 (١)

Brown, Archie; Kaser, Michael, and Smith, Gerald S. (eds.), The Cambridge Encyclopedia of Russia and the Former Soviet Union, (Cambridge: Cambridge University Press 1994), pp. 348-349, 371. (٢)

قام النظام السياسى السوفييتى على قاعدة احتكار الحزب الشيوعى لسلطة اتخاذ القرار بحيث أصبحت الهيئات التشريعية والتنفيذية بمثابة هيئات معاونة تمارس نشاطها فى إطار السياسات والتوجهات العامة التى يقرها الحزب. فالنظام السوفييتى كان نظام حزب واحد يقوم على رفض التعددية السياسية من حيث المبدأ واحتكار الحزب الشيوعى للحياة السياسية، فهو الذى يقوم بكل التعيينات للمناصب الحساسة فى كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. ولا يسمح الحزب الشيوعى بظهور أى قوة سياسية أو اجتماعية يمكن أن تمثل تحدياً أو تهديداً لاحتكاره للسلطة.

(ج) الشمولية:

برز مفهوم الشمولية فى الفكر الغربى لتوصيف النظام السوفييتى والتميز بينه وبين المفاهيم الأخرى مثل التسلطية والاستبدادية. ويقصد بمفهوم الشمولية Totalitarianism تلك الأنظمة التى تقوم على هيمنة الدولة على كافة أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وعدم وجود أى مؤسسات مستقلة عن الدولة حيث تعتبر هذه الأخيرة المصدر الوحيد للشرعية. وتتميز النظم الشمولية بوجود حزب سياسى واحد ينفرد بالسلطة ويتبنى أيديولوجية تنظم حياة المجتمع والفرد فى كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالأيديولوجية تنظم ليس فقط الحياة العامة ولكن الحياة الخاصة للأفراد أيضا. وقد قام النظام السياسى السوفييتى على الماركسية اللينينية كأيديولوجية حاكمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى "ديكتاتورية البروليتاريا". وهو المصطلح الذى أستخدمه ماركس، وبلوره لينين، للإشارة إلى طبيعة وشرعية قوة الدولة أثناء المرحلة الانتقالية من الثورة إلى المجتمع الشيوعى الحقيقى حيث تتلاشى الدولة.^(١)

٢- هيكل النظام السياسى:

تمثل هيكل النظام السياسى السوفييتى فى الحزب الشيوعى إلى جانب السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويتناول هذا الجزء هيكل واختصاصات كل من

Ibid., pp. 333-336.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

الحزب الشيوعي والسلطتين التشريعية والتنفيذية باعتبارها الأجهزة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك عند تولى جورباتشوف السلطة في منتصف الثمانينات وفقا لدستور عام ١٩٧٧^(١). مع الإشارة إلى التغييرات التي أحدثها جورباتشوف على هذا النظام بصدر دستور عام ١٩٨٨ والتعديل الدستوري في ١٤ مارس ١٩٩٠. فمن الملاحظ أن هيكل النظام السياسي قد شهد تغييرات واسعة النطاق على مدى التاريخ السوفييتي وذلك فيما يتعلق بعدد أعضاء الأجهزة المختلفة وعدد مرات انعقادها وفعاليتها وقدرتها على التأثير في عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال، على حين تمتع مؤتمر الحزب الشيوعي بأهمية وفاعلية يعتد بها خلال فترة لينين وكان يجتمع مرة كل عام تقريبا، تراجعت هذه الأهمية في فترة ستالين ولم تكن اجتماعاته منتظمة بل وتوقفت تماما خلال الفترة من ١٩٣٩-١٩٥٢. وفيما يلي تفصيل لهيكل نظام الحكم عند تولى جورباتشوف السلطة.^(٢)

(أ) الحزب الشيوعي:

تعد الخلايا أو التنظيمات الأولية هي نواة البناء التنظيمي للحزب الشيوعي. وهناك أربعة أجهزة أو مستويات تنظيمية رئيسية وهي:

□ مؤتمر الحزب:

يعتبر السلطة العليا في الحزب من الناحية النظرية. وينعقد مرة كل خمس سنوات وبالتالي فهو أقل تنظيمات الحزب فاعلية وعادة ما يقتصر نشاطه على إقرار ما تعرضه عليه قيادات الحزب من برامج وخطط. ويتكون من أعضاء يمثلون تنظيمات الحزب وفروعه في الجمهوريات والأقاليم السوفيتية (حوالي ٥٠٠٠ عضو).^(٣)

□ اللجنة المركزية:

(١) انظر نص الدستور السوفييتي لعام ١٩٧٧ في:

() Barry, Donald D. & Barry, Carol Barner, Contemporary Soviet Politics, (New Jersey: Prentice Hall, 1978), pp. 363-393.

(٢) Baradat, Leon P., Soviet Political Society, (New Jersey: Prentice Hall, 1989), p.111 ()

(٣) Ibid., pp. 111-113 ()

ويقوم مؤتمر الحزب بانتخابها، وهى التى تتولى توجيه عمل الحزب واختيار الكوادر التنفيذية وتعيينها . وقد بلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية المنتخبة من قبل المؤتمر السابع والعشرون للحزب فى فبراير ١٩٨٦ (٣٠٧) عضو ممن لهم حق التصويت على القرارات . وتعد جلسة دورية كل ستة أشهر، وقد أدى طول الفترة الزمنية هذه إلى الحد من فاعلية اللجنة المركزية بحيث أصبحت مجرد مصدق على القرارات السابق اتخاذها فى المكتب السياسى.^(١)

□ السكرتارية:

ويختلف عدد أعضائها من فترة لأخرى ولكنها عادة ما تتكون من حوالى عشرة أعضاء (السكرتير العام، وعدد من السكرتيرين) تنتخبهم اللجنة المركزية، وهم عادة أعضاء فى المكتب السياسى. وسكرتارية الحزب هى الجهاز الدائم الذى يقوم بمتابعة تنفيذ ما يصدره المكتب السياسى من قرارات، وتجتمع أسبوعياً. واجتماعاتها غير معلنة بل أنه حتى عام ١٩٧١ - حين صرح برجينيف بأن السكرتارية تجتمع أسبوعياً - لم يكن هناك أى إشارة إلى الاجتماعات الدورية التى تعقدتها السكرتارية.

والسكرتير العام هو أعلى منصب فى الدولة من الناحية الفعلية والمصدر الحقيقى للسلطة. وتقوم اللجنة المركزية بانتخابه وذلك بناء على توصية من المكتب السياسى. وللسكرتير العام دور محورى فى عملية صنع السياسة الخارجية والقضايا المتعلقة بالأمن القومى كما يلعب معاونوه دوراً هاماً فى هذا الإطار أيضاً. وقد استحدث ستالين منصب السكرتير العام فى عام ١٩٢٢،^(٢) وتعاقب عليه ست من القادة السوفييت وهم: جوزيف ستالين (١٩٢٢-١٩٥٣)^(٣)، ونيكيتا خروشوف (١٩٥٥-١٩٦٤)، وليونيد برجينيف

(١) Zwick, Peter, Soviet Foreign Relations: Process and Policy, (New Jersey: Prentice Hall, 1990), pp. 154 –155.

(٢) شغل لينين منصب رئيس مجلس مفوضى الشعب وهو يماثل منصب رئيس الوزراء، وقد رفض ستالين أن يخلفه فى هذا المنصب واستحدث منصب السكرتير العام.

(٣) خلال الفترة من ١٩٥٣-١٩٥٥ تولى جورجي مالينكوف رئيس الوزراء السلطة فى البلاد.

(١٩٦٤-١٩٨٢)، ويورى أندروبوف (١٩٨٢-١٩٨٤)، وقسطنطين تشيرنينكو (١٩٨٤-١٩٨٥)، وميخائيل جورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١).^(١) وقد ازدادت أهمية منصب السكرتير العام وثقله السياسى وأصبح أعلى منصب فى البلاد فى عهد ستالين، وتأكد هذا فى عهد خروشوف بحيث أصبحت محورية دور السكرتير العام أحد السمات الأساسية للنظام السياسى السوفييتى.

المكتب السياسى:

تقوم اللجنة المركزية بانتخاب المكتب السياسى لإدارة أعمالها ونشاطها. ومن الناحية الفعلية فإن المكتب السياسى هو الذى يقوم باختيار أعضائه وتقوم اللجنة المركزية بالتصديق على هذا الاختيار. وتكمن فى المكتب السياسى السلطة الفعلية للحزب الشيوعى. وقد اختلف عدد أعضائه من فترة لأخرى ولكنه عادة ما تكون من حوالى ٢٠ عضواً أغلبهم يتمتعون بالعضوية الكاملة أى لهم حق التصويت على القرارات وعدد من الأعضاء المرشحين الذين ليس لهم حق التصويت. ويجتمع المكتب السياسى مرة كل أسبوع على الأقل (يوم الخميس من كل أسبوع)، ويرأس الاجتماعات السكرتير العام للحزب الذى يعتبر رئيس المكتب السياسى. والمكتب السياسى هو الذى يسير شئون البلاد من الناحية الفعلية وتتخذ فيه القرارات السياسية الهامة وهو الذى يقرر السياسة العامة للدولة على الصعيد الداخلى والخارجى. وعادة ما كان هناك اتفاق داخل المكتب السياسى حول القضايا المختلفة ونادراً ما ثار الخلاف بين أعضائه، وفى حالة وجود خلاف يتم حسمه بالتصويت. وعلى الرغم من أن كل القرارات الهامة عادة ما تتخذ داخل المكتب السياسى إلا أنه نادراً ما تصدر القرارات رسمياً عن المكتب السياسى، بل ونادراً ما تشير الصحف إلى اجتماعاته، فعادة ما يحيل المكتب السياسى القرارات التى اتخذها إلى اللجنة المركزية لى تصدر رسمياً عنها.^(٢)

Baradat, *Op.cit.*, pp.116-119.

(١)

(

Zwick, *op.cit.*, p.156

(٢)

(

فالمكتب السياسى كان هو مركز الثقل فى الحزب وفى النظام السياسى السوفييتى، وهو الجهاز المهيمن على عملية صنع القرار والسياسات الداخلية والخارجية، ومثلت السكرتارية الجهاز الإدارى المنوط به تنفيذ هذه السياسات.

وقد ظل المكتب السياسى هو مركز الثقل فى النظام حتى يوليو ١٩٩٠ حين قام جورباتشوف بإحداث تغييرات جذرية فى تشكيل المكتب السياسى فقد معها المكتب السياسى كونه جهاز صنع القرار حيث تم استبعاد كافة القيادات الفاعلة والمؤثرة فى هذه العملية من عضويته التى اقتصرت على جورباتشوف وبعض سكرتيرى اللجنة المركزية إلى جانب سكرتيرى الحزب فى الجمهوريات المختلفة، كما تم إلغاء العضوية المرشحة وصار كل الأعضاء كاملى العضوية (أنظر جدول رقم ١). وقد كان الهدف الأساسى من هذه التغييرات هو فصل الحزب الشيوعى عن جوهر عملية صنع القرار وتركيز السلطات وعملية صنع القرار فى جهاز الرئاسة (الرئيس ومعاونيه) وتقليص سلطات المكتب السياسى، بل والحزب الشيوعى، وذلك بعد التغييرات التى أحدثها جورباتشوف فى النظام السياسى واستحداثه منصب رئيس الاتحاد السوفييتى الذى انتقل إليه سلطة صنع القرار الحقيقية فى البلاد من ناحية، وإقرار التعددية الحزبية وإنهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة من ناحية أخرى.

(ب) السلطة التشريعية:

وفقا لدستور ١٩٧٧ كانت السلطة التشريعية تتمثل فى مجلس السوفيت الأعلى الذى كان يتكون بدوره من مجلسين لهما نفس الأهمية والسلطات هما: مجلس الاتحاد (يتكون من ٧٥٠ عضو ينتخبون كل خمس سنوات انتخاباً مباشراً ومن دوائر مقسمة بالتساوى وفقاً لعدد السكان)، ومجلس القوميات (يتكون من ٧٥٠ عضواً أيضاً يمثلون الجمهوريات والأقاليم المختلفة التى يتكون منها الاتحاد السوفييتى: ٣٢ عضواً عن كل جمهورية اتحادية، و ١١ عن كل جمهورية ذات حكم ذاتى، و ٥ عن كل إقليم ذاتى حكم ذاتى، وعضو واحد عن كل منطقة ذات حكم ذاتى) ويمثل مصالح القوميات المختلفة وذلك اتساقاً مع كون الاتحاد السوفييتى دولة متعددة القوميات.

جدول (١)
تشكيل المكتب السياسي
(١٤ يوليو ١٩٩٠)^(١)

م	الاسم	المنصب
١	ميخائيل جورباتشوف	السكرتير العام للحزب، ورئيس الاتحاد السوفياتي
٢	فلاديمير إفاشكو	نائب السكرتير العام
٣	الكسندر دزاسوخوف	سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن الإيديولوجية
٤	جينادى ينييف	سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن السياسة الخارجية
٥	يورى بروكوفيف	السكرتير الأول للحزب فى موسكو
٦	أوليغ شينين	سكرتير اللجنة المركزية لشئون التنظيم الحزبي
٧	يجور ستروبيف	سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن الزراعة
٨	جالينا سيميونوفا	سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن قضايا المرأة
٩	إيفان فرولوف	رئيس تحرير اليرافدا
١٠	إيفان بولوزكوف	السكرتير الأول للحزب فى روسيا الاتحادية
١١	ستانيسلاف جيرينكو	السكرتير الأول للحزب فى أوكرانيا
١٢	يفريم سكولوف	السكرتير الأول للحزب فى بلوروسيا
١٣	بيوتر ليتشينسكى	السكرتير الأول للحزب فى مولدوفيا
١٤	إن أرنو سيلارى	السكرتير الأول للحزب فى إستونيا
١٥	ألفريدز ريكس	السكرتير الأول للحزب فى لاتفيا
١٦	ميكولاس بيركيفيس	السكرتير الأول للحزب فى ليتوانيا
١٧	فلاديمير موفسيسيان	السكرتير الأول للحزب فى أرمينيا
١٨	أياذ ميتالبيوف	السكرتير الأول للحزب فى أذربيجان
١٩	جيفى جيمبريدز	السكرتير الأول للحزب فى جورجيا
٢٠	نور سلطان نازربيف	السكرتير الأول للحزب فى كازاخستان
٢١	أبسومات ماسلييف	السكرتير الأول للحزب فى قرغيزيا
٢٢	سابر نيزوف	السكرتير الأول للحزب فى تركمانستان
٢٣	إسلام كاريموف	السكرتير الأول للحزب فى أوزبكستان
٢٤	كاخر ماكخوموف	السكرتير الأول للحزب فى طاجكستان

Facts On Files, vol. 50, no. 2591, (July 20, 1990), p.538.

(١)

ويعتبر المجلس أعلى سلطة فى الدولة وذلك بمقتضى المادة ١٠٨ من الدستور .
فقد منح الدستور مجلس السوفييت الأعلى اختصاصات تشريعية منها إصدار القوانين الأساسية، وإقرار السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تنتهجها الحكومة، والموافقة على ميزانية الدولة، ووضع التشريعات واقتراح القوانين. هذا إلى جانب وظائفه الرقابية ومنها اختيار أعضاء مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وتشكيل الوزارة واختيار رئيس الوزراء وذلك فى اجتماع مشترك لمجلسى الاتحاد والقوميات. والإشراف والرقابة على الوزراء وتكوين لجان للمراجعة والاستقصاء عند الضرورة. إلا إن قصر مدة انعقاد المجلس (مرتان فى العام لمدة حوالى أسبوع فى كل مرة) حددت من فاعلية المجلس وقدرته على أداء مهامه. (١)

وقد عدل دستور ١٩٨٨ هيكل السلطة التشريعية حيث جعلها من مجلسين. أولهما مؤتمر نواب الشعب، وهو أعلى سلطة فى الدولة ويتكون من ٢٢٥٠ عضو تثلثهم ينتخب على أساس إقليمي والتلث على أساس قومي أما التلث الباقي فينتخب عن طريق المنظمات الاجتماعية (مثل النقابات العمالية) والحزب الشيوعي. ويقوم مؤتمر نواب الشعب بانتخاب ٥٤٢ عضوا لمجلس السوفييت الأعلى بمجلسيه. (٢)

(ج) السلطة التنفيذية:

وتتكون من مجلسين: أولهما، مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى، الذى يقوم مجلس السوفييت الأعلى بانتخابه لمدة أربع سنوات فى أول اجتماع مشترك لمجلسى الاتحاد والقوميات بعد إجراء انتخابات جديدة. ويتكون من ٣٩ عضوا (رئيس مجلس الرئاسة، النائب الأول لرئيس المجلس، ١٥ نائب للرئيس يمثل كل منهم إحدى الجمهوريات الاتحادية، سكرتير المجلس، ٢١ عضوا). وللمجلس سلطات واسعة وله حق إصدار قرارات لها قوة القانون كما أنه يتولى اختصاصات مجلس السوفييت الأعلى خلال فترة عدم انعقاده، وهو أعلى جهاز للسلطة فى الاتحاد السوفييتى ورئيسه يعتبر رئيس الدولة فى الاتحاد السوفييتى.

(١) Baradat, *op.cit.*, pp. 138-141.

(٢) الدستور السوفييتى لعام ١٩٧٧، م.س.ز.، الفصل الخامس عشر، المواد ١٠٦-١١٠.

(٣) White, Stephen; Gill, Graeme & Slider, Darrell, The Politics of Transition: Shaping a Post-Soviet Future, (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 39-59

وقد جرت العادة منذ عهد برجينييف على أن يجمع السكرتير العام للحزب بين رئاسة الحزب ورئاسة مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى حتى جاء جورباتشوف وفصل بين المنصبين عام ١٩٨٥ واكتفى برئاسة الحزب إلا إنه عاد وجمع بينهما فى أكتوبر ١٩٨٨.^(١)

ولقد قلص التعديل الدستورى الصادر فى ١٤ مارس ١٩٩٠ من سلطات واختصاصات مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى حيث استحدث منصب "رئيس الاتحاد السوفييتى" ومنحه سلطات واسعة النطاق. فهو الذى يمثل الاتحاد على الصعيد الدولى ويقوم بالتفاوض وتوقيع المعاهدات كما أن له سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة على الصعيد الداخلى، منها تعيين رئيس مجلس الوزراء والتصديق على القوانين وإصدار مراسيم لها قوة القانون. وقد شهدت هذه السلطات اتساعا ملحوظا بصدور قانون منح الرئيس سلطات إضافية فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ بهدف الإسراع فى التحول إلى اقتصاد السوق والحفاظ على النظام والقانون. ويأتى الرئيس بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، ويجوز انتخابه لمدتين متتاليتين. وقد كان جورباتشوف هو أول وأخر رئيس للاتحاد السوفييتى وفقا لهذا الدستور، وقد تولى هذا المنصب بالانتخاب من جانب مؤتمر نواب الشعب وليس بالانتخاب المباشر من جانب الشعب وذلك فى ١٥ مارس ١٩٩٠.^(٢)

وثانيهما: مجلس الوزراء، ويقوم مجلس السوفيت الأعلى بتعيينه فى جلسة مشتركة لمجلسيه. وليس هناك عدد محدد يتكون منه مجلس الوزراء ولكنه عادة ما يضم رئاسة مجلس الوزراء (وتضم رئيس مجلس الوزراء، و نوابه الأول، ونواب رئيس الوزراء، ورئيس لجان الدولة، ووزير المالية، ورئيس البنك المركزى، ورئيس سكرتارية المجلس)، والوزراء الاتحاديين، وعدد من الوزراء الجمهوريين الاتحاديين، ورؤساء وزراء الجمهوريات السوفييتية

Baradat, Op.cit., pp. 141-143.

(١)

White, op.cit., pp. 67-74.

(٢)

الخمس عشر. وقد انخفض عدد أعضاء مجلس الوزراء من ١١٥ عام ١٩٨٤ إلى ٦٧ عام ١٩٨٩ ثم إلى ٥١ في أوائل عام ١٩٩١ قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.^(١)

ويعتبر مجلس الوزراء أعلى جهاز تنفيذي وإداري لسلطة الدولة وهو مسئول أمام مجلس السوفييت الأعلى وبين دورات انعقاد هذا الأخير يكون مسئولاً أمام مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى. وهو المسئول الأساسي عن إدارة سياسة الدولة الداخلية والخارجية. ويعتبر الذراع الإداري للمكتب السياسي للحزب الشيوعي. ونظراً لتزايد عدد الأعضاء في المجلس فقد واجه صعوبات من الناحية العملية ومن ثم انتقلت سلطة صنع القرار الحقيقية داخله إلى مجلس الرئاسة. ويعمل مجلس رئاسة مجلس الوزراء كهزمة وصل بين رئاسة الحزب الشيوعي والجهاز التنفيذي في الدولة، ويقوم أيضاً بوضع الخطط التي تحقق الأهداف التي ترسمها رئاسة الحزب. وكان منصب رئيس مجلس الوزراء ذو أهمية وحساسية لا تقل عن منصب السكرتير العام في عهد ستالين وخروشوف حيث جمعاً بين المنصبين إلا أن برجينييف لم يبد اهتماماً برئاسة مجلس الوزراء وكذلك أندريوف وتشيرنينيكو وجورباتشوف مما أدى إلى تراجع أهمية المنصب وثقله.^(٢)

من التناول السابق لهيكل النظام السياسي السوفييتي يتضح أن مركز الثقل في هذا النظام يتمثل في الحزب الشيوعي الذي يهيمن على كل أجهزة الدولة، بما فيها السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث يسيطر على عملية الترشيح لعضوية مجلس السوفييت الأعلى بالتشاور مع الاتحادات العمالية والتعاونيات ومنظمات الشباب وكلها مؤسسات تابعة للحزب. وعادة ما يرشح الحزب مرشحا واحدا لكل مقعد ومن ثم تتجاوز نسبة الفوز عادة ٩٩%.^(٣) فمن الناحية العملية يقوم الحزب الشيوعي بتعيين أعضاء مجلس السوفييت الأعلى الذي يقوم بدوره بتعيين أعضاء السلطة التنفيذية (مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى ومجلس الوزراء) على نحو ما سبق بيانه. ومن ثم فإن الحزب الشيوعي من خلال

Brown, *op.cit.*, p.369. (١)

Baradat, *op.cit.*, pp.152-153. (٢)

الدستور السوفييتي لعام ١٩٧٧، م.س.ز.، الفصل السادس عشر، المواد ١٢٧-١٣٠، ١٣٢-١٣٤.

Barry, *op.cit.*, pp. 85-86 (٣)

هيمنته على عملية الترشيح والتعيين للمناصب العليا، يهيمن على كافة أجهزة الدولة، ويحتكر النشاط السياسى والسلطة فى الاتحاد السوفييتى. وتتركز السلطة داخل الحزب فى شخص السكرتير العام الذى يقود كل من سكرتارية اللجنة المركزية والمكتب السياسى الذى يمثل قلب العملية السياسية ومركز صنع القرار.

٣- التعريف بالنخبة الحاكمة :

توضح خصائص النظام السياسى السوفييتى، وكذلك الدراسات السابقة، أن النخبة الحاكمة فى الاتحاد السوفييتى ضمت أعضاء كل من المكتب السياسى وسكرتارية اللجنة المركزية. واتسمت هذه النخبة الحاكمة - من ثم - بعدد من الخصائص وهى :

أ - أنها نخبة ضيقة محدودة العدد تتركز أساساً فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى الذى يمثل قلب العملية السياسية ويهيمن على عملية صنع القرار وتسيير كافة أمور الدولة بما فى ذلك اختيار أعضائه، وسكرتارية اللجنة المركزية التى تعتبر الذراع التنفيذى للمكتب السياسى. وعلى الرغم من عدم وجود عدد محدد لأعضاء الجهازين حيث يختلف هذا العدد من فترة لأخرى -على نحو ما سبق بيانه- إلا أن أعضاء النخبة الحاكمة لم يتجاوزوا الثلاثين عضواً على مر التاريخ السوفييتى (٢٠ للمكتب السياسى، و١٠ للسكرتارية، وعادة ما يكون هناك تداخل بين عضوية الجهازين). ففى يناير ١٩٢٦ بلغ عدد أعضاء النخبة الحاكمة ١٨ عضواً، واتجه هذا العدد إلى الانخفاض ليبلغ ١٦ عضواً فى فبراير ١٩٣٤، ثم ١٢ عضواً فى مايو ١٩٣٩، و ١٤ عضواً فى نهاية عام ١٩٥١. ولعل هذا الاتجاه عكس الهيمنة الفردية لستالين سكرتير عام الحزب الذى أنفرد بسلطة اتخاذ القرار. إلا أن عدد أعضاء النخبة تزايد بشكل ملحوظ فى مارس ١٩٧٦ حيث بلغ ٢٧ عضواً، ثم ٢٥ عضواً فى أكتوبر ١٩٨٢، و ٢٢ عضواً عند وفاة تشيرنينكو فى ١٠ مارس ١٩٨٥. وعلى الرغم من حركة التعيينات والتجديد

التي قام بها جورباتشوف فى النخبة الحاكمة، فإن عدد أعضائها بلغ ٢٦ عضواً فى مارس ١٩٨٦.^(١)

ب - انخفاض درجة التجديد فى النخبة الحاكمة. فمذ المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى المنعقد فى مارس ١٩٧٦ وحتى وصول جورباتشوف إلى السلطة وانعقاد المؤتمر السابع والعشرون للحزب فى مارس ١٩٨٦، كان التجديد فى النخبة محدوداً للغاية وعادة ما يأتى نتيجة وفاة أحد الأعضاء وتعيين آخر مكانه. بل أن تشرنينكو لم يحدث أى تغيير فى النخبة الحاكمة، ورغم التغييرات الواسعة - نسبياً - التى أحدثها جورباتشوف فقد استمر ١٤ عضواً من أعضاء النخبة من إجمالى ٢٦ عضواً، أى أن نسبة التجديد داخل النخبة بلغت (٤٦%)، كما سىلى تناوله بالتفصيل فى الجزء الخاص بالاستمرار والتغيير فى النخبة الحاكمة من هذا الفصل. وتقترب هذه النسبة منها فى عهد ستالين، والذى بلغت فيه نسبة التجديد أعلى معدلاتها، وذلك بالنظر إلى عمليات التطهير المستمرة التى قام بها ستالين داخل النخبة. فمذ المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعى فى يناير ١٩٢٦ وحتى المؤتمر السابع عشر فى فبراير ١٩٣٤ تم تغيير جميع أعضاء النخبة (المكتب السياسى والسكرتارية) ما عدا سبعة منهم، بما فيهم ستالين، وذلك من إجمالى ١٦ عضواً، أى أن نسبة التجديد بلغت حوالى ٥٦%. وقد أستمر منهم ٥ أعضاء فقط (من إجمالى ١٩ عضواً) عند وفاة ستالين فى مارس ١٩٥٣، أى أن نسبة التجديد فى النخبة بلغت حوالى ٧٤% خلال الفترة من ١٩٣٤-١٩٥٣.^(٢)

ج - رغم الاتساق الايديولوجى الظاهرى من حيث الالتزام بمبادئ الماركسية اللينينية إلا أنه كانت هناك دوماً اتجاهات مختلفة داخل النخبة الحاكمة. فخلال الفترة ١٩٢٢-

(١) Rigby, T.H., *The Soviet Political Executive: 1917-1986*, in Brown, Archie, *Political Leadership in the Soviet Union*, (London: Indiana University Press, 1989), pp. 24, 26, 32, 34, 44, 46

Colton, Timothy J., *The Dilemma of Reform in the Soviet Union*, (New York: Council on Foreign Affairs, 1986), pp. 230-231.

Ibid., pp. 24, 26, 37.

(٢)

١٩٢٩ حدثت عدة انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، حيث نشب الخلاف بين ستالين (السكرتير العام للحزب الشيوعي، والمفوض الشعبى لشئون القوميات والعمال والفلاحين) وتروتسكى (المفوض الحربى ورئيس المجلس العسكرى الثورى، وعضو اللجنة المركزية) حول أولويات السياسة الداخلية والخارجية. وقام تحالف ثلاثى بين كل من ستالين وزينوفيف (رئيس مجلس سوفييت بيتروجراد، وعضو اللجنة المركزية) وكامينيف (رئيس مجلس السوفييت فى موسكو، وعضو اللجنة المركزية) ضد تروتسكى. وعقب هزيمة تروتسكى سياسيا حدث انشقاق داخل التحالف الثلاثى، فتم إقصاء كل من زينوفيف وكامينيف واستبعاد أنصارهم من مناصبهم، وتحالف ستالين مع ما عرف باليمين والذى ضم كل من بوخارين (رئيس تحرير البرافدا، وعضو اللجنة المركزية) وريكوف (رئيس المجلس الاقتصادى القومى، وعضو اللجنة المركزية) وتومسكى (رئيس مجلس نقابات العمال، وعضو اللجنة المركزية). إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلاً حيث حدث انشقاق بين ستالين واليمين الذى تم تصفيته خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٠، لينفرد ستالين بالسلطة ويهيمن على مقاليد الأمور.^(١)

وفى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تجدد الخلاف داخل النخبة الحاكمة بين خروشوف (السكرتير العام للحزب الشيوعي) الذى مثل الاتجاه الإصلاحى الذى يؤمن بضرورة الإصلاح الاقتصادى وتهدئة التوتر فى العلاقات السوفيتية الأمريكية من أجل مزيد من التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وبين ما عرف بالستالينيين الجدد Neo-Stalinists وهو الاتجاه الذى قاده فرول كوزلوف ثم برجينيف، وأمن بتعاليم ستالين وعارض التوجهات الإصلاحية لخروشوف. وقد استطاع برجينيف إيجاد اتجاه عام مؤيد له داخل اللجنة المركزية، وتم إقصاء خروشوف عن السلطة فى عام ١٩٦٤.^(٢) إلا أن هذين الاتجاهين، الإصلاحى والمحافظة، استمرتا داخل النخبة، وأن كان بشكل أقل حدة، وبرزتا بوضوح أثناء اختيار

^(١) Ibid., p.19.

^(٢) Daniels, Robert V., Political Processes and Generational Change, in Brown, Archie, *op.cit.*, pp. 112-114.

جورباتشوف لمنصب السكرتير العام، كما سيلي بيانه تفصيلا فى جزء لاحق من هذا الفصل.

د- أنها نخبة ذات أصول متعددة القوميات مع غلبة العنصر الروسى داخلها حيث ينتمى غالبية أعضائها إلى القومية الروسية مع وجود تمثيل لبعض القوميات الأخرى. وذلك رغم أن الفلسفة الماركسية والشيوعية تقوم على تخطى القوميات، ورغم أن ستالين، الذى تولى السلطة فى البلاد حوالى ثلاثين عاماً كان جورجى الأصل. إلا أنه فى مارس ١٩٨٦ كان ٨٠.٧٦% من أعضاء النخبة الحاكمة (المكتب السياسى والسكرتارية) ينتمون إلى القومية الروسية، فى حين اقتصرت النسبة الباقية (أقل من ٢٠%) على تمثيل خمس قوميات أخرى وهى: بلوروسيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وأذربيجان، وكازاخستان.^(١)

هـ - إن النخبة الحاكمة السوفييتية اقتصرت عادة على الرجال الذين يحتكرون المناصب العليا فى الدولة. فلم يعرف التاريخ السياسى السوفييتى سوى سيدتين استطاعتا الوصول إلى مراكز قيادية فى النخبة الحاكمة وهما: يكتيرينا فيرتسيفا وزيرة الثقافة السوفييتية وعضو المكتب السياسى فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦١، والكسندرا بيريكوفا سكرتير اللجنة المركزية المسئولة عن الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التى وصلت إلى منصبها فى عهد جورباتشوف فى مارس ١٩٨٦. ومن الواضح أن وصول المرأة إلى قمة السلطة ارتبط بسياسة الانفتاح التى أتبعها خروشوف فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وجورباتشوف فى الثمانينات، وهو ما يشير إلى أن النظام السوفييتى رغم ادعائه الديمقراطية إلا أنه لم يكن كذلك بالنسبة لقطاعات معينة من بينها المرأة.

و - محورية دور السكرتير العام وسلطاته الأمر الذى أدى إلى سيطرته على عملية صنع القرار. فكون النخبة الحاكمة تتركز فى المكتب السياسى والسكرتارية لا يعنى وجود

Baradat, *op.cit.*, pp. 120-123.

(١)

"قيادة جماعية" للنظام فى الاتحاد السوفىيىتى. فعلى مدى التاريخ السوفىيىتى وباستثناء فترة قصيرة جداً، وهى تلك التى أعقبت وفاة ستالين مباشرة وتولى خروشوف الحكم، فإن النظام السوفىيىتى يسيطر عليه شخص واحد فقط هو السكرتير العام للحزب.^(١)

ى - غياب الانتقال المؤسسى للسلطة وعدم وجود قواعد منظمة لعملية الخلافة السياسية والتجديد فى النخبة الحاكمة. فأعضاء النخبة الحاكمة لا يصلون إلى مناصبهم فى المكتب السياسى أو السكرتارية بالانتخاب ولكن بالاختيار من جانب الأعضاء الأكبر سناً والأعلى مكانة. كذلك غياب الإجراءات أو القواعد المنظمة لعزل أو إقالة القادة فى حالة عدم قدرتهم على أداء مهامهم لأسباب صحية أو بسبب فشل سياساتهم. فالمكتب السياسى له الحق فى طلب عزل السكرتير العام إلا أن عزل أو إقالة السكرتير العام لم يكن أمراً مألوفاً فى النظام السوفىيىتى^(٢)، ولعل هذا يفسر عدم مبادرة المكتب السياسى بعزل برجنيف أو أندريوف أو تشرنيكو رغم عجزهم عن أداء مهامهم فى الفترة الأخيرة من توليهم السلطة لأسباب صحية وتفضيله الانتظار حتى وفاتهم. ولعل الاستثناء الوحيد عن هذه القاعدة هو خروشوف الذى عزل من منصبه أما باقى الزعماء السوفىيىت (ستالين، وبرجنيف، وأندريوف، وتشرنيكو) فقد توفوا وهم فى مناصبهم.

وهكذا، فإن النظام السياسى السوفىيىتى كان نظاماً شمولياً يقوم على الحزب الواحد ويرفض المنافسة السياسية فى كل صورها، فالحزب الشيوعى يقع فى قلب هذا النظام وتتركز السلطة داخله فى شخص السكرتير العام الذى يقود كل من سكرتارية اللجنة المركزية والمكتب السياسى الذى يمثل قلب العملية السياسية ومركز صنع القرار. وقد انعكس ذلك على النخبة الحاكمة فاتسمت بمحدودية العدد وانخفاض درجة التجديد.

Rigby, *op.cit.*, p.42

(١)

Dimitri, Simes, Gorbachev: A New Foreign Policy?, *Foreign Affairs*, vol.65, no.3, (1986), pp.482-483.

(٢)

ثانياً : صعود جورباتشوف إلى السلطة :

بتولى جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥، بدأت مرحلة جديدة من حياة النظام السياسى السوفييتى. ويهدف هذا الجزء إلى إبراز أهم الدلالات المتعلقة بوصول جورباتشوف إلى السلطة، والتوازنات السياسية القائمة داخل النخبة الحاكمة والتي أدت إلى اختياره، والعوامل التي دفعت إلى هذا الاختيار.

١ - التوازن السياسى الذى قاد جورباتشوف إلى قمة السلطة :

خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاث سنوات (١٩٨٢ - ١٩٨٥) تعاقب ثلاثة من كبار القادة السوفيت على منصب السكرتير العام أى ما يعادل عدد من تولوا هذا المنصب منذ عام ١٩٢٢ وحتى وفاة بريجينيف فى نوفمبر ١٩٨٢ . وقد أدى هذا التغير السريع فى القيادة السياسية إلى جانب ضعف هذه القيادة وعجزها عن أداء مهامها - لأسباب صحية- إلى تفاقم الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها الاتحاد السوفييتى خاصة منذ أواخر عهد بريجينيف ومنها الركود والجمود وانتشار الفساد وإدمان الكحوليات. وكان أندروبوف عند توليه السلطة عام ١٩٨٢ قد قاد حملة ضد الفساد وإدمان الكحوليات إلا أن تدهور حالته الصحية وعجزه عن أداء مهامه بفاعلية - إلا لبضعة أشهر فقط - أدى إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة لحملة هذه. وعقب وفاة أندروبوف اختار المكتب السياسى العودة إلى الحقبة البرجينيفية ولكن بدون بريجينيف وذلك باختيار تشرنيكو - اليد اليمنى لبرجينيف - خلفاً لأندروبوف، ومن ثم عادت البلاد إلى حالة الركود وتفشى الفساد من جديد.

وقد توفى تشرنيكو فى الساعة السابعة وعشرون دقيقة بتوقيت موسكو يوم ١٠ مارس ١٩٨٥ وتم انتخاب جورباتشوف سكرتيراً عاماً عصر اليوم التالي، أى خلال أقل من يوم واحد. ويعتبر هذا أسرع انتخابات حدثت لسكرتير عام للحزب مقارنة بما حدث بعد وفاة كل من بريجينيف وأندروبوف.^(١)

وتشير بعض المصادر إلى أن اتفاقاً قد تم داخل المكتب السياسى عند وفاة أندروبوف على أن يتولى تشرنيكو منصب السكرتير العام ويكون جورباتشوف ساعده الأيمن وخلفه

Hazan, Baruch A., From Brezhnev To Gorbachev: Infighting in the Kremlin, (١)
(London: Westview Press, 1987), pp. 7-8.

بعد وفاته. فقد كان هناك اتجاهان أساسيان داخل المكتب السياسى عند وفاة برجينيف. الأول، اتجاه محافظ يؤمن بتعاليم برجينيف ويؤيد اختيار تشرنيكو خلفاً له، واتجاه آخر إصلاحى يؤيد اختيار أندريوف. وقد انتصر الاتجاه الثانى وتولى أندريوف السلطة، إلا أن هذا الاتجاه كان أضعف من أن يفرض اختيار جورباتشوف خلفاً لأندريوف حيث لم يستطع أندريوف - بسبب تدهور حالته الصحية - أن يقوم بالتغييرات اللازمة فى النخبة الحاكمة لتدعيم سلطته وإحكام قبضته على مقاليد الأمور وذلك باستبعاد أتباع برجينيف وتحجيم نفوذهم داخل المكتب السياسى. ومن ثم لم يكن للاتجاه الإصلاحى القدرة على فرض إرادته عند وفاة أندريوف فتم الوصول إلى حل وسط وهو أن يتولى تشرنيكو منصب السكرتير العام على أن يكون جورباتشوف خلفاً له.^(١)

إلا أن هذا لا ينفى وجود منافسين لجورباتشوف على هذا المنصب. فقد كان هناك مرشحين آخرين من الاتجاه المحافظ، ولعل أبرزهم جريجورى رومانوف وفكتور جريشن، وهما أكبر سناً وذوى خبرة ومكانة. فرومانوف - وهو قومى متعصب - من مواليد عام ١٩٢٣ وتدرج فى هيراركية الحزب حتى أصبح السكرتير الأول للحزب فى إقليم أويلست عام ١٩٧٠. وقد جذب اهتمام برجينيف نتيجة جهوده لزيادة الإنتاج الصناعى وما قام به من تطوير فى مدينة ليننجراد (سان بطرسبرج حالياً)، فأصبح عضواً مشاركاً فى المكتب السياسى عام ١٩٧٣ ثم عضواً كاملاً عام ١٩٧٦، وأنتقل إلى موسكو حيث عينه أندريوف سكرتيراً للجنة المركزية للشئون العسكرية والإنتاج الحربى فى يونيو ١٩٨٣.^(٢)

أما فيكتور جريشن فهو من مواليد عام ١٩١٤ وكان السكرتير الأول للحزب الشيوعى فى موسكو وعضواً بالمكتب السياسى لفترة طويلة، وكان المنافس الأساسى والبديل المطروح لجورباتشوف كسكرتير عام. وتذكر بعض المصادر أن المكتب السياسى أنقسم (٤ إلى ٤) بين مؤيدى كل من جورباتشوف وجريشن، وأن صوت أندريه جروميكو الذى كان

Bishop, William J., The Emerging Political Structure of the Gorbachev Era: With Particular Attention to Soviet National Security Policy, Unpublished paper delivered at the Annual Meeting of the International Studies Association, Washington, D.C., April 17, 1987, p.11. (١)

Morrison, Donald, Mikhail S. Gorbachev: An Intimate Biography, (New York: Time Incorporated, 1988), pp. 115-117. (٢)

Colton, op.cit., pp. 82-83. ()

يرأس الاجتماع هو الذى أدى إلى فوز جورباتشوف حيث كان اثنين من أعضاء المكتب السياسى الذين لهم حق التصويت خارج البلاد عند وفاة تشرنيكو وهما: فلاديمير شيريبيتسكى وكان فى الولايات المتحدة، وفيتالى فوروتنيكوف وكان فى يوجوسلافيا. وكان وزير الخارجية السوفييتى فى ذلك الوقت أندريه جروميكو المؤيد الأساسى لتولى جورباتشوف منصب السكرتير العام، وهو من أكثر أعضاء المكتب السياسى إيماناً بالإصلاح. أيضاً كان لتشييريكوف رئيس جهاز المخابرات دوراً هاماً فى اختيار جورباتشوف رغم كونه عضو مرشح ليس له حق التصويت فى المكتب السياسى، حيث أنه، وبحكم منصبه، كان لديه معلومات عن بعض انحرافات جريشن وتورط بعض أفراد أسرته فى الفساد، وقد قدم هذه المعلومات أثناء مناقشات المكتب السياسى كقرائن لضرورة استبعاد جريشن وعدم انتخابه كسكرتير عام. كذلك لعب ليجاتشيف دوراً هاماً فى هذا الإطار باعتباره سكرتيراً للجنة المركزية المسئول عن كوادرات الحزب حيث قام بالاتصال بعدد كبير من سكرتيرى الحزب فى الأقاليم المختلفة للتعبير عن تأييدهم لجورباتشوف أثناء اجتماع المكتب السياسى.^(١)

وقد تم دعوة اللجنة المركزية للاجتماع فى اليوم التالى لوفاة تشرنيكو فى ١١ مارس ١٩٨٥ - وهو الأمر الذى استغرق ثلاثة أيام بعد وفاة اندريوف- وقام جروميكو بإلقاء خطاب الترشيح أمام اللجنة المركزية الذى يؤيد فيه جورباتشوف وأعلن عن توصية المكتب السياسى بانتخابه. وكان خطاب جروميكو مختلفاً عن الكلمات التقليدية المعتادة فى مثل هذه المناسبات حيث تضمن الإطراء والثناء على شخص جورباتشوف وسماته الشخصية وذكائه وقوة شخصيته. وأنه كان هو السكرتير العام من الناحية الفعلية فى ظل تدهور صحة تشرنيكو وعجزه عن أداء مهامه، وأنه كان يرأس المكتب السياسى عند غياب تشرنيكو، وكان يقود سكرتارية اللجنة المركزية.^(٢)

وقد تم اختيار جورباتشوف سكرتيراً عاماً فى ١١ مارس ١٩٨٥، ويرجع هذا الاختيار إلى عدة عوامل موضوعية:

(١) Brown, Archie, Power and Policy in a Time of Leadership Transition: 1982-1988, in Brown, Archie, op.cit., pp.181-185

(٢) Hazan, op.cit., pp. 144-145 انظر نص خطاب جروميكو:

(أ) خبرته وتاريخه السياسى :

ولد جورباتشوف من أسرة ريفية فى الثانى من مارس ١٩٣١، فى قرية بريفولنوى، فى منطقة ستافروبول كبرى وهى منطقة فى شمال جبال القوقاز. وقد درس القانون وتخرج عام ١٩٥٥ من جامعة موسكو، وفى عام ١٩٦٧ تخرج من معهد ستافروبول للزراعة وحصل على دبلومة اخصائى بعلم الزراعة. وبهذا تفوق جورباتشوف على منافسيه بل وعلى سابقه ممن تولوا منصب السكرتير العام (أندروبوف وتشرنينكو) الذين لم يحظوا بقدر كافٍ من التعليم العالى. ولقد انضم جورباتشوف إلى الحزب الشيوعى فى عام ١٩٥٢ ونشط فى الكومسومول (الاتحاد الشيوعى اللينينى للشباب) أثناء دراسته فى الجامعة. ثم قرر التفرغ للعمل السياسى والتحق بوظيفة فى الكومسومول فى ستافروبول، وتدرج فى هيراركية الحزب حتى وصل إلى منصب السكرتير الأول للحزب فى ستافروبول كبرى عام ١٩٧٠. وفى العام نفسه انتخب عضواً فى مجلس السوفييت الأعلى. ثم أنتخب عضواً فى اللجنة المركزية عام ١٩٧١ وهو نفس العام الذى أنتخب فيه تشرنينكو لنفس المنصب والذى كان يكبره بعشرين عاما آنذاك.^(١)

وفى عام ١٩٧٨ انتقل جورباتشوف إلى موسكو حيث عمل سكرتيراً للجنة المركزية لشئون الزراعة. وفى عام ١٩٧٩ أصبح عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى ثم حصل على العضوية الكاملة فى أكتوبر ١٩٨٠، واختاره أندروبوف للإشراف على تنظيم الحزب والسياسة الاقتصادية، ثم اتسع نفوذه فى عهد تشرنينكو ليشمل شئون الأيديولوجية والسياسة الخارجية بل إنه أصبح السكرتير الثانى بعد تشرنينكو.^(٢) وقد أشار جروميكو إلى ذلك صراحة فى خطابه أمام اللجنة المركزية حيث قال مشيراً إلى جورباتشوف : "لقد كان يقود

Malia, Martin, The Soviet Tragedy: A History of Socialism in Russia (1917-1991), (New York: The Free Press, 1994), pp.410-411. (١)

Adelman, Jonathan R. & Palmieri, Deborah Anne, The Dynamics of Soviet Foreign Policy, (New York: Harper & Row Publishers, 1989), p. 234. (٢)

Hazan, op.cit., p. 144 (٢)

Colton, op. cit., pp.83-84. (٣)

السكرتارية ويرأس المكتب السياسى فى غياب تشرنيكو لمرضه الشديد... وقد أظهر قدرته وبراعته فى أداء هذه المهام".^(١)

(ب) سماته الشخصية :

ومنها صغر سنه وتمتعه بصحة جيدة، وتبرز أهمية ذلك بالنظر إلى وفاة ثلاثة من كبار القادة، وهم برجينييف وأندرويوف وتشرنيكو، فى فترة وجيزة لا تتجاوز الثلاث سنوات بل وعجزهم عن أداء مهامهم بفاعلية نظراً لتدهور حالتهم الصحية. ومن ثم كان لصغر سن جورباتشوف النسبى (٥٤ سنة آنذاك) جاذبيته وأهميته.^(٢) هذا إلى جانب سماته الأخرى ومنها سرعة البديهة والذكاء والقدرة على الوصول إلى حلول وسط. وقد عبر جروميكو عن ذلك صراحة فى خطابه بقوله : "أن المشاكل الداخلية والخارجية من الصعب مواجهتها وفقاً لقاعدة الأبيض والأسود، فهناك ألوان وسط وقرارات وسط. وميخائيل جورباتشوف هو الذى يعلم دائماً كيف يمكن التوصل إلى مثل هذه القرارات".^(٣) كذلك تميز جورباتشوف بالفصاحة والبلاغة والحضور الجماهيرى.

الخلاصة، أنه عند وفاة تشيرنيكو كان المناخ السياسى مهيباً لتولى جورباتشوف السلطة بالنظر إلى طبيعة التوازن السياسى القائم آنذاك والذى كان يميل إلى الاتجاه الإصلاحى الذى ينتمى إليه جورباتشوف، وكذلك بالنظر إلى سماته الشخصية وتاريخه السياسى، وكونه تولى كثيراً من مهام السكرتير العام فى عهد تشيرنيكو عند غياب هذا الأخير لمرضه الشديد.

٢ - دلالات وصول جورباتشوف إلى السلطة :

كان لوصول جورباتشوف إلى السلطة فى مارس ١٩٨٥ دلالتان أساسيتان هما: التوجه الإصلاحى داخل النخبة الحاكمة، ووصول جيل جديد إلى السلطة. وفيما يلى تفصيل لذلك.

(أ) التوجه الإصلاحى على المستوى الأيديولوجى والسياسى :

Hazan, *op.cit.*, p. 144

(٣)

(

لم يكن لدى جورباتشوف عند وصوله للسلطة برنامج إصلاحى متكامل على الصعيدين الداخلى والخارجى، حيث نما هذا التصور وتبلور فيما بعد. إلا أن توجهه الإصلاحى كان واضحاً خاصة فيما يتعلق بالقضايا الداخلية. ومن ثم فإن إحدى دلالات انتخابه هو شيوع الرغبة فى الإصلاح والشعور بضرورة التغيير. ففى خطابه للمؤتمر الذى عقد فى الفترة من ١٠ - ١١ ديسمبر ١٩٨٤ بهدف تقييم أنشطة الحزب الأيديولوجية منذ اجتماع اللجنة المركزية فى يونيو ١٩٨٣، ردد جورباتشوف النقاط الأساسية التى طرحها أندروبوف فى هذا الاجتماع وهى الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية واسعة، وأتهم جورباتشوف الاقتصاديين بالنقيد بأفكار عقائدية جامدة تعوق فهم أو استيعاب التطورات الجديدة، وهاجم علماء الاجتماع السوفييت لكونهم "بطيئين ومحدودين جداً فى تطوير النظرية الماركسية - اللينينية"، ودعى إلى مشاركة شعبية أكبر وأخذ مصالح الجماعات المختلفة فى الاعتبار. كما تحدث عن الحاجة إلى تقديم أفكار جديدة، وتبادل الآراء بحرية، وتعلم كيفية الاستماع إلى آراء الآخرين، وشجع علماء الاجتماع والاقتصاد على تجاوز الأفكار القديمة والتقليدية، كما دعا إلى درجة ما من اللامركزية وضرورة تطوير مهارات الإدارة الذاتية وتشجيع مبادرات الأفراد. وأكد على الحاجة إلى "توصيات علمية جادة لكيف يستطيع الاتحاد السوفييتى فى ظل الظروف الراهنة أن يستخدم الآليات الاقتصادية مثل السعر والتكلفة والربح وغيرها".^(١)

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فقد تضمنت آراؤه مزيجاً من الإشارة إلى التوجهات التى كانت سائدة على مستوى القيادة السوفييتية وطرح بعض الأفكار والتوجهات الجديدة التى تبلورت فيما بعد فى شكل تفكير جديد أحدث تغييراً جذرياً فى السياسة الخارجية السوفييتية. ومن آرائه التى مثلت جانب الاستمرار مهاجمته للإدارة الأمريكية ولشخص الرئيس ريجان، ومثال ذلك ما جاء فى خطابه فى مؤتمر الحزب الشيوعى فى البرتغال فى ديسمبر ١٩٨٣. وأثناء زيارته إلى بريطانيا على رأس وفد برلمانى فى ديسمبر ١٩٨٤، أشار إلى قضية الحد من التسليح وخفض التسليح قائلاً أن : "الاتحاد السوفييتى مستعد إلى أن

Brown, Power and Policy ..., *op.cit.*, pp.186-187.

(١)

(

يذهب للشركاء الغربيين في المحادثات إلى حيث سيأتون هم لمقابلتنا.. وأن محاولة إحداث تفوق عسكري على الاتحاد السوفييتي وحلفائه هو أمر غير مقبول"، وكرر هذه العبارة ثلاث مرات بصيغ مختلفة، كما أكد على "انه توجد دائماً مساحة للحل الوسط المقبول في السياسة والدبلوماسية".^(١)

إلا أنه من ناحية أخرى كان يؤكد دائماً على ضرورة التعايش السلمى فى أوروبا و"أننا فى عالم يقوم على الاعتماد المتبادل ويجب أن نتعايش معاً بغض النظر عن كوننا نريد هذا أم لا.. فهناك كوكب واحد نعيش فيه، وأوروبا هى وطننا المشترك وليس مسرحاً للعمليات".^(٢) وهى الأفكار التى تطورت فيما بعد إلى تفكير جديد أحدث تغييراً جذرياً فى السياسة الخارجية السوفييتية.

وفىما يتعلق بالدول الاشتراكية، أكد جورباتشوف على ضرورة تماسك الدول الاشتراكية وتعاضدها. فأثناء حضوره احتفال بلغاريا بعيد التحرير الرابع عشر فى ٩ سبتمبر ١٩٨٤ أكد جورباتشوف على أهمية تضامن المجتمع الاشتراكي وضرورة العمل الجماعي، كما أكد على وحدة المصالح الوطنية والدولية ورفض فكرة إعلاء المصلحة الوطنية على مصلحة المجتمع الدولى ككل.^(٣) إلا أنه طرح بعض الأفكار الجديدة ومنها أن "موسكو ليس لديها صيغة عالمية تنطبق على كل الدول، وأن الاشتراكية يجب تطويرها وتطويعها وفقاً لتقاليد وظروف كل دولة" وأكد على السيادة والمساواة لكل أعضاء المجتمع الاشتراكي.^(٤)

(ب) وصول جيل جديد إلى السلطة :

وصول جورباتشوف إلى السلطة لم يكن مجرد إنجاز شخصى، ولكنه مثل وصولاً لجيل جديد ولعقلية جديدة إلى قمة السلطة السوفييتية، وهو جيل ولد فى النصف الثانى من

^(١) Ibid., p. 132.

^(٢) Hazan, op.cit., p. 152

^(٣) Ibid., pp. 123-124, 151.

^(٤) Ibid., p. 152

العشرينات أو فى بداية الثلاثينات. ومن ثم فهم ذوى خبرة مختلفة ومعتقدات وتصورات جديدة لأولويات السياسة الخارجية، وأكثر انتقاداً للأوضاع السائدة والتدهور الحادث فى المجتمع السوفييتى، وأكثر رغبة فى التغيير. وهم أفضل من الناحية التعليمية وأكثر علماً وخبرة فى مجالات تخصصهم، وأكثر اهتماماً بمشكلات التنمية والتحديث والرفاهية الاستهلاكية. ويختلف جيل جورباتشوف عن جيل برجينيف الذى أستمد شرعيته من دوره فى الحرب العالمية الثانية والتوسع فى شرق أوروبا وضم دول البلطيق إلى الاتحاد السوفييتى، وقد سيطر هذا الجيل على مقاليد الأمور وتبوأ المناصب العليا فى الدولة حتى تولى جورباتشوف السلطة.

فقد كان جورباتشوف أصغر عشرين عاماً عن تشرنيكو عند توليه السلطة. وصحيح أن كلاً من لينين وستالين تولى القيادة وهو فى الأربعينات من عمره وكان خروشوف فى التاسعة والخمسين وبرجينيف فى السابعة والخمسين عند توليهما السلطة، إلا أنه مقارنة بأندروبوف الذى تولى السلطة فى الثامنة والستين وتشرنيكو فى الثالثة والسبعين يعتبر جورباتشوف أصغر سناً.

وقد قام جورباتشوف بإحداث تغييرات واسعة فى عضوية المكتب السياسى والسكرتارية واللجنة المركزية أدت إلى تجديد النخبة الحاكمة ووصول جيل جديد إلى السلطة. ففى عام ١٩٨١ كان جيل جورباتشوف يمثل ٢٧% فقط من أعضاء اللجنة المركزية وكان جورباتشوف هو العضو الوحيد فى المكتب السياسى والسكرتارية الذى انتمى إلى هذا الجيل. أما فى عام ١٩٨٦ فقد أصبح جيل جورباتشوف يمثل ٤٩% من إجمالى أعضاء اللجنة المركزية، و ٥٦% من نسبة ٦٨% من الأعضاء الجدد فى اللجنة أى أن نسبة تمثيل الجيل الجديد قد تضاعفت تقريباً داخل اللجنة المركزية عام ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨١. (١)

Colton, *op.cit.*, pp.107-112.

(١)

(

كذلك بلغ عدد أعضاء النخبة الحاكمة المنتمين إلى هذا الجيل ١١ عضواً من إجمالي ٢٦ عضواً في عام ١٩٨٦ مقارنةً بعضو واحد فقط في عام ١٩٨١، وأربعة أعضاء في مارس ١٩٨٥، ثلاثة منهم في المكتب السياسي وهم: جورباتشوف وفوروتنيكوف وشيفرنادزه، وواحداً في سكرتارية اللجنة المركزية وهو ريزخوف (جدول رقم ٣). فقد ارتفعت نسبة تمثيل هذا الجيل في المكتب السياسي من ٨% في عام ١٩٨١ إلى ٣٣% عام ١٩٨٦ بالنسبة للأعضاء كاملي العضوية حيث انتمى أربعة أعضاء من ١٢ عضو إلى هذا الجيل وهم: جورباتشوف (١٩٣١)، وريزخوف (١٩٢٩)، وأودارد شيفرنادزه (١٩٢٨)، وفوروتنيكوف (١٩٢٦). أما بالنسبة للأعضاء المرشحين في المكتب السياسي فقد بلغت نسبتهم ٤٢%، فثلاثة أعضاء من بين السبعة أعضاء المرشحين في المكتب السياسي انتموا إلى هذا الجيل وهم: نيكولاي سلينكوف (١٩٢٩)، وتاليزين (١٩٢٩)، وبوريس يلتسين (١٩٣١). وفيما يتعلق بسكرتارية اللجنة المركزية فإن أربعة من سبعة سكرتاريين انتموا إلى هذا الجيل وهم: بيرياكوف (١٩٢٩)، وفاديم ميدفيديف (١٩٢٩)، وفيكتور نيكونوف (١٩٢٩)، ورازيموفسكي (١٩٣٦) (جدول رقم ٤).

ولقد أدت هذه التغييرات إلى انخفاض متوسط عمر النخبة الحاكمة (أعضاء المكتب السياسي والسكرتارية)، ففي عام ١٩٨٦ بلغ متوسط عمر أعضاء المكتب السياسي ٦٣ عاماً مقارنةً بـ ٦٩ عاماً عند وفاة تشرنينكو. كذلك الحال بالنسبة لسكرتيري اللجنة المركزية حيث بلغ متوسط عمرهم ٦١ سنة عام ١٩٨٦ مقارنةً بـ ٦٨ عاماً عند وفاة تشرنينكو (أنظر جدول ٢).^(١)

Ibid., pp.115-116.

(١)

(

جدول (٢)
التغير فى متوسط عمر النخبة الحاكمة
(١٩٨٦-١٩٨١)^(١)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨١	العام
جورباتشوف فى السلطة	بعد وفاة تشيرنيكو	بعد وفاة اندروبوف	بعد وفاة برجينييف	فى عهد برجينييف	متوسط العمر
٦٣	٦٩	٦٨	٦٨	٦٨	أعضاء المكتب السياسى
٦١	٦٨	٦٧	٦٧	٦٧	سكرتيرى اللجنة المركزية

ولكن على الرغم من استعانة جورباتشوف بعدد لا بأس به من الجيل الجديد إلا أن كثيرين من جيل برجينييف ظلوا فى مناصبهم دون تغيير. وقد أوضح جورباتشوف ذلك فى خطابه فى ليننجراد فى مايو ١٩٨٥ بقوله "أحياناً يقال أنه لا يوجد عدد كاف من الشباب فى المواقع القيادية.. هذا صحيح.. ولكن الشئ الأساسى هو أنه من الضرورى الجمع بذكاء بين الكوادر ذوى الخبرة والكوادر الشابة. وهذا هو الضمان لمواجهة الجمود والركود، ومواجهة المغامرة والاندفاعية أيضاً".^(٢)

وهكذا، فإن وصول جورباتشوف إلى السلطة مثل انتصارا للتوجه الإصلاحى ودعمه له فى مواجهة الاتجاه المحافظ، كما مثل وصولاً لجيل جديد ولد فى النصف الثانى من العشرينات وبداية الثلاثينات، ذى خبرة مختلفة ومعتقدات ورؤى جديدة، وأكثر انتقاداً للأوضاع السائدة وأكثر رغبة فى التغيير.

ثالثاً : الاستمرار والتغير فى النخبة الحاكمة السوفييتية:

بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة، كان من الطبيعى أن يتجه إلى تدعيم سلطته وإحكام قبضته على مقاليد الأمور، وذلك بإحداث تغييرات واسعة النطاق فى النخبة الحاكمة

^(١) Ibid., p.115.

()

^(٢) Ibid., p.113.

()

لتحجيم الاتجاه المحافظ وتقليص نفوذه داخل المكتب السياسى والسكرتارية، وبناء تحالف مع نوى الاتجاهات الإصلاحية. خلال السنة الأولى لتولييه السلطة، استطاع جورباتشوف تأكيد قيادته داخل النخبة الحاكمة، وهو الأمر الذى استغرق ٦ سنوات من ستالين و ٤ سنوات من خروشوف ومن ١٠ - ١٢ سنة من برجينيف، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل. فمن ناحية، لم يكن هناك أى تعيينات جديدة لعضوية المكتب السياسى منذ وفاة أندروبوف نتيجة الخلاف حول التعيينات، ومع وفاة المارشال يستينوف وزير الدفاع فى ديسمبر ١٩٨٤، ووفاة تشرنينكو فى مارس ١٩٨٥ انخفض عدد الأعضاء كاملى العضوية فى المكتب السياسى إلى ١٠ أعضاء فقط وهو أقل عدد بلغه المكتب السياسى، مقارنة بـ ١٦ عضوا فى عام ١٩٧٦ و ١٣ عضوا فى أكتوبر ١٩٨٢. وقد مثل هذا فرصة سانحة لجورباتشوف لتعيين أعضاء جدد من حلفائه وأنصاره. ومن ناحية أخرى، تولى جورباتشوف السلطة فى وقت تصاعدت فيه المطالب بضرورة إحكام قبضة السكرتيرالعام على مقاليد الأمور، وذلك بعد سنوات من ضعف القيادة وما نجم عن ذلك من تفش للفساد والركود وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.^(١) إلا إن جورباتشوف لم يستطع استبعاد أنصار الاتجاه المحافظ تماما حيث احتفظ عدد منهم بمناصبهم، ويرجع ذلك إلى قوة هذا الاتجاه والتأييد الذى كان لايزال يحظى به من جانب قطاعات داخل النخبة.^(٢)

وسوف يتم تناول التغييرات التى أحدثها جورباتشوف فى النخبة الحاكمة والتى أدت إلى تدعيم سلطته ومثلت الخطوة الأولى والضرورية لإنجاز إصلاحاته الراديكالية على الصعيدين الداخلى والخارجى، وذلك من خلال تحليل عناصر الاستمرار وعناصر التجديد فيها وذلك على النحو التالى.

١- الاستمرار فى النخبة الحاكمة :

Hazan, *op.cit.*, pp.153-161.

(١)

Rigby, *op.cit.*, pp. 47-49.

(

Bishop, *op.cit.*, pp.8-9

(٢)

بلغ عدد أعضاء النخبة الحاكمة (المكتب السياسى والسكرتارية) فى مارس ١٩٨٦، أى بعد مرور عام على تولى جورباتشوف السلطة، ٢٦ عضواً،^(١) منهم ١٩ عضواً فى المكتب السياسى (١٢ عضواً كاملاً و ٧ أعضاء مرشحين)، و ١١ عضواً فى سكرتارية اللجنة المركزية، مع ملاحظة أن أربعة أعضاء كانوا يجمعون بين عضوية الجهازين (جدول رقم ٤). وذلك مقارنة بـ ٢٢ عضواً هم أعضاء النخبة الحاكمة عند وفاة تشرنينكو وتولى جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥، منهم ١٧ عضواً فى المكتب السياسى (١١ عضواً كاملاً و ٦ أعضاء مرشحين) و ١٠ أعضاء فى سكرتارية اللجنة المركزية، مع ملاحظة أن خمسة أعضاء كانوا يجمعون بين عضوية الجهازين (جدول رقم ٣).

وبتحليل الأعضاء الذين احتفظوا بعضويتهم فى النخبة الحاكمة بعد تولى جورباتشوف السلطة ويبلغ عددهم ١٤ عضواً، يمكن التمييز داخلهم بين مجموعتين:

المجموعة الأولى: الأعضاء الذين احتفظوا بمواقعهم دون تغيير ويبلغ عددهم ١٠ أعضاء، تسعة منهم فى المكتب السياسى وهم: ميخائيل جورباتشوف، وأندريه جروميكو، وكينايف، وفلاديمير شيريبيتسكى، وألييف، وفيتالى فوروتتيكوف، وميخائيل سولومينتسيف، وبيوتر ديمتشييف، وفلاديمير دولجيخ؛ وعضواً واحداً فى سكرتارية اللجنة المركزية وهو ميخائيل زيمينين.

المجموعة الثانية: الأعضاء الذين احتفظوا بعضويتهم داخل النخبة الحاكمة مع تصعيدهم وذلك بحصولهم على العضوية الكاملة فى المكتب السياسى. وتضم هذه المجموعة العضوين المرشحين الذين حصلوا على العضوية الكاملة وهما: إدوارد شيفرنادزه، وفكتور تشيبيريكوف. كما تضم العضوين الذين حصلوا على العضوية الكاملة فى المكتب السياسى إلى جانب كونهم سكرتيرى للجنة المركزية وهما: يجور ليجاتشيف، ونيكولاى ريزخوف.

وبتحليل خلفيات المجموعة الأولى من الأعضاء يتضح ما يلى:

(١) أنظر الملحق: تعريف بيوجرافى لأعضاء النخبة الحاكمة السوفيتية.

١- أن جميعهم، باستثناء جورباتشوف وشيفرنادزة وريزخوف وفوروتتيكوف، ينتموا إلى جيل برجينييف وهو جيل ولد في العقد الأول أو بدايات العقد الثاني من القرن العشرين (أنظر جدول ٤). فأربع أعضاء منهم تزيد أعمارهم عن ٧٠ سنة، و٦ أعضاء يقعون في الفئة العمرية (٦٠-٧٠ سنة)، و٤ أعضاء فقط يقعون في الفئة العمرية (٥٠-٥٩ سنة).^(١) وهو جيل أستمد شرعيته من دوره في الحرب العالمية الثانية والتوسع في شرق أوروبا. ومن ثم فهو ذو خبرة وثقافة ورؤى معينة للسياسيين الداخلية والخارجية تختلف عن جيل جورباتشوف الذى ولد في الثلاثينات وتأثر بإصلاحات خروشوف.

٢- أن جميعهم، باستثناء ليجاتشيف وفوروتتيكوف وريزخوف وتشيريكوف، وصلوا إلى مناصبهم فى المكتب السياسى والسكرتارية فى عهد برجينييف.

٣- أن معظمهم من ذوى الاتجاه المحافظ المتأثر بأفكار وسياسات برجينييف، ومن أبرزهم: زيمينين الذى كان من أشد المقربين إلى برجينييف، وكذلك كينايف، وشيريبيتسكى، وديميتشيف. ولعل هذا يطرح التساؤل حول الأسباب التى دفعت جورباتشوف إلى الإبقاء عليهم فى مناصبهم رغم اختلافهم جيلياً وفكرياً عنه.

يمكن تفسير ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات. أولها، أنهم كانوا أكبر الأعضاء سناً ومن أكثرهم مكانة وخبرة فى إدارة شئون الحزب. كما أن بعضهم، مثل أندريه جروميكو وليجاتشيف، لعبوا دوراً محورياً فى وصول جورباتشوف إلى السلطة. وثانيها، أن إقالة ذوى الاتجاه المحافظ واستبعادهم جميعاً من عضوية المكتب السياسى كان سيؤدى إلى حدوث إنشقاقات وصراعات داخل النخبة الحاكمة خاصة مع التأييد الواسع الذى يحظى به هذا الاتجاه داخل الحزب والمجتمع أيضاً. وثالثها، إن جورباتشوف كان فى حاجة إلى تأييد هذا

(١) تم حساب الفئة العمرية حتى عام ١٩٨٥.

الاتجاه المحافظ للإصلاحات الداخلية والخارجية الذى كان يزمع القيام بها وذلك لإضفاء الشرعية على الإجراءات التى سيتخذها فى هذا الشأن.

أضف إلى هذا، أنهم لم يكونوا يشغلوا مناصب حساسة يمكن من خلالها أن يمثلوا تحدياً أو تهديداً لجورباتشوف، خاصة وأنه تعمد استبعاد بعضهم من مثل هذه المواقع الحساسة. ومثال ذلك، استبعاد أندريه جروميكو من منصبه كوزير للخارجية، وهو المنصب الذى عمل به منذ عام ١٩٥٧ حتى أسند إليه منصب رئيس مجلس رئاسة مجلس السوفييت الأعلى (رئيس الدولة) فى يوليو ١٩٨٥، وهو أعلى منصب فى الدولة من الناحية النظرية. وكان السكرتير العام عادة ما يجمع بين المنصبين حتى جاء جورباتشوف فتنازل عن هذا المنصب لجروميكو بدعوى التفرغ للعمل الحزبى ولمنصب السكرتير العام، إلا أن رغبة جورباتشوف فى لعب دور أكبر فى السياسة الخارجية كانت الدافع الأساسى وراء استبعاد جروميكو من منصبه كوزير خارجية، وذلك للحد من هيمنته على شئون السياسة الخارجية وإفساح المجال أمام جورباتشوف للقيام بمبادراته وإصلاحاته فى هذا الإطار، وحيث لم يكن من الممكن إحالة جروميكو للتقاعد بعد الدور الأساسى الذى قام به أثناء اختيار جورباتشوف لمنصب السكرتير العام.^(١)

يؤكد ذلك قيام جورباتشوف بتعيين شيفرنادزه وزيراً للخارجية رغم خبرته المحدودة فى هذا الإطار حيث انحصر تاريخه السياسى فى إطار الحزب ومحاربه للفساد وسوء الإدارة الاقتصادية فى جورجيا، ومبادراته ببعض الإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى التقارب بينه وبين جورباتشوف، بل أن رحلاته إلى الخارج تعتبر محدودة (حوالى ١١ رحلة إلى ٨ دول فقط) وهى : الجزائر (١٩٨٤)، والنمسا (١٩٧٤)، والبرازيل (١٩٨٠)، وبلغاريا (١٩٧٤)، وتشيكوسلوفاكيا (١٩٨١)، والمجر (١٩٧٥، ١٩٨١)، والهند (١٩٨٢)، والبرتغال (١٩٨٣، ١٩٧٩) وتونس (١٩٦٠). كما أنه لم يكن لديه رؤية واضحة وآراء محددة تجاه قضايا السياسة الخارجية ومن ثم كان شيفرنادزه الأمثل لشغل منصب وزير الخارجية وذلك

Colton, *op.cit.*, p. 88.

(١)

(

لكى يكون مجرد لسان حال جورباتشوف ومنفذاً للسياسة التى يضعها ومن ثم يتيح له الفرصة للهيمنة على شئون السياسة الخارجية.^(١)

أما عن المجموعة الثانية التى تضم الأعضاء الذين تم تصعيدهم بحصولهم على العضوية الكاملة فإن أغلبهم كانوا من ذوى الاتجاه الإصلاحى المؤيد لجورباتشوف مثل أوارد شيفرنادزة ونيكولاى ريزخوف. كذلك أعتبر تصعيد فيكتور تشيبيريكوف، رئيس جهاز المخابرات KGB، إحياء للتقاليد التى كانت تعطى لرئيس جهاز المخابرات العضوية الكاملة فى المكتب السياسى.

٢- التغيير فى النخبة الحاكمة :

قام جورباتشوف بتصفية الاتجاه المحافظ داخل النخبة الحاكمة خاصة الجناح المتشدد منه وذلك باستبعادهم وإحالتهم للتقاعد وتعيين آخرين من ذوى الاتجاهات والميول الإصلاحية المتفقة مع توجهاته.

(أ) الأعضاء الذين تم استبعادهم:

ويبلغ عددهم سبعة أعضاء خمسة من المكتب السياسى (٣ أعضاء كاملين، وأثنين مرشحين)، وهم : جريجورى رومانوف، ونيكولاى تيخونوف، وفيكتور جريشن، وفاسيلى كيزنيتسوف، وبوريس بونوماريوف؛ وإثنين من سكرتارية اللجنة المركزية وهم: قنسطنطين ريساكوف، وإيفان كابينونوف.

وتتمثل أهم أسباب استبعادهم فيما يلى:

١- أنهم جميعاً من رموز الاتجاه المحافظ وأكثرها تشدداً ومن ثم كانوا يمثلوا عقبة وتهديد محتمل لبرنامج جورباتشوف الإصلاحى.

Hazan, *op.cit.*, pp. 170-173.

(١)

(

٢- أثنين منهم كانوا أقوى منافسى جورباتشوف على منصب السكرتير العام وهما: رومانوف وجريشن، على نحو ما سبق بيانه فى جزء سابق من هذا الفصل.

٣- أنهم جميعاً، باستثناء رومانوف، من كبار السن حيث يقعون فى الفئة العمرية (٧٠-٨٥ سنة)، ومن ثم كان من الطبيعى إقالتهم لأسباب صحية ولعدم قدرتهم على أداء مهامهم بالكفاءة المطلوبة.

ومن الملاحظ أن استبعاد هؤلاء جاء بشكل تدريجى وعلى مراحل خلال عام تقريباً من تولى جورباتشوف السلطة، ففى يوليو ١٩٨٥ تم استبعاد رومانوف من عضوية المكتب السياسى والسكرتارية. وفى أكتوبر من نفس العام أستبعد تيخونوف من عضوية المكتب السياسى. أعقب ذلك استبعاد جريشن من منصبه كسكرتير أول للحزب فى موسكو فى ديسمبر ١٩٨٥، ثم من عضوية المكتب السياسى فى فبراير ١٩٨٦. وفى مارس ١٩٨٦ أستبعد بونوماريف من عضوية المكتب السياسى والسكرتارية. ويمكن تفسير ذلك بعدم رغبة جورباتشوف فى إثارة غضب أنصار الاتجاه المحافظ ومعارضتهم له.

(ب) الأعضاء الجدد فى النخبة الحاكمة :

فى خلال عام واحد من توليه السلطة استطاع جورباتشوف الاستعانة بأثنى عشر عضواً جديداً فى النخبة الحاكمة، وهو ما يعادل عدد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى النخبة الحاكمة خلال العشر سنوات الأخيرة من حكم برجينيف، منهم ستة فى المكتب السياسى، خمسة أعضاء مرشحين وعضو واحد فقط يتمتع بالعضوية الكاملة وهم : ليف زيكوف، وبوريس يلتسين، ونيكولاي سلينكوف، ويورى سولوفيف، والمارشال سوكولوف، ونيكولاي تاليزين. وسبعة فى سكرتارية اللجنة المركزية وهم: فيكتور نيكونوف، وجريجورى رازيموفسكى، والكسندر ياكوفليف، وأناتولى دبروينين، وفاديم ميدفيديف، والكسندرا بيريكوفا، مع ملاحظة أن هناك عضواً، هو ليف زيكوف، يجمع بين عضوية الجهازين. وتحليل خلفياتهم يتضح ما يلى:

١- أن معظمهم من جيل جورباتشوف الذى ولد فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. فثمانية منهم يقعون فى الفئة العمرية (٤٩-٦٠ سنة)، وثلاثة فى الفئة العمرية (٦١-٦٩ سنة)، وعضو واحد فقط فوق ٧٠ سنة. وهم جيل أفضل من الناحية التعليمية وأكثر

علماء وخبرة في مجال تخصصهم وأكثر اهتماماً بمشكلات التنمية والتحديث والرفاهة الاستهلاكية والاجتماعية، ومن ثم فلدائم تصورات ورؤى جديدة للسياسة الداخلية ولأولويات السياسة الخارجية الواجب أتباعها.

٢- جميعهم من ذوى الاتجاه الإصلاحى الذين عرفوا بتأييدهم لجورباتشوف وولائهم له.

٣- أن جميعهم من الروس، باستثناء سلينكوف فهو بلوروسى، وهو ما يشير إلى التحيز الواضح للقومية الروسية والسلافية.

٤- إدخال العنصر النسائى فى النخبة الحاكمة لأول مرة منذ ٢٥ عاما حيث تم تعيين الكسندرا بيريكوفا سكرتيراً للجنة المركزية المسئولة عن الصناعات الخفيفة والاستهلاكية. وهى أول سيدة تصل إلى منصب قيادى منذ أن فقدت يكتيرينا فيرتسيفا منصبها كوزيرة للثقافة وعضو المكتب السياسى فى عام ١٩٦١ وبعد ٤ سنوات فقط من حصولها على هذا المنصب فى عام ١٩٥٧. وكانت بيريكوفا قد عملت نائبا لرئيس المجلس المركزى لاتحادات نقابات العمال للاتحاد السوفييتى لمدة ١٧عاماً، ومن ثم كان اختيارها محاولة لكسب تأييد نقابات العمال من ناحية ولتحسين وضع المرأة داخل الحزب والنخبة الحاكمة من ناحية أخرى. وفى سبتمبر ١٩٨٨ أصبحت عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى ثم نائبا لرئيس الوزراء فى أكتوبر من نفس العام.^(١)

٥- تم تعيين وزير الدفاع المارشال سوكولوف عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٣ حيث جرى العرف على أن يصبح وزير الدفاع عضواً كاملاً وبهذا أصبح وزير الدفاع فى منزلة أقل من رئيس جهاز المخابرات K.G.B ووزير الخارجية، وهو ما يشير إلى اتجاه جورباتشوف نحو تحجيم نفوذ المؤسسة العسكرية، وتراجع تأثير الجيش على الشؤون السياسية، ورغبة جورباتشوف فى ممارسة دور أكبر فى صنع السياسة العسكرية خاصة فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والحد من التسلح.

Brown, Power and Policy..., *op.cit.*, pp. 192-193, 196.

(١)

(

من ناحية أخرى، يلاحظ أن التعيينات الجديدة لم تتم دفعة واحدة ولكنها تمت بشكل تدريجي على مدى عام تقريباً حيث تزامنت مع الاستبعاد التدريجي للعناصر المحافظة. ففي أبريل ١٩٨٥ تم تعيين كل من سوكلوف وزير الدفاع عضواً مرشحاً في المكتب السياسي، وفكتور نيكونوف سكرتيراً للجنة المركزية المسئول عن الزراعة. تلى ذلك تعيين تاليزين عضواً مرشحاً في المكتب السياسي في أكتوبر ١٩٨٥. وفي فبراير ١٩٨٦ تم تعيين بوريس يلتسين عضواً مرشحاً في المكتب السياسي. وقد جاءت أكبر حركة تعيينات في مارس ١٩٨٦ حيث تم تعيين ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي وهم: ليف زيكوف (عضو كامل)، ونيكولاي سلينكوف (عضو مرشح)، ويورى سولوفيف (عضو مرشح). كما تم تعيين خمسة أعضاء جدد دفعة واحدة في السكرتارية وهم: جريجورى رازيموفسكى، والكسندر ياكوفليف، وأناتولى دبروينين، وفاديم ميدفيديف، والكسندرا بيريكوفا.

وباستبعاد قيادات الاتجاه المحافظ من النخبة الحاكمة والاستعانة بذوى الاتجاهات الإصلاحية استطاع جورباتشوف تدعيم نفوذه وضمان تأييد النخبة الحاكمة له مما مهد الطريق لقيامه بإعادة هيكلة السياسة الخارجية على نحو ما سيتم توضيحه في الفصل الثالث من الدراسة.

الفصل الثالث

التفاعلات السياسية حول قضايا إعادة الهيكلة

بتصفية عناصر الاتجاه المحافظ داخل النخبة الحاكمة استطاع جورباتشوف، خاصة خلال العامين الأول من توليه السلطة، بدء برنامجه الإصلاحى دون معارضة تذكر. ويتناول هذا الجزء من الدراسة : التفكير الجديد (إعادة الهيكلة) عند جورباتشوف، وأهم الأزمات والتحديات التى أدركها جورباتشوف ودفعته إلى تبنى إعادة الهيكلة. كما يتناول قضايا إعادة هيكلة السياسة الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١، وأهم توجهاتها، وكذلك التفاعلات السياسية وردود فعل النخبة الحاكمة إزاء تلك التوجهات الجديدة، وأثر ذلك على نجاح جورباتشوف فى تنفيذ رؤيته.

أولا التفكير الجديد (إعادة الهيكلة) عند جوربا تشوف :

لم يكن جورباتشوف هو أول قائد سياسى فى الاتحاد السوفييتى يسعى لإدخال تغييرات جذرية، فقد سبقه فى ذلك ستالين الذى قام بثورة اقتصادية فى العشرينات (١٩٢٨ - ١٩٢٩) تم التحول خلالها إلى المركزية فى الاقتصاد والمزارع الجماعية. تلا ذلك محاولة خروشوف الإصلاحية فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات (١٩٥٣-١٩٦٤). إلا أنه على حين كان الاقتصاد هو محور اهتمام ستالين وهدفه الأساسى، وكان اهتمام خروشوف الأول هو السياسة الداخلية ومحاولة تفعيل الاقتصاد السوفييتى وتحسين مستوى معيشة المواطنين^(١)، فإن إصلاحات جورباشوف تميزت بالشمول حيث تناولت كافة القضايا الداخلية الداخلية الاقتصادية واجتماعية وسياسية، إلى جانب إعادة هيكلة السياسة الخارجية مع التركيز على الإصلاح الاقتصادى باعتباره الأزمة الأكثر إلحاحاً. فقد تأثر جورباشوف بتجربة خروشوف الإصلاحية والتي خلص منها إلى نتيجتين أساسيتين : أولهما ، أن الإصلاح الجزئى لا بد وأن ينتهى بالفشل. ومن ثم جاء برنامجه الإصلاحى أكثر شمولاً وراдикаلية حيث تضمن إعادة الهيكلة الداخلية والخارجية وليس مجرد "تحسين" الأوضاع كما هو الحال بالنسبة لخروشوف. وثانيهما ، أنه من الخطورة بمكان القيام بالإصلاح فى ظل وجود اتجاه محافظ قوى داخل النخبة الحاكمة. ومن ثم قام بتصفية عناصر هذا الاتجاه على نحو ما سبق بيانه فى الفصل السابق.

(١) Volobuyev, Oleg & Kuleshov, Sergei, Two Colours of Time, in Nikita Khrushchev: Life and Destiny, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989), pp. 7-13.

وقد بدأ جورباتشوف خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٧ فى طرح أفكار جديدة. ففى اجتماع اللجنة المركزية فى أبريل ١٩٨٥ قام بطرح خطة لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أقرتها اللجنة المركزية ثم وافق عليها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى الذى انعقد خلال الفترة من ٢٥ فبراير - ٦ مارس ١٩٨٦.^(١)

أما فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، فقد جاءت دعوته إلى فكرة "البيت الأوربي المشترك" مبكرة جداً وذلك أثناء زيارته إلى فرنسا فى أكتوبر ١٩٨٥ حيث رأى أن "الاتحاد السوفييتى دولة أوربية تشترك مع أوروبا فى الميراث الثقافى والمصالح" ... "وأنا نعيش فى بيت واحد ... ونحتاج إلى التعاون وإقامة الاتصالات فى هذا البيت". كما تحدث جورباتشوف أثناء زيارة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لموسكو فى يوليو ١٩٨٦ عن "أوروبا منزوعة السلاح"، وعن التنسيق السياسى "من الأطلنطى إلى الأورال"^(٢). وفى البرافدا، فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٥ و ٤ أكتوبر ١٩٨٥ و ٢٩ يوليو ١٩٨٦، كان حديثه عن التغيير فى النظام الدولى وتأثر الاتحاد السوفييتى بالتفاعلات بين الدول والاعتماد المتبادل بينها.^(٣) كذلك، تضمن حديثه فى منتدى منتدى موسكو فى ١٦ فبراير ١٩٨٧ الدعوة إلى ضرورة العمل المشترك والتعاون الدولى من أجل حل المشكلات العالمية مثل قضايا البيئة.^(٤)

وفى تصريح له فى ١٥ يناير ١٩٨٦، وردت كثير من أفكاره ومقترحاته بشأن نزع السلاح وضرورة خفض الأسلحة النووية إلى النصف وكذلك مقترحاته بشأن الإزالة الكاملة للصواريخ متوسطة المدى من أوروبا تمهيداً لجعل هذه الأخيرة خالية من الأسلحة النووية.^(٥) النووية.^(٥) كما وردت مقترحاته بشأن نزع السلاح خلال قمة ريكيافيك، بأيسلندا، والموقف الأمريكى تجاهها فى خطاب له فى التلفزيون الروسى فى ١٤ و ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦.^(٦)

Gorbachev, Mikhail S., Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), pp. 24, 33. ^(١)

Colton, op.cit., p. 186 ^(٢)

Ibid, pp. 183 - 184. ^(٣)

Gorbachev, Mikhail S., Socialism, Peace and Democracy: Writings, Speeches and Reports, (London: Atlantic Highlands, 1987), pp.84-97. ^(٤)

Ibid, pp. 36 - 46. ^(٥)

Ibid, pp. 58-80. ^(٦)

كذلك، وردت أفكاره الخاصة بالسياسة الواجب اتباعها تجاه آسيا ومنطقة الباسفيك بصفة عامة والصين بصفة خاصة في خطاب له في مدينة فلاديفستوك في ٢٨ يوليو ١٩٨٦ والذي اعتبر إيداناً ببدء سياسة جديدة تجاه الصين تتضمن مزيداً من التقارب والتعاون بين البلدين.^(١)

وقد بدأ الحديث عن الإصلاح خاصة "البيروسترويكا" و"التفكير الجديد" في السياسة الخارجية يثير التساؤلات في الولايات المتحدة والغرب حول مدى جدية هذه الأفكار، وحقبة ما جرى في الاتحاد السوفييتي. ومن هنا كانت استجابة جورباتشوف لطلب الناشرين الأمريكيين لكتابة مؤلف بعنوان "البيروسترويكا"،^(٢) وهو الكتاب الذي تضمن كل الأفكار والآراء التي طرحها جورباتشوف حول القضايا الداخلية والخارجية والإجراءات التي اتخذها لإدخال هذه المقترحات حيز التنفيذ. ومن ثم فإن كتاب "البيروسترويكا" من الناحية الفعلية ما هو إلا تجميع وبلورة لكل الأفكار التي طرحها جورباتشوف خلال الفترة منذ توليه السلطة عام ١٩٨٥ وحتى صدور الكتاب عام ١٩٨٧ والتي تمت الإشارة إلى نماذج منها، وذلك بهدف الإجابة على كل التساؤلات التي تدور في الغرب حول ماهية "البيروسترويكا"، و"التفكير الجديد" في السياسة الخارجية وآثارها المحتملة في الاتحاد السوفييتي والعالم.

وسوف يتم الاعتماد في هذا الفصل على كتاب "البيروسترويكا" في التعرف على "التفكير الجديد" الذي طرحه جورباتشوف في السياسة الخارجية، وذلك باعتباره الأكثر شمولاً وبلورة للأفكار التي سبق طرحها بشكل جزئي في الخطب والمقالات والتصريحات التي سبق الإشارة إلى بعض منها.

ثانياً : إدراك جورباتشوف لحالة الأزمة وضرورة إعادة الهيكلة:

إن إعادة الهيكلة التي شهدتها السياسة الخارجية السوفييتية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩١ هي محصلة التفاعل بين عاملين أساسيين أولهما، التغيير في القيادة السياسية

^(١) Ibid, pp. 47-57.

^(٢) Gorbachev, Perestroika, op. cit., p. 10.

بتولى جورباتشوف السلطة وما أعقبه من تغير فى النخبة الحاكمة بحيث هيمن الاتجاه الإصلاحى على السلطة. وثانيهما، إدراك القيادة الجديدة لوجود مجموعة من المشاكل التى وصلت إلى درجة من الإلحاح لم يعد من الممكن معها تجاهلها وأصبح من الضرورى مواجهتها والتوصل إلى حلول لها.

وفى هذا الجزء سيتم تناول أهم تلك الأزمات والتحديات التى أدركها جورباتشوف وأشار إليها صراحة فى خطابه أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى أبريل ١٩٨٥، ودفعته إلى تبني برنامج الإصلاحى وإعادة هيكلة السياسة الخارجية، وهى:

١- الأزمة الاقتصادية :

كان جورباتشوف على وعى بالأزمة الاقتصادية التى يعانى منها الاتحاد السوفييتى والتي تمثلت أبعادها فيما يلى:

أ) انخفاض معدل نمو الدخل القومى إلى أكثر من النصف خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) ووصوله إلى حد الركود مع بداية الثمانينات.^(١) كذلك انخفض معدل النمو فى الاقتصاد الاقتصاد السوفييتى من ١١.٤% خلال الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٥) إلى ٤.٩% (١٩٦٦-١٩٧٠)، ووصل إلى ١.٩% فقط خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥).^(٢)

ب) نقص السلع الغذائية والاستهلاكية. فرغم الاستثمارات الهائلة فى قطاع الزراعة والأيدى العاملة الوفيرة والمساحات الشاسعة من الأراضى الخصبة فقد شهد الاقتصاد السوفييتى تدهوراً ملحوظاً فى الإنتاج الزراعى وعجزاً واضحاً فى السلع الغذائية خاصة الحبوب وعلف الماشية الذى كان على الاتحاد السوفييتى استيراد كميات كبيرة منها. هذا إلى جانب النقص فى اللحوم ومنتجات الألبان. وقد بدأت مشكلة الحصول على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية تطرح نفسها بوضوح منذ أواخر السبعينات مما أدى إلى اتباع

^(١) Ibid, p. 19.

^(٢) Webber, Mark, The International Politics of Russia and the Successor States, (New York: Manchester University Press, 1996), p. 22.

نظام الحصص فى توزيع المواد الغذائية الأساسية مثل الزبد والسكر ولبن الأطفال وغيرها.^(١)

ج) تردى جودة المنتجات والسلع، فمنذ الخطة الخمسية الأولى لسنتين كان الهدف هو تحقيق "النمو الكثيف" Extensive Growth حيث التركيز على الكم وليس الكيف وتوجيه الموارد والاستثمارات للصناعات الثقيلة والعسكرية مما أدى إلى معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة منذ الثلاثينات وحتى الستينات ولكن مع جودة أقل للمنتجات عن المستويات العالمية.^(٢)

د) ضعف الكفاءة الإنتاجية وسوء توظيف الموارد واستخدامها. فرغم إن الاتحاد السوفييتى أكبر منتج للصلب والمواد الخام والوقود والطاقة فقد أصبح يواجه عجزاً فى هذه المواد بسبب الإسراف فى استخدامها وضعف التكنولوجيا المستخدمة مما أدى إلى إنتاج سلع أقل كمياً وكيفياً مما يمكن إنتاجه إذا استخدمت تكنولوجيا أكثر تقدماً.^(٣) بل أنه فى عام ١٩٨٥ قدر أن أكثر من ثلث المعدات والآلات الصناعية فى الاتحاد السوفييتى مستهلكة وبالية. كما أدى غياب المنافسة داخلياً، والحماية الجمركية المفروضة، وعدم وجود نظام للحوافز والمكافآت إلى مزيد من تدهور الإنتاجية.^(٤)

هـ) التخلف التكنولوجى النسبى: فعلى حين بدأ الغرب الدخول فى مرحلة جديدة تميزت بالثورة العلمية والتكنولوجية منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات، بدأت التكنولوجيا السوفييتية تتخلف عن غيرها. وعجز الاتحاد السوفييتى عن استخدام التقدم التكنولوجى

Gorbachev, Perestroika, op. cit., pp. 19, 21, 35. ^(١)

Ellison, Herbert J., Gorbachev and Reform: An Introduction, in Lerner, Lawrence W. & Treadgold, Donald W., Gorbachev and the Soviet Future, (London: Westview Press, 1988), pp. 4 - 5. ^(٢)

Gorbachev, Perestroika, op. cit., pp. 19 - 21. ^(٣)

Colton, op. cit., p. 41. ^(٤)

الذى حققه فى مجال الفضاء والتكنولوجيا العسكرية لتحقيق إنجازات مماثلة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.^(١)

وقد أدرك جورباتشوف الأزمة الاقتصادية بأبعادها السابق الإشارة إليها، وأنه لم يعد فى مقدور الاتحاد السوفييتى، فى ظل هذه الأزمة، تحمل أعباء ترسانته العسكرية وكذلك متطلبات سباق التسلح مع الولايات المتحدة، ووجوده فى العالم الثالث وأوروبا الشرقية، وأنه من الضرورى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بما يخفف من هذه الأعباء. فمن ناحية كان الإنفاق العسكرى يستحوذ على أكثر من ١٨.٤% من قيمة الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٨٥، وتتضح ضخامة هذا الرقم إذا ما قورن بمثيله للولايات المتحدة (٦.٥%).^(٢) وكان من المنتظر أن يشهد الإنفاق العسكرى مزيداً من الارتفاع إذا ما أراد الاتحاد السوفييتى الاستمرار فى سباق التسلح مع الولايات المتحدة التى أعلنت فى عام ١٩٨٣ مبادرة الدفاع الإستراتيجى SDI والتى تقضى بنقل سباق التسلح إلى الفضاء وذلك بإقامة أنظمة دفاعية ذات قواعد فضائية. وقد قدرت تكلفة هذا المشروع بحوالى ٦٠ - ٩٠ بليون دولار، وكان من المقرر أن يبدأ العمل به فى عام ١٩٨٤ على أن ينتهى فى عام ١٩٩٣.^(٣) ومن هنا كان سعى جورباتشوف لتخفيف حدة المواجهة مع الولايات المتحدة والحد من سباق التسلح.

من ناحية أخرى، أصبح من الصعوبة بمكان الحفاظ على النفوذ السوفييتى فى أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث عن طريق تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية، وصار من الضرورى إعادة هيكلة العلاقات مع تلك الدول بما يخفف من العبء الاقتصادى ويحد من استنزاف الموارد السوفييتية من أجل إعادة توجيهها لحل الأزمة الاقتصادية الداخلية.

Gorbachev, Perestroika, *op. cit.*, p. 21. (١)

Webber, *op. cit.*, p. 23. (٢)

لمزيد من التفاصيل أنظر: (٣)

Surikov, Boris, SDI: Key to Security or Disaster?, (Moscow: Progress Publishers, 1988), pp. 37-82

٢ - العوامل السياسية الداخلية :

أدرك جورباتشوف، عند وصوله إلى السلطة، أن النظام السياسى يعانى من أزمة تمثلت أبعادها فيما يلى:

(أ) انخفاض درجة التأييد للنظام السياسى : فقد اعتمد النظام السوفييتى على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين (المسكن، والخدمات الصحية، والتعليم....) كدعامة أساسية لجذب التأييد للنظام، إلا أنه مع مطلع الثمانينات أصبح النظام عاجزاً عن تلبية الاحتياجات المتزايدة فى الإسكان والخدمات الصحية والتعليم وغيرها بسبب ضعف الإنفاق على البرامج الاجتماعية والثقافية حيث أصبحت تتلقى، حسب تعبير جورباتشوف، "ما يتبقى" من الميزانية، هذا إلى جانب تخلف التكنولوجيا المستخدمة فى هذه المجالات وضعف قدرات العاملين بها من حيث الخبرة ودرجة التأهيل^(١). فعلى سبيل المثال، فى نهاية الخمسينات وبداية الستينات ومع الإصلاحات التى قام بها خروشوف تم تخصيص حوالى ٢٣% من الاستثمارات للإسكان (حوالى ٢ مليون مسكن سنوياً)، إلا إن نسبة الاستثمارات فى مجال الإسكان إلى إجمالى الاستثمارات انخفضت مرة أخرى من ٢٣% إلى ١٤ - ١٥% عام ١٩٨٥، ولم تساير عملية الإسكان الاحتياجات المتزايدة للسكان^(٢).

من ناحية أخرى، تدهورت الخدمات الصحية على نحو ملحوظ مما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بصفة عامة ووفيات الأطفال بصفة خاصة بعد أن كان الاتحاد السوفييتى منذ ٢٥ عاماً به أقل نسبة وفيات فى العالم وأعلى متوسط لعمر الفرد. ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر فى حجم الموارد الموجهة إلى هذا المجال وثبات

Gorbachev, *Perestroika*, *op. cit.*, pp. 20 - 21.

(١)

(٢)

(٣)

Webber, *op. cit.*, p. 180.

(٤)

(٥)

(٦)

مرتبات الأطباء على مدى عشرين عاماً وانخفاض أجور باقى العاملين فى هذا المجال بدرجة كبيرة^(١).

وقد أكد جورباتشوف ذلك، ورأى أن حجم الاستثمارات الموجهة إلى المجالات الاجتماعية مثل التعليم والصحة أقل بكثير من المطلوب، بل ومن مثيلتها فى الدول الغربية. ورأى ضرورة إحداث تغييرات جذرية فى هذا المجال، وأن هذا يتفق والقيم الاشتراكية التى استوعبت الدول الرأسمالية الكثير منها خاصة فى المجال الاجتماعى مما أعطاه قوة ومكنها من التأقلم مع تحديات العصر.^(٢)

(ب) الانسحاب المتزايد للأفراد من الحياة العامة وشيوع حالة من السلبية العامة وعجز النظام عن إشباع احتياجات الأفراد نتيجة انفصال الواقع المعاش عن الشعارات التى يطلقها قادة الحزب مما أدى إلى انعدام روح المبادرة وانتشار الفساد وزيادة معدلات الجريمة إلى جانب الاتجاه نحو إدمان الخمر والمخدرات^(٣). فقد صار إدمان الخمر ثالث أكبر مسبب للوفاة بعد أمراض القلب والسرطان حيث تسبب فى وفاة ما يزيد عن ٥٠.٠٠٠ شخص سنوياً. هذا إلى جانب كونه أحد عوامل ضعف إنتاجية العمال، ويقف وراء الكثير من الجرائم (أكثر من ٧٥% من جرائم القتل) وحالات الطلاق (٤٥%) والاعتصاب^(٤).

Aganbegyan, Abel, "The Economics of Perestroika", International Affairs, vol. 64, no. 2, (Spring 1988), p. 182. (١)

Gorbachev, Mikhail, "The Socialist Idea and Revolutionary Perestroika", Pravda, (November 26, 1989), pp. 22-23 (٢)

Gorbachev, Perestroika, op. cit., p. 22. (٣)

Facts on Files, vol. 45, no. 2324, (June 7, 1985), p. 430. (٤)

ج) ضعف أداء المكتب السياسى وسكرتارية اللجنة المركزية، وضعف الأداء الحكومى بصفة عامة، وانتشار الفساد والانحراف داخل الحزب، هذا إلى جانب انتشار الرشوة واستغلال النفوذ فى جمع الثروات، وإعلاء المصالح الخاصة على المصلحة العامة^(١).

وقد أدرك جورباتشوف الأزمة التى يمر بها النظام السياسى، ورأى أنه من الضرورى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بما يمكنه من إعادة توجيه الموارد للوفاء باحتياجات المواطنين الأساسية واستعادة تأييدهم للنظام، ولجذب اهتمام المواطنين ومشاركتهم واستعادة ثقتهم فى النظام والقيادة السوفييتية. وهو ما أكده جورباتشوف خلال لقائه مع رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر فى يونيو ١٩٨٧ بقوله: "نحن نحتاج إلى السلام للتركيز على تنمية مجتمعنا وتحسين الأحوال المعيشية للشعب السوفييتى".^(٢)

٣- العوامل الإقليمية :

وجد جورباتشوف عند توليه السلطة أن الاتحاد السوفييتى صار محاطاً بمجموعة من القوى الاقتصادية الكبرى فى أوروبا وآسيا، فى وقت يتدهور فيه الاقتصاد السوفييتى على نحو خطير. فاليابان أصبحت إحدى القوى العظمى بالمعيار الاقتصادى. كما أن الصين رغم ما تعانيه من كثافة سكانية عالية استطاعت تحقيق نمو اقتصادى سريع أبهر القيادة السوفييتية حيث تضاعف الناتج القومى الإجمالى للصين خلال عقد السبعينات، ومع استمرار الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها، يمكنها مضاعفة ناتجها القومى مرة أخرى عام

Gorbachev, Perestroika, op. cit., pp. 22 - 23.

(١)

(١)

(١)

Zwick, op.cit., p. 97.

(٢)

(٢)

(٢)

٢٠٠٠^(١). وفي الغرب برزت الجماعة الأوربية كقوة اقتصادية كبرى خاصة مع اتجاهها إلى مزيد من التكامل والوحدة في التسعينات. ومن ثم وجد جورباتشوف أنه من الضروري إعادة هيكلة السياسة الخارجية بما يمكنه من فتح مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع هذه القوى لمساعدة الاقتصاد السوفييتي على تجاوز أزمته واستعادة قوته من جديد. ومن هنا كانت دعوة جورباتشوف إلى "البيت الأوربي المشترك" ولتحسين العلاقات مع الصين واليابان.

٤- العوامل الدولية :

أدرك جورباتشوف أن المكانة الدولية للاتحاد السوفييتي قد شهدت تراجعاً ملحوظاً وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات. أولها، تزايد المديونية السوفييتية للغرب من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٧.٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم إلى ١٢.٤ بليون دولار عام ١٩٨١^(٢)، واعتماده على استيراد الحبوب خاصة القمح من الولايات المتحدة. وثانيها، فشل التدخل السوفييتي في أفغانستان منذ عام ١٩٧٩ في تحقيق الأهداف المرجوة منه. وثالثها، عدم قدرة الاتحاد السوفييتي على الاستمرار في سباق التسلح مع الولايات المتحدة للاعتبارات الاقتصادية السابق الإشارة إليها وهو ما يعنى تراجع النسبة كقوة عسكرية عظمى. ومن ثم أدرك جورباتشوف ضرورة دفع مباحثات الحد من التسلح ونزع السلاح ومحاولة إنشاء الولايات المتحدة عن المضي قدماً في مبادرة الدفاع الإستراتيجي SDI.

الخلاصة، أن جورباتشوف كان على وعى بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاتحاد السوفييتي والتحديات الإقليمية والدولية التي تواجهه، ورأى أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية أمر ملح وضروري لمواجهة هذه الأزمات والتحديات. ومن ثم كان وصول جورباتشوف إلى السلطة أمراً حاسماً في إحداث التغيير حيث أن هذه العوامل كانت قائمة

(١) Dunlop, John B. & Rowen, Henry S., "Gorbachev Versus Ligachev: The Kremlin Divided", The National Interest, no. 11, (Spring 1988), p. 22.

(٢) Colton, op. cit., p. 206.

منذ حقبة برجينييف وكان القادة السوفييت (برجينييف، وانديروف، وتشرنينكو) على وعى بها إلا أنهم لم يبادروا بالإصلاح على نحو ما فعل جورباتشوف. ويرجع ذلك إلى أن جورباتشوف كان يمثل جيلاً جديداً وعقلية أكثر انفتاحاً وانتقاداً للأوضاع القائمة والتدهور الحادث، وأكثر رغبة في التغيير. فهو أفضل من الناحية التعليمية وأكثر علماً وخبرة، على نحو ما سبق بيانه تفصيلاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة. كما أنه كان أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى حيث تعددت زيارته إلى العالم الغربى^(١) مما أتاح له فرصة التعرف على نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومقارنة ذلك بالأوضاع فى الاتحاد السوفييتى مما جعله أكثر اهتماماً بمشكلات التنمية والتحديث والرفاهية الاستهلاكية. كل هذا جعل جورباتشوف أكثر مرونة واستجابة لمقتضيات البيئة الموضوعية المحيطة به ومن ثم بادر بالإصلاح وإعادة هيكلة السياسة الخارجية.

ثالثاً: توجهات إعادة الهيكلة :

عند تحليل الأفكار الجديدة لجورباتشوف يمكن التمييز بوضوح بين مجموعتين من الأفكار. أولهما، تتعلق بإعادة البناء الداخلى. وثانيهما، تتصل بالتفكير الجديد فى السياسة الخارجية وهى مناط الدراسة.

١ - إعادة البناء الداخلى :

وتتضمن ثلاثة مفاهيم أساسية ترجمت فى شكل سياسات وهى :

(أ) البيروسترويكا :

^(١) قام جورباتشوف بزيارة كل من: بلجيكا (١٩٧٢)، وألمانيا الغربية (١٩٧٥)، وفرنسا (١٩٧٦)، وكندا (١٩٨٣)، والبرتغال

^(٢) (١٩٨٣)، وإيطاليا (١٩٨٤)، وبريطانيا (١٩٨٤)، وذلك قبل توليه السلطة على رأس وفود من الحزب الشيوعى أو الحكومة

^(٣) (Hazan, op.cit., p.152.).

وتعنى "إعادة الهيكلة". وقد عرّف جورباتشوف البيروسترويكا فى مقدمة كتابه الذى يحمل نفس الاسم بأنها "سياسة تسريع التقدم الاقتصادى والاجتماعى وتجديد كل مجالات الحياة"^(١).

ومن الشائع استخدام كلمة "البيروسترويكا" للدلالة على إصلاحات جورباتشوف ككل. إلا أنها أطلقت لتعبر عن مجموعة الإجراءات التى اتخذها جورباتشوف لتفعيل الاقتصاد السوفييتى وذلك بعد فشل المرحلة الأولى من برنامجه للإصلاح الاقتصادى التى عرفت بـ "يسكورينيا" أو التسريع Acceleration خلال عامى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ فى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وتضمنت هذه الإجراءات مزيداً من اللامركزية وتحويل الوحدات الاقتصادية سلطة تحديد منتجاتها وكيفية إنتاجها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل وكيفية تسويقها وكذلك تحديد أجور العاملين وفصلهم عند الضرورة. كما تضمنت أيضاً الاستعانة بآليات السوق وإن كان بشكل محدود والسماح بالملكية الخاصة فى شكل تعاونيات للمشروعات الخدمية والصغيرة مثل المطاعم والورش والصناعات الخفيفة. كذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستيراد خاصة للمنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل الحاسبات الآلية. هذا إلى جانب السماح باستئجار الأراضى الزراعية فى مزارع الدولة والمزارع الجماعية للعائلات والأفراد المقيمين فيها^(٢).

(ب) الجلاسنوست :

وتعنى المصارحة أو المكاشفة. وقصد بها المصارحة فيما يتعلق بالجرائم التى ارتكبت فى الماضى والأوضاع غير الملائمة فى الحاضر. وتضمن ذلك أيضاً حرية الأفراد فى التعبير عن الأفكار الجديدة وفى المبادرة والإبداع وطرح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البلاد، والحرية فى توجيه الانتقادات للفساد والركود والجمود.

Gorbachev, Perestroika, *op. cit.*, p. 10.

(١)

(٢)

(٣)

Thompson, John M., Russia and The Soviet Union, (San Francisco: Westview Press, 1994), pp. 272 - 274.

(٤)

(٥)

(٦)

إلا أن هذه الحرية لم تكن مطلقة كما لم تتضمن حرية الصحافة والتعبير بالمعنى الغربي. فقد أراد جورباتشوف المصارحة بمعنى القدرة على المبادرة ورفع الروح المعنوية للشعب وخاصة المثقفين والمفكرين بما يسهم في مواجهة المشكلات التي تعاني منها البلاد. فقد رأى جورباتشوف أنه لامستقبل للاشتراكية إذا لم يتم خلق المناخ الملائم الذي يشجع على الإبداع وإبراز المواهب المختلفة لدى الأفراد في كل مجالات الحياة.^(١) إلا أن الجلاسنوست الجلاسنوست ذهبت، في الممارسة، إلى أبعد مما تصوره جورباتشوف فتم نشر العديد من الكتب المحظورة في الاتحاد السوفييتي. كما سمح بهجرة الأقليات خاصة اليهود بأعداد كبيرة هذا إلى جانب السماح بالجدل حول القضايا العرقية.

(ج) الديمقراطية :

وتعنى، عند جورباتشوف، أن يلعب أفراد الشعب دوراً أكثر فاعلية في النظام السياسي والمنظمات الاجتماعية القائمة دون تغيير هذه الأخيرة، وذلك في إطار مجتمع يحترم مصالح وحقوق الأفراد ودولة تقوم على القانون. فالديمقراطية والحرية هي قيم عليا للحضارة الإنسانية، والتحول إلى الديمقراطية لا يجب أن يكون فقط في نظام الدولة ولكن في كل مجالات الحياة الاجتماعية.^(٢) كما دعى جورباتشوف إلى عقد مؤتمر للحزب الشيوعي في أواخر يونيو ١٩٨٨ من أجل دفع العملية الديمقراطية داخل الحزب. وفي مارس ١٩٨٩ جرت أول انتخابات تنافسية في الاتحاد السوفييتي وذلك لاختيار ثلث أعضاء مؤتمر نواب الشعب (أحد مجلسي البرلمان) لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي.^(٣)

Gorbachev, Mikhail, The Socialist Idea ..., op.cit., p.30.

(١)

(١)

(١)

Ibid., pp. 24-25

(٢)

(٢)

(١)

Thompson, op.cit., pp. 281 - 283.

(٣)

(٣)

(١)

وكما هو الحال فى البيروسترويكما والجلاسنوست، أدت الديمقراطية إلى ما هو أبعد من ذلك وانتهت بتبنى التعددية الحزبية وإنهاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى وذلك فى مارس ١٩٩٠، رغم تأكيد جورباتشوف على أهمية الدور المنوط بالحزب الشيوعى باعتباره الطليعة السياسية للمجتمع السوفييتى.

٢- "التفكير الجديد" فى السياسة الخارجية :

انطلق التفكير الجديد لجورباتشوف فى مجال السياسة الخارجية من مجموعة من المبادئ التى مثلت إعادة تكييف للعلاقات مع الولايات المتحدة والغرب على أساس تعاونى وليس صراعى وذلك لأول مرة منذ الثورة البلشفية وهى:

Balance of (أ) توازن المصالح : Interests

رأى جورباتشوف أن لكل دولة من دول العالم مصالح خاصة تسعى إلى تحقيقها وأنه لا يمكن تحقيق مصالح دولة واحدة فقط سواء كانت الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة أو غيرهما من الدول على حساب الدول الأخرى وإنما يجب أن يكون هناك توازن مصالح تستطيع كل دولة فى إطاره تحقيق أكبر قدر من مصالحها، وأعتبر ذلك متطلباً أساسياً للاستقرار العالمى. ورأى إن النظام الدولى الحالى يعانى من غياب مثل هذا التوازن. وأنه من الضرورى تفعيل دور الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الأكثر قدرة على تحقيق توازن المصالح بين الدول المختلفة.

كذلك، أكد جورباتشوف على أهمية الحوار باعتباره طريق الوصول إلى التفاهم المتبادل وإعادة صياغة العلاقات الدولية على النحو المأمول. ورأى أنه من الضرورى وجود قدر كبير من العلانية فى السياسة الخارجية لما لذلك من أهمية فى إرساء دعائم الاستقرار الدولى. كما أكد على أهمية الاتجاه نحو مشاركة البرلمانات والرأى العام والمنظمات المحلية والعالمية فى الشئون الدولية فى إحداث التقارب بين الشعوب ومن ثم الدول^(١).

Gorbachev, Perestroika, op. cit., pp. 136-137, 157-159.

(١)

(١)

(١)

(ب) الاعتماد المتبادل :

Interdependence

رأى جورباتشوف أن النظام الدولي ينقسم إلى ثلاث عوالم أساسية وهى: العالم الرأسمالى، والعالم الاشتراكي، وعالم الدول النامية. و أنه رغم التنوع والاختلاف بين هذه العوالم فإن هناك اتجاهاً متزايداً نحو الاعتماد المتبادل بين الدول، وفى هذا الإطار تبرز أهمية التعايش بين الدول الرأسمالية والاشتراكية وضرورة التخلي عن النظر إلى الرأسمالية باعتبارها عدواً يجب القضاء عليه. كذلك رأى جورباتشوف أن هناك مجموعة من القضايا والمشكلات التى تمثل تحدياً للعالم أجمع والبشرية كلها مثل المحافظة على الثروات الطبيعية، وتلوث البيئة، ومحاربة الفقر، والتنمية الاقتصادية، واستغلال الفضاء الخارجى وغيرها. ومن ثم فإن مواجهتها تحتاج إلى الارتفاع فوق المصالح الوطنية الضيقة وتضافر الجهود الدولية والتعاون الدولى^(١).

(ج) نبذ الحرب :

أو ما عبر عنه جورباتشوف بمقولته "عالم واحد أو لا عالم". فقد رأى جورباتشوف أن القدرة التدميرية الرهيبة للأسلحة النووية تفرض على دول العالم ضرورة العيش معاً فى سلام ونبذ الحرب رغم الخلافات والاختلافات بينها حيث أن اللجوء إلى الحرب يعنى فناء العالم. فبقاء البشرية واستمرارها هى القيمة العليا ذات الأولوية. وأن دولاً ذات أنظمة مختلفة قد حاربت معاً خلال الحرب العالمية الثانية حين جمعتها المصلحة المشتركة فى القضاء على الفاشية، فى حين دارت الحرب بين دول تنتمى إلى نفس النظام الرأسمالى. وفى مواجهة الخطر تستطيع الدول المنتمية إلى أنظمة اجتماعية وسياسية مختلفة أن تتعاون، وليس هناك أخطر من نشوب حرب عالمية نووية وفناء البشرية.

Ibid, pp. 136-137.

(١)

(١)

(١)

وقد تم بالفعل حذف النص الذى يعترف نظرياً بإمكانية نشوب حرب عالمية من برنامج الحزب الشيوعى وذلك فى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى باعتباره لا يتفق مع الواقع، والذى تضمن النص على إنه "إذا ما غامر المعتدون الإمبرياليون.... ببدء حرب عالمية جديدة، فلن تحتمل الشعوب أكثر من ذلك نظاماً يجرحهم إلى حروب مدمرة وسوف يقضون على الإمبريالية"^(١). فقد رأى جورباتشوف أن التنافس الاقتصادى والسياسى والأيدىولوجى بين الدول الرأسمالية وتلك الاشتراكية هو أمر لا مفر منه إلا أنه من الضرورى الإبقاء على هذا التنافس سلمياً بل وتطوير التعاون بين هذه الدول. وأكد على ضرورة إضفاء الطابع الإنسانى على العلاقات الدولية وإرساء السياسة الدولية على أسس معنوية وأخلاقية وليس على القوة، وأن الحرب النووية هى حرب غير عقلانية ولا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق أى أهداف سياسية أو اقتصادية أو أيدىولوجية أو أى أهداف أخرى. وأنه فى حالة نشوب حروب عالمية نووية لن يكون هناك منتصر أو مهزوم وإنما سيتحقق فناء العالم بأسره. وأنه من الضرورى نبذ الحرب بصفة عامة وليس فقط الحرب النووية حيث أصبحت الحرب غير النووية بفضل تقدم التكنولوجيا العسكرية ذات آثار تدميرية لا تقل عن تلك الناجمة عن الحرب النووية^(٢).

(د) الأمن كل لا يتجزأ : Security is Indivisible

بمعنى أنه إما أن تتمتع كل الدول بالأمن أو لا يكون هناك أمن على الإطلاق. فأمن كل دولة يرتبط بأمن الدول الأخرى فى المجتمع الدولى. وأنه لا بد من التخلّى عن فكرة "الأمن المطلق" (الذى يعنى الوصول إلى مستوى دفاعى يعادل مستوى الأعداء المحتملين مجتمعين) وإحلال فكرة "الأمن المتبادل" محلها. وأساس هذا الأمن هو الاعتراف بمصالح الدول الأخرى وبالمساواة بين الدول. وحق كل دولة فى اختيار طريقها إلى التنمية (رأسمالية أو اشتراكية) وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فيجب أن تتأى العلاقات

^(١) Ibid, p. 148.

^(٢) Ibid, pp. 141, 147.

الدولية عن الاختلافات الأيديولوجية والمصالح الوطنية الضيقة وأن لا تكون تلك الاختلافات هي الحاكمة للسياسة الخارجية للدول. فالأيديولوجيات قد تتباعد ولكن تظل الرغبة في البقاء والإحساس بالأمن وتجنب الحرب مصلحة عالمية عليا.

كذلك، رأى جورباتشوف أن الأمن من الممكن ضمانه بالوسائل السياسية وليس باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بذلك. ومن ثم فإن الأمن يقتضى الحد من سباق التسلح باعتباره أساس التوتر في العلاقات الدولية، كما يقتضى أيضاً خفض الدائم لمستوى التوازن الإستراتيجي وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأخذ بمبدأ "الكفاية المعقولة" في التسلح أى أن يكون مستوى التسلح كاف للدفاع وليس للهجوم وحيث تقوم الاستراتيجية العسكرية على الدفاع^(١).

انطلاقاً من المبادئ السابقة، رأى جورباتشوف أن الاتحاد السوفييتي يجب أن يسعى لإيجاد عالم متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتماد المتبادل، خال من الأسلحة النووية يعتمد فيه الأمن على الثقة المتبادلة وليس الأسلحة المتكافئة، فيه الاتحاد السوفييتي قوة عظمى تتطلع لأن تصبح قوة اقتصادية كبرى، وأن تغييرات جذرية يجب أحداثها في السياسة الخارجية السوفييتية إذا أراد الاتحاد السوفييتي دخول القرن القادم كقوة كبرى.

رابعاً: قضايا إعادة الهيكلة في السياسة الخارجية:

في إطار المبادئ والمفاهيم السابقة قام جورباتشوف بتحديد أهم ملامح السياسة الخارجية الجديدة. وسوف يتم التركيز على أربع قضايا أساسية مثلت أهم ملامح إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية خلال تلك الفترة وهي: العلاقة مع الولايات المتحدة وقضايا نزع السلاح، والعلاقة مع أوروبا الغربية، والعلاقة مع أوروبا الشرقية، والعلاقة مع الصين. أما عن علاقة الاتحاد السوفييتي مع دول العالم الثالث فسوف يتم الإشارة إليها عند تناول العلاقة مع كل من الولايات المتحدة والصين.

^(١) Ibid, pp. 141 - 143.

(١)

(١)

(١)

١ - العلاقة مع الولايات المتحدة وقضايا نزع السلاح:

انطلق جورباتشوف من ضرورة بدء مرحلة جديدة فى العلاقات السوفيتية الأمريكية تقوم على:

أ - الحوار ومناقشة كافة القضايا موضع الخلاف بينهما. وضرورة تكثيف الاتصالات بين البلدين من أجل تحقيق الفهم المتبادل ليس فقط على مستوى القيادة السياسية فى البلدين ولكن على مستوى الشعوب أيضاً.

ب - الاحترام المتبادل ووقف الدعاية المضادة بين البلدين والنظرة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره العدو الأول للولايات المتحدة وهو ما يتضح فى الحديث عن "الخطر العسكرى السوفيتى" و"يد موسكو" و"مخططات الكرملين" وغيرها. كذلك عدم التدخل فى الشئون الداخلية، فالإتحاد السوفيتى يتعامل مع الولايات المتحدة أياً كانت الإدارة الحاكمة ديمقراطية أم جمهورية، ويجب على الولايات المتحدة التعامل معه بالمثل. فرغم التناقض والاختلاف بين النظامين السياسى والاجتماعى فى البلدين فإنه لابد من التعاون بينهما لتحقيق السلام والأمن.

ج - التأكيد على مفهوم "الأمن المتبادل" وأنه يمكن تحقيق الأمن لكليهما عند مستويات أقل من التسلح حيث رأى جورباتشوف أن سباق التسلح هو العقبة الأساسية التى تعوق التحسن فى العلاقات السوفيتية الأمريكية. وأن المصلحة المشتركة الحقيقية بين البلدين تكمن فى تجنب المواجهة بينهما وهو ما يقتضى وقف سباق التسلح ونزع السلاح^(١).

د - أن تطوير العلاقات الاقتصادية هى الأساس المادى للتقارب السياسى حيث تخلق مصالح متبادلة تساعد على تطوير العلاقات السياسية وبناء الثقة بين البلدين، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية. ولذا فإنه من الضرورى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وإزالة العقبات التى تعوق ذلك واحترام كل دولة لمصالح الأخرى.

Gorbachev, *perestroika*, op. cit., pp. 211 - 223.

(١)

وقد نجح جورباتشوف في ترجمة هذه الأسس العامة إلى سياسات فعلية. فمن ناحية، نجحت لقاءات القمة بين جورباتشوف ونظيره الأمريكي في فتح قناة اتصال مباشرة وتنشيط الحوار بينهما حول مختلف القضايا. فتم عقد ثمانى لقاءات قمة خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠^(١)، كان أولها قمة جنيف ١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ وكانت الأولى منذ ست سنوات، سنوات، وأول لقاء للرئيس الأمريكى ريجان بأحد القادة السوفييت حيث لم يلتق بأى من القادة الثلاث الذين تعاقبوا على السلطة فى الاتحاد السوفييتى خلال فترة رئاسته الأولى (برجينيف وأندريوف وتشرنينكو). وقد كانت قمة جنيف نقطة الانطلاق لتحسين العلاقات السوفييتية الأمريكية وبداية حوار حقيقى بين البلدين تغيرت على أثره صورة الاتحاد السوفييتى لدى الرئيس ريجان فتوقف الحديث عن "إمبراطورية الشر" فى لغة الخطاب الأمريكى وكذلك عن رعاية الاتحاد السوفييتى للإرهاب الدولى. كما اتفق البلدان على ضرورة استئناف مباحثات الحد من التسلح، وتم توقيع اتفاقية للتبادل الثقافى^(٢). ثم كانت القمة الثانية بين جورباتشوف وجورباتشوف وريجان وهى قمة ريكيافيك فى أكتوبر ١٩٨٦ نقطة تحول فى الحوار السوفييتى الأمريكى والارتقاء به لمناقشة قضايا أكثر أهمية وتعقيداً مثل الأمن ونزع السلاح ووقف سباق التسلح. أعقبت ذلك قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ والتي مثلت أول زيارة يقوم بها زعيم سوفييتى لواشنطن منذ عام ١٩٧٣.

من ناحية أخرى، قام جورباتشوف باتخاذ مجموعة من الإجراءات على الصعيدين الخارجى والداخلى لتدعيم بناء الثقة بين البلدين لعل أهمها تهدئة النزاعات الإقليمية وإنهاء المواجهة مع الولايات المتحدة فى عدد من بؤر التوتر فى دول العالم الثالث. فقد رأى جورباتشوف أن الثورة فى العالم الثالث يجب أن تتبع من داخل هذه الدول، وأن دفع الثورة من الخارج خاصة بالوسائل العسكرية أمراً غير مجد. ومن ثم سعى جورباتشوف إلى تهدئة

(١) وهذه اللقاءات هى:

قمة جنيف (١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥)، قمة ريكيافيك (١١ - ١٢ أكتوبر ١٩٨٦)، قمة واشنطن (٨ - ١١ ديسمبر ١٩٨٧)، قمة موسكو (٢٩ مايو ١٩٨٨)، لقاء جورباتشوف وبوش فى نيويورك (ديسمبر ١٩٨٨)، قمة مالطة (٢ - ٥ ديسمبر ١٩٨٩)، قمة واشنطن (مايو / يونيو ١٩٩٠)، قمة هلسنكى (٩ سبتمبر ١٩٩٠).

(٢) LaFeber, Walter, America, Russia and the Cold War (1945 - 1992), (New York: McGraw-Hill, 1993), Seventh Edition, pp. 324 - 325.

المواجهة مع الولايات المتحدة على المستوى الإقليمي، فاستخدمت موسكو نفوذها فى إخراج القوات الكوبية من أنجولا والقوات الفيتنامية من كمبوديا والضغط على الساندينيستا للسماح بانتخابات حرة فى نيكاراغوا، وكذلك فى تهدئة النزاعات فى الجنوب الأفريقي وكوبا. كما قام جورباتشوف بسحب القوات السوفيتية من أفغانستان، وتخفيض المساعدات السوفيتية العسكرية إلى فيتنام وإثيوبيا وكوبا ونيكاراجوا، وأكد أن الاتحاد السوفيتى ليس على استعداد لمساندة أى صراع عسكرى أو التدخل فى أى عمليات عسكرية خارج الاتحاد السوفيتى^(١). السوفيتى^(١). وأثناء حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) ساند الاتحاد السوفيتى الموقف الأمريكى من الأزمة ضد العراق الحليف التقليدى له، وأعلن جورباتشوف خلال قمة هلسنكي فى سبتمبر ١٩٩٠ تأييده لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وإن لم يشارك الاتحاد السوفيتى بقوات فى التحالف ضد العراق^(٢).

وعلى صعيد السياسة الداخلية قام جورباتشوف باتخاذ مجموعة من الإجراءات التى أنهت الخلاف بين البلدين بسبب اتهام الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتى بانتهاك حقوق الإنسان، ومن هذه الإجراءات السماح بحرية التعبير والديانة داخل المجتمع السوفيتى، كما سمح بهجرة اليهود إلى إسرائيل على نحو واسع وهى العقبة التى طالما أعاقت تطوير العلاقات بين البلدين حيث أزداد عدد المهاجرين من ٩١٤ عام ١٩٨٦ إلى ٧٠.٠٠٠ مهاجر عام ١٩٨٩^(٣).

كل هذا أدى إلى تهيئة المناخ الملائم للتقارب بين البلدين وانتهاء الحرب الباردة بينهما، خاصة مع التقدم فى محادثات الحد من التسلح. فعند وصول جورباتشوف إلى السلطة كانت المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح قد توقفت منذ عام ١٩٨٣ حين تبنت الولايات المتحدة مبادرة الدفاع الإستراتيجى SDI وتهديد الاتحاد السوفيتى بتطوير برامج التسلح الإستراتيجى الهجومى إذا مضت الولايات المتحدة قدماً فى برنامجها. إلا أن

Bremont, Marshall, "U. S. - USSR: Possibilities in Partnership", Foreign Policy, no. 84, (Fall 1991), pp. 107 - 108. ^(١)

Thompson, op. cit., p. 279. ^(٢)

LaFerber, op. cit., p. 326. ^(٣)

جورباتشوف نجح ليس فقط فى إجراء تقدم بشأن الحد من التسليح ولكن فى الوصول إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح وهو أمر غير مسبوق^(١).

فى يوليو ١٩٨٥ أعلن جورباتشوف وقف التجارب النووية من جانب واحد لمدة خمسة شهور واستعداده لاستئناف المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم استمرار الولايات المتحدة فى إجراء تجاربها النووية قرر جورباتشوف تجديد وقف التجارب النووية من جانب واحد حتى الأول من يناير ١٩٨٧ وذلك للمرة الرابعة على التوالى^(٢).

وقد أدى هذا إلى تدعيم الثقة بين البلدين ودفع محادثات الحد من التسليح ونزع السلاح وتوقيع عدة اتفاقات فى هذا المجال. وكانت أولى هذه الاتفاقات هى معاهدة INF الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى (٣٠٠ - ٣٤٠٠ ميل) من أوروبا وآسيا. وكان برجينيف وأندريوف قد رفضا مبادرة الرئيس ريجان لإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى فيما عرف "بالخيار صفر" Zero Option سعياً إلى الحفاظ على التفوق السوفييتى فى هذا المجال بدعوى الحفاظ على الأمن المتساوى "Equal Security" ويعنى أن يمتلك الاتحاد السوفييتى صواريخ متوسطة المدى تساوى تلك التى تمتلكها الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا مجتمعين مما أدى إلى توقف المفاوضات، ومن ثم كانت موافقة جورباتشوف على المبادرة خطوة هامة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حيث تعنى إزالة التهديد العسكرى السوفييتى لأوروبا، وأنه أقتراح إزالة ليس فقط الصواريخ متوسطة المدى بل وكل الصواريخ قصيرة المدى فيما عرف "بـخيار الصفر المضاعف" Double Zero Option وذلك فى أبريل ١٩٨٧ خلال زيارة جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى لموسكو^(٣).

Webber, *op. cit.*, p. 29. (١)

Gorbachev, *Perestroika*, *op. cit.*, pp. 228 - 229. (٢)

Larrabee, Stephen F., *The New Soviet Approach to Europe*, in Fleron, Frederic; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), *Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues*, (New York: Aldine de Gruyter, 1991), pp. 651 - 653. (٣)

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ أعلن جورباتشوف تخفيض القوات السوفيينية بنسبة ٢٠% (نصف مليون جندي) وذلك على مدى عامين وحتى ديسمبر ١٩٩٠. كما أعلن تخفيض النفقات العسكرية بمقدار ١٤.٢% وتخفيض إنتاج الأسلحة بمقدار ١٩.٥% خلال نفس الفترة، وكذلك زيادة نسبة تحويل الصناعات العسكرية إلى مدنية من ٤٠% إلى ٦٠% حتى عام ١٩٩٥^(١).

وفى يونيو ١٩٩٠ وقع البلدان اتفاقية يلتزم فيها الطرفان بوقف إنتاج الأسلحة الكيماوية والبدء فى تخفيض ترسانتيهما من هذه الأسلحة حتى تصل إلى مستوى متساوى وهو (٥٠٠٠ طن) عام ٢٠٠٢، وأن يتم تدمير الكميات الزائدة عن ذلك خلال فترة عامين من توقيع معاهدة دولية تحظر الأسلحة الكيماوية^(٢).

وقد بلغت محادثات الحد من التسلح ذروتها بتوقيع البلدان، إلى جانب باقى دول حلف الأطنطى وحلف وارسو، لمعاهدة خفض الأسلحة التقليدية فى أوربا CFE فى باريس فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠. وتعتبر أهم معاهدة للحد من التسلح تم التوقيع عليها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تضمنت تغييرات جذرية فى ميزان القوى فى أوربا وذلك بإقامة أسقف متساوية للأسلحة والمعدات التقليدية المختلفة (الدبابات، حاملات القوات، المدفيعات، الطائرات المقاتلة، ...) وإنهاء التفوق السوفيينى فى هذا الإطار. فقد كان على الاتحاد السوفيينى وحلف وارسو بمقتضى هذه المعاهدة تدمير ١٩.٠٠٠ دبابة مقابل ٤.٠٠٠ فقط للناو، كذلك كان على الاتحاد السوفيينى وحلف وارسو تدمير الآلاف من حاملات القوات والمدفيعات والطائرات المقاتلة فى حين لا تقضى المعاهدة أى تدمير من جانب الناو لأى من هذه المعدات^(٣).

Brown, The Cambridge Encyclopedia ..., *op. cit.*, p. 561. (١)

Facts on Files, vol. 50, no. 2585, (June 8, 1990), p. 417. (٢)

Larrabee, *op. cit.*, p. 656. (٣)

من ناحية أخرى، ونظراً للعجز في الميزانية الأمريكية وعدم توافر التمويل اللازم ورفض البننتاجون اعتبار برنامج SDI ضروري للأمن القومي، هذا إلى جانب التحسن الواضح في العلاقات الأمريكية السوفييتية، أعلنت الولايات المتحدة في يناير ١٩٩١ تحول برنامج SDI إلى برنامج GPALS أى الحماية الكونية ضد الضربات المحدودة Global Protection Against Limited Strikes. ويهدف إلى مواجهة التهديدات الناجمة عن إطلاق صواريخ بطريق الخطأ أو من النظم المعادية للولايات المتحدة وليس الهجمات الاستراتيجية السوفييتية^(١). أعقب ذلك في ٣١ يوليو ١٩٩١ توقيع البلدين لمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية START. ثم في ٥ أكتوبر ١٩٩١ أعلن جورباتشوف وقف التجارب النووية لمدة عام من جانب واحد وتدمير كل الصواريخ التكتيكية المحملة برؤوس نووية ذات القواعد الأرضية^(٢).

مجمل القول، أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية تجاه الولايات المتحدة جاءت متطابقة إلى حد بعيد مع الرؤية الأولية لجورباتشوف والاستثناء الوحيد على ذلك هو العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين والتي ظلت عند مستويات محدودة نسبياً وغير مرضية للتوقعات والآمال السوفييتية في هذا الشأن. وأن إعادة هيكلة العلاقات السوفييتية الأمريكية ذهبت إلى ما لم يكن يتوقعه جورباتشوف حيث أدت إلى تغير هيكل النظام الدولي ككل بالاتجاه نحو نظام القطب الواحد الذي تأكد بانتهاء الاتحاد السوفييتي.

٢ - العلاقة مع أوروبا الغربية:

كان القادة السوفييت (خروشوف وبرجينيف) عادة ما ينظرون إلى العلاقات مع أوروبا الغربية على أنها جزء من العلاقة مع الولايات المتحدة، وأن أوروبا الغربية أداة في يد الولايات المتحدة تستخدمها في تحقيق مصالحها واستراتيجيتها العالمية. وقد كان جورباتشوف أول من أبدى اهتماماً خاصاً بأوروبا الغربية. فقد رأى جورباتشوف أن العلاقات مع الولايات المتحدة وأن كانت هي الأهم في السياسة الخارجية السوفييتية إلا أن هناك دول وقوى أخرى ذات

Webber, *op. cit.*, p. 32.

(١)

Facts on Files, vol. 51, no. 2666, (December 31, 1991), p. 971.

(٢)

دور محوري في النظام الدولي. وقد عبر عن ذلك صراحة في خطابه أمام مجلس السوفييت الأعلى قبل توليه السلطة في فبراير ١٩٨٥ بقوله: أن الاتحاد السوفييتي يعتبر تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة أمراً هاماً "ولكننا لا ننسى للحظة أن العالم ليس محدوداً بهذه الدولة فقط". أعقب ذلك تصريح له في البرافدا بأن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة هي جزء بالغ الأهمية من السياسة الدولية، "ولكننا بعيدين عن أن نرى العالم من منظور هذه العلاقات"، وأضاف: "أننا نفهم وزن الدول الأخرى في الشؤون الدولية ونأخذ ذلك في الاعتبار عند تقييمنا للوضع ككل في العالم"^(١). وتبرز أهمية أوروبا عند جورباتشوف من قيامه بأول زيارة له للخارج عقب توليه السلطة إلى باريس وذلك في أكتوبر ١٩٨٥.

ويرجع اهتمام جورباتشوف بأوروبا الغربية إلى عدة عوامل. أولها، رأى جورباتشوف أن القوة الاقتصادية الأمريكية تتراجع في حين تبرز أوروبا الغربية كقوة اقتصادية كبرى. وهو ما يفتح المجال للحصول على المساعدات والاستثمارات اللازمة للنهوض بالاقتصاد السوفييتي، وكذلك التعاون التكنولوجي مع دول أوروبا الغربية وذلك في إطار اهتمام جورباتشوف وتركيزه على الإسراع بالثورة العلمية التكنولوجية في الاتحاد السوفييتي^(٢). من ناحية أخرى، يعتبر الاتحاد السوفييتي جزءاً من أوروبا وتمتد الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية بينهما عبر التاريخ^(٣).

ويتلخص فكر جورباتشوف تجاه أوروبا الغربية في فكرة "البيت الأوربي المشترك" "Common European Home"، وهو التعبير الذي أشار إليه لأول مرة قبل توليه السلطة

Adomeit, Hannes, Soviet Policy Toward the United States and Western Europe: ^(١)
"Atlantcism" Versus The "Common House", in lerner & Treadgold, op. cit., ^(١)
p. 191. (

Ibid, pp. 191 - 192. ^(٢)

Gorbachev, Perestroika, op. cit., p. 191. ^(٣)

وذلك فى خطابه أمام مجلس العموم البريطانى أثناء زيارته لبريطانيا فى ديسمبر ١٩٨٤^(١).
١٩٨٤^(١). وقصد به درجة من التوحد والاندماج والتعاون بين شرق وغرب أوروبا وتجاوز
اختلاف أنظمتها الاجتماعية والأحلاف المنتمية إليها. ولا يعنى هذا استبعاد الولايات المتحدة
حيث أعتبرها جورباتشوف جزءاً طبيعياً من الهيكل السياسى الأوربى^(٢).

وقد رأى جورباتشوف أن هناك مجموعة من العوامل التى تدفع إلى إقامة البيت
الأوربى المشترك. أولها، أن عوامل التقارب والتوحد فى أوروبا أكثر منها فى أى منطقة أخرى
فى العالم. فأوروبا من الأطنطى وحتى الأورال تشكل كياناً ثقافياً واحداً ويجمعها تاريخ
مشترك وتقاليد سياسية وخبرة مشتركة. وثانيها، أن كثافة التفاعلات وحجم العلاقات وكذلك
المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول القارة الأوربية ليس لها نظير فى أى قارة
أخرى مما يمهد الطريق لاستكمال بناء البيت الأوربى المشترك. وثالثها، أن هناك مجموعة
من التحديات المشتركة التى تواجه أوروبا شرقاً وغرباً لعل أهمها تركيز الأسلحة النووية
والتقليدية التى يكفى البعض من أى منها لتدمير القارة بأكملها. كما أن الخطر البيئى فى
أوروبا أكبر وأكثر إلحاحاً باعتبار أوروبا من أكبر المناطق الصناعية فى العالم. وأخيراً، فإن
التكامل والمزيد من التعاون والترابط بين شطرى أوروبا هو السبيل الوحيد نحو مزيد من التنمية
الاقتصادية والتقدم للحضارة الأوربية ككل وكذلك للاستغلال الأمثل للإمكانات الاقتصادية
والعلمية والتكنولوجية الهائلة لأوروبا^(٣). وقد رأى جورباتشوف أن تحقيق "البيت الأوربى
المشترك" يتطلب أمرين أساسيين هما: نزع السلاح من أوروبا، وتعزيز التعاون الأوربى.

Adomeit, *op. cit.*, p. 190.

(١)

(١)

(١)

Webber, *op. cit.*, p. 34.

(٢)

(٢)

(١)

Gorbachev, *Perestroika*, *op. cit.*, pp. 195 - 198.

(٣)

(٣)

(١)

فى هذا الإطار، تمثلت أهم توجهات إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفيتية تجاه أوروبا الغربية فيما يلى:

(أ) نزع السلاح من أوروبا:

أعتبر جورباتشوف قضية نزع السلاح هى حجر الزاوية فى بناء البيت الأوربى المشترك، وأعتبر أن الدول النووية الأوربية (إنجلترا وفرنسا) هى المعنية أساساً بهذه القضية. وقد حاول جورباتشوف إزالة المخاوف الأوربية من الترسانة النووية السوفيتية فنفى تماماً إمكانية قيام الاتحاد السوفيتى بالهجوم على أوروبا الغربية إلا إذا تم الهجوم عليه من جانب حلف الأطلنطى، وطالب الدول الأوربية بإعمال العقل والتخلص من مخاوفها لكى يمكن إزالة الأسلحة النووية فى أوروبا. وأنه يمكن إحداث التوازن بين الشرق والغرب ليس عن طريق زيادة تسلح الطرف الأقل ولكن عن طريق إزالة الأسلحة لدى الطرف الذى يملك أسلحة أكثر، وخفض التسلح إلى مستوى "الكفاية المعقولة" وهو المستوى اللازم للأغراض الدفاعية البحتة الذى يمكن كل دولة أوربية من الدفاع عن نفسها وليس الهجوم على غيرها. وقد لاقت أفكار جورباتشوف قبولاً من جانب عدد كبير من الدول الأوربية منها هولندا وفرنلندا والسويد إلا أن القوى الأوربية المعنية (إنجلترا وفرنسا) اعتبرت نزع السلاح فى أوروبا تهديداً لأمن أوروبا وأن موسكو تريد أضعاف يقظة أوروبا الغربية ثم اجتياحها وإحداث انشقاق داخل التحالف الغربى^(١). إلا أن الاتجاه نحو نزع السلاح من أوروبا كان له الغلبة وتم توقيع معاهدتى INF و CFE على نحو ما سبق بيانه فى جزء سابق من هذا الفصل.

(ب) تعزيز التعاون الأوربى:

رأى جورباتشوف أن التعاون الأوربى هو الأساس المادى لبناء البيت الأوربى المشترك. وقد ركز جورباتشوف على التعاون العلمى والتكنولوجى السلمى وكذلك التعاون فى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، واكتشاف الفضاء الخارجى والاستخدام

^(١) Ibid, pp. 202 - 204.

(١)

(١)

(١)

المشترك له ولكواكب المجموعة الشمسية^(١). وقد أكد جورباتشوف على أهمية وجود موقف وسياسة أوربية مستقلة لدول أوروبا الغربية وأعتبر تأثر السياسة الأوربية بالولايات المتحدة والغزو الثقافى الأمريكى لأوروبا الغربية من أهم العقبات التى تواجه بناء البيت الأوربى المشترك^(٢).

فى هذا الإطار، كان الاتجاه نحو تعزيز التعاون الاقتصادى مع الجماعة الأوربية ودمج الاتحاد السوفييتى فى المؤسسات الاقتصادية الغربية. ففى مايو ١٩٨٥ أكد جورباتشوف على ضرورة دعم التعاون الاقتصادى بين مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA (الجهاز الاقتصادى لحلف وارسو) والجماعة الأوربية EC، وقد أقيمت علاقات رسمية بين المنظمتين فى يونيو ١٩٨٨^(٣). من ناحية أخرى، وقع الاتحاد السوفييتى معاهدة معاهدة للتجارة والتعاون مع الجماعة الأوربية عام ١٩٨٩ تضمنت عدداً من برامج المساعدات. وفى عام ١٩٩٠ أصبح الاتحاد السوفييتى عضواً مؤسساً للبنك الأوربى للتنمية والتعمير. وخلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ قامت دول الجماعة الأوربية خاصة ألمانيا وفرنسا بتبنى الدعوة داخل مجموعة الدول الصناعية السبع إلى تقديم معونات ومساعدات واسعة النطاق لإنقاذ الاقتصاد السوفييتى هذا إلى جانب التعاون السياسى والأمنى حيث حصل الاتحاد السوفييتى على وضع "الضيف" فى المجلس الأوربى وكان أحد الدول الموقعة على

Ibid, pp. 204 - 205.

(١)

(٢)

(٣)

Ibid, p. 208.

(٢)

(٣)

(٣)

Brown, Archie, op. cit., p. 563.

(٣)

(٣)

(٣)

ميثاق باريس عام ١٩٩٠ الذى يتضمن الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق الحرة^(١).

(ج) التغيير الجذرى فى الموقف تجاه وحدة الألمانيتين:

رغم إيمان جورباتشوف بالبيت الأوربي المشترك الذى تعتبر الوحدة الألمانية خطوة أساسية لتحقيقه فإنه رأى أن محاولة إحياء الوحدة الألمانية هى مسألة بعيدة عن السياسة الواقعية، وأن "الأوهام" عن العودة إلى حدود ألمانيا عام ١٩٣٧ من شأنه أن يقوض الثقة فى ألمانيا الاتحادية لدى جيرانها والبلدان الأخرى. وأن هذا الوضع تشكل تاريخياً ويجب أن يترك للتاريخ. وأن الاتحاد السوفييتى كان يعارض الخطط التى وضعها تشرشل والساسة الأمريكيين فى سنوات الحرب لتقسيم ألمانيا وكان يؤيد إقامة دولة ألمانية واحدة ديمقراطية وذات سيادة مع تصفية النازية والطابع العسكرى لألمانيا، وأن الدول الغربية هى التى تبنت التقسيم وأيدته ومن ثم فالاتحاد السوفييتى ليس هو من يلام فى هذا الشأن. أما الآن فإن هناك دولتين ألمانيتين ذاتا نظامين اجتماعيين وسياسيين مختلفين ولكل منهما قيم خاصة بها ويمكن لكل منها أن تسهم فى الشئون الأوربية والعالمية، وهو واقع أقرته المعاهدات الدولية ويجب قبول هذا الواقع والتسليم به وعدم التدخل لتغييره لما قد ينجم عن ذلك من مشاكل عديدة. وأكد على أن الاتحاد السوفييتى معنى بتوفير الأمن لألمانيا الاتحادية لأنه بدون تمتعها بالاستقرار لن يكون هناك استقرار فى أوربا كلها^(٢).

وقد ظل جورباتشوف يعارض الوحدة الألمانية حتى يناير ١٩٩٠ حين أعلن جورباتشوف تأييده الرسمى لها. وقد جاء ذلك نتيجة مجموعة من العوامل. فمن ناحية، أدى سقوط حائط برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وبدء هجرة واسعة من شرق إلى غرب ألمانيا إلى أن أصبحت قدرة النظام فى ألمانيا الشرقية على الاستمرار محل شك، هذا إلى جانب الرغبة

Webber, *op. cit.*, p. 34.

(١)

(١)

(١)

Gorbachev, *Perestroika*, *op. cit.*, pp. 199 - 201.

(٢)

(٢)

(٢)

فى دفع العلاقات مع ألمانيا نحو مزيد من التقارب لجذب المساعدات الاقتصادية والاستثمارات الألمانية. ورغم موافقة جورباتشوف على الوحدة الألمانية فإنه ظل يعارض عضوية ألمانيا الموحدة فى حلف شمال الأطنطى حتى يوليو ١٩٩٠ حين صرح خلال زيارة المستشار الألماني هيلموت كول لموسكو بأن "ألمانيا الموحدة لها الحرية فى اختيار حلفائها"^(١).

وقد تم تقنين الموافقة السوفيتية فى مجموعة من الاتفاقات. فى سبتمبر ١٩٩٠ تم الاتفاق على سحب كل القوات السوفيتية من ألمانيا الشرقية بحلول عام ١٩٩٤ فى مقابل ١٢ بليون مارك ألماني مساعدة من ألمانيا للاتحاد السوفيتي. كما كانت الموافقة السوفيتية مشروطة بتطوير مفهوم واسع للأمن الأوربي ومراجعة استراتيجية الناتو، ومن ثم قامت قمة حلف الأطنطى التى عقدت فى لندن فى يوليو ١٩٩٠ بتقديم تلميحات للمخاوف السوفيتية من توسيع الحلف. كما وافقت ألمانيا على تحديد قواتها بـ ٣٧٠.٠٠٠ جندي، وهو عدد لا يمثل تهديداً للاتحاد السوفيتي. كذلك أكدت ألمانيا التزامها بما نصت عليه تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية التى تحدد أنواع الأسلحة التى تستطيع تطويرها أو نشرها. وقد تم توقيع اتفاقية الوحدة الألمانية فى سبتمبر ١٩٩٠ بين الألمانيتين والحلفاء الأربعة فى الحرب العالمية الثانية فيما عرف بمعاهدة (٤+٢). وفى نوفمبر ١٩٩٠ تم توقيع معاهدة حسن جوار ومشاركة وتعاون بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي يمتنع بمقتضاها الطرفان عن مساندة أى عدوان على الطرف الأخر أو تقديم أى دعم عسكري للمعتدى. كما تم التوقيع أيضاً على معاهدين اقتصاديتين بين البلدين تدعمان السياسات الإصلاحية الاقتصادية لجورباتشوف. كذلك وافقت ألمانيا على منح الاتحاد السوفيتي مساعدات تقدر بـ ٧٠ بليون مارك ألماني (حوالى ٤٠ بليون دولار). كما سعت ألمانيا إلى إعادة جدولة الديون السوفيتية فى المؤسسات الغربية الدولية. وكانت وراء دعوة جورباتشوف لحضور قمة الدول الصناعية السبع فى لندن فى يوليو ١٩٩١ رغم المعارضة الأمريكية والبريطانية لذلك، وقبل العضوية

^(١) Smyser, W. R., "USSR-Germany: A link Restored, Foreign Policy", No. 84, (Fall 1991), p. 128.

الكاملة للاتحاد السوفييتى فى صندوق النقد الدولى. هذا إلى جانب تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين^(١).

وإذا كان جورباتشوف قد نجح فى إعادة هيكلة العلاقات مع أوروبا الغربية وتطويرها بشكل واضح وإزالة الحواجز بين أوروبا الشرقية والغربية، إلا أن محاولته لدمج الاتحاد السوفييتى فى الحضارة الأوروبية لم تكمل بالنجاح الكامل وظلت فكرة البيت الأوربى المشترك الذى يعتبر الاتحاد السوفييتى جزءاً منه بعيدة عن الواقع إلى حد كبير.

٣ - العلاقة مع أوروبا الشرقية

مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن السوفييتى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كم منطقة عازلة بين الاتحاد السوفييتى وأى محاولات للعدوان عليه من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوروبا للاتحاد السوفييتى، وسعى هذا الأخير للسيطرة وبسط نفوذه عليها ليس فقط كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوروبا ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الأثنية أو الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوروبا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوروبا وروسيا. فى هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفييتى على استمرار هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف والتى تقضى بحق موسكو، بل وواجبها، فى التدخل العسكرى لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أى دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد برجينيف عقب التدخل السوفييتى لقمع التمرد فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية
ثالثة^(٢).

^(١) Ibid, pp. 125 - 134.

^(٢) Dawisha, Karen, "Gorbachev and Eastern Europe", World Policy Journal, vol.III, no.2, (Spring 1986), pp.279-280.

فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفييتي (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولندا) بمثابة المجال الحيوي للاتحاد السوفييتي ومنطقة نفوذه الأساسية. وقد أكد جورباتشوف في أول خطاب له كسكرتير عام في ١٢ مارس ١٩٨٥ أن تقوية الصداقة مع دول المجتمع الاشتراكي هي قمة أولوياته، حيث أدرك جورباتشوف أن العلاقات بين موسكو ودول أوروبا الشرقية تمر بأزمة ذات أبعاد متعددة.

فمن ناحية، تصاعدت حدة المشكلات الاقتصادية في معظم دول أوروبا الشرقية وتضاعفت مديونيتها بحوالي عشرة أمثال، حيث ارتفعت من ٦ بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥٥ بليون دولار عام ١٩٨٥. وتتضح خطورة ذلك بالنظر إلى عدم قدرة الاتحاد السوفييتي على مساعدتها اقتصادياً للخروج من أزمتها ومن ثم إمكانية تتصل هذه الدول من الارتباطات والضغوط السوفييتية والاتجاه للغرب طلباً للمساعدات.

من ناحية أخرى، أدرك جورباتشوف تراجع النفوذ السوفييتي في أوروبا الشرقية على المستويين الاقتصادي والسياسي وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات. أولها، أنه منذ أوائل السبعينات قام العديد من دول أوروبا الشرقية بالانفتاح على الغرب وتبنى برامج تحديث وتطوير اقتصادي بمساعدة رأس المال والتكنولوجيا الغربية، خاصة ألمانيا الغربية التي أصبحت الشريك التجاري الثاني لكثير من دول أوروبا الشرقية. في حين لم تشهد العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي أي تقدم ملموس حيث ظلت قائمة على تصدير المواد الخام خاصة البترول إلى هذه الدول واستيراد السلع المصنعة منها والتي عادة ما تكون رديئة وغير جيدة خاصة تلك المستوردة من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وثانيها، أن الفتور كان ينتاب العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية خاصة رومانيا التي عملت منذ الستينات على أتباع سياسات أكثر استقلالية والإبقاء على الحد الأدنى في علاقاتها مع حلف وارسو والاتحاد السوفييتي^(١). وثالثها، ازدياد حدة المعارضة للنظم الشيوعية وتصاعد

Ramet, Pedro, Gorbachev's Dilemmas in Eastern Europe, in Lerner & Theadgold (eds.), *op.cit.*, pp. 227 - 228. (١)

عدم الاستقرار السياسى خاصة فى بولندا^(١)، فى وقت لم يعد بمقدور الاتحاد السوفييتى اللجوء إلى التدخل العسكرى لمساندة النظم الشيوعية وفرض الاستقرار لما يمثله ذلك من تناقض مع التوجه العام لسياسة جورباتشوف الخارجية.

وقد أدرك جورباتشوف هذه الأزمة بأبعادها المختلفة ورأى ضرورة إعادة هيكلة السياسة الخارجية تجاه دول أوروبا الشرقية على النحو الذى يؤدى إلى استعادة النفوذ السوفييتى فى المنطقة وتخفيف العبء الاقتصادى الذى تمثله هذه الدول. وقد تمثلت أهم ملامح إعادة هيكلة السياسة السوفييتية تجاه المنطقة فى الآتى:

أولاً: محاولة تفعيل هياكل وآليات التعاون مع دول أوروبا الشرقية. ففي أبريل ١٩٨٥، وفى ذكرى مرور ثلاثون عاماً على إنشاء حلف وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥، تم تجديد اتفاقية حلف وارسو لمدة ثلاثون سنة قادمة وأكد جورباتشوف على ضرورة تماسك دول حلف وارسو واستمرار أوروبا الشرقية كمجال حيوى للنفوذ السوفييتى وذلك فى خطاب له فى بولندا حيث صرح بأن "مكاسب الاشتراكية لا يمكن التخلي عنها"، وأنه من المستحيل نزع دولة من الأسرة الاشتراكية" بدون تهديد السلم^(٢). إلا أن التغيير الأساسى الأساسى جاء فى تصريح جورباتشوف بأن كل الدول (الاشتراكية) لها حرية الاختيار. وهو ما أعتبر خروجاً على عقيدة برجينيف القائمة على السيادة المحدودة Limited Sovereignty لهذه الدول والتي بمقتضاها تم تبرير تدخل القوات السوفييتية فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨^(٣).

من ناحية أخرى حاول جورباتشوف تنشيط الاندماج والتعاون الاقتصادى مع دول شرق أوروبا فأستضاف فى ديسمبر ١٩٨٥ قمة لدول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA تم خلالها إقرار خطة لإقامة مشروعات مشتركة، والتعاون والتنسيق الاقتصادى والعلمى حتى عام ٢٠٠٠^(٤). كما دعا جورباتشوف إلى تعزيز الاندماج بين بين دول المجلس وتضمن ذلك إبرام مجموعة من الاتفاقات حول زيادة التعاون

Colton, *op.cit.*, p. 210

(١)

Ellison, *op. cit.*, p. 16.

(٢)

Brown, *op. cit.*, p. 564.

(٣)

Colton, *op. cit.*, p. 212.

(٤)

الاقتصادى والتبادل الثقافى والعلمى، والتخصص فى الإنتاج والتنسيق الاقتصادى وتحويل CMEA من منظمة تركز على تنظيم التبادل التجارى إلى أداة لتنظيم التخصص فى الإنتاج. وكان مجلس المساعدة الاقتصادية قد أنشأ فى ٢٥ يناير ١٩٤٩ لربط اقتصاديات دول شرق أوروبا مع الاتحاد السوفييتى وعزلها عن الغرب وذلك بعد رفض ستالين مساعدة الغرب لدول شرق أوروبا فى إطار مشروع مارشال وكرد فعل أيضا لإنشاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى فى أبريل ١٩٤٨.^(١) من ناحية أخرى، دعا جورباتشوف إلى تدشين ثورة علمية تكنولوجية داخل الكتلة الشرقية لتقليل الفجوة التكنولوجية بينها وبين الغرب، وضرورة الحد من التجارة والروابط الاقتصادية الثنائية بين أوروبا الشرقية والدول الغربية.^(٢)

ثانياً: تشجيع الإصلاح الاقتصادى فى دول أوروبا الشرقية. فقد دعى جورباتشوف دول المنطقة إلى تبني البرنامج السوفييتى فى الإصلاح الاقتصادى. وخلال عامى ١٩٨٧-١٩٨٨ أبدى جورباتشوف ترحيبه بالإصلاحات التى قامت بها بولندا والمجر بل أنه حث القادة المحافظين فى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبلغاريا ورومانيا على القيام بإصلاحات مماثلة^(٣).

ثالثاً: أبدى جورباتشوف تفهمه لضرورة وضع قواعد جديدة للمشاركة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى بلدان شرق أوروبا، وأعلن فى مارس ١٩٨٩ عزمه عدم التدخل لوقف الإصلاحات السياسية الجارية فى أوروبا الشرقية وهو ما يعنى التخلي عن عقيدة برجينيف التى تؤكد على حق موسكو فى التدخل لحماية الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية. بل أنه - ولأول مرة - فى تاريخ العلاقات السوفييتية مع دول شرق أوروبا قبلت موسكو وصول حكومة غير شيوعية إلى السلطة عبر انتخابات تنافسية فى بولندا فى أغسطس ١٩٨٩.^(٤)

Zwick, *op. cit.*, p. 196.

Ramet, *op. cit.*, pp. 226 - 230.

Brown, *op. cit.*, p. 564.

Ellison, *op. cit.*, p. 15.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

وقد كان هذا بداية التغيير الجذرى فى السياسة السوفىيتية تجاه دول شرق أوروبا. فبعد أن كان الحفاظ على الحكومات الشيوعية فى المنطقة هو محور هذه السياسة أصبحت موسكو أكثر تسامحاً وتقبلاً لاستبعاد الشيوعيين عن السلطة خلال عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وذلك فى المجر وتشيكوسلوفاكيا من خلال انتخابات تنافسية، وكذلك قيام الأحزاب الشيوعية بتعديل برامجها لتصبح أحزاب "اشتراكية". ويرجع هذا التغيير الجذرى فى السياسة السوفىيتية تجاه دول شرق أوروبا إلى عدة عوامل لعل أهمها ما قد يترتب على التدخل العسكرى لمساندة النظم الشيوعية من تدهور فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب. هذا إلى جانب تراجع شعبية النظم الشيوعية على نحو أصبح معه من الصعوبة بمكان إبقاء هذه النظم أو إعادتها للسلطة.

وقد أدى عدم تدخل موسكو لمساندة الحكومات الشيوعية إلى تمادى دول أوروبا الشرقية فى التخلص من الهيمنة السوفىيتية. ففى يونيو ١٩٩١ قرر أعضاء مجلس المساعدة المتبادلة CMEA إنهاء المنظمة وذلك بعد أن رفضت موسكو تقديم المساعدة لدول أوروبا الشرقية التى تبنت نظاماً تجارياً جديداً فى يناير ١٩٩١ يقوم على التعامل النقدى (بدلاً من المقايضة) ووفقاً لأسعار السوق العالمية وهو ما يعنى انهيار التجارة السوفىيتية مع هذه الدول. كذلك، أعلنت هذه الدول انسحابها من حلف وارسو الذى تم حله رسمياً فى يوليو ١٩٩١، كما طالبت المجر وتشيكوسلوفاكيا بالانسحاب الكامل للقوات السوفىيتية من أراضيها والتأكيد على استقلال قواتها المسلحة^(١).

وهكذا، فإن إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفىيتية تجاه دول أوروبا الشرقية لم تؤد إلى تفعيل الهياكل التنظيمية القائمة بين هذه الدول وموسكو وتجاوز دولها لأزماتها الاقتصادية والسياسية كما كان يأمل جورباتشوف وإنما أدت إلى الانسلاخ التام لهذه الدول من دائرة النفوذ السوفىيتى وتحللها من كافة الروابط والهياكل القائمة بينها وبين موسكو، واندفاعها تجاه الغرب.

Webber, *op. cit.*, p. 33.

(١)

٤ - العلاقة مع الصين:

حفلت حقبة برجينييف بالعديد من المشاكل والتوترات بين الاتحاد السوفييتى وعدد من الدول الآسيوية أدت فى مجموعها إلى إحاطة الاتحاد السوفييتى بعدد من الدول المعادية على الحدود السوفييتية.

وعند وصول جورباتشوف إلى السلطة أبرز اهتماماً خاصاً بآسيا ومنطقة المحيط الهادى. وفى هذا الإطار أكد جورباتشوف على ضرورة نزع السلاح النووى فى آسيا وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرقى آسيا وشبه الجزيرة الكورية وغيرها من المناطق. وبناء نظام أمن إقليمي وتعبئة جهود بلدان أوروبا وآسيا لإقامة نظام شامل للأمن الدولى. كما رأى جورباتشوف ضرورة تخفيف حدة المواجهات العسكرية فى أنحاء القارة وإشاعة الاستقرار فيها، وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية فى دول القارة واتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة بينها. كما أكد جورباتشوف أيضاً على ضرورة تنمية التعاون الاقتصادى الإقليمي فى المنطقة وكذلك التعاون بينها وبين القوى الدولية الأخرى ومنها الاتحاد السوفييتى، ورأى أن مجموعة الآسيان ASEAN تقدم نموذجاً ناجحاً للتعاون بين هذه الدول وبعضها وقدرتها على المشاركة الفعالة فى الشئون الدولية. ودعى إلى عقد مؤتمر للمحيط الهادى تحضره كافة الدول المطلة على المحيط، وتشجيع إقامة الشركات والمشروعات المشتركة فى شرق الأورال فى الاتحاد السوفييتى بالتعاون مع دول آسيا والمحيط الهادى^(١).

فى هذا الإطار أبدى جورباتشوف اهتماماً خاصاً بتحسين العلاقات وتطويرها مع عدد من الدول الآسيوية الكبرى خاصة الصين واليابان. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم رغبة جورباتشوف فى تطوير العلاقات السوفييتية اليابانية بغية الحصول على المساعدات التكنولوجية والدعم اليابانى لانضمام الاتحاد السوفييتى إلى المؤسسات الاقتصادية الآسيوية ومنها بنك التنمية الآسيوى إلا أن رفض موسكو أى تفاوض بشأن جزر الكوريل المتنازع عليها بين البلدين وإصرار اليابان على الربط بين تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وتقدم المباحثات بشأن الجزر تمهيداً لإعادتها لليابان ظل الحجر العثرة التى حالت

Gorbachev, Perestroika, *op. cit.*, pp 181 - 185.

(١)

دون حدوث أى تقدم فى العلاقات بين البلدين،^(١) ومن ثم لم تتضمن إعادة الهيكلة أى تغيير
تغيير فى العلاقات مع اليابان وحظيت الصين بالاهتمام الأكبر فى هذا الشأن.

وكان التوتر قد ساد العلاقات السوفييتية الصينية منذ عام ١٩٦٦ حين تم قطع
العلاقات بين الحزبين الشيوعيين فى الاتحاد السوفييتى والصين. وخلال السبعينات شهدت
العلاقات بين البلدين تدهوراً ملحوظاً أثر احتفاظ الاتحاد السوفييتى بوجود عسكرى ضخم
على حدوده مع الصين، وتحالفه مع منغوليا وكوريا الشمالية وفيتنام والهند. خاصة وأنه قد
أعقب التحالف السوفييتى الفيتنامى عام ١٩٧٨ تدخل سريع لفيتنام فى كمبوديا. ثم قيامه
بالتدخل العسكرى فى أفغانستان عام ١٩٧٩. من ناحية أخرى، اتجهت الصين إلى توطيد
علاقاتها بالولايات المتحدة مما أدى إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين^(٢).

ويرجع الانفراج فى العلاقات السوفييتية الصينية بجذوره إلى عام ١٩٨٢ عندما أعلنت
الصين اتباع سياسة خارجية مستقلة عن أى من القوى الكبرى وذلك بعد الفتور الذى أصاب
علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفى أكتوبر ١٩٨٢ استجابت الصين للدعوة السوفييتية لإجراء
مفاوضات لتطبيع العلاقات بين البلدين وتسوية القضايا الخلافية بينهما والمتمثلة فى خمس
قضايا أساسية وهى:

- أ - مستويات التسلح السوفييتى فى الشرق الأقصى.
- ب - القوات السوفييتية فى منغوليا.
- ج- التدخل السوفييتى فى أفغانستان.
- د - تأييد موسكو للوجود الفيتنامى فى كمبوديا.
- هـ - مشكلة الحدود بين البلدين^(٣).

ويتولى جورباتشوف السلطة حدث تغيير جذرى فى العلاقات السوفييتية الصينية حيث
تم تسوية القضايا الخلافية بين البلدين وبدء مرحلة جديدة من التفاهم والتعاون بينهما.

^(١) Zaboria, Donald S., The Changing Role of the Soviet Union in the Pacific, in Fleron, Frederic J., *op.cit.*, pp.671-672.

^(٢) Shao, Wenguang, "China's Relations with the Super-Powers", *Survival*, vol. XXXII, no. 2, (March/April 1990), p. 160.

^(٣) Webber, *op.cit.*, p. 25.

ففى خطابه أمام المؤتمر السابع والعشرون للحزب فى فبراير ١٩٨٦ أشار جورباتشوف إلى الصين باعتبارها "دولة اشتراكية عظمتى" وسعى إلى تحسين العلاقات معها. ففى خطابه أمام اللجنة المركزية فى مارس ١٩٨٥ عبر جورباتشوف عن رغبته فى تحقيق "تحسن واضح فى العلاقات مع الصين". وكانت بدايات هذا التحسن هو خطاب جورباتشوف فى فلاديفستوك فى ٢٨ يوليو ١٩٨٦ الذى أكد فيه استعدادة فى "أى وقت وعلى أى مستوى للحوار مع الصين لاتخاذ مزيد من الإجراءات التى من شأنها إقامة مناخ من حسن الجوار بين البلدين"^(١). كما أعلن إمكانية سحب بعض القوات الموجودة فى منغوليا وأفغانستان، وسلم فى الخطاب نفسه بالموقف الصينى بأن الحدود بين البلدين تعين بمجرى نهر أمور الرئيسى وليس الضفة الصينية للنهر^(٢).

وقد قام جورباتشوف باتخاذ خطوات عملية لتسوية القضايا الخلافية بين البلدين. فأعلن عن تخفيضات فى القوات السوفييتية من جانب واحد فى ديسمبر ١٩٨٨ تضمنت تسريح حوالى ١٢٠.٠٠٠ من القوات السوفييتية فى الشرق الأقصى و ٤٢.٠٠٠ فى منغوليا وذلك بحلول ديسمبر ١٩٩٠. وفى أبريل ١٩٩٠ تم التوصل إلى اتفاقية بين الاتحاد السوفييتى والصين تتعلق بالتخفيض المتبادل للقوات إلى الحد الأدنى الذى يتفق وعلاقات حسن الجوار^(٣).

وقد كانت القوات السوفييتية فى منغوليا موضع اهتمام من جانب الصين لسببين. أولهما، إمكانية توجيهها للاعتداء على بكين، وثانيهما، أنها رمز للسيطرة السوفييتية على منطقة تعتقد الصين أنها يجب أن تكون ضمن نطاق نفوذها. وفى مارس ١٩٩٠ أتفق الاتحاد السوفييتى ومنغوليا على الانسحاب الكامل للقوات السوفييتية من منغوليا وذلك بنهاية عام ١٩٩٢ مما أدى إلى تنقية الأجواء وتهدة المخاوف الصينية^(٤).

Gorbachev, *Socialism, Peace and Democracy* ..., *op. cit.*, p. 51 ^(١)

Webber, *op. cit.*, pp. 35 - 36. ^(٢)

Ibid., p. 36. ^(٣)

Strode, Dan L., "Soviet China Policy in Flux", *Survival*, vol. xxx, no. 4, (July/August, 1988), p. 337. ^(٤)

أما القضية الخلافية الثالثة بين البلدين والمتعلقة بكمبوديا، فقد قامت موسكو بالضغط على فيتنام لسحب قواتها (٥٠.٠٠٠ جندي) من كمبوديا، وتم الانسحاب في سبتمبر ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٠ أنفق الاتحاد السوفييتي والصين مع باقى أعضاء مجلس الأمن على "خطة سلام" تضمن التسوية السياسية للصراعات الداخلية فى كمبوديا^(١).

أما القضية الرابعة فهى تلك المتعلقة بالقوات السوفييتية فى أفغانستان (١٠٨ ألف جندي). وكان الاتحاد السوفييتي قد أرسل قوات لأول مرة إلى أفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ وذلك أثر حدوث انشقاقات داخل الحزب الديمقراطي الشعبى الحاكم فى أفغانستان ذى الاتجاهات الماركسية، والتي بدأ على أثرها شيوع عدم الاستقرار والاعتداء على الروس الموجودين فى أفغانستان (٧٠٠٠ خبير روسي) مما دفع برجينيف ووزير خارجيته جروميكو إلى اتخاذ القرار بالتدخل العسكى فى أفغانستان، وذلك لحماية الروس الموجودين هناك، ودعم الحكومة الموالية لموسكو فى مواجهة المعارضة التى عرفت بالمجاهدين. إلا أن القوات السوفييتية وجدت نفسها فى مواجهة ٤٠ ألف من المجاهدين الذين يدعمهم الغرب عسكرياً مما أدى إلى فشل الاتحاد السوفييتي فى تحقيق أهدافه بل وتكبده خسائر فادحة تقدر بخمسة بليون روبل سنوياً هذا إلى جانب وفاة وإصابة الآلاف من الجنود السوفييت. وقد أدرك جورباتشوف عدم قدرة الاتحاد السوفييتي على حسم المواجهة مع المجاهدين لصالحه وأثر ذلك على مكانة الاتحاد السوفييتي على الصعيد الدولي. إلى جانب أهمية الانسحاب من أفغانستان لتخفيف العبء عن الاقتصاد السوفييتي من ناحية، ولتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والصين من ناحية أخرى. ومن ثم قام فى يوليو ١٩٨٦ بسحب ٨٠٠٠ جندي، وفى فبراير ١٩٨٨ أعلن جورباتشوف الانسحاب الكامل من أفغانستان والذي بدأ فى ١٥ مايو ١٩٨٨ وتم فى ١٥ فبراير ١٩٨٩^(٢).

كذلك تم تسوية قضية الحدود بين البلدين والتي يبلغ طولها ٧٤٠٠ كم. فخلال لقاء إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفييتي مع نظيره الصينى على هامش اجتماعات الأمم

Webber, *op. cit.*, p. 36.

(١)

Brown, *op. cit.*, p. 562.

(٢)

المتحدة عام ١٩٨٦ اتفقا على استئناف مفاوضات الحدود بين البلدين، وعقدت أول جولة للمحادثات بينهما فى فبراير ١٩٨٧ فى موسكو، وعقدت الجولة الثانية للمفاوضات فى أغسطس ١٩٨٧ واتفقا خلالها على تكوين مجموعة عمل من الخبراء للتفاوض بشأن الحدود فى القطاع الشرقى والتي عقدت أول اجتماع لها فى موسكو فى فبراير ١٩٨٨^(١). وقد تم التوصل إلى اتفاقية بشأن الحدود الشرقية بين البلدين تم التوقيع عليها أثناء زيارة جيانج زيمين زعيم الحزب الشيوعى الصينى للاتحاد السوفييتى فى أول زيارة من نوعها منذ عام ١٩٥٧^(٢).

على صعيد آخر، شهدت القمة السوفييتية الصينية فى مايو ١٩٨٩ والتي كانت الأولى منذ عام ١٩٥٩ تطبيعاً كاملاً للعلاقات وإعادة للعلاقات بين الحزب الشيوعى فى البلدين. كما تم استئناف التعاون التكنولوجى والعلمى والذى توقف منذ بداية الستينات. وفى مارس ١٩٩١ حدث تطور ملحوظ فى العلاقات بين البلدين وذلك بإبرام أول اتفاقية تتضمن تقديم الصين لمساعدات اقتصادية للاتحاد السوفييتى. كذلك تضاعفت التجارة بين البلدين بمقدار ١٥ مرة بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٩٠. كما عقدت صفقات أسلحة بين البلدين فى عام ١٩٩٠ وذلك بعد توقف دام ثلاثين عاماً^(٣).

جملة القول، أن العلاقات السوفييتية الصينية شهدت تحولاً جذرياً عقب وصول جورباتشوف إلى السلطة وذلك بتسوية القضايا الخلافية بين البلدين، والتطبيع الكامل للعلاقات بينهما واستئناف التعاون العلمى والتكنولوجى، والعلاقات الاقتصادية والعسكرية بينهما.

Stroke, *op. cit.*, p. 336.

(١)

Webber, *op. cit.* p. 36.

(٢)

ibid., p. 36.

(٣)

خامساً : ردود فعل النخبة الحاكمة تجاه إعادة الهيكلة:

أدت سياسة الجلاسنوست أو المصارحة إلى فتح باب الجدل والانتقاد ليس فقط للزعماء السابقين ولكن لجورباتشوف نفسه. فلم يكن من المألوف قبل ذلك توجيه الانتقادات للقادة السوفييت. وكان جورباتشوف هو أول من قام بذلك حيث أتهم برجينيف فى المؤتمر السابع والعشرين للحزب فى عام ١٩٨٦ بأنه السبب فى تأخر البلاد وذلك "بمحاولة تحسين الأوضاع دون تغيير أى شئ"^(١). وفى ٢ نوفمبر ١٩٨٧ أنتقد جورباتشوف بشدة الحكم "القمعى" للزعيم السوفييتى الأسبق جوزيف ستالين^(٢).

وإذا كانت النخبة الحاكمة قد ساندت جورباتشوف خلال العامين الأولين من توليه السلطة ولم تكن هناك خلافات تذكر حول الطرح الأولى لإصلاحات جورباتشوف الداخلية أو الخارجية فإن فشل الإصلاحات الاقتصادية فى تحقيق الأهداف المرجوة وتفاقم الأزمة الداخلية من ناحية، وبدء ظهور الآثار السلبية لإعادة هيكلة السياسة الخارجية من ناحية أخرى أدت إلى بدء الانتقادات والمعارضة لجورباتشوف.

ومن الجدير بالملاحظة أن المعارضة نبعت من داخل النخبة الحاكمة بل ومن داخل التيار الإصلاحى. فقد كان يلتسين، عضو المكتب السياسى والسكرتير الأول للحزب فى موسكو، هو أول مسئول حزبى يقوم بإدانة الامتيازات التى يتمتع بها أعضاء الحزب وذلك فى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى فى فبراير/مارس ١٩٨٦ حيث طالب بالعدالة الاجتماعية، ورأى أن الحد من هذه الامتيازات هى جزء، أو يجب أن تكون، من البيروبيسترويكا.

وسرعان ما تبلورت هذه الإرهاصات المعارضة فى صورة اتجاهين أساسيين: أولهما، الاتجاه الديمقراطى ويتزعمه بوريس يلتسين، ويرى أنصار هذا الاتجاه إن إصلاحات جورباتشوف تسير ببطء وأنها غير كافية ويجب الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق

Colton, *op. cit.*, p. 3.

(١)

Facts on Files, vol. 51, No. 2666, (December 31, 1991), p. 971.

(٢)

وتوجيه مزيد من الموارد لإنتاج السلع الاستهلاكية وتقويض دعائم النظام القديم وإرساء النظام الديمقراطي.

أما ثانيهما، فهو الاتجاه المحافظ ويتزعمه يجور ليجاتشيف الرجل الثانى فى الكرملين والسكرتير الثانى للحزب بعد جورباتشوف. ويقبل أنصار هذا الاتجاه، ومن بينهم فيكتور تشيريكوف رئيس الـ KGB وبعض قيادات الجيش مثل وزير الدفاع ديمترى يازوف والمارشال سيرجى أخروميف، ببعض التغييرات إلا أن هذا لا يعنى التخلي عن الماضى السوفييتى ومن ثم فقد أكدوا على ضرورة التمسك بالأيدولوجية الماركسية وبالمركزية فى إدارة الاقتصاد ورفضوا إصلاحات جورباتشوف القائمة على الأخذ ببعض آليات السوق والسماح ببعض الحريات الاجتماعية، وأكدوا على الهوية الروسية، ورفضوا الاعتماد على التكنولوجيا الغربية كما رفضوا الثقافة الغربية باعتبارها تمثل تهديدا للهوية القومية^(١).

وفى البداية كان كلا الاتجاهين، الديمقراطى والمحافظ، يؤيدان جورباتشوف ويوجهان الانتقادات لبعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، صرح ليجاتشيف فى يونيو ١٩٨٨ بأنه لا توجد أى تحزبات أو انشقاقات داخل النخبة الحاكمة وعبر عن تأييده للإصلاح والتغيير قائلاً "أن كل أعضاء النخبة ... ملتزمين بشدة بالبيروسترويكا"^(٢). وفى مؤتمر الحزب الشيوعى التاسع والعشرين فى ٢٨ يونيو - ١ يوليو ١٩٨٨ أنكر ليجاتشيف أنه عدو للإصلاح، وأكد أن "سياسة البيروسترويكا أصبحت سبب حياته"^(٣). وقد كان ذلك رداً على الانتقادات التى وجهها له يلتسين فى الاجتماع نفسه بأنه يعوق الإصلاح.

وكان يلتسين قد سبق وأن هاجم الاتجاه المحافظ بزعامة ليجاتشيف فى ٣٠ مايو ١٩٨٨ وأتهمه بإعاقة برنامج جورباتشوف الإصلاحى وطالب باستبعاده^(٤). كما أتهمه

Sakwa, Richard, *Russian Politics and Society*. (London: Routledge, 1993), pp. 4-5. (١)

Facts on Files, vol. 48, no. 2482, (June 17, 1988), p. 445. (٢)

Ibid, no. 2485, (July 8, 1988), p. 493. (٣)

Ibid, no. 2482, (June 17, 1988), p. 445. (٤)

بالوقوف فى طريق الإصلاح فى اجتماع اللجنة المركزية فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٧، بل وأنتقد جورباتشوف لبطء التقدم فى الإصلاحات. وهو ما قوبل باستنكار باقى أعضاء النخبة الحاكمة وأدى إلى استبعاد يلتسين من رئاسة سكرتارية الحزب فى موسكو فى ١١ نوفمبر ١٩٨٧ ومن عضوية المكتب السياسى وقد كان أول مسئول يتم تعيينه بعد تولى جورباتشوف السلطة ثم يستبعد^(١).

إلا أنه ما لبث أن اتجهت الانتقادات المتبادلة بين الاتجاهين إلى جورباتشوف وسياساته الإصلاحية خاصة منذ عام ١٩٨٩ حين وضع فشل هذه السياسات خاصة على الصعيد الداخلى. وقد وصلت حدة هذه الانتقادات إلى المطالبة باستبعاد جورباتشوف من السلطة. وفى ١٧ ديسمبر ١٩٩٠ قام المحافظون فى مؤتمر نواب الشعب بطرح سحب الثقة من جورباتشوف، إلا أن الاقتراح رفض بأغلبية ١٢٨٨ صوتاً مقابل موافقة ٤٢٦ عضو وامتناع ١٨٣ عضواً عن التصويت^(٢). وفى ١٩ فبراير ١٩٩١ وجه يلتسين انتقادات حادة لجورباتشوف وطالبه بالاستقالة وذلك فى مقابلة على الهواء مباشرة فى التلفزيون السوفييتى وطالب بإجراء استفتاء على الثقة فى جورباتشوف وسياساته حيث أنه "أعطى وعوداً كثيرة لم يكن يعرف كيف ينفذها ويفى بها. وأنه يميل إلى السلطة الشخصية المطلقة ويقود البلاد إلى الدكتاتورية تحت اسم الحكم الرئاسى" وطالبه بالاستقالة^(٣).

وفى اجتماع اللجنة المركزية فى أبريل ١٩٩١ انهالت الانتقادات الحادة على جورباتشوف لمدة حوالى ساعتين بسبب المشاكل الاقتصادية وعدم وجود نتائج ملموسة للبيروسترويكا مما دفعه إلى عرض استقالته حيث قال "إن ٧٠% من المتحدثين انتقدونى... أنا أعرض استقالتى". إلا أنه تم رفض الاستقالة بأغلبية ٣٢٢ صوت مقابل موافقة ١٣ وغياب ١٤ عضواً^(٤).

^(١) Ibid, vol. 49, no. 2522, (March 24, 1989), p. 201.

^(٢) Ibid, vol. 50, no. 2613, (December 21, 1990), p. 941.

^(٣) Ibid, vol. 51, no. 2622, (February 21, 1991), p. 119.

^(٤) Ibid, vol. 50, no. 2632, (May 2, 1991), p. 324.

وقد حاول جورباتشوف اتخاذ موقف وسط بين الاتجاهين بل وتوجيه الانتقادات إلى كليهما. ففي مقال له في البرافدا في نوفمبر ١٩٨٩ أشار جورباتشوف إلى أن هناك اتجاهين أساسيين على الساحة السياسية السوفيتية: أولهما، الاتجاه المحافظ الذي يؤيد النظام القائم على المركزية والجمود ليس فقط في الاقتصاد ولكن في المجالات الاجتماعية والثقافية. وثانيهما، يرى أن التاريخ أكد خطأ الخيار الذي أتبعته ثورة أكتوبر ١٩١٧ وأنه من الضروري التحول إلى الرأسمالية. وقد أكد جورباتشوف رفضه لكلا الاتجاهين.^(١) كذلك، في خطابه في ٩ سبتمبر ١٩٨٩ انتقد جورباتشوف الديمقراطيين لطلبهم الإسراع بالإصلاح الاقتصادي مما قد "ينجم عنه عواقب وخيمة"، كما انتقد المحافظين "لمحاولتهم إثارة جو من الشك وعدم الاستقرار والتهديد باندلاع حرب أهلية"^(٢).

من ناحية أخرى، ورغم استعانة جورباتشوف بذوى الاتجاهات والميول الإصلاحية عقب توليه السلطة، فإنه مع بروز الاتجاه الديمقراطي وانشقاؤه على جورباتشوف واتساع التأييد الشعبي له اتجه جورباتشوف في نهاية عام ١٩٩٠ إلى محاولة تحجيم هذا الاتجاه داخل النخبة والاستعانة بذوى الاتجاه المحافظ. فقد اختار جورباتشوف جينادى يينايف ذا الاتجاه المحافظ نائباً له كرئيس الاتحاد السوفيتى وقد وافق مجلس نواب الشعب في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠ على تعيينه. ويينايف هو رئيس المجلس المركزى لاتحاد العمال وعضو البرلمان كما أنه عضو المكتب السياسى منذ يوليو ١٩٩٠.^(٣) كما قام جورباتشوف باستبعاد باستبعاد عدد من الوزراء من ذوى الاتجاهات الإصلاحية بسبب هجوم المحافظين عليهم ومن بينهم وزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه، ووزير الداخلية فاديم باكتين نتيجة فشله فى قمع عدم الاستقرار الناتج عن تصاعد حركة القوميات وكذلك بسبب انتشار الجريمة، وقام بتعيين بوريس بيجو، وهو من المحافظين المتشددين، وزيراً للداخلية^(٤).

Gorbachev, *The Socialist Idea...*, *op.cit.*, pp. 2-3 (١)

Facts on Files, vol. 49, no. 2522, (Sept. 2, 1989), p. 700. (٢)

Ibid., vol. 50, no. 2614, (December 31, 1990), p. 957. (٣)

Ibid., vol. 50, no. 2613, (December 21, 1990), p. 943. (٤)

إلا أن هذا لم يكن كافياً لإرضاء المحافظين، خاصة بعد الأخذ بالتعددية الحزبية فى مارس ١٩٩٠ وإنهاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى، واجتماع جورباتشوف مع قادة تسعة من الجمهوريات السوفييتية فى ٢٣ أبريل ١٩٩١ من أجل التعاون لحل مشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية ومراجعة المعاهدة الاتحادية المنشئة للاتحاد السوفييتى بحيث تتضمن النص على حق الجمهوريات فى الامتناع عن التوقيع على المعاهدة وكذلك حقها فى الانسحاب من الاتحاد متى أرادت، وهو ما يعنى الإقرار بسيادة الجمهوريات وما قد ينجم عن ذلك من انهيار الهياكل السلطوية المركزية وتفكك الاتحاد السوفييتى^(١). وكان سعى المحافظين للحيلولة دون إتمام التوقيع على المعاهدة الاتحادية الجديدة فى أغسطس ١٩٩١ هو الدافع الأساسى وراء قيامهم بالمحاولة الانقلابية ضد جورباتشوف فى ١٩ أغسطس ١٩٩١، وذلك لحسم الصراع السياسى وإنقاذ الاتحاد السوفييتى من التفكك والانهيار^(٢). وقد كانت هذه المحاولة الانقلابية هزيمة سياسية لجورباتشوف، فقادة الانقلاب هم القيادات الأساسية داخل النخبة الحاكمة ومنهم: جينادى يانيف نائب الرئيس (جورباتشوف)، وفالنتين بفلوف رئيس الوزراء، وليكيانوف رئيس مجلس السوفييت الأعلى، وديمترى يزوف وزير الدفاع، وبوريس بيجو وزير الداخلية، وفلاديمير كريكوف رئيس KGB.

من ناحية أخرى، أدى نجاح الديمقراطيين بزعامة يلتسين فى مواجهة الانقلاب وإحباطه وتعبئة الجماهير للتصدى للقوات التى أرسلها قادته لموسكو فى حين كان جورباتشوف فى القرم حيث حددت إقامته خلال الانقلاب إلى تزايد نفوذ يلتسين والاتجاه الديمقراطى وتراجع الاتجاه المحافظ خاصة بعد أن قام جورباتشوف فى ٢٢ أغسطس ١٩٩١ بعزل كل المتورطين فى الانقلاب وتصفية الاتجاه المحافظ والاستعانة بعناصر ديمقراطية جديدة بل وقام فى ٢٤ أغسطس بالاستقالة من منصبه كسكرتير عام للحزب الشيوعى. إلا أن عدم قدرة جورباتشوف على قيادة التصدى للمحاولة الانقلابية أضعف من مكانته وقدرته على السيطرة على مقاليد الأمور حيث تضاءلت سلطة جورباتشوف الرئاسية فى حين ازدادت سلطة يلتسين^(٣) وغيره من رؤساء الجمهوريات. مما أدى فى النهاية إلى

^(١) Ibid, vol. 51, no. 2631, (April 25, 1991), p. 302.

^(٢) Sakwa, *op. cit.*, p. 11

^(٣) أصبح يلتسين رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية فى يونيو ١٩٩١ من خلال انتخابات تنافسية مباشرة.

تفكك الاتحاد السوفييتي حيث أعلنت الجمهوريات السوفييتية استقلالها تباعاً^(١)، وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ استقال جورباتشوف من منصبه كرئيس للاتحاد السوفييتي وأعلن حل الاتحاد السوفييتي رسمياً^(٢).

وبصفة عامة، فإن الانقسامات حول قضايا السياسة الخارجية كانت أقل حدة، فقد تركز الجدل والانتقادات - على نحو ما سبق بيانه - حول القضايا الداخلية بالدرجة الأولى. ويمكن تفسير ذلك بعاملين أساسيين:

١ - إلهام القضايا الداخلية :

والتي تمثلت في فشل الإصلاحات وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وتصاعد الحركات القومية، وكذلك تصاعد المطالب الديمقراطية وفقدان الحزب الشيوعي لسلطته وهيمنته على الحياة السياسية.

فمن ناحية، فشلت سياسة البيروستريكا في تفعيل الاقتصاد السوفييتي والوفاء باحتياجات المواطنين. فقد أدى سوء الإدارة إلى فقدان من ٢٠% - ٤٠% من الإنتاج الزراعي^(٣)، واستمر النقص في السلع والمنتجات الأساسية بل أن بعض السلع اختفت تماماً تماماً من موسكو وليننجراد في أواخر عام ١٩٨٩. هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع المتاحة على نحو ملحوظ. وبدأ النمو الاقتصادي في التباطؤ من جديد ولم يعد يحقق في عام ١٩٨٩ حتى المستوى الذي كان عليه في السبعينات. كما استمر تزدى المنتجات السوفييتية وعدم قدرتها على المنافسة العالمية، و شعر المواطنون أنهم في وضع أسوأ من ذي قبل^(٤).

(١) ليستونيا (٢٠ أغسطس ١٩٩١)، لاتفيا (٢١ أغسطس ١٩٩١)، أوكرانيا (٢٤ أغسطس ١٩٩١)، بلوروسيا (٢٥ أغسطس ١٩٩١)، مولدوفا (٢٧ أغسطس ١٩٩١)، أذربيجان (٣٠ أغسطس ١٩٩١)، قرغيزستان وأوزبكستان (٣١ أغسطس ١٩٩١)، طاجيكستان (٩ سبتمبر ١٩٩١)، أرمينيا (٢٣ سبتمبر ١٩٩١)، تركمانستان (٢٧ أكتوبر ١٩٩١).

Ibid, pp. 12 - 19.

^GOrbachev, Mikhail, On The Agrarian Policy of The CPSU in The Present Conditions, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989), p. 6.

Thompson, op. cit., p. 274.

من ناحية أخرى، تصاعدت الإضرابات عن العمل للمطالبة برفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل أو تحسين ظروفه في كثير من مجالات الإنتاج الصناعية والزراعية والخدمية وخاصة في المناجم والصناعات التحويلية والاستهلاكية ووسائل النقل الثقيلة من سكك حديدية وغيرها، مما أدى إلى اختلال العملية الإنتاجية وانخفاض الإنتاج خاصة من المحاصيل الزراعية التي أمتنع العمال الزراعيون عن جنيها أو نقلها وتوزيعها.

تزامن هذا مع تصاعد الحركات القومية ورغبة القيادات الإقليمية في الانفصال عن السلطة المركزية في موسكو. وكان هذا أوضح ما يكون في جمهوريات البلطيق الثلاث خاصة ليتوانيا التي تكونت فيها جبهة شعبية قومية تطالب بالاستقلال في أواخر عام ١٩٨٨ وسرعان ما تكونت حركات مشابهة في لاتفيا وإيستونيا وكذلك في جورجيا ومولدوفيا. وفي منتصف عام ١٩٨٩ طالبت دول البلطيق الثلاث (ليتوانيا ولاتفيا وإيستونيا) بالاستقلال الاقتصادي الكامل عن موسكو تمهيداً للانفصال عن الاتحاد السوفيتي. كما بدأت أوكرانيا ثاني أكبر الجمهوريات السوفيتية - بعد روسيا - في المطالبة بدرجة أكبر من الاستقلال استناداً إلى تاريخها المستقل قبل عام ١٦٤٩. وقد انعكس ذلك بوضوح في تقرير جورباتشوف إلى اللجنة المركزية حول سياسة الحزب تجاه مشكلة القوميات في ١٩ سبتمبر ١٩٨٩^(١) ورغم التوصيات التي تبنتها اللجنة المركزية في ختام اجتماعها المشار إليه في سبتمبر ١٩٨٩ والتي أكدت على سيادة الجمهوريات المكونة للاتحاد وحققها في إدارة شئونها الداخلية، وفي الاحتجاج إذا انتهكت حقوقها الدستورية، ورفض أي تمييز ضد جماعة معينة لاعتبارات قومية أو دينية أو لغوية، وطرح إمكانية مراجعة المعاهدة الاتحادية وتوقيع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢، فقد واصلت الحركة القومية تصاعدها. ففي ديسمبر ١٩٨٩ أعلن الحزب الشيوعي في ليتوانيا استقلاله عن الرئاسة المركزية للحزب في موسكو، ثم أعلنت ليتوانيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في ١١ مارس ١٩٩٠ تلاها جورجيا في ٩ أبريل ١٩٩١^(٢).

^(١) Documents and Materials: Moscow Kremlin (September 19-20, 1989), (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989), pp. 10-43, 54-80.

^(٢) Kirkilas, Gediminas, We Were Able to Take a Fresh Look, in Party on the Road to Renewal, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990), p. 37

يضاف إلى هذا فقدان الحزب الشيوعي لهيئته على النشاط السياسى حيث بدأ ظهور أحزاب وقوى معارضة - وإن كان بشكل غير رسمى - منذ عام ١٩٨٨. ومن ذلك ظهور أول حزب معارض منذ العشرينات وهو الاتحاد الديمقراطي الذى تأسس فى ٩ مايو ١٩٨٨، وضغط القوى الديمقراطية المعادية للشيوعية من أجل إتاحة التعددية السياسية وتعديل المادة رقم (٦) من دستور عام ١٩٧٧ والتي تنص على أن "الحزب الشيوعي هو القوة القائدة للمجتمع السوفييتى ولكل أجهزة الدولة والمؤسسات العامة"^(١).

هذا على حين طالب الاتجاه المحافظ بقمع الحركات القومية وإلا صار تفكك الاتحاد السوفييتى أمراً حتمياً. كما رفض أنصار هذا الاتجاه التحول إلى التعددية السياسية للسبب ذاته حيث رأى ليجانتشيف أن "التحول إلى التعددية الحزبية فى دولة فيدرالية كالاتحاد السوفييتى.. يعنى تفكك النظام السوفييتى. وأن الحزب الشيوعي هو القوة السياسية الحقيقية الوحيدة التى توحد كل شعوب البلاد داخل اتحاد واحد للجمهوريات"^(٢). وقد كان هذا الاتجاه الاتجاه يلقى تأييد قطاع يعتد به من النخبة السياسية وكذلك من المثقفين والكتاب.^(٣)

ونظراً لإلحاح هذه القضايا وتهديدها ليس فقط لمصالح وامتيازات قطاعات داخل النخبة الحاكمة بل ولوجود الاتحاد السوفييتى ذاته، فقد استقطبت الجزء الأكبر من الجدل السياسى والخلافات داخل النخبة. وقد انعكس ذلك بوضوح فى ضآلة المساحة المخصصة لقضايا السياسة الخارجية فى التوصيات التى تبنتها اللجنة المركزية فى اجتماعها الدورى فى ٥-٧ فبراير ١٩٩٠ حيث استحوذت القضايا الداخلية على الجزء الأكبر من المناقشات والتوصيات.^(٤)

Ronald J. Hill, "Parties and the Party System", in: White, Pravda and Gitelman, (eds.), Developments in Russia and Post Soviet Politics, (London: Macmillan, 1994), p. 98. ^(١)

Hough, Jerry F., Gorbachev's Politics, Foreign Affairs, vol. 68, No. 5, Winter 1989/90, p. 35. ^(٢)

Migranyan, Andranik, Perestroika as Seen by a Political Scientist, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990), p. 20. ^(٣)

Mikhail Gorbachev, Toward a Human and Democratic Socialist Society, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990), p. 20. ^(٤)

٢ - أن الآثار السلبية للتوجهات الخارجية لم تظهر إلا فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. فالانتقادات التى وجهت إلى جورباتشوف لم تكن حول الطرح الأولى لإعادة الهيكلة والسياسة الخارجية التى أتبعها ولكن حول النتائج التى أدت إليها هذه السياسة، حيث ثار الجدل حول ثلاث قضايا أساسية وهى:

أ - تراجع الدور العالمى للاتحاد السوفييتى وذلك بانهيار النظم الشيوعية فى أوربا الشرقية وتراجع النفوذ السوفييتى فى المنطقة. وقد أعتبر المحافظون جورباتشوف مسئولاً بسياسته عن فقدان أوربا الشرقية وكل ما حارب الاتحاد السوفييتى من أجله فى الحرب العالمية الثانية. وأن الفكر الجديد أدى إلى فقدان الاتحاد السوفييتى لحلفائه وأصبح الاتحاد السوفييتى بلا غطاء اقتصادى أو إستراتيجى أمام العالم الرأسمالى الذى مازال يمثل تهديداً على الأمن السوفييتى. كذلك عارض المحافظون داخل مجلس السوفييت الأعلى موقف جورباتشوف إزاء الوحدة الألمانية وعضوية ألمانيا الموحدة فى الناتو، ولم يتم عرض المعاهدتين السوفييتية الألمانية وتلك الخاصة بوحدة ألمانيا (٢+٤) على مجلس السوفييت الأعلى للتصديق عليها إلا بعد توقيعها بعدة أشهر نتيجة هذه المعارضة^(١). وقد رأى ليجاتشيف أن هذه المعارضة تأتى انطلافاً من أن توحيد الألمانيتين سيؤدى إلى بروز منافس للاتحاد السوفييتى "ذى إمكانيات اقتصادية وعسكرية هائلة"^(٢). كذلك عبر كثير من أعضاء اللجنة المركزية فى اجتماعها فى يوليو ١٩٩٠ عن قلقهم إزاء التنازلات التى قدمها جورباتشوف فى المسألة الألمانية^(٣).

ب - الانسحاق وراء توجهات الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً. فقد وجهت الانتقادات لإصلاحات جورباتشوف باعتبارها تتماشى مع المصالح والرغبات الغربية والأمريكية خاصة. وأستشهد المنتقدون بقول لينين "فكر جيداً فى أى وقت يثنى عليك عدوك الطبقي"^(٤). وعارض ليجاتشيف وذوو الاتجاه المحافظ تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. كذلك أعتبر التأييد السوفييتى للموقف الأمريكى فى أزمة الخليج (١٩٩٠ -

Smyser, *op. cit.*, p. 133.

(١)

Facts on Files, vol. 50, no. 2568, (February 9, 1990), p. 78.

(٢)

Smyser, *op. cit.*, p. 133.

(٣)

Facts on Files, vol. 49, no. 2526, (April 28, 1989), pp. 305 - 306.

(٤)

١٩٩١) مثلاً للتبعية الجديدة للولايات المتحدة. وأن قرار جورباتشوف بشأن الانسحاب من أوروبا الشرقية كان قراراً شخصياً بالدرجة الأولى وجاء بناء على ضغوط أمريكية، وأن القوى الغربية كان لها تأثير حاسم فى هذا الإطار. وأن جورباتشوف لم يحصل على عائد مجد لتنازلاته للغرب والولايات المتحدة^(١).

ج - السياسة العسكرية لجورباتشوف: فمن ناحية، وجهت الانتقادات لسياسات جورباتشوف تجاه نزع السلاح والحد من التسلح واتباع سياسة تقوم على الدفاع و"الكفاية المعقولة" للتسلح وذلك من جانب الاتجاه المحافظ ومن داخل المؤسسة العسكرية. ففي اجتماع اللجنة المركزية فى ٢٥ أبريل ١٩٨٩ هاجم المحافظون سياسات جورباتشوف التى تضعف القدرة العسكرية للاتحاد السوفييتى^(٢). وقد انعكس هذا التوجه فى توصيات المؤتمر الأول لنواب الشعب السوفييتى (٢٥ مايو - ٩ يونيو ١٩٨٩) والتى تضمنت التأكيد على أهمية التطوير النوعى للقوات المسلحة السوفييتية وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الجيش السوفييتى وذلك نظراً لغياب أى ضمانات لاستمرار المعاهدات الخاصة بنزع السلاح وتنفيذها (من جانب الولايات المتحدة والغرب)^(٣).

كما كان هناك معارضة من جانب المؤسسة العسكرية للمبادرات من جانب واحد لتخفيض القوات السوفيتية. وقد صرح بذلك المارشال أchromييف رئيس الأركان العامة فى ديسمبر ١٩٨٧. كما أعرب الجنرال ترتياك رئيس القوات الجوية الدفاعية عن رفضه لذلك أيضاً فى فبراير ١٩٨٨، وانتقد سياسة خروشوف المماثلة فى أواخر الخمسينات ووصفها بأنها "تجربة مؤسفة ... وخطوة متهورة نسفت قدراتنا العسكرية"^(٤). العسكرية"^(٤). كذلك أنتقد البعض سياسة جورباتشوف القائمة على الدفاع على أساس

(١) Lane, David, "The Gorbachev Revolution: The Role of the Political Elite in Regime Disintegration), Political Studies, vol. xlv, (1996), pp. 8 - 11.

(٢) Facts on Files, vol. 49, no. 2526, (April 28, 1989), p. 305.

(٣) USSR Year Book ٩٠, (Moscow: Novosti Press Agency, 1990), p. 39-40.

(٤) Warner III, Edward L. «New Thinking and Old Realities in Soviet Defence Policy», Survival, vol. xxxi, no. 1, (January/February 1989), p. 23.

أنه من الناحية العملية لا يمكن الدفاع دون امتلاك إمكانية الهجوم. وهو ما صرح به الجنرال تريتياك بأنه "من المستحيل رد هجوم بدون عمليات هجومية مضادة"^(١).

في هذا الإطار وجهت انتقادات حادة أيضا لوزير الخارجية السوفييتي إدوارد شيفرنادزه حول القضايا السابقة حيث أعتبر مسئولاً عن توقيع معاهدة توحيد الألمانيتين وفقدان أوروبا الشرقية. كما أتهم "بتملق" الولايات المتحدة خاصة في ظل السياسة التي أتبعها خلال أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، وقد أدت هذه الانتقادات إلى استقالة شيفرنادزه في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ وتعيين الكسندر بسميرتنيخ وزيراً للخارجية وهو من ذوى الاتجاه المحافظ. وقد حاول بسميرتنيخ إحياء التحالف الأمانى مع أوروبا الشرقية وذلك بمجموعة جديدة من المعاهدات منها تلك الموقعة مع رومانيا في أبريل ١٩٩١، وكذلك ممارسة دور أكثر فاعلية واستقلالية في أزمة الخليج إلا أن محاولاته لم تكمل بالنجاح^(٢).

من هذا العرض للخبرة السوفييتية تتضح مجموعة من الدلالات الخاصة بدور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية لعل أهمها :

- ١- إن التغيير في السياسة الخارجية السوفييتية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩١) لم يكن مجرد تغير روتينى أو محدود ولكنه تغير هيكلى حيث تضمن تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية السوفييتية والتوجه الدولى العام للدولة ومواقفها تجاه القضايا الدولية المختلفة.
- ٢- إن إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية خلال تلك الفترة جاءت نتيجة لعاملين. أولهما، التغيير في النخبة الحاكمة. فرغم أن النخبة الحاكمة التى وصلت إلى السلطة فى عام ١٩٨٥ لا تختلف أيديولوجيا عن سابقتها إلا أنها مثلت فكراً أكثر انفتاحاً وميلاً للإصلاح. وثانيهما، تغير مواقف وتوجهات النخبة الحاكمة نتيجة إدراكها لوجود مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والتحديات الإقليمية والدولية التى اقتضت مواجهتها إعادة هيكلة السياسة الخارجية.

(١) Legro, Jeffrey W., «Soviet Crisis Decision Making and the Gorbachev Reforms», Survival, vol. xxxi, no. 4, (July/August 1989), p. 348.

(٢) Brown, op. cit., p. 565.

٣- قد يكون من اليسير البدء فى عملية إعادة هيكلة السياسة الخارجية إلا أنه من الصعوبة بمكان التحكم فى مسار هذه العملية وآثارها المحتملة. فقد نجح جورباتشوف فى إدخال برنامجه لإعادة هيكلة السياسة الخارجية حيز التنفيذ، ولكن بدلاً من أن تؤدى إعادة الهيكلة إلى الحفاظ على المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى كأحدى القوتين العظميين أدت إلى مزيد من التراجع للنفوذ السوفييتى وذلك بفقدان أوربا الشرقية، المجال الحيوى ومنطقة النفوذ الأساسية للاتحاد السوفييتى، واتباع سياسات بها درجة من التنازل والانصياع لتوجهات القطب الآخر (الولايات المتحدة)، وانتهت بانهييار الاتحاد السوفييتى.

٤- أن الانقسامات حول السياسة الخارجية كانت أقل حدة منها حول القضايا الداخلية، ويرجع ذلك إلى إلحاح القضايا الداخلية وظهور الآثار السلبية للتوجهات الخارجية الجديدة فى فترة لاحقة. وأن الآثار السلبية الناجمة عن إعادة هيكلة السياسة الخارجية أدت إلى زيادة حدة المعارضة لجورباتشوف والتي بدأت من داخل التيار الإصلاحى فى النخبة الحاكمة واتخذت شكل صراع على السلطة انتهى بانهييار الاتحاد السوفييتى.

الفصل الرابع

بناء مؤسسات الدولة في روسيا
وتداعياته على النخبة الحاكمة

كان إعلان قيام كومنولث الدول المستقلة في ٨ ديسمبر ١٩٩١ هو النهاية الفعلية للاتحاد السوفييتي والتي صارت رسمية في الحادي والثلاثين من الشهر ذاته. وقد أثار انهيار الاتحاد السوفييتي المفاجئ العديد من التساؤلات حول أسباب هذا الانهيار وما هي العوامل التي أدت إلى تفكك هذه الإمبراطورية التي استمرت قائمة على مدى سبعين عاماً؟ خاصة وأنه في ١٧ مارس ١٩٩١ تم إجراء استفتاء حول تجديد المعاهدة الاتحادية وقد وافق ١١٢ مليون (٧٦.٤%) من بين من شاركوا في التصويت (١٤٧ مليون ناخب أي ٨٠% من الهيئة الناخبة) على تجديد المعاهدة الاتحادية وبقاء الاتحاد السوفييتي^(١).

في هذا الإطار، تبرز مجموعة من العوامل أهمها الصراع على السلطة والذي وصل إلى حد محاولة الإطاحة بجورباتشوف في انقلاب أغسطس ١٩٩١. وقد عكس ذلك مدى ضعف الحكومة المركزية وعدم قدرة جورباتشوف على إحكام السيطرة على مقاليد الأمور. كما أدى فشل هذه المحاولة الانقلابية إلى اهتزاز صورة المؤسسة العسكرية في أذهان قادة الجمهوريات المختلفة ومن ثم ضعف الرادع الأساسي الذي كان يحول دون قيامهم بإعلان الاستقلال عن موسكو. يؤكد ذلك إسراع الجمهوريات الواحدة تلو الأخرى بإعلان استقلالها عقب فشل الانقلاب.

يضاف إلى هذا عدم رغبة قادة الجمهوريات الكبرى التي تعتبر حجر الزاوية في الاتحاد، وهما روسيا وأوكرانيا، في الاستمرار في الاتحاد، وذلك في ظل رغبة يلتسين في الانفرد بالسلطة والإطاحة بجورباتشوف. وكذلك عقب الاستفتاء الذي أقر استقلال أوكرانيا في ١ ديسمبر ١٩٩١، ولم يكن من المتصور استمرار الاتحاد السوفييتي بدون ثاني أكبر جمهورياته.

ويركز هذا الفصل على مشكلة بناء مؤسسات الدولة في روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي و بروز روسيا كوريث له، ومحاولات يلتسين لتدعيم سلطته وإحكام قبضته على مقاليد الأمور. كما يركز على سمات النظام السياسي الروسي في ظل دستور عام ١٩٩٣، وأهم خصائص النخبة الحاكمة في روسيا، والتغيرات التي طرأت عليها منذ تفكك الاتحاد السوفييتي وحتى يونيو ١٩٩٦.

Sakwa, *op. cit.*, p. 427.

(١)

أولاً: قضية بناء مؤسسات الدولة فى روسيا:

عقب انهيار الاتحاد السوفييتى برزت روسيا كوريث للاتحاد السوفييتى ليس فقط للدور المحورى الذى قام به بوريس يلتسين والقادة الروس فى مقاومة انقلاب أغسطس ١٩٩١ ولكن للعديد من العوامل الموضوعية الأخرى. فروسيا هى أكبر وأغنى الجمهوريات السوفييتية حيث تستأثر بـ ٧٦.٥% من مساحة الاتحاد السوفييتى لتصبح بذلك أكبر دول العالم من حيث المساحة. وبها ٥١% من عدد سكان الاتحاد السوفييتى، كما أنها تسهم بـ ٥٨.٧% من إجمالي الناتج القومى الإجمالى السوفييتى و ٦٦.٤% من الناتج الصناعى و ٦٢% من الكهرباء. وبها أيضا ٩٠% من البترول السوفييتى، و ٨٠% من الغاز الطبيعى، و ٧٠% من القوى العاملة المدربة^(١). يضاف إلى هذا أن روسيا بها الغالبية العظمى من الترسانة النووية السوفييتية، وتتركز بها ٨٠% من الصناعة العسكرية السوفييتية، كما أنها أكبر قوة تقليدية فى أوربا وآسيا ومن ثم فهى قوة كبرى بالمعيار العسكرى. كما ورثت روسيا ممتلكات الاتحاد السوفييتى فى الخارج بما فى ذلك مقار السفارات والقنصليات، وكذلك حلت محل الاتحاد السوفييتى فى عضوية المنظمات الدولية المختلفة، ومنها العضوية الدائمة فى مجلس الأمن.

ورغم أن روسيا قد ورثت كثيرا من مقومات الاتحاد السوفييتى كدولة كبرى إلا أنها لم ترث مؤسساته وكان عليها تطوير مؤسسات الدولة الخاصة بها. فقد تضمن مولد الدولة الروسية إعادة بناء المؤسسات السياسية فى الدولة وبت هوية قومية جديدة مستقلة عن الإمبراطوريتين القيصرية والسوفييتية. ويمكن التمييز فى هذا الإطار بين ثلاث توجهات أساسية:

١ - استكمال المقومات الأساسية للدولة:

وقد بدأت هذه العملية منذ تولى بوريس يلتسين رئاسة الجمهورية الروسية فى يونيو ١٩٩١ وذلك فى إطار محاولته تدعيم سلطته. وفى ٢٢ أغسطس ١٩٩١ وافق مجلس السوفييت الأعلى على الأخذ بعلم روسيا الحالى كرمز للدولة الروسية الوليدة، كما أستبدل العلم السوفييتى بالعلم الروسى فى مقر الأمم المتحدة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٩١. كذلك، تم

(١) Simes, Dimitri, Russia Reborn, Foreign Policy, no. 85, (Winter 1991- 92), p. 42.

تغيير اسم الجمهورية الروسية فى ٢٥ ديسمبر من جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفيتية إلى روسيا الاتحادية.

على صعيد آخر قام يلتسين بوضع معاهدة اتحادية جديدة وافقت عليها الغالبية العظمى من الوحدات المكونة لروسيا فى ٣١ مارس ١٩٩٢ باستثناء جمهوريتى الشيشان وترستان حيث أصرت الأولى على الاعتراف باستقلالها أولاً، كما أصرت جمهورية ترستان على أن ترتبط بالاتحاد باتفاقات ثنائية منفصلة. إلا أن روسيا رفضت مطالب الجمهوريتين باعتبارهما جزءاً من روسيا الاتحادية. وقد اعتبرت هذه المعاهدة بمثابة انتصار سياسى ليلتسين حيث كانت خطوة هامة لتحجيم النزعات الانفصالية ودعم سلطته^(١).

٢ - بناء المؤسسات السياسية:

فى نوفمبر ١٩٩١، تشكلت أول وزارة روسية وتولى رئاستها يلتسين وضمت كل من جينادى بيريليس (نائبا أول لرئيس الوزراء)، ويجور جيدر (نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد والمالية)، وسيرجى شاخاريا (نائبا لرئيس الوزراء والمستشار القانونى)، والكسندر شوخين (نائبا لرئيس الوزراء والمسئول عن الشؤون الاجتماعية)، ومخائيل بولترانين (نائبا لرئيس الوزراء ووزير الإعلام)، وجميعهم من ذوى الاتجاه الإصلاحى. كما أنشأت المحكمة الدستورية العليا فى نوفمبر ١٩٩١، لبحث القضايا المتعلقة بالدستور.^(٢)

وفى ديسمبر ١٩٩١ قام يلتسين بتحويل مبنى الكرملين إلى مقر لرئيس الدولة الروسية. كذلك أقام يلتسين "الديوان الرئاسى" الذى رأسه يورى بتروف حتى يناير ١٩٩٣ ثم سيرجى فيلاتوف نائب رئيس البرلمان. ويضم الديوان الرئاسى إدارات متعددة خاصة بالتفتيش والرقابة والشؤون القانونية والعلاقات مع الجمهوريات والمناطق الداخلة فى الاتحاد الروسى^(٣).

٣ - بناء أجهزة الأمن القومى:

عقب حل جهاز المخابرات السوفيتية KGB فى ١١ أكتوبر ١٩٩١ قام يلتسين بنقل وكالة الاستخبارات الخارجية SVRR إلى السيادة الروسية وأصبحت تابعة له. كما أعلن عن

Twining, *op. cit.*, p. 43.

Sakwa, *op.cit.*, p. 74.

Sakwa, *op. cit.*, pp. 51 - 53.

(١)

(٢)

(٣)

تكوين حرس قومي خاص بروسيا قوامه ٣٠.٠٠٠ - ٤٠.٠٠٠ جندي إلى أن أنشأ يلتسين وزارة الدفاع في مارس ١٩٩٢، وأعقب ذلك قراره في ٧ مايو ١٩٩٢ بتكوين جيش تحت قيادة الجنرال بافيل جراتشيف وأحتفظ لنفسه بمنصب القائم بأعمال وزير الدفاع. وكان هذا أول جيش خاص لروسيا منذ عام ١٩١٧^(١).

وفي مايو ١٩٩٢ قام يلتسين بتشكيل مجلس الأمن القومي كجهاز استشاري يقوم بتقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية والدفاعية وحماية مصالح الدولة. وكان التعديل الدستوري الصادر في أبريل ١٩٩١ قد أشار إلى أن رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الأمن القومي إلا أنه ترك مهمة تحديد هيكل المجلس ووظائفه لمجلس السوفييت الأعلى، وقد جاء القانون الصادر عن مجلس السوفييت الأعلى في ٥ مارس ١٩٩٢ لينظم ذلك. وكان أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في ٢٠ مايو ١٩٩٢، وتم تعيين سكوكوف سكرتيراً للمجلس. وقد حدد المرسوم الصادر عن يلتسين في ٧ يوليو ١٩٩٢ عدد أعضاء المجلس بخمس أعضاء لهم حق التصويت وهم: الرئيس بوريس يلتسين ونائبه الكسندر روتسكي، ورئيس مجلس الوزراء (يجور جيدر ثم فيكتور تشرنوميردين) والنائب الأول لرئيس مجلس السوفييت الأعلى (سيرجي فيلاتوف حتى يناير ١٩٩٣ ثم يوري فورونين)، وسكرتير المجلس يوري سكوكوف.^(٢) كذلك ضم المجلس عدد من الأعضاء الذين الذين ليس لهم حق التصويت ومن بينهم مدير وكالة الاستخبارات الخارجية يفجينى بريماكوف، ومستشارو الرئيس (جينادى بيريليس وديمترى فولكوجونوف)، ووزراء الأمن والدفاع والداخلية والخارجية. كما يمكن دعوة أى مسئولين آخرين لحضور جلسات المجلس عند مناقشة موضوع ذو صلة بنطاق اختصاصهم. وتتخذ القرارات فى المجلس بالأغلبية

(١) Twining, David T., Guide to the Republics of the Former Soviet Union, (London: Greenwood Press, 1993), pp. 37, 47 - 48.

(٢) طرأت العديد من التغييرات على مجلس الأمن القومي خاصة عقب صدور دستور عام ١٩٩٣ حيث أصبحت العضوية الدائمة لكل من الرئيس، ورئيس الوزراء، وسكرتير المجلس. كما أصبح كل من رئيس مجلس الدوما ورئيس مجلس الاتحاد عضوين دائمين فى المجلس منذ يناير ١٩٩٥.

البيسطة إلا أنها غير ملزمة للرئيس ولا يمكن للمجلس فرض إرادته على الرئيس الذى له القرار الأخير فى كافة القضايا المطروحة.^(١)

وهكذا فإنه عقب انهيار الاتحاد السوفييتى تم استكمال بناء مؤسسات الدولة فى روسيا وتضمن ذلك إقامة الديوان الرئاسى، وتشكيل الحكومة الروسية، وإنشاء وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومى، والمحكمة الدستورية العليا. فى حين استمر البعض الآخر من المؤسسات مع نقلها إلى السيادة الروسية ومنها وكالة الاستخبارات الخارجية. وتجدر الإشارة فى هذا الإطار إلى أن ركناً أساسياً من مقومات الدولة وهو الدستور تم الإبقاء عليه دون تغيير وهو ما أدى إلى استمرار القواعد المنظمة للحياة السياسية فى روسيا دون تغيير يذكر حتى صدور دستور عام ١٩٩٣، كما أستمر البرلمان المنتخب قبل حل الاتحاد السوفييتى فى مارس ١٩٩٠، وكذلك عدد من الأحزاب السياسية.

ثانياً: تحديد مفهوم النخبة الحاكمة الروسية:

إن التعرف على النخبة الحاكمة فى روسيا فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وحتى يونيو ١٩٩٦ يقتضى التعرف أولاً على أهم خصائص النظام السياسى الروسى خلال تلك الفترة.

١ - خصائص النظام السياسى الروسى:

رغم التغييرات الجذرية التى طرأت على هيكل النظام بصدور دستور عام ١٩٩٣، فإن النظام السياسى الروسى طوال الفترة محل الدراسة يتسم بثلاث سمات أساسية:

أ - الفيدرالية:

يعتبر النظام السياسى الروسى نظاماً فيدرالياً حيث تتكون روسيا من ٨٩ وحدة موزعة كالتالى: ٢١ جمهورية، و ٦ مقاطعات، و ٤٩ إقليم، و ٢ من المدن الفيدرالية (هى موسكو، وسان بطرسبرج)، إقليم نو حكم ذاتى (الإقليم اليهودى)، و ١٠ مناطق ذات حكم ذاتى^(١).

^(١) Malcolm, Neil, Foreign Policy Making, in Malcolm, Neil & Others (eds.), Internal Factors in Russian Foreign Policy, (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 110-117.

وتتولى الحكومة الفيدرالية (المركزية) مهمة رسم السياسة الخارجية للدولة، وتوقيع المعاهدات، وأمور الحرب والسلام، والأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومى والإنتاج الحربى وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية، وكذلك الأمور المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عن إقليمها البرى والبحرى والجوى. هذا إلى جانب الأمور الخاصة بالطاقة النووية وأنشطة الفضاء وشبكات المواصلات والاتصالات والسكك الحديدية وإصدار الدستور الفيدرالى وتعديله وكذا القوانين الفيدرالية، ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما تتولى أيضا وضع السياسة النقدية والائتمانية ونظام الضرائب والخطوط العامة لسياسة الأسعار، ووضع الميزانية الفيدرالية، وكذا الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية. أما الأمور الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والرياضة والتأمينات الاجتماعية فهى من اختصاص السلطتين الفيدرالية والمحلية معاً^(٢).

ويأتى التكوين الفيدرالى متمشياً مع كون روسيا دولة متعددة القوميات حيث ينتمى سكان روسيا (١٤٨.٨ مليون نسمة عام ١٩٩٥) إلى ١٣٠ جماعة عرقية، يشكل الروس منهم أكثر من ٥/٤ (١٣٠ مليون)، أما الـ ٥/١ الباقى فينتمون إلى قوميات أخرى أهمها التتر ٤% (٥ مليون)، والأوكرانيين ٣% (٤ مليون)، والشوفاشيين (١.٧ مليون)، واليهود (١.٧ مليون)، والبشكيريين (١.٣ مليون)، والروس البيض (أكثر من مليون)، والموردفيين (أكثر من مليون). كما أن روسيا دولة متعددة الأديان، وتقدر نسبة معتقى الديانات المختلفة فى روسيا الاتحادية بحوالى ٤٠%، وهناك ٩ آلاف طائفة أو تجمع دينى مسجلة فى روسيا تنتمى إلى أكثر من ٤٠ عقيدة وديانة. إلا أن غالبية معتقى الديانات من المسيحيين وغالبيتهم من الأرثوذكس، ويشكل المسلمون ثانى الديانات فى روسيا من حيث العدد (حوالى ١٩ مليون مسلم)^(٣).

The Constitution of the Russian Federation, in Blaustein, Albert P. and Flanz, (١)
Gisbert H. (eds.), Constitutions of the Countries of the World, (New York:
Oceana Publications), Chapter 3, Article 65.

Ibid, Chapter 3, Articles: 71, 72. (٢)

Russia Today: Facts and Trends, (Moscow: Russian Information Agency, (٣)
1995), pp. 8, 12, 26, 98 - 101.

ب - الرئاسة:

النظام السياسى الروسى هو نظام رئاسى فمئذ أول اجتماع لمجلس نواب الشعب الروسى (البرلمان) فى مايو/يونيو ١٩٩٠ وضح الاتجاه نحو ضرورة وجود قيادة قوية فى روسيا وكان انتخاب يلتسين رئيساً للبرلمان فى يونيو ١٩٩٠ ثم رئيساً للجمهورية فى يونيو ١٩٩١ انعكاساً لهذا الاتجاه. فقد كان يلتسين من أشد المؤيدين لوجود نظام رئاسى قوى حيث رأى أنه فى دولة فيدرالية متعددة القوميات مثل روسيا يكون انتخاب الرئيس مباشرة من جانب غالبية الشعب ضماناً لوحدة البلاد، وأنه (الرئيس) هو الذى سيفصل فى أى خلاف ينشأ بين البرلمان والحكومة أو بين السلطة المركزية والأقاليم المختلفة، كما أنه سيكون هو القائم على حماية حقوق وحرىات المواطنين^(١). ومنذ ذلك الحين أخذت سلطات الرئيس فى الاتساع على حساب تلك المخولة للبرلمان حتى أصبح الرئيس هو محور العملية السياسية ومركز صنع القرار وذلك فى ظل دستور عام ١٩٩٣ الذى حول الرئيس سلطات واسعة على الصعيدين الداخلى والخارجى.

ج - التعددية:

بدأت إرهابات التعددية الحزبية فى روسيا منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفىيتى وخاصة بعد إلغاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى فى مارس ١٩٩٠. وعقب المرسوم الذى أصدره يلتسين فى ٢٣ أغسطس بوقف نشاط الحزب الشيوعى ثم مرسومه فى ٦ نوفمبر ١٩٩١ والذى يقضى بحظر نشاط الحزب وحل هياكله التنظيمية ظهرت العديد من الأحزاب واتسع نشاطها ووجودها حتى وصلت قبيل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ إلى حوالى ٤٠ حزب سياسى. وعلى الرغم من أن يلتسين ليس عضواً فى أى من الأحزاب السياسية الموجودة فى روسيا حيث يرفض زعامة أى حزب ويرى أن هذا "ليس دليلاً على ضعف وإنما على منتهى قوته لأنه يستند إلى تأييد الدولة كلها وليس جزءاً منها فقط"^(٢)، إلا

(١) Mikheyev, Dmitry, Russia Transformed, (Indiana: Hudson Institute, 1996), p. 189.

(٢) Sakwa, Op. cit., p. 54.

إلا أنه يمكن تصنيف الأحزاب السياسية وفقاً لتأييدها لسياسة يلتسين أو معارضتها لها إلى مجموعتين أساسيتين:

المجموعة الأولى: تعارض سياسة يلتسين الخارجية وبرنامج الإصلاح. وتضم الأحزاب ذات الاتجاه القومى والأحزاب الشيوعية وأحزاب الوسط.

- الأحزاب ذات الاتجاه القومى: وهى وإن كانت أقرب إلى توجهات السوق والقطاع الخاص، إلا أنها تقبل بوجود قطاع عام إذا اقتضته الضرورات الاقتصادية والمصالح الاجتماعية للطبقات الشعبية وترفض عمليات نهبه تحت ستار الخصخصة كما ترفض التبعية للغرب. وأهمها: الحزب الليبرالى الديمقراطى (عدد أعضائه ١٠٠.٠٠٠ عضو)، وجبهة الخلاص الوطنى (٤٠.٠٠٠ عضو)، والحزب الجمهورى القومى لروسيا (أقل من ١٠٠٠ عضو).^(١)

- الأحزاب الشيوعية: وأهمها الحزب الشيوعى لروسيا الفيدرالية (٥٠٠.٠٠٠ عضو) الذى تأسس فى فبراير ١٩٩٣ ويعتبر نفسه وريثاً للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى، ويعارض عملية الخصخصة العشوائية ويرفض بيع الأراضى الزراعية وتملكها ملكية خاصة، كما أنه يناضل من أجل عقد معاهدة جديدة تعيد الروابط بين روسيا وبقية الجمهوريات التى كانت تشكل الاتحاد السوفييتى، ويؤكد على ضرورة اتباع سياسة خارجية مستقلة. كما تضم أيضاً حزب عمال روسيا (١٠٠.٠٠٠ عضو)، وحزب العمال الاشتراكى (٥٠.٠٠٠ - ٨٠.٠٠٠ عضو)، وحزب العمال الشيوعى الروسى (٦٠.٠٠٠ عضو)، والحزب الروسى للشيوعيين (١٠.٠٠٠ عضو)، واتحاد الشيوعيين (١٠.٠٠٠ عضو)، والحزب الشيوعى الوجدوى للبلشفيك (وهو الاسم الذى عرف به الحزب الشيوعى السوفييتى حتى عام ١٩٥٢).

- أحزاب الوسط: ويجمعها التوجه نحو بناء نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب، واقتصاد مختلط يحتفظ للدولة بدور ترشيدى للاقتصاد وبمساهمات ذات وزن مؤثر فى الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات الاجتماعية للمواطنين. وأهمها الاتحاد المدنى الذى تأسس فى منتصف عام ١٩٩٢ ويتزعمه أركادى فولسكى رئيس اتحاد المنتجين الصناعيين، وكان مساعد السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى فى عهد أندريوف. كما تضم الحزب الزراعى،

^(١) وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩٣، وللتقديرات المعلنة من جانب الأحزاب.

وحزب الشعب - روسيا الحرة (عدد أعضائه ١٢٠.٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي لروسيا (٤٠.٠٠٠ عضو)، واتحاد كل الروس (٢٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الدستوري - حزب الحرية الشعبية (٣٠٠ عضو).

أما المجموعة الثانية: فتضم الأحزاب التي تؤيد سياسة يلتسين الداخلية والخارجية وتطالب بنظام ديمقراطي، والتحول السريع لآليات السوق، وتضم الأحزاب الليبرالية الديمقراطية وأهمها: روسيا الديمقراطية (٢٠٠.٠٠٠ - ٣٠٠.٠٠٠ عضو) وهي إحدى القوى التي قامت بالدور الأساسي في دعم يلتسين خلال صراعه مع جورباتشوف، حتى أوصلته إلى رئاسة البرلمان (مجلس السوفييت الأعلى) ثم رئاسة الجمهورية. وتأسست في أكتوبر ١٩٩٠ وتضم رجال الأعمال الجدد وكبار الموظفين في الدولة والتكنوقراط وقطاعات من المثقفين المعادين للشيوعية. وقد شاركت الحركة في الائتلاف الانتخابي الذي تكون باسم "خيار روسيا" بزعامة يجور جيدار. كما تضم هذه المجموعة حزب الفلاحين الروس (١٤.٠٠٠ عضو) وتأسس في سبتمبر ١٩٩٠ بزعامة يوري تشيرنينتشينكو، والحزب الجمهوري (٧٠٠٠ عضو)، وحزب الشعب الوطني (١٠٣.٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الاشتراكي (٥٦٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الدستوري (٢٠٠٠ عضو)، والحزب الديمقراطي الحر (٢٠٠٠ عضو)، وحزب الحرية الاقتصادية (٦٠٠ عضو)، وحركة الإصلاح الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي المسيحي (٥٠٠٠ عضو)، والحركة الديمقراطية المسيحية الروسية (٧٠٠٠ عضو)^(١).

وأهم ما يلاحظ على الأحزاب السياسية في روسيا ما يلي:

- أنها محدودة العضوية حيث وصلت في بعض الأحيان كما هو الحال في الحزب الديمقراطي الدستوري إلى ٣٠٠ عضو، ولا يوجد حزب يعتبر ذا قاعدة شعبية عريضة، ولعل أكثرها عضوية هو الحزب الشيوعي الذي يبلغ عدد أعضائه نصف مليون عضواً. وقد وضح ذلك خلال الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ حيث فشلت كثير من الأحزاب في جمع الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة لاشتراكها في الانتخابات (توقيعات ٢٠٠.٠٠٠ ناخب مؤيد له) ليكون بمثابة دليل على جدية الحزب ووجود تأييد سياسي له. فمن بين ٢١ حزب وكتلة حزبية كانت ترغب في خوض الانتخابات نجح ١٣ حزب فقط في ذلك. كما يتضح ضعف النظام الحزبي أيضاً في الانتخابات الرئاسية التي عادة ما يتنافس فيها المرشحون

Hill, Ronald J., *op. cit.*, pp. 102 - 105.

(١)

بصفتهم الشخصية وليست الحزبية. ولعل خبرة الشعب الروسى بالحزب الشيوعى أدت إلى فقدان الثقة بالأحزاب وعدم إقباله عليها^(١).

- أنها تعتمد على شخص زعيم الحزب بدرجة كبيرة، ومعظمها ليست له فروع أو وجود فى كافة أنحاء روسيا. فعلى سبيل المثال، الحزب الديمقراطى الليبرالى الذى يعتبر من أكبر الأحزاب فى روسيا له فروع فى حوالى ٣/١ الأقاليم الروسية فقط. ولعل أكثر الأحزاب تنظيماً وقدرة على التنسيق هى تلك ذات الاتجاه الشيوعى وأن كان انتشارها محدوداً أيضاً.
- فى ظل هذا التشتت والعدد الكبير من الأحزاب وما تعانيه من ضعف فى التنظيم وغموض فى البرامج، وفى ظل ما تشهده من عمليات انقسام واندماج مع غيرها من المنظمات والأحزاب يصعب القول بأن هناك نظاماً حزبياً بالمعنى الواضح فى روسيا خلال الفترة محل الدراسة^(٢).

من العرض السابق يتضح أن النظام السياسى الروسى مثل استمراره فى كثير من خصائصه للنظام السياسى السوفييتى من حيث كونه نظاماً فيدرالياً يهيمن فيه شخص واحد على عملية صنع القرار (الرئيس فى النظام الروسى، والسكرتير العام فى النظام السوفييتى). كما أن التعددية ترجع بجذورها إلى العهد السوفييتى حين تم إلغاء احتكار الحزب الشيوعى للنشاط السياسى والسماح بالتعددية فى مارس ١٩٩٠.

٢ - تطور هيكل النظام السياسى

على الرغم من أن هناك سمات عامة تميز بها النظام السياسى فى روسيا خلال الفترة محل الدراسة إلا أن هيكل النظام شهد تغييراً جذرياً بصدور دستور عام ١٩٩٣. وفيما يلى تفصيل لذلك.

أ - هيكل النظام السياسى قبل دستور ١٩٩٣ :

كانت روسيا خلال تلك الفترة محكومة بدستور ١٢ أبريل ١٩٧٨ الذى يكاد يتطابق مع الدستور السوفييتى لعام ١٩٧٧. كما أن التعديلات الدستورية التى أحدثها جورباتشوف عام

^(١) Dawisha, Karen & Parrott, Bruce, Russia and The New States of Eurasia, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p. 131.

^(٢) Lester, Jeremy, Modern Tsars and Princes: The Struggle for Hegemony in Russia, (London: Verso, 1995), pp.50-51.

١٩٨٨ وفى ١٤ مارس ١٩٩٠ شملت النظام السياسى فى روسيا باعتبارها إحدى الجمهوريات السوفييتية. ومن ثم فإن هيكل النظام السياسى فى روسيا خلال تلك الفترة كان يقترب كثيراً من هيكل النظام السوفييتى قبيل انهيار الاتحاد السوفييتى والذى تم تناوله بالتفصيل فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

فالسطة التنفيذية كانت تتمثل فى رئيس الجمهورية (بوريس يلتسين)، ونائبه (الكسندر روتسكى) والحكومة. ولم يكن هناك تحديد واضح لسلطات كل من الرئيس ونائبه نظراً لحداثة المنصبين. فقد ألحق بالاستفتاء العام حول المعاهدة الاتحادية فى مارس ١٩٩٠ سؤال خاص بجمهورية روسيا الاتحادية حول انتخاب رئيس لروسيا مباشرة من جانب الشعب وهو ما وافق عليه ٦٩.٨% من إجمالى المصوتين. وأصبح يلتسين قائماً بأعمال رئيس الجمهورية حتى تم إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة فى ١٢ يونيو ١٩٩١ وتنافس فيها ستة مرشحين كان أقواهم فى مواجهة يلتسين هو نيكولاى ريزخوف الذى يمثل الاتجاه الشيوعى المحافظ والمدعوم من الحزب الشيوعى^(١). وقد فاز يلتسين فى الجولة الأولى حيث حصل على ٥٧% من الأصوات مما اكسبه شرعية وشعبية واسعة النطاق^(٢).

أما السلطات التى تمتع بها يلتسين حتى عام ١٩٩٣ فهى سلطات استثنائية حولها له البرلمان (مؤتمر نواب الشعب الروسى) فى نوفمبر ١٩٩١ حيث سمح له بالحكم من خلال مراسيم رئاسية لها قوة القانون. كما جمع يلتسين فى نوفمبر ١٩٩١ بين منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حتى يونيو ١٩٩٢ حين عين يجور جيدر قائماً بأعمال رئيس الوزراء لحين إقرار تعيينه من جانب البرلمان. إلا أن جيدر لم يحظ بتأييد البرلمان وعين فيكتور تشرنوميردين رئيساً للوزراء فى ديسمبر ١٩٩٢^(٣).

أما السلطة التشريعية فتألفت من مجلسين هما:

(١) المرشحين الأربعة الآخرين هم: فاديم بكتين وكان يمثل الاتجاه الإصلاحى المعتدل لجورباتشوف وعمل وزير للداخلية حتى عام ١٩٩٠. وفلاديمير جيرونوفسكى ذو الاتجاه القومى، والجنرال ألبرت مكاشوف عضو مجلس نواب الشعب الروسى، وأمان جيلدى تيليف رئيس سوفيت مقاطعة كيمروفو.

(٢) Sakwa, *op. cit.*, p. 47, 427.

(٣) Twining, *op. cit.*, pp. 36 - 37.

- مؤتمر نواب الشعب: ويتكون من ١٠٤١ عضواً^(١)، وتم انتخابه لأول مرة في مارس ١٩٩٠ لمدة خمس سنوات.

- مجلس السوفييت الأعلى: ويتكون من ٢٤٢ عضواً ينتخبهم مؤتمر نواب الشعب من بين أعضائه لتسيير أمور البلاد في الفترات ما بين انعقاد المؤتمر. ويمكن لمؤتمر نواب الشعب تجديد انتخاب مجلس السوفييت الأعلى خلال الخمس سنوات. فعلى سبيل المثال قام المؤتمر بتجديد انتخاب المجلس مرتين خلال الثلاث سنوات الأولى أحدهما في الدورة السادسة للمؤتمر في أبريل ١٩٩٢، والثانية في الدورة السابعة في ديسمبر من نفس العام^(٢).

ويعتبر مؤتمر نواب الشعب هو أعلى سلطة في البلاد فله حق تعديل الدستور وتغيير السلطات الممنوحة للرئيس أو تجريده منها، وإصدار القوانين، وإقرار السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الحكومة، والموافقة على ميزانية الدولة. هذا إلى جانب ضرورة موافقته على تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم الرئيس بترشيحه، والإشراف والرقابة على سياسة الحكومة.

كذلك، كان للبرلمان سلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية وفقاً لدستور ١٩٧٨. فقد كان للبرلمان الحق في تقييم التوجه العام للسياسة الخارجية، والموافقة على بعض التعيينات التي يقوم بها الرئيس للمسؤولين في هذا المجال. كما كان للبرلمان الحق في حظر إرسال القوات المسلحة إلى خارج البلاد، وحق التصديق على المعاهدات الدولية أو رفضها.^(٣)

ونظراً لهذه السلطات الواسعة التي أمتلكها البرلمان في مواجهة الرئيس الذي كان يريد نظاماً رئاسياً يتمتع فيه الرئيس بسلطات وصلاحيات واسعة النطاق، فقد شهدت روسيا صراعاً حاداً على السلطة خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بين الرئيس والبرلمان أفضى إلى

(١) عدد أعضاء مجلس نواب الشعب ١٠٦٨ عضواً إلا أن هناك بعض الدوائر التي لم يستطع أحد المرشحين الحصول على الأغلبية المطلوبة، كما أن عدد من الأعضاء استقالوا بعد فوزهم بسبب حصولهم على مناصب وزارية حيث لا يجوز في ظل هذا النظام الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان.

(٢) Twining, *op. cit.*, p. 37.

(٣) Sakwa, *op. cit.*, p. 59.

صدر دستور عام ١٩٩٣ الذى أعاد هيكلة النظام السياسى وذلك بإحداث تغيير جذرى فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفيما تفصيل لذلك.

ب - هيكل النظام السياسى وفقاً لدستور عام ١٩٩٣:

تم تبنى الدستور الجديد بعد الاستفتاء عليه فى ديسمبر ١٩٩٣، وموافقة ٥٨.٤% ممن أدلوا بأصواتهم (٥٤.٨% من جملة الناخبين) على إقراره.

والنظام المعمول به فى روسيا فى ظل دستور ١٩٩٣ هو نظام رئاسى. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه لمدة أربع سنوات وذلك بالاقتراع العام السرى المباشر. ويشترط ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة، ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من مرتين متتاليتين.

وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء. ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء ويشترط فى هذا موافقة البرلمان، أما الوزراء فينفرد الرئيس بتعيينهم وعزلهم. والحكومة هى مجرد جهاز معاون للرئيس ومهمتها تنفيذية بالأساس حيث تعمل على تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية التى يقوم الرئيس بتحديد خطوطها العريضة. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلسين:

- مجلس الاتحاد: **The Federation Council** وهو المجلس الأعلى ويتكون من ١٧٨ عضواً، اثنين عن كل وحدة من الوحدات الـ ٨٩ المكونة للدولة.
- مجلس الدولة (الدوما): **State Duma** وهو المجلس الأدنى ويتكون من ٤٥٠ عضواً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات.^(١) نصفهم (٢٢٥ عضواً) عن طريق الانتخاب الفردى فى الدوائر الانتخابية. والنصف الآخر (٢٢٥ عضواً) عن طريق التمثيل النسبى والانتخابات بالقائمة الحزبية، ويشترط حصول الحزب على حد أدنى ٥% من أصوات الناخبين لى يتم تمثيله فى البرلمان. ويشترط ألا يقل سن المرشح لعضوية الدوما عن ٢١ سنة. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد والدوما.^(٢)

(١) الدوما المنتخب فى ديسمبر ١٩٩٣ كان مجلساً مؤقتاً لحين انتهاء مدة مجلس نواب الشعب الذى قام الرئيس بحله، وإجراء الانتخابات التشريعية فى الموعد المقرر لها عام ١٩٩٥.

(٢) Constitution of the Russian Federation, *op. cit.*, Chapter 5, Articles: 94-97.

وكل من المجلسين ينتخب رئيساً له وعددًا من اللجان وتصدر قرارات كل منهما بأغلبية الأصوات.

ويتولى المجلس الأعلى (مجلس الاتحاد) كل الأمور المتعلقة بالفيدرالية ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد. أما المجلس الأدنى (الدوما) فهو المسئول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء وكذا لرئاسة البنك المركزي. وهو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية صنع القوانين، فمقترحات القوانين سواء من جانب الرئيس أو أعضاء الدوما تقدم لمجلس الدوما فإذا ما وافق عليها تتمر إلى مجلس الاتحاد لمراجعتها في خلال ٥ أيام، فإذا وافق عليها أو لم يتم رفض مشروع القانون خلال ١٤ يوم يعتبر مجلس الاتحاد موافقاً عليه ويرسل بعد ذلك لرئيس الجمهورية للموافقة عليه ونشره خلال مدة لا تتجاوز ١٤ يوم. وفي حالة اعتراض مجلس الاتحاد تلزم موافقة ٣/٢ أعضاء مجلس الدوما لتمريره. أما في حالة اعتراض الرئيس على مشروع القانون فتلزم موافقة ٣/٢ أعضاء المجلسين لتمريره^(١).

ويعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار به، ويتضح ذلك من السلطات واسعة النطاق المخولة له بمقتضى الدستور. فهو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يشكل ويرأس مجلس الأمن القومي، ويقر السياسة الدفاعية للدولة. وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض الدولة للعدوان أو لأي تهديد مفاجئ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد. وللرئيس حق تعيين رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم. ومن حقه حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضرورياً. هذا إلى جانب أنه هو الذي يقوم بتعيين قضاة المحاكم

Constitution of the Russian Federation, *op. cit.*, Chapter 5, Articles: 101 – 103, (١)
105, 107. (٢)

العليا ومنها المحكمة الدستورية. كما أن له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور، واقتراح القوانين.^(١)

كذلك فإن الرئيس هو الفاعل الأساسي في مجال السياسة الخارجية، فالرئيس هو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الخارجية، وله حق إدارة المفاوضات وتوقيع المعاهدات الدولية. كما أن له حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضا الذي يتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب^(٢). هذا في حين يقتصر دور البرلمان في الشؤون الخارجية على حق التصديق على المعاهدات الدولية وإلغاءها.^(٣)

وعلى عكس الدستور السابق، حيث كان مؤتمر نواب الشعب الروسي (البرلمان) هو أعلى جهاز في الدولة، فإن الرئيس في ظل دستور عام ١٩٩٣ يتمتع بسلطات واسعة في مواجهة الدوما. فعلى حين لم يكن من حق الرئيس حل البرلمان في ظل الدستور السابق، منح دستور عام ١٩٩٣ للرئيس حق حل مجلس الدوما والدعوة لإجراء انتخابات جديدة وفي هذه الحالة يكون على الرئيس تحديد موعد إجراء هذه الانتخابات بحيث يتم تشكيل الدوما الجديد وبدء عمله في فترة لا تتجاوز أربعة شهور من تاريخ حله. ولا يجوز حل الدوما خلال السنة الأولى من انتخابه وكذا في فترة إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية.^(٤)

Constitution of the Russian Federation, *op. cit.*, Chapter 4, Articles: 81, 83, 86 - 88. (١)

Ibid., Chapter 4, Article 85. (٢)

Ibid., Chapter 5, Article 106. (٣)

Ibid., Chapter 5, Articles: 109. (٤)

كما أنه على حين كان من حق البرلمان فى ظل دستور عام ١٩٧٨ توجيه الاتهام للرئيس وذلك بأغلبية ٣/٢ الأعضاء. فأن الرئيس، فى ظل دستور ١٩٩٣، يتمتع بحصانة ولا يجوز اتهامه إلا فى حالة الخيانة العظمى أو الجرائم الخطيرة التى ترتكب ضد الدولة وبعد إجراءات معقدة يتم اتخاذها. فمجلس الاتحاد (المجلس الأعلى) هو صاحب الحق فى توجيه الاتهام للرئيس وذلك بعد تأكيد المحكمة الدستورية العليا ووجود أدلة على ارتكابه ما هو متهم به وبأن إجراءات الاتهام صحيحة. أما بالنسبة للدوما (المجلس الأدنى) فإن قراره باتهام الرئيس لا يمر إلا بأغلبية ٣/٢ أعضاء الدوما وبناء على رأى لجنة خاصة يكونها الدوما. وتجب موافقة مجلس الاتحاد على الاتهامات الموجهة من الدوما فى غضون ثلاثة أشهر وإلا اعتبرت مرفوضة.^(١)

كذلك، فأن الدور الرقابى للدوما على سلطات الرئيس وعلى الحكومة لا يمثل قيلاً حقيقياً عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن للدوما سحب الثقة من الحكومة وذلك بالأغلبية البسيطة. إلا أن الرئيس من حقه رفض قرار الدوما، وإذا عاد الدوما وعبر عن عدم ثقته فى الحكومة فى خلال ثلاثة أشهر ففى هذه الحالة يمكن للرئيس إعلان حل كل من الدوما والحكومة. كذلك على حين تلزم موافقة الدوما على ترشيح الرئيس لمنصب رئيس الوزراء فإن الدستور يعطى للرئيس الحق فى حالة رفض الدوما ترشيح الرئيس للمرة الثالثة بأن يقوم بتعيين رئيس الوزراء وحل الدوما والدعوة لانتخابات جديدة.^(٢)

مما سبق يتضح أن مركز النقل ومحور العملية السياسية فى ظل دستور ١٩٩٣ هو الرئيس الذى منح سلطات واسعة النطاق فى مجالى السياسة الداخلية والخارجية. وقد كان هذا مثاراً للجدل والنقد حتى أن الرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف علق على هذا بأن الرئيس الروسى يملك حالياً صلاحيات لم يملكها قيصر روسيا نفسه قبل الثورة البلشفية. يضاف إلى هذا أن ٥٤.٨% فقط من جملة الناخبين هم الذين أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء

Ibid., Chapter 4, Article: 93.

(١)

(

Ibid., Chapter 6, Articles: 111, 117.

(٢)

(٢)

(

الذى أقر هذا الدستور ووافق منهم ٥٨.٤%، وبالتالي فهناك تشكيك فى مدى صحة الاعتراف بهذا الدستور. كما أن حوالى نصف الجمهوريات الروسية صوتت ضد الدستور الجديد^(١).

٣ - التعريف بالنخبة الحاكمة:

رغم التغيير الجذرى الذى حدث فى هيكل النظام السياسى الروسى وطبيعة العلاقة بين الرئيس والبرلمان وتحول النظام من نظام رئاسى ذى سلطة تشريعية قوية إلى نظام يهيمن فيه الرئيس على عملية صنع القرار الداخلى والخارجى ودون ما دور فعال للبرلمان فى هذه العملية، فإن الفاعلين الأساسيين فى النظام لم يتغيروا، وإن تغيرت علاقات القوة بينهم والوزن النسبى لتأثير كل منهم على عملية صنع القرار.

فالنخبة الحاكمة الروسية قبل وفى ظل دستور ١٩٩٣ تتكون من: الرئيس، ونائبه (حتى عام ١٩٩٣ حيث ألغى هذا المنصب فى ظل دستور عام ١٩٩٣)، ومستشاريه، ورئيس الوزراء والوزراء، وسكرتير مجلس الأمن القومى، ورئيس جهاز المخابرات، إلى جانب النخبة البرلمانية التى تشمل رئيس البرلمان وقيادات الكتل أو الأحزاب ذات الثقل والأهمية فى البرلمان.

أما النخبة الحاكمة ذات الصلة بالسياسة الخارجية فهى أضيق نطاقاً حيث تتمثل فى الرئيس ووزير الخارجية بالإضافة إلى النخبة البرلمانية. وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين الفاعلين الأساسيين فى عملية صنع السياسة الخارجية أى من يملكون سلطة اتخاذ القرار الخارجى وهم الرئيس ويعاونه وزير خارجيته، ومستشار الرئيس لشئون السياسة الخارجية.

أما النخبة البرلمانية فدورها تقيىمى بالأساس، حيث لا تسهم بشكل فعال فى عملية صنع القرار الخارجى ويقتصر دورها على تقييم السياسة الخارجية المتبعة من جانب الرئيس ووزير خارجيته وتأييدها أو توجيه الانتقادات إليها. وقد تراجع تأثيرها فى الشئون الخارجية على نحو ملحوظ عقب صدور دستور ١٩٩٣ وما خوله للرئيس من سلطات واسعة. فالسلطات، فى ظل دستور ١٩٧٨، كانت للبرلمان (مؤتمر نواب الشعب) بما فى ذلك تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية، يمنحها للرئيس وله حق تجريدته منها. إلا أن دستور ١٩٩٣

(١) White, Stephen, Introduction: From Communism to Democracy, in white and others (eds.), *op. cit.*, pp. 15 - 16.

جعل الرئيس الفاعل الأساسي في الشؤون الخارجية والمهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية ودون ما سلطات تذكر للبرلمان في هذا الإطار، على نحو ما سبق بيانه.

ثالثاً: الاستمرار والتغيير في النخبة الحاكمة الروسية:

توضح مقارنة الجداول ٥ و ٦ و ٧، أن النخبة التنفيذية (الرئيس، ونائب الرئيس حتى عام ١٩٩٣، والحكومة) لم تشهد تغييرات جذرية خلال الفترة محل الدراسة رغم تغيير الدستور عام ١٩٩٣. فقد أحتل بوريس يلتسين منصب رئيس الجمهورية طوال الفترة محل الدراسة (١٩٩١ - ١٩٩٦)، كذلك أحتل الكسندر روتسكى منصب نائب الرئيس حتى إلغاء هذا المنصب وفقاً لدستور عام ١٩٩٣. كما أن منصب رئيس الوزراء لم يشهد تغييرات منذ استبعاد يجور جيدر الذي عمل قائماً بأعمال رئيس الوزراء منذ ١٥ يونيو وحتى تولى تشرنوميردين للمنصب في ديسمبر ١٩٩٢ وحتى نهاية الفترة محل الدراسة.

أما الشق الثاني من النخبة الحاكمة والمتمثل في النخبة البرلمانية فقد شهدت هذه الأخيرة تغييرات جذرية عقب إجراء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ وتشكيل البرلمان وفقاً للدستور الجديد لعام ١٩٩٣. فخلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣ تمثلت النخبة البرلمانية في رسلان حسب اللاتوف رئيس مجلس السوفييت الأعلى ونائبه الأول (سيرجي فيلاتوف حتى يناير ١٩٩٣ ثم يورى فورونين حتى نهاية العام نفسه)، ويفجيني أمبرتسيموف رئيس لجنة الشؤون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية. ولم يكن هناك وجود قوى للأحزاب داخل البرلمان المنتخب في مارس ١٩٩٠ أى في ظل الاتحاد السوفييتي وسيطرة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية كما أن الأحزاب السياسية في روسيا لم تكن قد تبلورت ونضجت بعد.

أما خلال الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٦ فقد تمثلت النخبة البرلمانية في رئيس مجلس الدوما (إيفان ريبيكين من ١٩٩٣ - ١٩٩٥، ثم جينادى سيليزنيوف منذ يناير ١٩٩٦)، ورئيس مجلس الاتحاد (شميكو ١٩٩٣ - ١٩٩٥، ثم يجور إسترويوف منذ يناير ١٩٩٦)، وفلاديمير لوكين رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالدوما. هذا إلى جانب قادة الأحزاب الكبرى في مجلس الدوما ولعل أبرزهم فلاديمير جيرونوفسكى زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي،

وجينادى زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعى، ويجور جيدر زعيم حزب خيار روسيا (أنظر الجداول ٨ و ٩).

وفيما يلى نبذة مختصرة عن الفاعلين الأساسيين فى مجال السياسة الخارجية تتضمن نشأتهم، وخلفياتهم التعليمية والثقافية، وتاريخهم السياسى، وانعكاس ذلك على مواقفهم من قضايا السياسة الخارجية.

١ - رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية الروسية خلال الفترة محل الدراسة هو بوريس يلتسين. وقد ولد يلتسين عام ١٩٣١ من أسرة ريفية فى مدينة يكاتيرنبورج بمنطقة الأورال. وعمل كمهندس معمارى حتى أصبح المدير العام لمصنع للمباني سابقة التجهيز فى عام ١٩٦٣. ولقد انضم يلتسين إلى الحزب الشيوعى فى عام ١٩٦١ وتدرج فى مناصبه حتى عينه برجينيف سكرتيراً أول للحزب الشيوعى فى مقاطعته سفيردولوفسك عام ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين بدأ يلتسين فى اكتساب شعبية واسعة نظراً لما قام به من إصلاحات وما قدمه من خدمات لمقاطعته (تمهيد طرق جديدة، وتوفير وسائل مواصلات مثل المترو،..). وكان يلتسين أول سكرتير للحزب فى مقاطعة يتحدث إلى الجماهير فى التلفزيون بانتظام ويتبادل الحوار مع كافة طوائف الشعب ويلتقى بهم ليجيب عن أسئلتهم واستفساراتهم، وعادة ما كان يستخدم المواصلات العامة فى سفره وتنقله. كل هذا اكسب يلتسين قاعدة شعبية عريضة نظراً لما مثله هذا من خروج على الصورة التقليدية لزعامات الحزب الشيوعى والتي كانت منعزلة عن الجماهير. وفى أبريل ١٩٨٥ انتقل يلتسين إلى موسكو حيث واصل عمله السياسى إلى أن عين سكرتيراً أول للحزب الشيوعى لمدينة موسكو فى ديسمبر ١٩٨٥، ثم أصبح عضواً فى المكتب السياسى للحزب فى فبراير ١٩٨٦. وكان لأسلوب يلتسين السابق الإشارة إليه فى التعامل مع الجماهير، ومحاربه الفساد والامتيازات، وكذلك تأييده لسياسة المصارحة التى اتبعها جورباتشوف وحرية الرأى والتعبير أثر بالغ فى تنامى شعبيته.

ووقعت حادثتان أكسبت يلتسين تعاطفاً شعبياً واسع النطاق. أولهما فى عام ١٩٨٧ حين أتهم جورباتشوف فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، بأنه يتلاعب بسياسة البيروسترويكا والجلاسنوست ولا يقوم بإصلاحات حقيقية. وقد أعتبر ذلك تمرداً من جانب يلتسين لم يسبق أن حدث منذ عهد لينين، وانتهى باستبعاد يلتسين من منصبه كسكرتير أول للحزب فى مدينة موسكو، كما استبعد من عضوية المكتب السياسى. أما الثانية فكانت فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى فى يونيو ١٩٨٨ حين طالب يلتسين بإصلاح النظام السياسى السوفييتى وقدم برنامج من أجل التحول الديمقراطى للحزب الشيوعى. ورغم الرفض والاستنكار الذى قوبل به هذا الطلب من جانب المؤتمر إلا أنه اكسب يلتسين شعبية واسعة خاصة وأن المؤتمر كان مذاعاً عبر التلفزيون. كما حظى بشعبية واحترام داخل التيار الإصلاحى الليبرالى حتى تم انتخابه فى عام ١٩٨٩ عضواً فى مؤتمر نواب الشعب الروسى الذى تولى رئاسته عام ١٩٩٠. وكان لاستقالته من الحزب الشيوعى فى يوليو ١٩٩٠ بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً من العمل به دوراً هاماً فى زيادة شعبيته وبروزه كأحد دعائم التيار الإصلاحى فى مواجهة التيار الشيوعى وتيار جورباتشوف. وفى يونيو ١٩٩١، وقبل انهيار الاتحاد السوفييتى، تم انتخاب يلتسين فى انتخابات تنافسية مباشرة كأول رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية.

وقد كان لانتخابه المباشر من جانب الشعب دور كبير فى تنامى شعبيته فى مواجهة جورباتشوف خاصة مع الدور الذى لعبه فى مقاومة المحاولة الانقلابية التى وقعت ضد جورباتشوف فى أغسطس ١٩٩١. يضاف إلى هذا أن تأييده لاستقلال روسيا عن الاتحاد السوفييتى، وللاتجاهات الليبرالية والتحول إلى اقتصاد السوق وتحديه الصريح والمعلن للحزب الشيوعى السوفييتى قد دعم من شعبيته ونفوذه، خاصة وأنه أعطى انطباعاً فى الفترة التى تلت انهيار الاتحاد السوفييتى مباشرة بأنه الذى سيقود البلاد إلى الديمقراطية والرخاء الاقتصادى.

ولكن ما أن انهار الاتحاد السوفييتى وحصلت روسيا على استقلالها، وبدأت الآثار السلبية لبرنامج يلتسين الاقتصادى والاجتماعى فى الظهور حتى بدأت شعبيته فى

الانخفاض التدريجي خاصة بعد موقفه في صراعه مع البرلمان ولجؤئه إلى القوة لحسم هذا النزاع. هذا فضلاً عن إيمانه الخمر وتدهور حالته الصحية بعد إصابته بأزميتين قلبيتين في عام ١٩٩٥. وقد ظهر هذا الانخفاض في شعبية يلتسين في الانتخابات الرئاسية في يونيو ١٩٩٦ حين اضطر إلى خوض جولة ثانية فيها لعدم حصوله على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى. وتعتبر هذه الانتخابات نقطة تحول في التاريخ الروسي باعتبارها أول انتخابات على رئاسة الجمهورية بعد تحلل الاتحاد السوفيتي وصدور دستور عام ١٩٩٣، كما أنها عبرت عن كل التيارات السياسية الموجودة في روسيا.

وفيما يتعلق بأهم سمات يلتسين ونمطه في اتخاذ القرار فإنه يتميز بالحيوية والإقدام، والاستقلالية، والقدرة على تحمل المسؤولية، والصراحة والوضوح. وهو وإن اعتمد على العديد من مصادر المعلومات عند اتخاذ قرار ما إلا أنه عادة ما ينفرد باتخاذها دون التأثر بمن حوله. كما أنه يتميز بالحزم والقدرة على غلق باب المناقشة ووضع حد للجدل الدائر حول أى موضوع وذلك باتخاذ قرار بشأنه. وعند اتخاذ القرار فلا مجال لإعادة التفكير فيه أو العدول عنه ويكون شغله الشاغل هو كيفية تنفيذ هذا القرار ومواجهة المشاكل التي تكتنف هذا التنفيذ.^(١)

هذا، وقد كان للزيارات التي قام بها، قبل توليه السلطة، إلى عدد من الدول الغربية (منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا الغربية، وأسبانيا) أثر بالغ على توجهاته الداخلية والخارجية، حيث أبدى يلتسين انبهاره بنمط الحياة الغربية ونظمها السياسية والاقتصادية. وقد ذكر يلتسين ذلك صراحة حيث كتب معلقاً على زيارته لأحد المصانع في ألمانيا الغربية: "لقد ذهلت!.. كم حاربت في سيفرديلوفسك لإقامة مثل هذه الظروف المناسبة في حجر الاستراحة بالمصانع... أن النموذج الألماني لا يصدق".^(٢) كما علق على أول زيارة له إلى الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٩ مشيراً إلى الحملة الانتخابية وقواعد العملية السياسية: "لقد

Mikheyev, Dmitry, op. cit, pp. 47 -75. (١)

Yeltsin, Boris, The Struggle for Russia, (New York: Random House, 1994), p.135. (٢)

دهشت بالطريقة التي يفعل بها الأمريكيون مثل هذه الأشياء".^(١) ولعل هذا يفسر سياسته الخارجية التي تميزت بالاندفاع نحو الغرب خاصة خلال عام ١٩٩٢.

٢- نائب رئيس الجمهورية:

وقد استحدث هذا المنصب مع استحداث منصب رئيس الجمهورية عام ١٩٩١، ولم تكن هناك اختصاصات محددة له باستثناء تولى السلطة في حالة وفاة الرئيس أو عجزه عن أداء مهامه. وقد شغل هذا المنصب منذ استحداثه في يونيو ١٩٩١ وحتى إغائه في عام ١٩٩٣ ألكسندر روتسكى، وهو عقيد متقاعد عمل في القوات الجوية ويتمتع بعلاقات قوية ونفوذ داخل المؤسسة العسكرية ومن ثم كان اختيار يلتسين له لشغل هذا المنصب لجذب تأييد المؤسسة العسكرية والاتجاه المحافظ معاً.

وقد ولد روتسكى عام ١٩٤٧، والتحق بأكاديمية القوات الجوية العليا في برنول وهو في الثامنة عشر من عمره، ثم بأكاديمية القوات العسكرية في موسكو، وبعد تخرجه منها عام ١٩٨٠ عمل في تدريب الطيارين العسكريين في ألمانيا الشرقية. وفي عام ١٩٨٤ أصبح قائد سرية في القوات الجوية وقد أرسل على رأس سرية إلى أفغانستان عام ١٩٨٥. ورغم إصابته في أحد الهجمات عام ١٩٨٦ فإنه عاد إلى أفغانستان مرة أخرى عام ١٩٨٨ حيث عمل نائباً لقائد القوات الجوية للجيش الأربعين. وقد تقاعد بعد تحطم طائرته في أغسطس ١٩٨٨ وإصابته على نحو خطير. وقد تلقى أعلى الأوسمة العسكرية "بطل الاتحاد السوفييتي"، ثم عمل رئيساً لمركز تدريب قادة القوات الجوية.

من ناحية أخرى، كان لروتسكى نشاط سياسى ملحوظ. فهو عضو في الحزب الشيوعى منذ عام ١٩٧١. وعقب السماح بالتعددية الحزبية أعلن تكوين ما أسماه "شيوعيون من أجل الديمقراطية" وهى مجموعة تتكون من ١٧٩ عضواً فى مؤتمر نواب الشعب الروسى.^(٢) وقد كون بعد ذلك حزب الشعب لروسيا الحرة الذى كان أحد الأحزاب المؤسسة

Ibid., p. 136.

(١)

Petro, Nicolai N., "The Rising Star of Russia's Vice-President", *Orbis*, vol. 37, no. 1, (Winter 1993), pp. 109 - 111.

(٢)

للاتحاد المدني الذي خاض الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ وحصل على ثلاث مقاعد فقط.

وعلى الرغم من أن روتسكى، بحكم منصبه، كان من المفترض أن يكون من أكثر المقربين إلى يلتسين إلا أنهما نادراً ما كانا يتقابلان وكانت تمضى شهور بأكملها دون أى مناقشة لأى قضايا بينهما، كذلك لم يكن روتسكى على علاقة جيدة بباقي جهاز الرئاسة. وكان له تحفظات كثيرة على سياسات يلتسين الداخلية والخارجية، سوف يتم الإشارة إلى بعض منها فى الفصل الخامس من هذه الدراسة.^(١)

٣- مستشارو الرئيس لشئون السياسة الخارجية:

وأبرزهم جينادى بريليس. وقد ولد بالقرب من مقاطعة سفيردولوفسك فى ٤ أغسطس ١٩٤٥، وتلقى تعليمه فى جامعة الأورال فى سفيردولوفسك، ثم حصل على الدكتوراه فى الفلسفة، وعمل بتدريس الفلسفة حتى عام ١٩٨٩ حين انتخب لعضوية مؤتمر نواب الشعب السوفييتى. وكان أول لقاء له مع يلتسين فى مارس ١٩٨٩ وجمع بينهما التوجه الإصلاحى الذى عرف به بريليس الذى كان أحد مؤسسى الحزب الديمقراطى لروسيا فى مايو ١٩٩٠. وكان بريليس من أشد المؤيدين لتولى يلتسين رئاسة مجلس السوفييت الأعلى، كما كان أحد قادة الحملة الانتخابية ليلتسين فى انتخابات عام ١٩٩١. وعقب تولى يلتسين الرئاسة أصبح بريليس الرجل الثانى فى الكرملين بعد يلتسين، فقد أصبح نائباً أول لرئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩٩١ ثم عمل مستشاراً ليلتسين منذ يناير ١٩٩٢.^(٢)

٤- رئيس الوزراء :

فى نوفمبر ١٩٩١ تشكلت أول وزارة روسية. وقد تولى رئاستها يلتسين الذى جمع بين منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وفى ١٥ يونيو ١٩٩١ وتحت ضغط من البرلمان تخلى يلتسين عن منصب رئيس الوزراء وعين يجور جيدر قائماً بأعمال رئيس الوزراء لحين موافقة البرلمان على تعيينه. إلا أن جيدر لم يحظ بموافقة البرلمان، الذى وافق على تعيين

Sakwa, *op. cit.*, p. 49.

(١)

Mikheyev, Dmitry, *op. cit.*, pp. 84 - 86.

(٢)

فيكتور تشيرنوميردين في المنصب وذلك في ديسمبر ١٩٩٢. وقد ظل تشيرنوميردين يشغل المنصب حتى نهاية الفترة محل الدراسة.

وقد ولد تشيرنوميردين في عام ١٩٣٨ ودرس اقتصاديات الهندسة وعمل في مجال البترول والغاز الطبيعي. كما نشط في الحزب الشيوعي لمدينة أوسك حتى عين مستشاراً صناعياً للجنة المركزية للحزب الشيوعي في عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٨٢ أصبح نائباً لوزير الغاز السوفييتي ثم وزيراً للغاز في عام ١٩٨٥. وبتحويل وزارة الغاز إلى شركة "غاز بروم" التابعة للدولة في إطار البيروسترويكام عام ١٩٨٩ أصبح تشيرنوميردين رئيساً للشركة منذ ذلك الحين وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١. إلا أنه عاد ليصبح قائماً بأعمال وزير الطاقة في مايو ١٩٩٢ ثم نائباً لرئيس الوزراء والمسئول عن قطاع الطاقة في يونيو ١٩٩٢ وحتى توليه رئاسة الوزراء في ١٤ ديسمبر من نفس العام^(١). وقد قام تشيرنوميردين بتأسيس حركة "بيتنا روسيا" في أبريل ١٩٩٥ والتي فازت بـ ٥٥ مقعد في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥.

٥ - وزير الخارجية:

وقد شغل هذا المنصب طوال الفترة محل الدراسة باستثناء الستة شهور الأخيرة، أندريه كوزيريف. وكوزيريف من مواليد عام ١٩٥١ وتلقى تعليمه في معهد موسكو للعلاقات الدولية. وقد عمل كوزيريف في إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية السوفييتية منذ عام ١٩٧٤ وحتى توليه وزارة الخارجية الروسية في أكتوبر ١٩٩٠. وقد خاض كوزيريف الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥ وحصل على مقعد في مجلس الدوما وكان هذا هو المبرر الرسمي لاستقالته في يناير ١٩٩٦ حيث لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة. وقد خلفه يفجينى بريماكوف.

وقد ولد بريماكوف في عام ١٩٢٩ في مدينة كييف عاصمة أوكرانيا حالياً، ثم انتقل مع أسرته وهو في الخامسة من عمره إلى جورجيا، ثم سافر إلى موسكو حيث تلقى تعليمه

^(١) Facts on File, vol. 52, no. 2717, (December 21, 1992), p. 949.

بمعهد الدراسات الشرقية. وأتم دراسته العليا فى كلية الاقتصاد جامعة موسكو. وقد بدأ حياته العملية عام ١٩٥٦ مراسلاً للإذاعة، ثم عمل فى صحيفة البرافدا الناطقة باسم الحزب الشيوعى. وقد أوفدته البرافدا مراسلاً صحفياً لها فى القاهرة لمدة عشر سنوات، وله كتابان عن تلك الفترة وهما: "مصر فى عهد عبد الناصر" و"إطلاق الحمامة" وهو عن حرب يونيو ١٩٦٧. كما أن رسالته لنيل درجة الدكتوراه كانت عن الاقتصاد المصرى. وعقب عودته من مصر ترك العمل الصحفى عام ١٩٧٠ وعمل نائباً لمدير المعهد الدولى للاقتصاد والعلاقات الخارجية ثم أصبح مديراً للمعهد. وفى عام ١٩٧٧ تولى منصب عميد معهد الدراسات الشرقية. وقبيل انهيار الاتحاد السوفييتى أصبح بريماكوف عضواً فى المكتب السياسى، كما عمل مستشاراً لجورباتشوف لشئون السياسة الخارجية والأمنية. وكان له دور ملحوظ فى محاولة الوساطة السوفييتية للتسوية السلمية لأزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١). وقد تولى بريماكوف رئاسة وكالة الاستخبارات الخارجية السوفييتية SVR فى سبتمبر ١٩٩١ والتي انتقلت بعد ذلك إلى السيادة الروسية.^(١)

٦- رئيس البرلمان :

تولى رسلان حسب اللاتوف رئاسة البرلمان الروسى خلفاً ليلتسين منذ يوليو ١٩٩١ وحتى أكتوبر ١٩٩٣. وحسب اللاتوف من مواليد عام ١٩٤٢ وهو مسلم من أصل شيشانى. وقد ظل حسب اللاتوف قائماً بأعمال رئيس البرلمان منذ يوليو ١٩٩١ حتى أكتوبر من نفس العام، حيث فشل فى الحصول على الأغلبية المطلوبة لتوليهِ المنصب فى يوليو ١٩٩١ وذلك بسبب معارضة ذوى الاتجاه الديمقراطى الإصلاحى. إلا أن دوره فى مقاومة المحاولة الانقلابية فى أغسطس ١٩٩١ كان له أكبر الأثر فى نجاحه فى الفوز بالمنصب وذلك فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١.^(٢)

وعقب التغييرات التى أحدثتها دستور عام ١٩٩٣ على هيكل السلطة التشريعية وإجراء الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩٣ تولى إيفان ريبكين (١٩٤٧) رئاسة مجلس الدوما

^(١) Facts on File, vol. 56, no. 2875, (January 1-11, 1996), pp. 8-9.

^(٢) Sakwa, op. cit., p. 58.

وذلك منذ يناير ١٩٩٤ وحتى ديسمبر ١٩٩٥ فى حين تولى فلاديمير شميكو رئاسة مجلس الاتحاد خلال الفترة نفسها. وينتمى إيفان ريكن إلى الحزب الزراعى ذو التوجه الشيوعى، أما شميكو فهو من مواليد عام ١٩٤٥ وهو من أصل بولندى واحتل منصب النائب الأول لرئيس الوزراء منذ يونيو ١٩٩٢ وحتى يناير ١٩٩٤. كما أسس حزباً أسماه "النهج الجديد".

وفى أعقاب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥ تولى جينادى سيليزنيوف عضو الحزب الشيوعى ومحرر البرافدا السابق رئاسة مجلس الدوما وذلك فى ١٧ يناير ١٩٩٦، كما تولى يجور أستروبييف حاكم إقليم الأورال رئاسة مجلس الاتحاد.

٧ - قادة المعارضة البرلمانية:

أتاح التغيير الذى حدث فى هيكل النظام السياسى بصدور دستور عام ١٩٩٣ وأجراء الانتخابات التشريعية الفرصة للأحزاب لممارسة دور أكبر فى العملية السياسية. وفى هذا الإطار، اكتسبت الأحزاب ذات الاتجاهين القومى والشيوعى المعارضة لتوجهات يلتسين وسياساته الداخلية والخارجية نفوذاً متزايداً داخل مجلس الدوما وذلك منذ تشكيله لأول مرة عبر الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ ثم تلك لعام ١٩٩٥ (أنظر الجداول ٨ و ٩). وفى هذا الإطار يبرز على وجه الخصوص دور كل من فلاديمير جيرونوفسكى زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى الفائز بـ ٦٤ مقعد (١٤.٤%) من إجمالى عدد المقاعد فى انتخابات عام ١٩٩٣ ليحتل بذلك المرتبة الثانية بعد حزب "خيار روسيا" الإصلاحى الذى يتزعمه يجور جيدر (٦٦ مقعد). وجينادى زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعى أكبر الأحزاب من حيث عدد المقاعد فى انتخابات عام ١٩٩٥ (١٥٧ مقعد، أى ٣٧% من إجمالى عدد المقاعد).

وفلاديمير جيرونوفسكى من مواليد عام ١٩٤٦، وهو رجل قانون، ومؤسس وزعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى منذ مارس ١٩٩٠، وهو أول حزب يتم تشكيله رسمياً فى ظل التعددية الحزبية إلى جانب الحزب الشيوعى. وكان جيرونوفسكى قد خاض الانتخابات الرئاسية الروسية فى يونيو ١٩٩١ ضد يلتسين وجاء الثالث بنسبة ٨%، فى حين احتل المرتبة الخامسة فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦ بنسبة ٥.٨٤%. ويرى جيرونوفسكى

أن سياسة يلتسين وكوزيريف قد قوضت من وضع روسيا ومكانتها كقوة كبرى وجعلتها "تركع على ركبتيها". وفى كتاب له صدر عام ١٩٩٤ تحت عنوان "آخر قفزة نحو الجنوب" عرض مجموعة من الأفكار حول "بعث روسيا العظيمة" حيث يرى أن روسيا يجب أن تكون إمبراطورية وأنه يجب العودة إلى الحدود التى كانت عليها الإمبراطورية الروسية عام ١٩٠٠ حيث كانت روسيا تسيطر على بعض أجزاء من بولندا وفنلندا الحالية. ويرى أن هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا بتغيير هيكل النظام العالمى القائم ووضع الولايات المتحدة فيه. كذلك، عارض جيرونوفسكى قيام الكومولث باعتباره عملاً غير شرعى وغير دستورى، وأكد على ضرورة حماية الروس الموجودين خارج روسيا، وضرورة مساعدة حلفاء روسيا التقليديين مثل الصرب والعراق وليبيا^(١).

وقد انعكست أفكاره هذه على برنامج حزبه فكان الحزب الوحيد الذى لديه رؤية واضحة وبرنامج محدد فى السياسة الخارجية خلال انتخابات عام ١٩٩٣، والذى تضمن ضرورة مساعدة الروس الموجودين فى دول الكومولث وحمائهم، وأن المجال الحيوى لمصالح روسيا يتمثل فى دول الكومولث ويجب أن يمتد إلى الجنوب ليشمل المنطقة من تركيا وحتى أفغانستان. كما تضمن أيضا ضرورة وقف المساعدات المقدمة من روسيا إلى دول العالم الثالث والتركيز على مبيعات السلاح إلى هذه الدول.^(٢)

أما زيوجانوف فقد ولد عام ١٩٤٤ بقرية مورينو بمنطقة الاورال وتولى زعامة الحزب الشيوعى منذ عام ١٩٩٠. ويلاحظ أن الحزب الشيوعى لم يبد اهتماماً واضحاً بقضايا السياسة الخارجية حيث ركز على القضايا الداخلية ووجه خطابه أساساً إلى كبار السن والفقراء والعاطلين الذين يعانون من التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للروبل وتقلص الخدمات الطبية والعلاجية المجانية، مما اكسبه شعبية واسعة انعكست فى فوزه بأكثر عدد من المقاعد فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥، وفوز زيوجانوف بأعلى نسبة من الأصوات بعد يلتسين فى الانتخابات الرئاسية فى يونيو/ يوليو ١٩٩٦ (٣٢.١٣% فى

(١) Aslund, Anders, "Russia's Success Story", Foreign Affairs, vol. 73, no. 5, (Sept./ Oct. 1994), pp. 73, 77 - 78 , 83.

(٢) Shearman, Peter, Defining the National Interest: Russian Foreign policy and Domestic Politics, in Kanet, Roger E. & Kozhemiakin, Alexander V., The Foreign Policy of Russian Federation, (New York: Macmillan Press LTD, 1997), p. 6.

الجملة الأولى مقابل ٣٤.٨٢% ليلتسين، و ٤٠.٤١% فى الجملة الثانية مقابل ٥٣.٧% ليلتسين).

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد رفض الحزب الشيوعى التوجه الغربى وأكد على ضرورة استعادة المكانة الدولية لروسيا كقوة كبرى، واستعادة حدود روسيا التى كانت عليها فى ظل الاتحاد السوفييتى. فقد أكد زيجانوف خلال الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥ على أهمية إجراء استفتاء حول أحياء الاتحاد السوفييتى السابق، وقارن بين الدور القيادى الذى كان يلعبه الاتحاد السوفييتى على المستوى العالمى، وتأكل هذا الدور الآن.

من العرض السابق يتضح أن النخبة الحاكمة الروسية خلال الفترة محل الدراسة لم تكن بصفة عامة ذات خبرة واسعة بشئون السياسة الخارجية (باستثناء وزير الخارجية)، بل أن بعضهم لم تتح له فرصة السفر إلى الخارج قبل توليه منصبه. وأن مواقفهم تجاه القضايا الخارجية كانت مرتبطة إلى حد كبير بالصراع على السلطة. فلم يكن لدى يلتسين ووزير خارجيته رؤية واضحة لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الروسية عقب انهيار الاتحاد السوفييتى، ومن ثم مثلت سياستيهما استمراراً لسياسات جورباتشوف. من ناحية أخرى، نبعت مواقف القوى المعارضة لهذه السياسة من محاولتها زعزعة شعبية يلتسين وتأكيدها سلطاتها فى مجال السياسة الخارجية.

رابعاً : خصائص النخبة الحاكمة :

أهم ما يلاحظ على النخبة الحاكمة الروسية خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩١ - ١٩٩٦) أنها مثلت امتداداً للنخبة الحاكمة السوفيتية. فغالبيتها أعضاء النخبة خاصة على المستوى الأعلى كانوا جزءاً من النخبة الحاكمة السوفيتية وتولوا مناصبهم فى ظل الاتحاد السوفييتى بما فى ذلك الرئيس يلتسين ذاته والذى تولى رئاسة الجمهورية الروسية فى يونيو ١٩٩١ أى قبل انهيار الاتحاد السوفييتى بستة أشهر. كذلك أندريه كوزيرف الذى تولى وزارة الخارجية منذ أكتوبر ١٩٩٠. ومنهم من عمل فى ظل النظام السوفييتى ومن بينهم تشرنوميردين الذى عمل وزيراً للغاز السوفييتى عام ١٩٨٥.

هذا، وتتسم النخبة الحاكمة الروسية - على النحو السابق تحديده - بمجموعة من الخصائص أهمها :

١ - محورية دور الرئيس:

فالرئيس هو الذى يهيمن على عملية صنع القرار وعلى باقى أعضاء النخبة التنفيذية (رئيس الوزراء والوزراء) خاصة فى ظل دستور عام ١٩٩٣. فرغم إنهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة والانتقال إلى التعددية الحزبية والتطور نحو الديمقراطية فإن روسيا مازالت تحت حكم فردى تأكد بدستور عام ١٩٩٣ الذى جرد البرلمان مما كان له من سلطات فى مواجهة الرئيس. فروسيا انتقلت من نظام يهيمن عليه السكرتير العام للحزب الشيوعى المختار من جانب قيادات الحزب إلى نظام يهيمن عليه الرئيس المنتخب مباشرة من جانب الشعب. وقد ساعد على ذلك الظروف التى أحاطت بانتهاء الاتحاد السوفييتى بدءاً بانقلاب أغسطس ١٩٩١ والذى قام يلتسين بدور رئيسى فى مقاومته، ومولد الدولة الروسية وعدم وجود مؤسسات راسخة مما أتاح للرئيس قدراً كبيراً من حرية الحركة وأفسح المجال أمامه للسيطرة على عملية صنع القرار وإقامة مؤسسات موالية وتابعة له شخصياً وليس لها استقلالية وذلك باستثناء البرلمان الذى ظل يمثل العقبة الوحيدة للهيمنة المطلقة للرئيس حتى صدور دستور عام ١٩٩٣.

٢ - عدم الاتساق الأيديولوجى :

فأهم ما يميز النخبة الحاكمة الروسية هو عدم الاتساق الأيديولوجى حيث انتمى أعضاؤها إلى ثلاث اتجاهات سياسية متعارضة:

• الاتجاه الأول :

يؤيد التحول السريع إلى اقتصاد السوق، ويفضل "العلاج بالصدمة" Shock Therapy كوسيلة لذلك، والتى تقتضى الخصخصة السريعة للصناعة والزراعة والخدمات، وتحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد للاستثمار المحلى والأجنبى، وينظر للتجربة الغربية كنموذج أعلى ويرى أن المساعدات الغربية أساسية لنجاح هذا التحول. كما يؤمن أنصار هذا الاتجاه بضرورة العمل على صياغة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الغرب والاندماج السريع فى الاقتصاد العالمى. وينتمى إلى هذا الاتجاه الرئيس يلتسين، ووزير خارجيته أندريه

كوزيرف، ويجور جيدر المسئول عن برنامج الإصلاح الاقتصادى والقائم بأعمال رئيس الوزراء (يونيو - ديسمبر ١٩٩٢).

• الاتجاه الثانى :

ويمكن التمييز داخله بين ثلاث تيارات أساسية: القوميون والمحافظون والشيوعيون. ويركز القوميون على وحدة روسيا ويرغبون فى العودة إلى ما قبل الثورة البلشفية. وهم يشكون فى النوايا الغربية ويترددون فى طلب المساعدة من الغرب، ويفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية فى التغلب على مشاكلها الاقتصادية. كما أنهم ضد التأثير الغربى على الثقافة الروسية، ويركزون على ضرورة التمسك بالثقافة القومية الروسية وإحيائها، وكذا على الأرثوذكسية الروسية كقاعدة معنوية. كما أنهم وأن كانوا يؤيدون الإصلاح الاقتصادى فإنهم يرون ضرورة الاهتمام بالزراعة والعناية بأوضاع الفلاحين وكذا الاهتمام بالصناعة العسكرية التقليدية. ومن أبرز قيادات هذا الاتجاه فلاديمير جبرونوفسكى زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى.

أما المحافظون فيؤمنون بمحورية دور الدولة وأهميته فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهم يعارضون الاندفاع إلى الغرب ويؤمنون بأهمية التوجه الآسيوي، وضرورة الحفاظ على النفوذ الروسى فى دول الكومنولث باعتبارها المجال الحيوى لروسيا. ومن أبرز القيادات المحافظة رسلان حسب اللاتوف رئيس البرلمان (أكتوبر ١٩٩١ - أكتوبر ١٩٩٣)، ونائب الرئيس الكسندر روتسكى.

هذا على حين يفضل الشيوعيون العودة إلى النظام المركزى فى الاقتصاد ويرفضون كل الإصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق. كما يرون ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية. وأن الغرب والولايات المتحدة مازالا يمثلان تهديداً لأمن روسيا ومصالحها. ومن أبرز القيادات الشيوعية جينادى زيوجانوف.

ورغم أن المحافظين يؤمنون بجوهر المبادئ الشيوعية خاصة تدخل الدولة فى تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم لا يطلقون على أنفسهم شيوعيين وفى هذا يتميزون

عن الشيوعيين الذين يعتقدون الشيوعية جوهرًا وشعارًا ويمجدون الماضي الشيوعي ويتطلعون إلى العودة إليه.

• الاتجاه الثالث:

وممثلوه يجمعون بين الاتجاهين السابقين ويحاولون إيجاد التوازن بينهما. ولذا، فإنه من الصعب التعميم وإيجاد خطوط مشتركة لكل اتجاه الوسط إلا أنه يمكن القول بأن الاتجاه السائد بينهم يؤمن بالديمقراطية وبضرورة التحول الديمقراطي، وكذا بالخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق ولكن تدريجياً وببطء حيث يرفضون "العلاج بالصدمة"، ومع الحفاظ على دور أوسع للدولة في الحياة الاقتصادية. كما أنهم يؤمنون بروسيا الموحدة وبضرورة تجنب أى سياسات تؤدي إلى تجزئة البلاد. وهم يؤكدون على ضرورة الاعتماد على الموارد الروسية والحد من اللجوء إلى الغرب لتوفير الاستثمارات والمساعدات لروسيا. ومن أبرز المنتمين إلى هذا الاتجاه فيكتور تشرنوميردين رئيس الوزراء منذ ديسمبر ١٩٩٢^(١).

ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي أتت النخبة التنفيذية من الإصلاحيين واتجاه الوسط. وخلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ على وجه الخصوص كان هناك اتجاه واضح للاستعانة بذوى الاتجاه الإصلاحي. وقد عبر يلتسين عن ذلك صراحة في حديث تليفزيوني في ٦ مايو ١٩٩٣ بقوله "هؤلاء الذين لا يشاركوننا أهدافنا لابد وأن يرحلوا حتى لا يتدخلوا في عملنا"^(٢). عملنا"^(٣). وفي هذا الإطار قام يلتسين بإقالة كل من جريجورى خيزا نائب رئيس الوزراء والمسئول عن السياسة الصناعية لجدله المستمر حول جدوى التحول إلى اقتصاد السوق، وكذلك يورى سكوكوف سكرتير مجلس الأمن القومي لتعبيره عن رفضه مد السلطات الاستثنائية ليلتسين فى مارس ١٩٩٣.

إلا أنه بعد فوز الشيوعيين بالعدد الأكبر من المقاعد فى مجلس الدوما فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥، مما يعكس انحسار شعبية الاتجاه الإصلاحي نتيجة الآثار السلبية

(١) Willerton, John P., Yeltsin and Russian Presidency, in white, Stephen and others (eds.), *op. cit.*, pp. 35 - 43.

(٢) *Facts on File*, vol. 53, no. 2738, (May 20, 1993), p. 375.

للسياسات الإصلاحية، وفي إطار الاستعداد للانتخابات الرئاسية في يونيو ١٩٩٦، قام يلتسين بإحداث تغييرات وزارية في يناير ١٩٩٦ تضمنت استبعاد عدد من رموز الاتجاه الإصلاحي لعل أبرزهم أناتولى تشوبايس نائب رئيس الوزراء والمسئول عن الخصخصة وهو أحد قادة الإصلاح الاقتصادي أو ما عرف بالعلاج بالصدمة، وكذلك وزير الخارجية أندريه كوزيرف، في حين تمت الاستعانة بعدد من ذوي اتجاه الوسط من بينهم وزير الخارجية يفجينى بريماكوف.

وقد أدى انتماء أعضاء النخبة الحاكمة إلى اتجاهات سياسية متعارضة إلى انقسام النخبة وعدم وجود اتفاق على الخطوط العريضة للسياسات الداخلية والخارجية سواء داخل السلطة التنفيذية أو بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

٣ - تباين درجة التجديد:

توضح مقارنة الجداول ٥ و ٦ و ٧، ضعف درجة التجديد في المستويات العليا للنخبة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) في حين تشهد مستوياتها الأقل (نواب رئيس الوزراء والوزراء) تغييرات شبه مستمرة. فخلال الفترة من تشكيل حكومة تشرنوميرين في ديسمبر ١٩٩٢ وحتى التعديل الوزاري عقب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ حدثت ثلاث تعديلات وزارية. الأولى في أبريل ١٩٩٣ حين عين كل من أوليج لوبوف وأوليج سوسكوفيتس نائب أول لرئيس الوزراء. والثانية في يوليو ١٩٩٣ حين تم عزل وزير الأمن فيكتور برانيكوف وعين نيكولاي جولشكو قائماً بأعمال وزير الأمن. والثالث في سبتمبر ١٩٩٣ حين عين يجور جيدر نائب أول لرئيس الوزراء ووزيراً للاقتصاد. كما عين نيكولاي جولشكو وزيراً للأمن.

كذلك، فإنه خلال الفترة من يناير ١٩٩٤ وحتى التعديل الوزاري في يناير ١٩٩٦ وذلك في أعقاب الانتخابات التشريعية في ديسمبر ١٩٩٥ حدثت ثمانية تغييرات وزارية. أولها في أبريل ١٩٩٤ حين عين سيرجي شاخاريا نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً لشئون القوميات والسياسة الإقليمية. وثانيها في مايو ١٩٩٤ حين استقال شاخاريا وعين نيكولاي يجوروف وزيراً لشئون القوميات والسياسة الإقليمية. ثم في يوليو ١٩٩٤ عندما عين يافيم باسين وزيراً للأعمار. وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ عين ألكسندر نازارتشيك عضو الحزب الزراعي وزيراً

للزراعة خلفا ليفكتور خالستون. أما كبرى هذه التغييرات فكانت فى نوفمبر ١٩٩٤ وشملت: تعيين فلاديمير بانسكوف وزيراً للمالية، وتعيين أناتولى تشوبايس نائباً أول لرئيس الوزراء، ويفجينى ياسين وزيراً للاقتصاد. كذلك، تعيين ألكسى بولشاكوف نائباً لرئيس الوزراء والوزير المسئول عن العلاقات مع دول الكومنولث. كما عين أوليج دافيدوف وزيراً للعلاقات الاقتصادية الخارجية ونائباً لرئيس الوزراء. أما خامس هذه التغييرات فكان فى يناير ١٩٩٥ حين عين فالنتين كوفاليف وزيراً للعدل. تلا ذلك وفى يوليو ١٩٩٥ تعيين فياتشسلاف ميخايلوف وزيراً لشئون القوميات والسياسة الإقليمية. كما تم تعيين الكولونيل أناتولى كوليكوف وزيراً للداخلية. وفى نوفمبر ١٩٩٥ تم عزل وزير الصحة والصناعات الدوائية إدوارد نيتشيف وتعيين ألكسندر تسريجو رودتسيف قائماً بالأعمال.

ولعل تكرار التعديلات الوزارية يؤكد هيمنة الرئيس على العملية السياسية وميله إلى الانفراد بصنع القرار واستبعاد كل من له توجه أو رؤية مختلفة للسياسة الداخلية أو الخارجية الواجب اتباعها من وجهة نظره.

٤ - وصول جيل جديد إلى السلطة:

انتمى أعضاء النخبة الحاكمة الروسية خلال الفترة محل الدراسة إلى جيل الأربعينات والخمسينيات أساساً مع وجود بعض الأعضاء من مواليد أواخر الثلاثينات ومن ثم فهى تمثل جيلاً مختلفاً تماماً عن جيل جورباتشوف والأجيال السابقة عليه. فهو جيل بدأ حياته السياسية وتدرج فى المناصب فى ظل سياسات جورباتشوف وكان لهذا تأثيره على فكر النخبة الحاكمة خلال الفترة محل الدراسة ومواقفها تجاه القضايا المختلفة وفقاً لرؤيتها وتقييمها لتجربة جورباتشوف وسياساته سلباً أو إيجاباً.

٥ - ضعف تمثيل المرأة:

فالنخبة الحاكمة الروسية هى نخبة من الرجال أساساً. بل أن وضع المرأة أصبح أضعف فى النظام الروسى عنه فى ظل النظام السوفييتى السابق حيث ألغيت النسبة المخصصة للمرأة فى مقاعد البرلمان فى انتخابات مؤتمر نواب الشعب فى مارس ١٩٩٠ مما أدى إلى انخفاض عدد مقاعد المرأة فى البرلمان إلى حوالى ٥.٥% مقارنة بـ ١٥.٧% عام ١٩٨٩.

كما غابت المرأة من مواقع صنع القرار باستثناء بعض الأمثلة المحدودة منها: إيلا بمفيلوفا وزيرة الأمن الاجتماعي في وزارة تشرنوميردين المشكلة في ديسمبر ١٩٩٢، ويكتيرينا لاخوفا مستشار يلتسين لشئون المرأة^(١). وليودميلا بيزليبيكينا وزيرة الرفاهة الاجتماعية منذ ديسمبر ١٩٩٤. وتاتنيا بارمانوفا التي عملت قائما بأعمال رئيس البنك المركزي خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٤ وحتى نوفمبر ١٩٩٥ وفشلت في الاحتفاظ بالمنصب نتيجة رفض مجلس الدوما التصديق على تعيينها. ويؤكد ذلك عدم نضوج التحول الديمقراطي في روسيا وترسخ القيم الديمقراطية في المجتمع والنظام الروسى.

من التناول السابق لأهم خصائص النخبة الحاكمة الروسية والاستمرار والتغير فيها خلال الفترة محل الدراسة يتضح أنه على حين استطاع يلتسين تدعيم سلطته وبناء مؤسسات الدولة وإقامة نظام رئاسى قوى يهيمن فيه الرئيس على مقاليد الأمور الداخلية والخارجية، فإنه لم يستطع -على خلاف جورباتشوف- تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق داخل النخبة على أولويات السياستين الداخلية والخارجية. وإذا كان الصراع السياسى فى عهد جورباتشوف قد جرى داخل الحزب الشيوعى ولجنته المركزية، فإن التغيرات التى حدثت فى هيكل النظام الروسى عقب انهيار الاتحاد السوفييتى ثم عقب صدور دستور ١٩٩٣ قد نقلت هذا الصراع إلى ساحة البرلمان ممثلا فى مؤتمر نواب الشعب حتى عام ١٩٩٣ ثم فى مجلس الدوما حيث ظلت سياسة يلتسين الخارجية موضع رفض وانتقاد من جانب قطاعات واسعة فى النخبة البرلمانية، بل ومن بعض أجنحة السلطة التنفيذية. وقد كان ذلك من أهم العوامل التى أدت إلى حدوث التغيير الذى شهدته هذه السياسة منذ بدايات عام ١٩٩٣، وهو ما سيتم تناوله تفصيلا فى الفصل الخامس من هذه الدراسة.

Sakwa, *op. cit.*, pp. 259 - 260.

(١)

جدول (٥)

النخبة التنفيذية (ديسمبر ١٩٩٢)^(١)

المنصب	الاسم	م
رئيس الجمهورية	بوريس يلتسين	٠١
رئيس الوزراء	فيكتور تشيرنوميردين	٠٢
النائب الأول لرئيس الوزراء والمسئول عن إدارة الاقتصاد	فلاديمير شوميكو	٠٣
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن التعليم	بوريس سلتيكوف	٠٤
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن الشؤون المالية والاقتصادية	بوريس فيدروف	٠٥
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن إدارة ممتلكات الدولة (الخصخصة)	أناتولى تشوبايس	٠٦
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن الصناعة والفضاء	جربجورى خيزا	٠٧
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن العلاقات الاقتصادية مع دول CIS	يورى ياروف	٠٨
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن العلاقات الاقتصادية الخارجية والسياسة الاجتماعية	الكسندر شوخين	٠٩
نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة الدولة لشئون القوميات	سيرجى شاخاريا	٠١٠
وزير المالية	فاسيلى برتشوك	٠١١
وزير الاتصالات	فلاديمير بولجاك	٠١٢
وزير الدفاع	المارشال بافيل جراتشيف	٠١٣
وزير الخارجية	أندرية كوزيرف	٠١٤
وزير الصحة	إدوارد نيتشيف	٠١٥
وزير البيئة والموارد الطبيعية	فيكتور دانييلوف - دانييلين	٠١٦
وزير العمل	جينادى ميليكين	٠١٧
وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية	سيرجى جلازيف	٠١٨
وزير الأمن	جنرال فيكتور برانيكوف	٠١٩
وزير الداخلية	جنرال فيكتور يورين	٠٢٠
وزيرة الأمن الاجتماعى	إيلا بامفيلوفا	٠٢١
وزير الصحافة والمعلومات	ميخائيل فيدوتوف	٠٢٢
وزير العدل	نيكولاى فيودروف	٠٢٣
وزير المواصلات	فيتالى يفيموف	٠٢٤
وزير الوقود والطاقة	يورى شافرنيك	٠٢٥
وزير السكك الحديدية	جينادى فدييف	٠٢٦
وزير الزراعة	فيكتور خليستون	٠٢٧
وزير الاقتصاد	أندريه نيتشيف	٠٢٨
وزير السياحة والثقافة	يفجينى سيدروف	٠٢٩
وزير الطاقة الذرية	فيكتور ميخالوف	٠٣٠
وزير التعليم	يفجينى تكتشينكو	٠٣١

Keesing's Record of World Events, vol. 40, (January 1993), p. 39284.

(١)

جدول (٦)
النخبة التنفيذية (يناير ١٩٩٤)^(١)

الوظيفة	الاسم	م
رئيس الجمهورية	بوريس يلتسين	.١
رئيس الوزراء	فيكتور تشيرنوميردين	.٢
النائب الأول لرئيس الوزراء	أوليغ سوسكوفيتس	.٣
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن الزراعة	الكسندر زفيربيخا	.٤
نائب رئيس الوزراء والمسئول عن الخصخصة	أناتولى تشوبايس	.٥
نائب رئيس الوزراء	يورى ياروف	.٦
وزير الصحة وصناعة الدواء	إدوارد نيتشيف	.٧
وزير التغذية والزراعة	فيكتور خليستون	.٨
وزير شؤون القوميات والسياسة الإقليمية	سيرجى شاخاريا	.٩
وزير الخارجية	أندرية كوزيرف	.١٠
وزير الدفاع المدنى والطوارئ والكوارث الطبيعية	سيرجى شويجو	.١١
وزير الاقتصاد	الكسندر شوخين	.١٢
وزير المالية	سيرجى دوبنين	.١٣
وزير العدل	يورى كالميكوف	.١٤
وزير الدفاع	بافيل جراتشيف	.١٥
وزير الداخلية	الجنرال فيكتور يرين	.١٦
وزير الطاقة والوقود	يورى شافرنيك	.١٧
وزير العمل	جينادى ميليكين	.١٨
وزير البيئة والموارد الطبيعية	فيكتور دانيلوف - دانيلين	.١٩
وزير الطاقة الذرية	فيكتور ميخالوف	.٢٠
وزير التعليم	يفجينى تكتشينكو	.٢١
وزير الثقافة	يفجينى سيدوروف	.٢٢
وزير الرفاهة الاجتماعية	ليودميلا بيزليبيكينا	.٢٣
وزير الأعمار	يافيم باسين	.٢٤

Keesing's Record of World Events, (January 1994), p. 39825.

(١)

جدول (٧)
النخبة التنفيذية (يناير ١٩٩٦)^(١)

الم	الاسم	الوظيفة
١.	بوريس يلتسين	رئيس الجمهورية
٢.	فيكتور تشيرنوميردين	رئيس الوزراء
٣.	فلاديمير كدنيكوف	النائب الأول لرئيس الوزراء والمسؤول عن السياسة الاقتصادية
٤.	أوليج سوسكوفيتس	النائب الأول لرئيس الوزراء
٥.	يورى ياروف	نائب رئيس الوزراء
٦.	الكسندر كازكوف	نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة ممتلكات الدولة
٧.	فلاديمير كينيليف	نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن الثقافة والعلوم والتعليم
٨.	الكسندر زفيربيخا	نائب رئيس الوزراء والقائم بأعمال وزير التغذية والزراعة
٩.	أوليج دافيدوف	نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات الاقتصادية الخارجية
١٠.	ألكسى بولشاكوف	نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات مع دول الكومنولث
١١.	فياتشيسلاف ميخائيلوف	نائب رئيس الوزراء ووزير شؤون القوميات والسياسة الإقليمية
١٢.	يفجينى برهماكوف	وزير الخارجية
١٣.	بافيل جراتشيف	وزير الدفاع
١٤.	سيرجى شويجو	وزير الدفاع المدنى والطوارئ والكوارث الطبيعية
١٥.	الكولونيل أناتولى كوليكوف	وزير الداخلية
١٦.	فالتين كوفاليف	وزير العدل
١٧.	فيكتور بنسكوف	وزير المالية
١٨.	بيتر مستوفوى	وزير الخنصصة (قائم بأعمال)
١٩.	يورى شافرنيك	وزير الطاقة والوقود
٢٠.	الكسندر تسريجورودتسيف	وزير الصحة وصناعة الدواء
٢١.	ليودميلا بيزليكيينا	وزارة الرفاهة الاجتماعية
٢٢.	جينادى ميليكيان	وزير القوى العاملة
٢٣.	فيكتور دانييلوف دانييليان	وزير البيئة
٢٤.	يافيم باسين	وزير الإنشاء
٢٥.	فيكتور ميخالوف	وزير الطاقة الذرية
٢٦.	نيكولاى تساخ	وزير المواصلات
٢٧.	يفجينى تكشينكو	وزير التعليم
٢٨.	يفجينى سيدوروف	وزير الثقافة

(١) تم استخلاص هذا الجدول من:

Keesing's Record of World Events, Vol. 42, Reference Supplement.
Ibid., (January 1996), pp. 40909 - 10.

جدول (٨)

زعماء الكتل والأحزاب داخل مجلس الدوما

(١٩٩٣ - ١٩٩٥)^(١)

عدد المقاعد في الدوما	الكتلة أو الحزب	زعيم الكتلة أو الحزب	
٦٦	خيار روسيا	المؤيدين للإصلاح: يجور جيدر	*
٢٧	كتلة يابلوكو	(جرينجورى يافلنسكى وفلاديمير لوكين)	
١٩	حزب الوفاق والوحدة الروسية	سيرجى شاخاريا	
٤	الحركة الروسية للإصلاح الديمقراطي	جبريل بوبوف	
١١٦			
٦٤	الحزب الليبرالى الديمقراطى	المعارضيين للإصلاح: فلاديمير جبرونوفسكى	*
٤٨	الحزب الشيوعى	جينادى زوبجانوف	
٣٣	الحزب الزراعى	ميخائيل لابشين	
١٤٥			
٢٣	نساء روسيا	اتجاه الوسط: ألفيتينا فيدلوفا	*
١٥	الحزب الديمقراطى لروسيا	نيكولاى ترافكين	
٣	الاتحاد المدنى من أجل الاستقرار والعدالة	أركادى فولسكى	
٢	كتلة الانسانية والكرامة	فياتشيسلاف جريشين	
٤٣			
١٣		أحزاب أخرى:	*
١٢٧		المستقلون:	*
١٤٠			
٤٤٤			

عدد المقاعد النهائية في الدوما ٤٤٤ بدلاً من ٤٥٠ لأن هناك ٦ دوائر لم يستطع أى من المرشحين فيها تحقيق الفوز بالأغلبية المطلوبة وذلك في الانتخاب الفردى.

(١) NcFaul, Michael, Explaining the Vote 'Journal of Democracy, Vol. 5, No. 2, (April 1994), p.5 - 7.

جدول (٩)

زعماء الكتل والأحزاب داخل مجلس الدوما

(١٩٩٥ - ١٩٩٩)^(١)

عدد المقاعد في الدوما	الكتلة أو الحزب	زعيم الكتلة أو الحزب	
٥٥	بيتنا روسيا	المؤيدين للإصلاح: فيكتور تشيرنوميردين	*
٤٥	كتلة يابلوكو	(جريجوري يافلنسكي وفلاديمير لوكين)	
٩	خيار روسيا	يجور جيدر	
١٠٩			
١٥٧	الحزب الشيوعي	المعارضين للإصلاح: جينادي زيجانوف	*
٥١	الحزب الليبرالي الديمقراطي	فلاديمير جيرونوفسكي	
٢٠	الحزب الزراعي	ميخائيل لابينين	
٩	كتلة السلطة للشعب	نيكولاي ريزكوف	
٢٣٧			
٢٧		أحزاب أخرى:	*
٧٧		المستقلون:	*
٤٥٠			

Facts on File, vol. 55, no. 2872, (December 1995), p. 994 - 995.

(١)

(

الفصل الخامس

سياسة إعادة الهيكلة
بين الاستمرار والتغير في عهد يلتسين
(١٩٩١ - ١٩٩٦)

أوضحت التجربة السوفييتية، على النحو السابق تناوله تفصيلاً فى الفصل الثالث من هذه الدراسة، أنه قد يكون من اليسير البدء فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية إلا أنه من الصعوبة بمكان التحكم فى مسار هذه العملية وآثارها المحتملة. فقد نجح جورباتشوف فى إدخال برنامجه لإعادة هيكلة السياسة الخارجية حيز التنفيذ، ولكن بدلاً من أن تؤدى إعادة الهيكلة إلى الحفاظ على المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى كأحدى القوتين العظميين أدت إلى مزيد من التراجع للنفوذ السوفييتى، وانتهت بانهار الاتحاد السوفييتى.

وعقب تفكك الاتحاد السوفييتى كانت هناك ثلاثة بدائل أساسية محتملة لمسار السياسة الخارجية الروسية. أولها، الاستمرار فى نفس توجهات إعادة الهيكلة. وثانيها، استمرار التوجه العام لإعادة الهيكلة مع تشذيبها وتصحيح مسارها والتخفيف من غلوائها. وثالثها، حدوث إعادة هيكلة مضادة والتراجع عن كل ما تم تبنيه فى مرحلة إعادة الهيكلة. وفى الحالة الروسية محل الدراسة تضافرت مجموعة من العوامل الموضوعية أدت إلى استمرار التوجهات الأساسية لإعادة الهيكلة، أهمها وصول نخبة لها نفس التوجهات الإصلاحية وتؤمن بأهمية التقارب مع الغرب إلى السلطة، واستمرار العوامل الموضوعية التى أدركها جورباتشوف ودفعته إلى إعادة الهيكلة وأهمها الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها البلاد وحاجتها إلى المساعدات والاستثمارات الأمريكية والغربية. ومن ثم جاءت السياسة الخارجية الروسية امتداداً لسياسات إعادة الهيكلة التى أتبعها جورباتشوف، وذلك رغم الانتقادات التى وجهها كل من يلتسين وكوزيرف لهذه السياسات.

فقد أنتقد أندريه كوزيرف وزير الخارجية الروسى "التفكير الجديد" لجورباتشوف باعتباره أنطلق من الاعتبارات الأيديولوجية وجاء وفقاً للمعايير القديمة للحرب الباردة، وأن جورباتشوف ووزير خارجيته أوارد شيفرنادزه خدعا نفسيهما بالاعتقاد بأن "الاعتبارات الأيديولوجية لم تعد تحكم السياسة الخارجية السوفييتية"⁽¹⁾، حيث ظلت هذه الأخيرة فى الإطار الأيديولوجى وهيكلة السلطة القائم. وأن التفكير الجديد لجورباتشوف قام على تصور

Kozyrev, Andrei V., "Russia's Foreign Policy Concept", International Affairs, ⁽¹⁾ (Moscow), No. 1, (1994), p. 71.

مثالى للعلاقات الدولية أساسه أن التعاون الاقتصادى والسياسى ومراعاة القواعد الدولية هى الطريقة المثلى لتحقيق المصالح القومية. وحاول كوزيرف فصل السياسة الخارجية الروسية عن سياسات جورباتشوف وأكد على تبنيه لاقترب عملى فى السياسة الخارجية يقوم على تحقيق المصالح الروسية والحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى، ودعم الإصلاح الاقتصادى والسياسى الداخلى^(١). وهو ما أكده يلتسين فى حديث له فى مايو ١٩٩٢ بقوله: "أن مناخ الحرب الباردة كان يمثل عبئاً يعتد به على السياسة الخارجية السوفيتية، وقد تنازلت روسيا عن هذا للأبد"^(٢). ودعا يلتسين إلى العملية والواقعية فى السياسة الخارجية ورأى أن "الأيدولوجية الوحيدة التى تحكم السياسة الخارجية الروسية يجب أن تكون المصالح القومية والتى يجب أن تكون حقيقية، وأصيلة وليست وهمية، أو مثاليات نظرية"^(٣).

إلا أن اقترب يلتسين وكوزيرف هذا لم يختلف فى جوهره عن "التفكير الجديد" لجورباتشوف خاصة وأن روسيا أعلنت، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، التزامها بكافة الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى وقعها الاتحاد السوفيتى وبحقوق الاتحاد السوفيتى والتزاماته فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومن ثم كان من الطبيعى أن لا تشهد السياسة الخارجية الروسية تغيرات جذرية عن السياسة السوفيتية فى عهد جورباتشوف.

وسوف يركز هذا الفصل على توجهات السياسة الخارجية فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ وحتى يونيو ١٩٩٦ وكيف مثلت هذا التوجهات استمراراً للسياسة الخارجية لجورباتشوف، وموقف النخبة الحاكمة من السياسة التى اتبعتها الرئيس يلتسين ووزير خارجية أندريه كوزيرف خلال عام ١٩٩٢، وكيف ظهرت قوى نددت بسلبيات هذه السياسة ودعت إلى تغييرها، وأثر ذلك على السياسة الخارجية المتبعة وما شهدته من تغيير منذ أواخر عام ١٩٩٢.

Pravada, Alex, The Politics of Foreign Policy, in White, Stephen; Pravada, Alex & Gitelman, Zvi, *op. cit.*, p. 214. ^(١)

Twining, *op. cit.*, p. 46. ^(٢)

Barylski, Robert V., "The Russian Federation's Post-Communist Foreign Policy", *Southeastern Political Review*, vol. 22, no. 2, (June 1994), p. 24. ^(٣)

أولاً: الاستمرار فى سياسات إعادة الهيكلة:

لعقود طويلة ظلت الماركسية-اللينينية تمثل الإطار المرجعى للسياسة الخارجية، حتى جاء جورباتشوف فى منتصف الثمانينات وطرح برنامجاً متكاملًا لإعادة هيكلة السياسة الخارجية فيما عرف "بالتفكير الجديد". وعقب انهيار الاتحاد السوفييتى، لم يكن لدى القيادة السياسية رؤية واضحة للسياسة الخارجية الواجب اتباعها، كما أن انهيار الاتحاد السوفييتى أوجد قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل، مثل العلاقات مع دول الكومنولث، وقضية الروس الموجودين فى هذه الدول. ومن ثم ثار الجدل والخلاف داخل النخبة الحاكمة حول أولويات السياسة الخارجية الواجب اتباعها، والمصالح القومية التى يجب الدفاع عنها. ويمكن التمييز فى هذا الإطار بين ثلاث اتجاهات أساسية:

أولها، التوجه الأطلنطى الذى نظر إلى الدول الغربية كشركاء محتملين أو فعليين. وأن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الأوروبية ومن ثم فإن مصالح روسيا فى التحالف مع الغرب والاندماج فى هياكله الاقتصادية والسياسية، وبدون هذا الاندماج ستصبح روسيا على هامش الاقتصاد العالمى وستظل دولة غير ديمقراطية⁽¹⁾. وكان من أنصار أنصار هذا الاتجاه الرئيس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيرف، ويجور جيدر زعيم حزب "خيار روسيا".

وثانيها، هو التوجه الأوراسيوى. وأكد أنصار هذا الاتجاه على خصوصية الثقافة الروسية وأن روسيا ليست جزءاً من الحضارة الأوروبية وإنما تمثل حضارة متميزة ومنفصلة، فهى حلقة وصل بين الشرق والغرب ومن ثم فإنه من الضرورى تنويع العلاقات الروسية بالاتجاه شرقاً والتعاون ليس فقط مع الغرب ولكن مع كل الدول الكبرى بما فيها تلك الآسيوية. كما رأوا ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة تتسق مع وضع روسيا كقوة كبرى. وأعطوا الأولوية للعلاقة مع كومنولث الدول المستقلة وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية معها وحماية الروس الموجودين فيها. كما أيد أنصار هذا الاتجاه تعزيز القوة العسكرية الروسية النووية والتقليدية. وكان من أنصار هذا الاتجاه رسلان حسب اللاتوف رئيس

⁽¹⁾ Ibid, pp. 214 – 215.

البرلمان حتى عام ١٩٩٣، وألكسندر روتسكى نائب رئيس الجمهورية، ويفجينى أمبرتسموف رئيس لجنة الشؤون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية فى البرلمان حتى سبتمبر ١٩٩٣، ونيكولاى ترافكين زعيم الحزب الديمقراطى، ويافلنسكى زعيم كتلة يابلوكو^(١).

أما ثالثها، فرأى أنصاره أن الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، مازال يمثل تهديداً للمصالح الروسية وإن لم يتخذ هذا التهديد شكلاً عسكرياً مباشراً. وأن الغرب يهدف إلى مزيد من التفكك لروسيا واستغلال الضعف الاقتصادى والسياسى الذى تعاني منه فى تحقيق امتيازات ومكاسب على حساب المصالح الروسية، واستغلال ثروتها من المواد الخام. كما رفض أنصار هذا الاتجاه المساعدات الغربية، ورأوا أن الاعتماد على الذات هو الوسيلة الوحيدة لخروج روسيا من أزمتها الاقتصادية. وأكدوا على ضرورة اتباع روسيا سياسة مستقلة تجاه الصراعات الإقليمية، وضرورة مساندة الحلفاء التقليديين مثل العراق وليبيا ويوجوسلافيا، ووضع المصالح الروسية فوق كل الاعتبارات والتأكيد على دور روسيا كقوة كبرى. وأن المهمة الأساسية للسياسة الخارجية الروسية هى استعادة حدود روسيا التى كانت عليها فى فترة الاتحاد السوفييتى بل وما بعدها. ورفضوا استقلال أوكرانيا وبلوروسيا على وجه الخصوص باعتبارهما ينتميان إلى أمة روسية واحدة كبرى تستند إلى التاريخ المشترك والروابط الثقافية والدينية. وكان من أنصار هذا الاتجاه فلاديمير جيرونوفسكى زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى ذو الاتجاه القومى^(٢)، وكذلك جينادى زيوجانوف زعيم الحزب الشيوعى.

وقد استطاعا يلتسين وكوزيرف فرض توجههما الغربى خلال عام ١٩٩٢، والاستمرار فى سياسات إعادة الهيكلة التى بدأت فى عهد جورباتشوف. وفى خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يناير ١٩٩٢ ذكر يلتسين أن روسيا سوف تهتدى بالديمقراطية

Dawisha, Karen & Parrott, Bruce, Russia and The New States of Eurasia, ^(١) (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 200 – 201.

Pravada, op. cit., pp. 215 – 217. ^(٢)

كقيمة عليا، وبحقوق الإنسان والحرية. وأن القوى الغربية هي "حلفاء روسيا الطبيعيين"^(١). وتحدث عن "دخول روسيا إلى العالم المتحضر"^(٢) وقصد به العالم الغربي. ودعى كوزيرف كوزيرف إلى إقامة "علاقة تحالف" بين روسيا والغرب. وأعلن أن روسيا قبلت -دون شرط - القيم الغربية المتمثلة في إعلاء قيمة الفرد والأخذ بآليات السوق. وأعتبر كوزيرف أن الديمقراطية هي الشرط الأساسي لاحتلال روسيا مكانة بين الدول المتقدمة. وأن روسيا يمكن أن "تحقق ذلك خلال عشر سنوات إذا تم تحرير القوى الاقتصادية والسياسية"^(٣). وحاول كوزيرف تبرير الأخذ بهذا التوجه الغربي باعتباره يحقق الأهداف المرجوة من السياسة الخارجية.

١ - أهداف السياسة الخارجية الروسية:

حدد يلتسين وكوزيرف أهداف السياسة الخارجية الروسية فيما يلي:

أ - توفير البيئة الخارجية الملائمة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا. وقد أكد الرئيس يلتسين ذلك في خطابه أمام مجلس نواب الشعب في ٧ أبريل ١٩٩٢ حيث حدد الهدف الأساسي للسياسة الخارجية بتوفير البيئة الخارجية الملائمة للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأتها روسيا^(٤). كذلك، رأى كوزيرف أن المهمة الأساسية للدبلوماسية الروسية هي المساهمة في تحسين الحياة اليومية المعيشية للمواطنين الروس^(٥). وقد رأى يلتسين وكوزيرف أن السبيل إلى ذلك هو التقارب مع الغرب وذلك لعدة أسباب. فمن ناحية رأى يلتسين وكوزيرف أن الدول الغربية الكبرى هي المصدر الأساسي للمساعدات اللازمة لدعم عملية التحول الاقتصادي في روسيا. فالغرب وحدة هو القادر على مد روسيا بالمساعدات والقروض والاستثمارات ورؤوس الأموال

(١) Porter, Bruce D., "A Country Instead of a Cause: Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era", Washington Quarterly, vol. 15, no. 3, (1992), p. 51

(٢) Dawisha & Parrott, op. cit., p. 199 – 200.

(٣) Brzezinski, Zbigniew, "The Premature Partnership", Foreign Affairs, vol. 73, no. 2, (March/April 1994), pp. 104 – 105.

(٤) Crow, Suzanne, "Russia's Relations With Members of the Commonwealth", International Relations, vol. 1, no. 19, (8 May 1992), p. 9.

(٥) Kozyrev, Andrei, "Russia: A Chance for Survival", Foreign Affairs, (Spring 1992), p. 114.

والتكنولوجيا المتقدمة التي تحتاجها. وفي هذا الإطار طالب كوزيرف بعمل "مشروع مارشال" لمساعدة روسيا. والغرب هو أيضا القادر على مساعدة روسيا على الاندماج فى المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية ودمج روسيا فى الاقتصاد العالمى. وقد أكد جينادى برييليس، مستشار يلتسين لشئون السياسة الخارجية، ذلك حيث رأى أن المشاكل الداخلية الملحة فى روسيا لا يمكن "حلها بدون الاستفادة من التجربة الأوروبية"^(١). كذلك، فإن تحسين العلاقات مع الغرب، ومن ثم تقليل التهديد الخارجى، يسمح بتخفيض الميزانية العسكرية التى كانت تستأثر بـ ٢٠ - ٢٥% من الناتج القومى الإجمالى حتى انهيار الاتحاد السوفييتى، مما يسمح بتحرير هذه الموارد وتوجيهها إلى الإصلاح الاقتصادى^(٢). من ناحية أخرى، رأى يلتسين وكوزيرف أن الغرب هو أيضا القادر على دعم عملية التحول الديمقراطى وتعزيز موقف يلتسين فى مواجهة القوى المعارضة بالداخل.

ب- الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيد الدولى. فقد أكد يلتسين على أن روسيا "دولة كبرى" بالنظر إلى "تاريخها ومكانتها فى العالم، وإمكاناتها المادية والمعنوية"^(٣). كذلك، أعطى كوزيرف أهمية كبيرة للحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى ولكن "عادية" - على حد قوله - Great But Normal^(٤)، واستعادة مكانة روسيا كدولة فاعلة فى النظام الدولى. فالقيادة الروسية كانت تدرك جيداً أن الحفاظ على وضع القوة العظمى يتطلب موارد لا تستطيع روسيا توفيرها فى ظل الأزمة الاقتصادية التى تعاني منها وعدم قدرتها على تحمل أعباء السياسة الخارجية لقوة عظمى.

Adomeit, Hannes, "Russia as a "Great Power" in World Affairs: Images and Reality", *International Affairs*, vol. 71, no. 1, (1995), p. 43. ^(١)

Marantz, Paul, "Neither Adversaries Nor Partners: Russia and The West Search for a New Relationship", *International Journal*, no.xlix, (Autumn 1994), pp. 726 - 727. ^(٢)

Webber, Mark, "The Emergence of the Foreign Policy of the Russian Federation", *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 26, no. 3, (September 1993), p. 261. ^(٣)

Kozyrev, *op. cit.*, p. 116. ^(٤)

ج- إقامة علاقة حسن جوار مع دول الكومنولث والقوى الآسيوية المجاورة، والتطبيع الكامل للعلاقات مع اليابان على أساس معاهدة سلام تتضمن تسوية لقضية الجزر المتنازع عليها. وإقامة علاقات طيبة مع الصين كأحدى القوى الاقتصادية الكبرى وضمان أن لا تمثل الصين تهديداً لروسيا ومصالحها^(١).

وقد أكدت الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية في ديسمبر ١٩٩٢ حول مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية هذا الترتيب لأولويات السياسة الخارجية الروسية والأهداف المرجوة منها، فجاءت تأكيداً للتوجه الغربى فى السياسة الخارجية والسعى إلى المشاركة والتحالف مع الدول الغربية وذلك على حساب التوجه الآسيوى، حيث رأى كوزيرف - فى مقال له فى الأرفستيا فى ٣١ مارس ١٩٩٢ - أنه لا توجد مصالح محددة لروسيا فى آسيا باستثناء القضايا المتعلقة بالأمن القومى، وأنه حتى هذه القضايا لا بد من التنسيق مع الشركاء الغربيين بشأنها^(٢).

٢- السلوك الخارجى الروسى :

بدا التوجه الغربى واضحاً فى مجموعة من السياسات التى أتبعتها روسيا خلال عام ١٩٩٢.

أولها، إسراع روسيا بالانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية ومنها، مجلس تعاون حلف شمال الأطلنطى NACC فى ديسمبر ١٩٩١، وصندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩٢^(٣).

ثانيها، التوافق مع الغرب فى القضايا ذات الأهمية بالنسبة للطرفين فى محاولة لجعل روسيا جزءاً من العالم الغربى وشريكاً فى بناء النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب الباردة ومنها الموقف من العراق والصرب. ومن ذلك قيام روسيا بالموافقة على القرار الصادر

^(١) Ibid., p. 116.

^(٢) Rahr, Alexander, "Atlanticists" Versus "Eurasians" in Russian Foreign Policy", International Relations, vol. 1, no. 22, (29 May 1992), p. 20.

^(٣) Sakwa, op. cit., p. 307.

عن مجلس الأمن فى مايو ١٩٩٢ بفرض عقوبات اقتصادية على يوجوسلافيا لدعمها صرب البوسنة واعتبارها مسؤولة بذلك عن عدم الاستقرار والعنف فى البوسنة^(١). كما تم الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة على سحب القوات السوفيتية الموجودة فى كوبا منذ ١٩٦٣، وقد تم فعلاً هذا الانسحاب فى يونيو ١٩٩٣^(٢).

ثالثها، التعامل مع أوروبا الشرقية فى إطار السياسة الأوربية لروسيا، وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا، ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها وذلك فى إطار سعى روسيا لتدعيم بناء الثقة مع دول أوروبا الشرقية، والتأكيد على تمايز روسيا عن الماضى السوفيتى وإحداث القطيعة معه بل واعتذار النخبة الروسية عن السلوك السوفيتى. فعلى سبيل المثال، صرح يلتسين خلال زيارته إلى تشيكوسلوفاكيا فى مايو ١٩٩١ بأن "تدخل الاتحاد السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ كان خطأ كبيراً وتدخل فى الشؤون الداخلية". وفى أغسطس من العام نفسه شجب كوزيرف التدخل السوفيتى فى المجر عام ١٩٥٦^(٣).

رابعها، المضى قدما فى محادثات نزع السلاح. فقد رأى القادة الروس أن وضع القوة الكبرى يمكن الحفاظ عليه عند مستويات أقل من التسلح النووى والتقليدى والاكتفاء بالحد الأدنى من الكفاية للدفاع. ومن ثم اتجهت روسيا إلى خفض الحاد فى قواتها التقليدية والنووية بهدف تحرير أكبر قدر من الموارد وتوجيهها إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بالداخل^(٤).

فى يناير ١٩٩٢ أعلن يلتسين خفض النفقات الدفاعية بنسبة ١٠%، ووقف إنتاج القنابل الثقيلة وصواريخ كروز ذات القواعد الجوية والبحرية، ورؤوس الصواريخ التكتيكية

Marantz, *op. cit.*, p. 728.

Twining, *op. cit.* pp. 46 – 47.

Sakwa, *op. cit.*, p. 304.

Kozyrev, *Russia: A Chance for Survival, op. cit.*, pp. 114 – 115.

ذات القواعد الأرضية^(١). كما أعلن وزير الدفاع الروسى بافيل جراتشيف فى أبريل ١٩٩٢ ١٩٩٢ خفض عدد القوات إلى ١.٢٠٠.٠٠٠ جندى واعتبر هذا العدد كافياً للوفاء باحتياجات الدفاع عن روسيا، وأن تحسين المستوى النوعى والكيفى للجنود يمكن أن يعوض انخفاض العدد^(٢).

من ناحية أخرى، قام البرلمان الروسى فى ٤ نوفمبر ١٩٩٢ بالتصديق على معاهدة ستارت ١ وذلك بعد تصديق الولايات المتحدة عليها فى أكتوبر من نفس العام. وسبق ذلك توقيع بروتوكول "ليسبون" الخاص بمعاهدة ستارت ١ من جانب أوكرانيا وبلوروسيا وكازاخستان وروسيا والولايات المتحدة والذى ألزم كلاً من أوكرانيا وبلوروسيا وكازاخستان بنقل كل الأسلحة النووية الاستراتيجية الموجودة على أراضيها إلى روسيا لتدميرها. وكذلك الالتزام بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى كدول غير نووية فى أقرب وقت ممكن. وقد منحت المعاهدة للدول الموقعة سبع سنوات من تاريخ تصديق آخر طرف على المعاهدة والبروتوكول للوفاء بالالتزامات المتضمنة بها، والتي تضمن الإزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية الاستراتيجية من أوكرانيا وبلوروسيا وكازاخستان.

وقد قامت كل الأطراف بالتصديق على المعاهدة والبروتوكول بحلول مايو ١٩٩٣ فيما عدا أوكرانيا التي طالبت بضمانات أمنية وتعويضات مالية من موسكو وواشنطن للتصديق على المعاهدة والبروتوكول. وفى يناير ١٩٩٤ تم توقيع اتفاق بين روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا يتضمن الاستجابة لمطالب أوكرانيا فى التعويضات والتطمينات الأمنية مما مهد الطريق لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة الحد من الانتشار النووى فى نوفمبر ١٩٩٤ والتصديق على معاهدة ستارت ١ فى ديسمبر من نفس العام، وشرعت فى نقل الرؤوس النووية إلى روسيا على أن يتم التنفيذ الكامل للمعاهدة فى يونيو ١٩٩٦^(٣). وجدير بالذكر أنه فى أواخر أواخر ديسمبر ١٩٩١ وعقب إعلان قيام الكومنولث بثلاثة أسابيع وقعت دول الكومنولث

(١) Stefan, Charles G., "American Relations With The Former Soviet Union", *Mediterranean Quarterly*, vol. 4, no. 1, (Winter 1993), p. 78.

(٢) Barylski, *op. cit.*, pp. 10 – 11.

(٣) Lepingwell, *op. cit.*, pp. 65 – 66.

معاهدة تقضى بنقل كل الأسلحة النووية التكتيكية إلى روسيا بحلول يوليو ١٩٩٢. وبالفعل تم الانتهاء من نقل كافة الأسلحة النووية والتكتيكية الموجودة في دول الكومنولث إلى روسيا في ٧ مايو ١٩٩٢^(١). فقد كان هناك شبه اتفاق فيما بين دول الكومنولث على أن تظل روسيا الدولة النووية الوحيدة خاصة وأن الغرب كان يؤيد ذلك.

ولم تكثف روسيا بالتصديق على معاهدة ستارت ١ بل أنها بدأت المحادثات بشأن مزيد من الخفض للأسلحة النووية الاستراتيجية وتم التوقيع على معاهدة ستارت ٢ خلال قمة موسكو بين يلتسين وبوش في ٣ يناير ١٩٩٣، والتي تضمنت خفض الترسانة النووية الاستراتيجية لكلا الطرفين إلى ما بين ٣٠٠٠ - ٣٥٠٠ رأس نووية لكل منها بحلول يناير ٢٠٠٣. وبتوقيع ستارت ٢ أصبح على روسيا تخفيض ترسانتها النووية بمقدار الثلثين تقريبا، ثلث وفقاً لمعاهدة ستارت ١ والثلث الآخر وفقاً لمعاهدة ستارت ٢^(٢).

خامسها، إنه على مستوى العلاقات الثنائية حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر وكانت أولى الدول التي قام الرئيس يلتسين ووزير خارجيته كوزيرف بزيارتها عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية، وكذلك التأييد الغربى لاندماج روسيا في المجتمع الدولي وانضمامها إلى المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية.

فخلال عام ١٩٩٢ قام يلتسين بزيارتين إلى بريطانيا الأولى في يناير ١٩٩٢ وهو في طريقه لحضور اجتماع مجلس الأمن في نيويورك حيث وقع البلدين إعلاناً مشتركاً للمشاركة للتسعينات" تضمن التعاون بين البلدين في شؤون الدفاع وتلك الخاصة بالأسلحة النووية^(٣). النووية^(٣). والثانية، كانت أول زيارة رسمية إلى بريطانيا وقام بها يلتسين في نوفمبر ١٩٩٢ حيث تم توقيع أول معاهدة من نوعها بين البلدين منذ عام ١٧٦٦ تضمنت تعهدات

Dawisha & Parrott, *op. cit.*, pp. 260 - 267. (١)

Sakwa, *op. cit.*, p. 313. (٢)

Keesing's Record of World Events, (Feb. 1992), p. 38772. (٣)

روسية بالالتزام بالمبادئ السياسية والاقتصادية الغربية، وضرورة الحد من التسلح، كما تم توقيع اتفاقية للصدقة والتعاون بين البلدين^(١).

ولم تكن هذه هي المعاهدة الأولى من نوعها التي توقعها روسيا مع دولة غربية، فقد سبق وأن وقعت روسيا معاهدة صداقة وتعاون مع فرنسا خلال لقاء القمة الأول بين يلتسين وميتران في فبراير ١٩٩٢ تضمنت درجة عالية من إقامة التشاور بين البلدين حول الأمور ذات الاهتمام المشترك. وتخفيض حجم ترسانتيهما النووية التقليدية إلى الحد الأدنى اللازم للأمن، والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تعهدت فرنسا بمساعدة روسيا على تطوير علاقاتها بالجماعة الأوروبية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد الأوربي ودعمها خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وتأييد حصولها على العضوية الكاملة في المؤسسات المالية الدولية. هذا إلى جانب التوقيع على اثني عشر اتفاقاً يحدد أسس العلاقات الجديدة بين البلدين من بينها تلك الخاصة بحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي والتنقيب عن البترول في منطقتي فولجوجراد وستراتوف^(٢).

وقد كان التطور في العلاقات الروسية الأوربية أوضح ما يكون على صعيد العلاقات الروسية الألمانية بالنظر إلى التفاهم بين البلدين حول عدد من القضايا الهامة. لعل أبرزها مشكلة الألمان الروس والتي ترجع بجذورها إلى أواخر القرن الـ ١٨ عندما استدعت الإمبراطورة كاترين إمبراطورة روسيا آنذاك - وهي ألمانية الأصل - مجموعة من الخبراء الألمان لتعليم الروس أساليب الزراعة الحديثة وغير ذلك من الأعمال. وتركزت هذه المجموعة ببلدة بيزيميانونى الواقعة على نهر الفولجا. وتكاثر الألمان واستقروا في هذه المنطقة إلى أن سمحت لهم السلطات الروسية بتشكيل جمهورية لهم تتمتع بالحكم الذاتي عام ١٩٢٤. وفي عام ١٩٤١ أمر ستالين بحل جمهورية الفولجا وإبعاد مواطنيها وتوزيعهم في سيبيريا وجمهوريات آسيا الوسطى بعد غزو هتلر لروسيا حيث اعتبرهم طابوراً خامساً. وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي تصدرت هذه المشكلة أولويات العلاقات الروسية الألمانية.

^(١) Facts on File, vol. 52, no. 2712, (November 12, 1992), p. 861.

^(٢) Facts on File, vol. 52. no. 2673, (February 13, 1992), p. 89.

وفى ٢٧ أبريل ١٩٩٢ وقع وزير القوميات الروسى فاليرى تيسخوف مع الممثل الألماني لشئون الهجرة على بروتوكول يتضمن النص على إعادة استقلال جمهورية الألمان الروس فى الفولجا. وتم الاتفاق على أن تقدم ألمانيا التمويل اللازم لإعادة توطين الروس الألمان فى بلدة بيزيميانوى الروسية وإحياء ما كان يعرف فى الماضى باسم جمهورية الفولجا. وذلك بهدف تشجيع الروس من أصل ألماني على البقاء فى روسيا بدلاً من الهجرة إلى ألمانيا فى وقت تعانى فيه الحكومة الألمانية من مشكلة اللاجئين والمهاجرين الأجانب كما تعانى من مشكلة توفير فرص عمل لمواطنيها خاصة فى الجزء الشرقى^(١). على صعيد آخر، واصلت واصلت القوات الروسية انسحابها من الأراضى الألمانية وخلال زيارة المستشار الألماني هيلموت كول لموسكو فى ديسمبر ١٩٩٢ تم بحث مسألة المساعدات الألمانية لروسيا، وجدولة ديون روسيا لألمانيا التى تعد أكبر دائن لروسيا.

أما فيما يتعلق بالشق الأساسى فى العلاقة مع الغرب والمتمثل فى العلاقات الروسية الأمريكية فقد شهد عام ١٩٩٢ دفعة قوية للعلاقات بين البلدين وتحولها من مرحلة التقارب والتحسين إلى المشاركة. فخلال لقاء يلتسين وبوش فى فبراير ١٩٩٢ فى واشنطن أعلن يلتسين انتهاء الحرب الباردة، وتم توقيع وثيقة تعاون بين البلدين أو ما عرف بإعلان كامب ديفيد المشترك بينهما والذي أقر قيام العلاقة بين موسكو وواشنطن على "الصداقة والمشاركة والالتزام المشترك بالديمقراطية والحرية الاقتصادية"^(٢). كما تم التوقيع على ميثاق "المشاركة والمشاركة والصداقة" أثناء زيارة يلتسين لواشنطن فى يونيو ١٩٩٢^(٣). وقد رأت روسيا فى هذه المشاركة سبيلاً للحصول على التكنولوجيا والمساعدات والاستثمارات الأمريكية اللازمة لدفع عملية التحول الاقتصادى بها. كما رأى كوزيرف أن هناك تحديات مشتركة تواجهها روسيا والولايات المتحدة معا فى عالم ما بعد الحرب الباردة تقتضى التنسيق بينهما منها

Sakwa, *op. cit.*, pp. 125 - 126. (١)

Brown, *op. cit.*, p. 566. (٢)

Pushkov, Alexei, "Letter From Eurasia: Russia and America: The Honeymoon's Over", *Foreign Policy*, no. 93, (Winter 1993 - 94), pp. 83 - 84. (٣)

الصراعات الإقليمية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتصاعد الحركات القومية والجريمة المنظمة. هذا إلى جانب المشاكل العالمية مثل المشاكل البيئية والسكانية وغيرها^(١).

أما الولايات المتحدة فقد هدفت من المشاركة إلى جعل روسيا خط مواجهة للقوى الآسيوية الصاعدة التي تمثل تهديداً للمصالح الغربية، حيث رأت الولايات المتحدة أن الأخطار والتهديدات في القرن القادم ستأتي من الدول الآسيوية الكبرى التي تمتلك أسلحة نووية، والتي قد تؤدي الاضطرابات العرقية أو الاقتصادية أو السياسية بها إلى وصول بعض القادة ذوي الاتجاهات المتطرفة، دينية أو علمانية، إلى السلطة. وفي هذه الحالة يمكن أن تمثل روسيا بعمقها الإستراتيجي والجغرافي ومساحتها الممتدة في آسيا وحدودها المشتركة مع عدد من الدول الآسيوية الكبرى دعماً واثماً للغرب. من ناحية أخرى، هدفت الولايات المتحدة من المشاركة إلى احتواء روسيا وتقليل التهديد المحتمل الذي تمثله على جيرانها^(٢). جيرانها^(٢). فالمشاركة مع روسيا، في المفهوم الأمريكي، كانت تعبيراً عن رفض حالة العداء العداء والتنافس السابقة بين البلدين ومن ثم فإن المشاركة الروسية الأمريكية لم ترق بأى حال إلى مستوى التحالف الإستراتيجي أو اعتبار روسيا نداً للولايات المتحدة، ولم تستطيع روسيا تحقيق أهدافها من المشاركة على النحو الذي سيلي بيانه.

ثانياً : ردود فعل النخبة الحاكمة الروسية:

أدت الأحداث التي صاحبت وتلت انهيار الاتحاد السوفيتي إلى اتساع سلطات الرئيس. فقد أيد يلتسين تولى حسب اللاتوف منصب رئيس البرلمان خلفاً له اعتقاداً في أنه سيحقق السيطرة على البرلمان من خلال حسب اللاتوف، وقد تحقق ذلك بالفعل خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩١. ففي الأول من نوفمبر ١٩٩١ منح البرلمان سلطات واسعة للرئيس يلتسين لمدة عام تنتهي في الأول من ديسمبر ١٩٩٢، وذلك لمساعدته على تنفيذ برنامجه للإصلاح الاقتصادي بحيث أصبح المرسوم الرئاسي الصادر عن يلتسين مساوياً

^(١) Kozyrev, Andrei, "Partnership or Cold Peace?", *Foreign Policy*, no. 99, (Summer 1995), p. 9.

^(٢) Haugh, Jerry F., "America's Russia Policy: The Triumph of Neglect", *Current History*, (October 1994), pp. 309 – 310.

للقانون، كما أصبح للرئيس الحق في إصدار المراسيم الخاصة بالسياسة الاقتصادية دون الرجوع للبرلمان، وكذلك تعيين ممثليه على المستوى المحلي. ولكن ما أن بدأت الآثار السلبية لسياسة يلتسين الإصلاحية في الظهور اقتصادياً واجتماعياً حتى بدأ موقف البرلمان من يلتسين وسياساته في التغيير.

فقد وعد يلتسين بالعمل للحيلولة دون تفكك الاتحاد السوفييتي إلا أنه قام بدور رئيسي في انهياره وذلك بإعلان قيام الكومنولث في ديسمبر ١٩٩١ مع قادة أوكرانيا وبلوروسيا^(١). كذلك، تصاعدت انتقادات البرلمان لبرنامج يلتسين الإصلاحى وللسياسة الاقتصادية التي اتبعتها حيث شهد الوضع الاقتصادى والاجتماعى تدهوراً ملحوظاً وأصبح أسوأ من ذى قبل. فقد أدت سياسة يلتسين الإصلاحية إلى عجز فى الميزانية وانهيار سعر صرف الروبل، وارتفاع معدلات التضخم، وتضاعف أسعار معظم السلع إلى حوالى ٤٠ مرة ولبعض السلع أكثر من ١٠٠ مرة. كما أدت إلى تدهور مستويات المعيشة، والاختلال فى توزيع الدخل والثروة، وازدياد معدلات الفقر، وارتفاع نسبة البطالة.

ومن ثم طالب مجلس نواب الشعب فى دورته السادسة فى أبريل ١٩٩٢ باستقالة الحكومة كما حاول تقليص السلطات الممنوحة للرئيس، وأجبر يلتسين على التخلي عن منصب رئيس الوزراء، فقام بتعيين يجور جيدر قائماً بأعمال رئيس الوزراء فى ١٥ يونيو ١٩٩٢ لحين موافقة البرلمان على تعيينه. وخلال الدورة السابعة لمؤتمر نواب الشعب فى ديسمبر ١٩٩٢ وجهت انتقادات حادة ليلتسين والحكومة ورفض البرلمان مد السلطات الاستثنائية الممنوحة ليلتسين وطالب البعض بعزله^(٢). كما رفض البرلمان تعيين جيدر فى منصب رئيس الوزراء حيث أتهمه حسب اللاتوف بتجاهل التكلفة الاجتماعية الناجمة عن سياساته. كما هاجم روتسكى، نائب رئيس الجمهورية، سياسة يلتسين لما أدت إليه من انتشار البطالة وارتفاع الأسعار وظهور الاحتكارات. ورأى أن "لا المنتجين ولا المستهلكين يشعرون بأى فائدة من هذه السياسة"، وأنه كان يجب القيام بالخصخصة أولاً ثم رفع الأسعار

Simes, Dimitri, "The Return of Russian History", *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 1, (1)
(January/February 1994), pp. 68 – 69.

Dawisha & Parrott, *op. cit.*, p. 127. (2)

فى مرحلة تالية، ووصف يجور جيدر وحكومته بأنهم "صبية"^(١)، كما وصف الإصلاحات الاقتصادية بأنها "سياسة إبادة جماعية ضد الشعب الروسى"، وطالب بإعلان "حالة طوارئ اقتصادية" تقوم على محاربة الفقر^(٢).

من ناحية أخرى، أنتقد روتسكى السياسة الخارجية التى أتبعها كوزيرف وأعتبر أنها تقوض دعائم الأمن الروسى، وطالب فى يوليو ١٩٩٢ باستقالته. كذلك، أنتقد مؤتمر نواب الشعب السياسة الخارجية التى أتبعها يلتسين وكوزيرف وأعتبرها مذلة ومخزية بالنسبة لدولة كانت حتى وقت قريب قوة عظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وطالب فى دورته السادسة فى أبريل ١٩٩٢ وفى دورته السابعة فى ديسمبر ١٩٩٢ باستقالة كوزيرف^(٣). ورأى ورأى حسب اللاتوف أن هناك مسئولية خاصة تقع على عاتق أعضاء البرلمان فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. وفى يناير ١٩٩٢ بدأ مجلس السوفييت الأعلى فى عقد العديد من جلسات الاستماع لمناقشة قضايا السياسة الخارجية^(٤). وقد دارت هذه المناقشات حول عدة قضايا أساسية هى:

١ - الموقف تجاه الغرب والولايات المتحدة:

وجهت انتقادات حادة للرئيس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيرف لاتباع سياسة بها درجة من الإذعان لتوجهات الغرب والولايات المتحدة والتضحية بالمصالح الروسية، وعدم اتباع سياسة مستقلة تليق بدولة كبرى مثل روسيا. وأن كوزيرف فى إطار سعيه لتحقيق المشاركة مع الولايات المتحدة قام بتأييد السياسات الغربية والأمريكية حتى فى الحالات التى لا تتفق هذه الأخيرة مع المصالح الوطنية الروسية. ومن ذلك المشاركة فى العقوبات

Petro, *op. cit.*, p. 116.

(١)

Ibid., p. 108.

(٢)

Buszynski, Leszek, "Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry?", *Survival*, vol. 37, no. 3, (Autumn 1995), p. 107.

(٣)

Dawisha & Parrott, *op. cit.*, p. 204.

(٤)

المفروضة من جانب مجلس الأمن على العراق وليبيا ويوجوسلافيا والتي كلفت روسيا حوالى ١٥ بليون دولار وفقاً لتقدير لجنة الشئون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة للبرلمان فى ديسمبر ١٩٩٢^(١). ومن ثم كان التأكيد على حرية روسيا فى الحركة وأهمية دفاعها عن مصالحها الوطنية حتى وإن لم يلق ذلك ترحيباً من جانب الولايات المتحدة والغرب.

ورأى هؤلاء أن الولايات المتحدة تحاول فرض مصالحها على حساب المصالح الروسية^(٢). ومثال ذلك الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على روسيا لإلغاء صفقة تصدير محركات صواريخ إلى الهند تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار والتى تم التوقيع على العقد الخاص بها فى يناير ١٩٩١. وقد وصلت الضغوط الأمريكية إلى حد فرض عقوبات على طرفى العقد فى مايو ١٩٩٢ وهما شركة جلافكوسموس الروسية ومنظمة أبحاث الفضاء الهندية MTRC باعتبار أن الصفقة تمثل خرقاً لنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ. وقد اتخذت وزارة الخارجية الروسية موقفاً مؤيداً للولايات المتحدة وتم إلغاء الصفقة رغم معارضة المؤسسة العسكرية وإصرارها على إتمام الصفقة. حيث فضل يلتسين الأخذ برأى وزارة الخارجية والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. وقد وجهت انتقادات شديدة لهذا القرار باعتباره يمثل انتقاصاً من وضع روسيا كقوة كبرى ومحاولة من الولايات المتحدة لاستبعاد روسيا من سوق السلاح والهيمنة عليه. وأن الدفاع عن المصالح الاقتصادية الروسية يجب أن يكون هو حجر الزاوية للسياسة الخارجية، هذا إلى جانب التدهور الذى قد يحدث فى العلاقات الروسية الهندية نتيجة عدم التزام روسيا بتعهداتها^(٣).

فقد رأى يفجينى أمبرتسيموف رئيس لجنة الشئون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية بالبرلمان أن الدول الغربية شركاء مهمون ولكن يجب أن تكون هذه المشاركة على

Foye, Stephen, "Russian Arms Exports After The Cold War", Military Affairs, (١)
vol.2, no. 13, (26 March 1993), p. 61.

Marantz, op. cit., p. 730. (٢)

Peterson, Charles C., "Moscow's New Arms Bazaar", Orbis, vol. 38, no. 2, (٣)
(Spring 1994), pp. 279 – 280.

أساس المنفعة المتبادلة وتوازن المصالح وليس بما يفضله الغرب ويحقق مصالحه وحده. وأن الغرب يشجع التحول الديمقراطي والتحول إلى اقتصاد السوق ليس لمساعدة روسيا على الخروج من أزمتها ولكن لتصعيد الأزمة في روسيا وزيادتها تعقيداً^(١). وأن المساعدات الغربية الغربية غير ملائمة وغير فعالة. وأن روسيا ليست مضطرة إطلاقاً لاتباع الموقف الأمريكي^(٢). وأنه لا بد من التنوع في العلاقات الاقتصادية الخارجية والبحث عن شركاء جدد واستعادة العلاقات التجارية مع دول شرق أوروبا والمناطق التي تمثل سوقاً للأسلحة الروسية مثل الصين ومنطقة الخليج. وأن التركيز على العلاقات مع الغرب يؤدي إلى تجاهل دول أخرى مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها. وأن مزيداً من الاهتمام يجب أن يوجه إلى إقامة علاقات جيدة مع هذه الدول. وأن روسيا في حاجة إلى تطوير مفهوم واضح لمصالحها القومية باعتبارها دولة أوراسيوية^(٣).

في هذا الإطار رفض البرلمان التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية حول مفهوم السياسة الخارجية الروسية وأهدافها في فبراير ١٩٩٢ لكونه ذا توجه غربي واضح ولعدم التحديد الدقيق لمواقف روسيا تجاه التحديات التي تواجهها ومنها طبيعة العلاقات مع دول الكومنولث والعلاقات مع دول البلطيق، وموقفها تجاه الأزمات المتفجرة في منطقة ترانز-دينستر وبوجوسلافيا السابقة، وأعاد البرلمان التقرير لوزارة الخارجية لمراجعته في يوليو ١٩٩٢. وقد تم بالفعل مراجعة التقرير وتقديمه للبرلمان في الأول من ديسمبر ١٩٩٢ إلا أن التوجه الغربي ظل هو السمة السائدة حيث أكد التقرير على سعي روسيا للاندماج في الاقتصاد الدولي بمساعدة الغرب، وعلى المشاركة مع الولايات المتحدة^(٤).

Dawisha & Parrott, op. cit., p. 235.

(١)

Marantz, op. cit., pp. 218 - 219.

(٢)

Pravada, op. cit., pp. 218 - 219.

(٣)

Sakwa, op. cit., p. 299.

(٤)

٢ - الموقف تجاه معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٢):

لاقت معاهدة ستارت ٢ معارضة شديدة من جانب المحافظين في البرلمان. فقد رأى المحافظون أن هذه المعاهدة تقوض النظام الدفاعي الروسي وتدمر المصالح الوطنية الروسية والأمن الروسي وتعطى مزايا للولايات المتحدة على حساب روسيا، وأنها محاولة من جانب الغرب لترك روسيا بدون قدرات دفاعية وتجريدها من قدرتها على التأثير الخارجى، وأنها حيلة من جانبه للحفاظ على تفوقه على حساب روسيا. وهو ما صرح به جريجورى بيردنيكوف، نائب وزير الخارجية ورئيس الوفد التفاوضى فى محادثات خفض التسلح مع الولايات المتحدة، الذى رأى أن "مناخ الحد من التسلح فى روسيا قد تغير .. فقطاع كبير من الرأى العام يعتقد بأننا قد قمنا بالكثير من نزع السلاح خاصة بعد سحب القوات الموجودة فى شرق أوربا"^(١). من ناحية أخرى، رأى المعارضون لمعاهدة ستارت ٢ أن تنفيذ الالتزامات التى التى تقضى بها المعاهدة مكلف اقتصادياً خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية التى تعترض روسيا^(٢). وقد استمرت معارضة البرلمان ورفضه التصديق على المعاهدة حتى نهاية الفترة محل الدراسة.

٣ - الموقف الروسى من الصراع فى البوسنة:

خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ عملت الدبلوماسية الروسية على الوساطة لتسوية النزاع بين الصرب والمسلمين فى البوسنة، والحيلولة دون عزل يوجوسلافيا دولياً بسبب دعمها لصرب البوسنة. وكان تصويت روسيا بالموافقة على فرض عقوبات على يوجوسلافيا، باعتبارها المسئول الأساسى عن العنف فى البوسنة فى ٢٩ مايو ١٩٩٢، نتيجة الاعتقاد بأن الخروج على الإجماع الدولى قد يكون له آثار سلبية بالغة على علاقة موسكو بالولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى. ورأى كوزيرف أن تأييد فرض العقوبات على يوجوسلافيا يعنى أن روسيا تقى بمسئولياتها كقوة كبرى فى الحفاظ على القانون والنظام الدوليين. وأن العقوبات اتخذت لدفع القيادة الصربية إلى مزيد من الواقعية، وأن موسكو لم تقدم على ذلك إلا بعد أن تحطمت محاولات الوساطة الروسية بأعمال العنف من جانب

^(١) Dawisha & Parrott, *op. cit.*, pp. 262 - 267.

^(٢) Lepingwell, John W.R., "START II and the Politics of Arms Control in Russia", *International Security*, vol. 20, no. 2, (Fall 1995), pp. 69 - 70.

القوات التي تسيطر عليها بلجراد، وأن مشكلات البلقان نتجت عن السياسات المتطرفة للصرّب، وأنكر كوزيرف أن تكون روسيا تصرفت بناء على ضغوط أمريكية. وأن روسيا تحاول مساعدة القوى الأكثر ليبرالية داخل يوجوسلافيا حيث كان يلتسين وكوزيرف يأملان في فوز ميلان بانيتش ذي الاتجاه الأكثر ليبرالية وهزيمة سلوبودان ميلوسفيتش في الانتخابات التي أجريت في يوجوسلافيا في ديسمبر ١٩٩٢^(١).

وقد أدى هذا التأييد الرسمي للعقوبات المفروضة على يوجوسلافيا إلى شن البرلمان حملة انتقادات واسعة النطاق ضد الرئيس يلتسين ووزير خارجيته أندريه كوزيرف، واتهام السياسة الخارجية التي يتبعانها بالانصياع للإرادة الغربية والتضحية بالمصالح التقليدية لروسيا وحلفائها. فقد رأى المحافظون في البرلمان أن الصرب حليف طبيعي لروسيا بالنظر إلى الروابط السلافية والدينية (الأرثوذكسية) التي تربط البلدين، وأن الصراع في البوسنة فرصة سانحة لروسيا لاستعادة نفوذها في جنوب شرق أوروبا بل ومكانتها على الصعيد الدولي.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات أصدر البرلمان في يونيو ١٩٩٢ قراراً يقضى بضرورة أن يقوم وزير الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على يوجوسلافيا. وفي أغسطس ١٩٩٢ قام أمبرتسيموف رئيس لجنة الشؤون الدولية والعلاقات الاقتصادية والخارجية في البرلمان بزيارة يوجوسلافيا وأكد على ضرورة اتباع سياسة أكثر إيجابية تجاه الصرب. وقد أدى هذا إلى صدور قرار من البرلمان في ديسمبر ١٩٩٢ يطالب باستخدام روسيا حق الفيتو ضد أي محاولة للتدخل العسكري الغربي لضرب مواقع صرب البوسنة، والحيلولة دون رفع حظر الأسلحة عن البوسنة، وبدء المساعدات الإنسانية ليوجوسلافيا في خلال أسبوعين. وهو القرار الذي لاقى معارضة من جانب وزارة الخارجية التي اتهمت البرلمان بالتدخل في شؤون السياسة الخارجية دون الرجوع لذوى الخبرة في هذا الإطار^(٢).

^(١) Cohen, Lenard J., "Russia and the Balkans: Pan-Slavism, Partnership and Power", *International Journal*, no. xlix, (Autumn 1994), pp. 829 – 831.

^(٢) Valdez, Jonathan, Russia, The Near Abroad, and the west, in Dawisha, Adeed & Dawisha, Karen, *The Making of Foreign Policy in Russia and the New States of Eurasia*, (New York: M.E. Sharpe, 1995), p. 921.

٤ - الموقف تجاه قضية جزر الكوريل:

قامت القوات الروسية بالاستيلاء على جزر الكوريل الجنوبية الأربع: شيكوتان، وهابوماي، إيتروب، وكوناشير بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية تحت دعاوى أمنية. وتقع الجزر الأربع شمال جزيرة هوكايدو اليابانية. ولهذه الجزر أهميتها البالغة بالنسبة لروسيا نظراً للمساحات البحرية حولها من ناحية والتي تصل إلى ٥٧ ألف ميل بحري مربع، ولأهميتها الاقتصادية من ناحية أخرى، حيث يتوافر فيها الإسفنج والمنجنيز والمعادن كالكصدير والزنك والنحاس والنيكل الكروم بالإضافة إلى احتياطات كبيرة من التيتانيوم والماجنيث.

ويرجع النزاع بين روسيا واليابان حول جزر الكوريل إلى القرن ١٩، وقد وقع البلدان اتفاقية في عام ١٩٠٥ تضمنت تنازل روسيا عن السيادة على جنوب سخالين لليابان في مقابل سيادتها على جزر الكوريل الجنوبية. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية استولى الاتحاد السوفييتي على جنوب سخالين وعلى جزر الكوريل الجنوبية. إلا أنه في عام ١٩٥٦ وقع البلدان معاهدة تقضى بإعادة أثنتين من الجزر الأربع المتنازع عليها إلى اليابان في مقابل توقيع معاهدة سلام وتطبيع العلاقات بين البلدين، إلا أن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ.

وفي أغسطس ١٩٩٢ صرح ميخائيل بولتورنين نائب رئيس الوزراء في مؤتمر صحفى في طوكيو بأن يلتسين يؤيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٥٦^(١)، وهو ما يعنى استعداده للتفاوض بشأن الجزر. وقد أعقب هذا التصريح حملة من الانتقادات والهجوم الشديد من جانب البرلمان والمؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومى بل والرأى العام ضد تقديم أى تنازلات لليابان تتعلق بقضية الجزر، وذلك من منطلق أنها ستفتح الباب لدعاوى إقليمية أخرى تجاه روسيا من ناحية، وبالنظر إلى المصالح الاستراتيجية الحيوية لروسيا فى الجزر من ناحية أخرى. وأعلن أوليج رمياننتسيف رئيس اللجنة الدستورية بالبرلمان بأن "أى

Adomeit, *op. cit.*, p. 46.

(١)

مفاوضات من جانب وزارة الخارجية حول جزر الكوريل سوف ترفض من جانب مجلس السوفييت الأعلى^(١). كما قام قادة المؤسسة العسكرية بإصدار وثيقة ترفض كلية أى تنازلات تنازلات لليابان حول جزر الكوريل وتؤكد أن السيطرة على الجزر عنصر أساسي للدفاع الإستراتيجي فى الشرق الأقصى، وأن انسحاب القوات الروسية من الجزر يقوض قدرات روسيا الدفاعية فى المنطقة ويضعف من موقفها التفاوضى مع الصين حول الخلافات الحدودية بين البلدين. وقد كانت هذه المعارضة هى العامل الأساسى وراء قيام يلتسين بإلغاء زيارته إلى اليابان فى سبتمبر ١٩٩٢ قبل الموعد المقرر لها بأربعة أيام فقط، خاصة مع معارضة مجلس الأمن القومى لإثارة موضوع الجزر خلال الزيارة رغم إعلان اليابان عن استعدادها لتقديم مساعدات مالية واقتصادية كبيرة لروسيا مقابل حل المشكلة^(٢).

وقد ظلت مشكلة جزر الكوريل تمثل العقبة الرئيسية التى تعترض تطوير العلاقات الروسية اليابانية وكانت المعارضة الداخلية وراء إلغاء زيارة يلتسين لليابان للمرة الثانية فى مايو ١٩٩٣ وحتى عندما قام يلتسين بزيارة طوكيو فى أكتوبر ١٩٩٣ لم تطرح قضية الجزر للمناقشة ولم تبد موسكو أى استعداد للتفاوض بشأنها.

٥ - الموقف تجاه دول الكومنولث:

عقب انهيار الاتحاد السوفييتى رأت القيادة الروسية ضرورة إنشاء تجمع يضم الدول السلافية الثلاث: روسيا وأوكرانيا وبلوروسيا ويتجه غرباً ليضم دول شرق ووسط أوروبا. وبالفعل اجتمع قادة الدول الثلاث وأعلنوا قيام "كومنولث الدول المستقلة" فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ وجعلوا من مينسك عاصمة بلوروسيا المقر الرئيسى له. إلا أن الكومنولث لم يتجه غرباً وإنما اتجه شرقاً واتسع ليضم جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فيما عدا دول البلطيق الثلاث وذلك لعدة أسباب: أولها، إصرار دول آسيا الوسطى على الانضمام إليه وشجبهم الدول الثلاث لانفرادهم بهذه المبادرة. وثانيها، مخاوف أوكرانيا من قيام هياكل قوية للكومنولث تسيطر عليها روسيا ومن ثم لم يكن لديها الرغبة فى قيام كومنولث سلافى قوى.

Dusznski, op. cit., p. 106. (١)

Blank, Stephen, "The New Russia in the New Asia", International Journal, no. (٢) xlix, (Autumn 1994), pp. 876 – 877.

وثالثها، عدم رغبة الغرب فى إقامة كومنولث سلافى يمثّل إحياء للوحدة السلافية مما يهدد مصالح الغرب فى منطقة البلقان. وأخيراً، أن أياً من دول شرق ووسط أوروبا لم تبد رغبتها فى الانضمام إلى الكومنولث حيث اتجهت هذه الدول نحو الغرب وتطلعت إلى الانضمام لمؤسساته المختلفة.

ومن ثم كان الاجتماع التأسيسى للكومنولث فى ألما أتا عاصمة كازاخستان فى ٢١ ديسمبر ١٩٩١ وحضرته إحدى عشرة دولة من جمهوريات الاتحاد السوفىيىتى السابق. وفى ديسمبر ١٩٩٣ انضمت جورجيا إلى الكومنولث وذلك بعد إعلان الرئيس الجورجى إدوارد شيفرنادزه، فى أكتوبر ١٩٩٣، رغبة بلاده فى الانضمام إلى الكومنولث^(١)، ليصل عدد أعضائه إلى اثنتى عشر دولة.

وقد وجهت انتقادات حادة إلى كوزيرف بسبب سياسته تجاه دول الكومنولث، وذلك من زاويتين : الأولى، تراجع دول الكومنولث فى أولويات السياسة الخارجية الروسية. فعلى حين سارع كوزيرف بزيارة العديد من الدول الغربية ودول الباسيفيك واسكندنافيا وأفريقيا ودول الخليج جاءت زيارته إلى دول الكومنولث متأخرة نسبياً حيث قام بأول زيارة له إلى المنطقة فى أبريل ١٩٩٢. كما تخلفت روسيا عن الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع هذه الدول، وهو ما اعتبره البرلمان دليلاً على تراجع أهمية دول الكومنولث فى اهتمامات السياسة الخارجية الروسية^(٢). وطالب رسلان حسب اللاتوف فى مارس ١٩٩٢ بسياسة أكثر فاعلية تجاه كومنولث الدول المستقلة، ورأى أن أولويات السياسة الخارجية يجب أن تحددها الاعتبارات الجغرافية، وأن قمة هذه الأولويات يجب أن يكون للعلاقات مع دول الكومنولث ثم للدول المجاورة لها وهكذا. كما طالب بإنشاء وزارة خاصة بشئون دول الكومنولث مستقلة عن وزارة الخارجية^(٣). وفى تقرير للجنة الشئون الشئون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية التابعة للبرلمان أكد يفجينى أمبرتسموف أن

Slider, Darrell, Politics Outside Russia, in white, Stephen; Pravda, Alex & Gitelman, Zvi, op. cit., pp. 276 – 277. ^(١)

Barylski, op. cit., p. 25. ^(٢)

Crow, Russia's Relations ... , op. cit., p. 9. ^(٣)

روسيا يجب أن تتطرق في سياستها الخارجية من عقيدة مماثلة لمذهب مونرو فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية، تقوم على وجود محيط جغرافى (دول الاتحاد السوفيتى السابق) يمثل المجال الحيوى لروسيا ومنطقة نفوذها ومصالحها الأساسية. ولا بد لروسيا أن تسعى لكسب تفهم المجتمع الدولى وإدراكه لمصالحها فى هذه المنطقة والاعتراف لها بدور عسكرى وسياسى خاص لحماية الاستقرار فى هذه المنطقة^(١).

ولم يكن هذا هو رأى النخبة البرلمانية وحدها. ففى مقال له فى مارس ١٩٩٢ رأى سيرجى ستانكيفتش مستشار الرئيس للشئون السياسية أن "الحفاظ على علاقات خاصة مع دول الكومنولث وتقويتها تدريجياً يتفق مع المصالح الاستراتيجية لروسيا"^(٢). كما صرح فى يوليو ١٩٩٢ بأن "دول الكومنولث تحتاج إلى مكانة خاصة ومستقلة فى السياسة الخارجية الروسية. وأنه يجب التعامل مع دول الكومنولث على أساس يومى وليس فيما بين الزيارات إلى لندن وباريس"^(٣) إشارة منه لضرورة إقامة وزارة مستقلة خاصة بشئون دول الكومنولث.

من ناحية أخرى، اتهم كوزيرف بالتقصير وعدم بذل الجهد اللازم لحماية الروس والمتحدثين بالروسية فى دول الكومنولث والحيلولة دون ممارسة سياسات تمييزية ضدهم أو معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. فهناك ٢٥ مليون روسى منتشرون فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان بعض هذه الجمهوريات مثل كازاخستان الذين يمثلون (٣٧.٨%) من عدد سكانها، ولاتفيا (٣٤%)، وإيستونيا (٣٠%)، وأوكرانيا (٢٢%)، وقيرغيزستان (٢١%)، وبلوروسيا (١٣%)، ومولدوفا (١٣%). هذا إلى جانب عدد من الجمهوريات الأخرى الذين يمثلون فيها أقلية أقل وزناً منها لليتوانيا (٩%)، وتركمانستان (٩%)، وأوزبكستان (٨%)، وطاجيكستان (٨%)، وأذربيجان (٦%)، وجورجيا (٦%)، وأرمينيا (٢%)^(٤). وكثيراً ما يجد هؤلاء الروس أنفسهم متورطين فى الصراعات

Page, Stephen, "The Creation of a Sphere of influence: Russia and Central Asia", ^(١) International Journal, no. xlix, (Autumn 1994), p. 794.

Crow, op. cit., p. 9. ^(٢)

Crow, Suzanne, "Russia Prepares to Take a Hard Line on "Near Abroad", ^(٣) International Relations, vol. 1, no. 33, (14 August 1992), p. 22.

Sakwa, op. cit., p. 339. ^(٤)

وعدم الاستقرار السائد فى هذه الدول كما هو الحال فى طاجيكستان. هذا بينما يعانى البعض الآخر من "التفرقة العنصرية" فى ظل قوانين المواطنة الجديدة فى بعض هذه الدول والتي جعلت من الروس مواطنين من الدرجة الثانية كما هو الحال فى إستونيا ولاتفيا. وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا خاصة من آسيا الوسطى والقوقاز مدى تردى أوضاع الروس فى هذه الدول. ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس فى مناطق وجودهم وذلك لإيقاف هذه الهجرة حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة فى ظل تردى الأوضاع الاقتصادية فى روسيا.

وقد أكد مؤتمر نواب الشعب الروسى فى دورته السادسة فى أبريل ١٩٩٢ على دور روسيا فى حماية حقوق الروس والمتحدثين بالروسية فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق، وتبنى قراراً بتأييد الروس فى الضفة اليسرى لنهر دينستر الذين يحاولون إعلان أنفسهم جمهورية مستقلة عن مولدوفا. وخلال زيارته لمنطقة دينستر فى أبريل ١٩٩٢ أعلن ألكسندر روتسكى، نائب رئيس الجمهورية، أن "جمهورية دينستر كانت قائمة... وهى قائمة... ويجب أن تقوم"، وأقترح إجراء استفتاء لتحديد وضع جمهورية دينستر^(١). وكان روتسكى من أشد المدافعين عن حقوق الروس وضرورة توطيد العلاقات مع دول الكومنولث.

كذلك اتهم مجلس السوفييت الأعلى كوزيرف بخيانة مصالح الأقليات الروسية فى دول البلطيق، وأنه لا يثق فى تأكيدات كوزيرف بأن وضع الروس فى هذه الدول سيحكمه قواعد الشرعية الدولية، وأن الغرب لا يكثر بانتهاك حقوق الروس فى هذه الدول ولن يساند روسيا فى هذا الشأن. وفى يوليو ١٩٩٢ ناقش مجلس السوفييت الأعلى هذه القضية وانتهى بدعوة الحكومة إلى فرض عقوبات على إستونيا لانتهاكها حقوق الروس الموجودين بها^(٢)، وهو ما ما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً فى هذا الإطار كما سيلي بيانه فى جزء لاحق من هذا الفصل.

(١) Crow, Russia's Relations ..., op. cit., p. 11.

(٢) Buszynski, op. cit., p. 107.

كذلك، أيدت المؤسسة العسكرية ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة لحماية الروس الموجودين خارج روسيا. وقد أكد ذلك وزير الدفاع بافيل جراتشيف بقوله أنه "فى كل الدول (الكومنولث) التى بها صراعات إثنية هناك عدد كبير من الروس الذين لنا حق وعلينا واجب الدفاع عنهم"^(١).

فى مواجهة الانتقادات السابق الإشارة إليها، حاول كوزيرف إقناع معارضيه بسلامة توجهه فى السياسة الخارجية، فرأى أن السياسة الخارجية التى يطالب بها معارضوه تحول روسيا إلى دولة إمبريالية... تهدد الآخرين خاصة جيرانها، وأن أفكار معارضيه تقوم على الشك فى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى^(٢). وأنهم يمثلون "حزب الحرب"، وأنه يراعى مصالح روسيا الحقيقية. وفى إشارة إلى السياسة الخارجية الروسية تجاه الصرب رفض كوزيرف أن تقوم السياسة الخارجية الروسية على الاعتبارات الإثنية أو الدينية لأن هذا قد "يدمر روسيا ومصالحها" حيث أن هناك ملايين السلاف الأرثوذكس الذين يعيشون مع ملايين المسلمين وديانات أخرى فى روسيا ومن ثم فإنه من الضرورى الارتفاع بالسياسة الخارجية فوق الانتماءات الدينية أو العرقية^(٣). وفيما يتعلق بدول الكومنولث، رأى كوزيرف أن وزارته قد أنجزت المهمة الأساسية لها وذلك بالتأكيد على أن روسيا هى الوريث الشرعى للاتحاد السوفييتى. وأنه "لا يمكن إرسال هيلوكبتر لحماية كل ولد أو فتاة تتحدث الروسية فى مولدوفا... وأنه لابد من مراعاة التوازن العام للمصالح... وعدم تغذية المشاعر القومية الروسية فى مولدوفا لأن ٧٥% من الروس والمتحدثين بالروسية بها يعيشون خارج دينستر على الضفة اليمنى للدينستر"^(٤). إلا أن محاولات كوزيرف لإقناع البرلمان باءت بالفشل ومن ثم كان تصريحه بأنه "يفضل الاستقالة من منصبه عن التعامل مع البرلمان"^(٥). كما أن

Dawisha & Parrott, *op. cit.*, p. 238. (١)

Crow, Suzanne, "Why Has Russian Foreign Policy Changed?", *International Relations*, vol. 3, no. 18, (6 May 1994), p. 1. (٢)

Sakwa, *op. cit.*, p. 305. (٣)

Crow, Russia's Relations ..., *op. cit.*, p. 11. (٤)

Ibid, p. 11. (٥)

أن خطابه في أستانكولم أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في ديسمبر ١٩٩٢ وتحذيره مما يمكن أن تؤدي إليه السياسة الخارجية الروسية إذا وصل المحافظون إلى السلطة كان مؤشراً على ضعف موقفه وتزايد الضغوط من أجل تغيير سياسته الخارجية.

ثالثاً : التغيير في السياسة الخارجية الروسية (١٩٩٣ - ١٩٩٦) :

لم يكن بمقدور يلتسين وكوزيرف المضي قدما في سياستيهما في ظل المعارضة الداخلية والانتقادات الحادة الموجهة لها من جانب البرلمان، ساعد على ذلك عاملان أساسيان. أولهما، وجود حالة من الاستياء الشعبي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأييد الرأي العام لمواقف البرلمان تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية. وثانيهما، فشل روسيا في تحقيق أهدافها من التقارب مع الغرب فلم تستطع روسيا الاندماج في الاقتصاد الدولي هذا إلى جانب قلة المساعدات الغربية وبطئها.

ذلك أن حجم ما حصلت عليه روسيا من المساعدات والاستثمارات كان محدوداً جداً مقارنة باحتياجاتها وبتعهدات الدول الغربية لها. فعلى سبيل المثال، أعلنت مجموعة الدول الصناعية السبع في عام ١٩٩٢ تقديم ٢٤ بليون دولار مساعدات لروسيا إلا أن روسيا لم تحصل عليها فعلياً^(١). كذلك، وعدت الولايات المتحدة خلال قمة فانكوفر في أبريل ١٩٩٣ تقديم مساعدات لروسيا تقدر بـ ١.٦ بليون دولار، إلا أن نصفها كان قيمة محاصيل تشتريها روسيا من الولايات المتحدة، و١٥% منها أخذت شكل ائتمانات تجارية، ومن ثم فإن ما حصلت عليه روسيا نقداً كان محدوداً للغاية^(٢). كما أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة ظل محدوداً حيث أتت الولايات المتحدة مع الأمريكتين في المرتبة الرابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا وذلك بعد أوروبا ودول الكومنولث والدول الآسيوية. من ناحية أخرى، لم تستطع روسيا جذب التأييد الأمريكي والغربي لها في العديد من القضايا الهامة ومنها حقوق الروس (كأقلية) في دول البلطيق مما أدى إلى رسوخ الاعتقاد بأن الولايات

Pushkov, *op. cit.*, p. 84.

(١)

Cox, Michael, "The Necessary Partnership : The Clinton Presidency and Post-Soviet Russia", *International Affairs*, vol. 70, no. 4, (October 1994), pp. 646 - 647.

(٢)

المتحدة تدافع عن حقوق الإنسان إذا كان ذلك يحقق مصالح خاصة بها. بل أن الولايات المتحدة تعمدت تجاهل المصالح الروسية والانفراد باتخاذ قرارات هامة في عدد من القضايا الحيوية بالنسبة لروسيا ومنها قضية الصراع في البوسنة^(١). فاهتمام الولايات المتحدة بروسيا بروسيا لم يكن بهدف التحالف الإستراتيجي أو مساعدتها على الخروج من أزمتها وإنما نبع هذا الاهتمام من أهداف أمنية تمثلت بالدرجة الأولى في أحكام السيطرة على الترسانة النووية السوفيتية وتطويق روسيا^(٢).

وقد أدت الانتقادات الموجهة من جانب البرلمان، وبتأييد من المؤسسة العسكرية، وكذلك من نائب رئيس الجمهورية وبعض مستشاريه، إلى جانب إدراك يلتسين وكوزيرف أن الغرب لن يسمح لروسيا بالاندماج الكامل في مؤسساته وأن روسيا لن تكون بأى حال دولة غربية وإن ظلت دولة أوربية. هذا فضلاً عن خيبة أمل الحكومة الروسية من تدفق المعونات الغربية عليها، كل هذه العوامل أدت إلى تغيير السياسة الخارجية الروسية منذ أواخر عام ١٩٩٢.

فى أكتوبر ١٩٩٢ صرح يلتسين - مخاطباً الغرب - بأن "روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها فى غرفة الانتظار" وأن "النظرة الغربية التي ترى روسيا على أنها الدولة التي تقول نعم دائماً، والتي تتضمن الإهانة والاحتقار، غير مقبولة"^(٣). وأن الغرب "ينسى أن روسيا دولة كبرى" وأن "الصعوبات التي تمر بها مؤقتة". وأن "الأيدولوجية الوحيدة التي يجب على وزارة الخارجية أتباعها هي الدفاع عن المصالح الروسية والأمن الروسى"^(٤). كما كما تحدث يلتسين مراراً عن التفرقة الغربية تجاه روسيا ومحاولات الغرب لإجبار روسيا على لعب دور الشريك الأدنى. وفى ٢٥ يناير ١٩٩٣ أنتقد يلتسين فى تصريح له سياسة "إملاء الشروط" الأمريكية فى مناطق معينة من العالم خاصة العراق ويوجوسلافيا، ورأى أن كلينتون "أكثر ميلاً لاتباع مثل هذا النوع من السياسة"، و"أننا نعتقد بأن هناك حاجة للحوار السياسى مع العراق وحكومته". كما أكد يلتسين سعى روسيا لإحداث التوازن فى سياستها الخارجية

Pushkov, *op. cit.*, p. 87.

(١)

Zelikow, *op. cit.*, p. 46.

(٢)

Dawisha & Parrott, *op. cit.*, p. 200.

(٣)

Adomeit, *op. cit.*, p. 54.

(٤)

والحد من التوجه الغربى بها قائلاً: "أن سياستنا أصبحت متوازنة. وعلى أية حال فإننا دولة أوراسيوية"^(١). وهو ما أعتبر بداية للتغير فى السياسة الخارجية الروسية وذلك بالحد من التوجه الغربى والاتجاه شرقاً.

ولم يكن كوزيرف أقل إدراكاً من يلتسين لضرورة تغير السياسة الخارجية الروسية ففى مقال له فى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٢ رأى كوزيرف أن "الفترة الرومانسية للعلاقات بين روسيا والغرب قد انتهت". وأن الدول الغربية يجب أن تساند بشكل أقوى التحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق فى روسيا، ومساعدة روسيا على إيجاد أسواق لتصدير منتجاتها^(٢). وفى خطابه أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى شجب كوزيرف التدخل الغربى فى دول البلطيق وطالب بعدم تدخل الغرب فى منطقة الاتحاد السوفييتى السابق. ورأى أن تلك المنطقة يجب أن لا تنطبق عليها القواعد الخاصة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربى. وأن روسيا سوف تحمى مصالحها فى هذه المنطقة بكل الطرق المتاحة بما فيها العسكرية والاقتصادية، كما طالب بإنهاء العقوبات المفروضة على يوجوسلافيا من جانب الأمم المتحدة وهدد بتأييد روسيا العسكرى الكامل لبلجراد^(٣). وفى أبريل ١٩٩٣ صرح كوزيرف بأن تغيراً أساسياً فى السياسة الخارجية قد حدث، وأنه يتضمن التركيز على إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المحيطة وأن ظلت الأولوية للعلاقة مع الغرب^(٤).

وقد تمثل التغير فى السياسة الخارجية الروسية منذ أواخر عام ١٩٩٢ فى ثلاث توجهات أساسية: أولها، أكتتف السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة، وتضمن التأكيد على ضرورة احترام المصالح الروسية، واتخاذ موسكو مواقف تضمنت تناقضاً صريحاً واختلافاً مباشراً عن الموقف الأمريكى والغربى بصفة عامة. وثانيها، يتعلق بالسياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث. أما ثالثها، فتمثل فى الاتجاه شرقاً بتطوير العلاقات

^(١) Facts on File, vol. 53, no. 2725, (February 18, 1993), p. 103.

^(٢) Pushkov, *op. cit.*, p. 86.

^(٣) Adomeit, *op. cit.*, p. 45.

^(٤) Valdez, *op. cit.*, p. 94.

الروسية مع عدد من الدول الآسيوية الكبرى بهدف تحقيق قدر أكبر من التوازن فى السياسة الخارجية. وفيما يلى تفصيل لهذه التوجهات.

١ - التغيير فى السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة:

حرصت روسيا على مواصلة سعيها نحو الاندماج فى المؤسسات الغربية، فوقعت اتفاقية تعاون مع الجماعة الأوروبية فى يونيو ١٩٩٤ من أجل تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والتجارية بين الطرفين. كما انضمت إلى برنامج "المشاركة من أجل السلام" فى ٢٢ يونيو ١٩٩٤ الذى تم طرحه لأول مرة فى أكتوبر ١٩٩٣ لربط دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث بحلف الأطنطى وتم تبنيه رسمياً فى قمة الحلف فى يناير ١٩٩٤. وكانت روسيا هى الدولة الحادية والعشرون التى تتضمن إلى هذا البرنامج. وكانت قد اشترطت لانضمامها توقيع إعلان يعترف لها بوضع خاص كقوة كبرى إلا أن دول شرق أوروبا عارضت بشدة مثل هذا الإعلان باعتباره يعنى الاعتراف بسيطرة وسيادة روسيا على المنطقة ومن ثم صدر بيان عن الحلف يعترف لروسيا بدور هام فى الشؤون الدولية إلا أنه لم يخصها بأى امتيازات أو وضع خاص^(١).

من ناحية أخرى، استمر التأكيد على أهمية علاقة المشاركة مع الولايات المتحدة إلا أن المطالب الروسية تصاعدت لان تكون هذه المشاركة على قدم المساواة. فقد أكد كوزيرف على أن المشاركة هى الخيار الإستراتيجى الأمثل بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة، وأن مصالح البلدين لم تعد متعارضة وإنما تكمل بعضها البعض فى معظم القضايا وأن مقومات المشاركة والتعاون قائمة بين البلدين^(٢). ولكنه رأى أن المشاركة بين البلدين تشبه علاقة زوجية انتهت من شهر العسل وبدأت تواجه متطلبات الحياة اليومية، وأصبح عليها مواجهة القضايا الخلافية بينهما ومنها موقف الولايات المتحدة وحلف الأطنطى تجاه الصرب. ورأى أنه يمكن تجنب الخلاف بين البلدين والوصول إلى تسويات حقيقية للقضايا موضع الخلاف بين البلدين بمشاركة روسيا فى صنع القرار الخاص بهذه القضايا ووضع آلية للتشاور

Marantz, op. cit., pp. 746 -747. (١)

Kozyrev, Andrei, "The Lagging Partnership", Foreign Affairs, vol. 73, no. 3, (May/June 1994), pp. 59 - 60. (٢)

بينهما. وأن تطوير المشاركة على أساس من المساواة وتوازن المصالح بين البلدين هو السبيل الوحيد للتغلب على الصعاب التي تواجههما^(١). وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحكم العالم بمفردها، وأن روسيا ما زالت، رغم الصعوبات التي تمر بها، تمتلك مقومات القوة الكبرى. وأن المشاكل الدولية المعاصرة تتطلب تضافر جهود العديد من الأطراف، ومواجهتها تقتضى المشاركة بين الدول الديمقراطية في الشرق والغرب^(٢).

وحدد كوزيرف مجموعة من المبادئ يجب أن تقوم عليها المشاركة بين روسيا والولايات المتحدة. أولها، الإدراك المتبادل بأن كلاهما دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتلتزم بالسلوك الدولى المسئول. وثانيها، تضيق الفجوة المؤسسية بين البلدين بالانضمام الكامل لروسيا فى المؤسسات الغربية. فقد رأى أن مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى يجب تحويلها إلى مجموعة الثمانية واعتبر مشاركة روسيا فى المحادثات السياسية للمجموعة خطوة على هذا الطريق. أما حلف الأطلنطى فقد رأى أنه لا يوفر إطاراً مؤسسياً ملائماً للتشاور، وأن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي يجب أن يكون له الدور الأساسى فى هذا الإطار وليس حلف الأطلنطى الذى رأى أنه لم يعد هناك مبرر لاستمراره بعد سقوط النظم الشيوعية. أما ثالث هذه المبادئ، والتي اعتبرها كوزيرف أساس المشاركة، فهى الثقة المتبادلة بين الطرفين، وأن اختلاف روسيا مع الولايات المتحدة حول بعض القضايا لا يعنى العداء بينهما وإثارة الشكوك حول سلوك روسيا، فمن الصعوبة بمكان قبول مشاركة يقوم فيها أحد الطرفين بتنسيق كافة قراراته مع الطرف الأخرى فى حين يظل هذا الأخير حراً تماماً فى اتخاذ قراراته دون مراعاة مصالح الطرف الأول. وأكد كوزيرف على أن المشاركة لا تعنى عدم اتباع سياسة حاسمة فى الدفاع عن المصالح القومية الروسية ولا تنفى المنافسة والاختلاف. وأن الولايات المتحدة أقدمت على اتخاذ العديد من القرارات الهامة دون الرجوع إلى روسيا ومثال ذلك عدم تشاور الولايات المتحدة مع روسيا بشأن ضرب مواقع صرب

Kozyrev, Partnership or Cold Peace?, *op. cit.*, pp. 10 – 14. (١)

Kozyrev, The Lagging Partnership, *op. cit.*, pp. 63 – 64. (٢)

البوسنة فى فبراير ١٩٩٤ رغم حيوية المصالح الروسية فى منطقة البلقان ومع الصرب خاصة^(١).

- كذلك، حدد كوزيرف أهداف روسيا من المشاركة مع الولايات المتحدة فيما يلى:
- (أ) أحكام السيطرة على عمليات بيع التكنولوجيا العسكرية والأسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية العالية خاصة فى مناطق الصراعات. ورأى أن سياسة روسيا فى هذا المجال تحكمها الاعتبارات الاقتصادية وليست السياسية.
- (ب) جذب التأييد الأمريكى والغربى لحماية حقوق الروس والمتحدثين بالروسية فى منطقة الاتحاد السوفييتى السابق، وكذلك لعمليات حفظ السلام التى تقوم بها روسيا فى هذه المنطقة، ليس فقط سياسياً ولكن مادياً أيضاً والحصول على مساعدات لتغطية نفقات القوات الروسية المشاركة فى هذه العمليات.
- (ج) دعم الإصلاح الاقتصادى فى روسيا ومساعدة روسيا على الوصول إلى الأسواق العالمية والأوربية للسلع والتكنولوجيا المتقدمة، ومراعاة المصالح الروسية فى بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية^(٢).

مما سبق يتضح أنه رغم استمرار التوجه الغربى كتوجه حاكم للسياسة الروسية فإن أسس هذا التوجه وأهدافه أصبحت أكثر تبلوراً ووضوحاً، كما أصبحت القيادة الروسية أكثر حرصاً على التأكيد على المصالح الروسية وأكثر ميلاً لاتخاذ المواقف التى ترى فيها حماية لهذه المصالح حتى وإن اختلفت مع الموقف الأمريكى أو الغربى بصفة عامة. فمنذ بدايات عام ١٩٩٣ شهدت السياسة الروسية تحولاً من الانصياع الكامل للإرادة الأمريكية والغربية إلى درجة ما من الاستقلالية عن الموقف الغربى إذا رأت فى ذلك تحقيقاً لمصالحها القومية ودفاعاً عنها، ويظهر ذلك فى العديد من المواقف التى تضمنت تناقضاً واضحاً مع الموقف

Ibid, pp. 65 – 66.

(١)

Ibid, pp. 67 – 70.

(٢)

الأمريكي والغربي، ولعل أبرزها: الموقف من الصراع في البوسنة، وصفقة الأسلحة الإيرانية، والموقف من توسيع حلف شمال الأطلسي.

(أ) الموقف تجاه الصراع في البوسنة:

بدأت روسيا في اتخاذ مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلن لصرب البوسنة، والسعى من أجل تخفيف العقوبات المفروضة على يوجوسلافيا. ففي خطابه أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في ستكهولم في ديسمبر ١٩٩٢ أعلن كوزيرف تأييد روسيا للصرب وطالب بإلغاء العقوبات المفروضة على يوجوسلافيا، وهدد باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لحماية المصالح الروسية^(١). وخلال قمة موسكو بين بوش ويلتسين في يناير ١٩٩٣ أكد يلتسين على وجود اختلافات جوهرية بين روسيا والولايات المتحدة حول الصراع في يوجوسلافيا وأن أيّاً من البلدين يجب أن لا تملئ إرادتها على الأخرى، ووصف السياسة الروسية تجاه البلقان بأنها متوازنة^(٢). وقد أعقب ذلك مطالبة كوزيرف في فبراير ١٩٩٣ بتضييق حظر الأسلحة المفروض على مسلمي البوسنة، وضرورة فرض عقوبات اقتصادية من جانب الأمم المتحدة على كرواتيا إذا استمرت حكومة زغرب في مهاجمة الصرب في كرواتيا. وأكد معارضة روسيا لأي عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلسي ضد صرب البوسنة^(٣).

وعندما أصبح العمل العسكري من جانب حلف الأطلسي وشيك الحدوث قامت روسيا بمبادرة دبلوماسية في مايو ١٩٩٣ في محاولة لتجنيد صرب البوسنة ضد حلف الأطلسي لمواقعهم. وتضمنت المبادرة اقتراح حماية مسلمي البوسنة من خلال مناطق آمنة تحميها الأمم المتحدة. وحظي الاقتراح بموافقة الرئيس كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر^(٤). ونظراً لتمادي الصرب في عدوانهم على مسلمي البوسنة وجه حلف الأطلسي

(١) Crow, Why has Russian Foreign Policy Changed, op. cit., p. 2.

(٢) Cohen, op. cit., p. 833.

(٣) Adomeit, op. cit., p. 46.

(٤) Zelikow, Philip, "Beyond Boris Yeltsin", Foreign Affairs, vol. 73, no. 1, (January/February 1994), p. 51.

الأطْلنْطِي إنذاراً إلى صرب البوسنة في فبراير ١٩٩٤ بسحب قواتهم التي تحاصر سراييفو في خلال عشرة أيام وإلا سيقوم الحلف بتوجيه ضربات جوية لمواقعهم. وهو الإنذار الذي تم توجيهه دون تشاور مسبق مع الحكومة الروسية مما أخرج يلتسين وحكومته أمام معارضيهِ في الداخل وكذلك أمام حكومة ميلوسفيتش في يوجوسلافيا.

وفي محاولة للحفاظ على مكانة روسيا الدولية واستعادة نفوذها في البلقان، ورداً على الانتقادات الحادة من جانب المعارضة الداخلية قامت روسيا في ١٢ فبراير وعقب الإنذار ببضعة أيام بطرح مبادرة تقضى بإرسال قوات روسية لحفظ السلام في البوسنة تحت إشراف الأمم المتحدة، متجاهلة بذلك حلف الأطْلنْطِي، وانسحاب الصرب من مدينة جروزنى. وقد قبل الصرب المبادرة مما أدى إلى تجنبهم الضربات الجوية من جانب حلف الأطْلنْطِي^(١). وقد مثل ذلك بداية التغير في السياسة الخارجية الروسية نحو مزيد من الاستقلالية عن الغرب واتخاذها لمواقف قد لا تتفق بالضرورة مع الإرادة الأمريكية والغربية إذا رأت في ذلك تحقيقاً لمصلحة قومية.

فقد أصبح التأييد الروسى لصرب البوسنة ومعارضة أى عمليات عسكرية من جانب حلف الأطْلنْطِي، دون التورط في مواجهة مع الحلف، أحد التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام ١٩٩٢ والتي في إطارها عارضت روسيا الضربات التي وجهها حلف الأطْلنْطِي لصرب البوسنة في أبريل ١٩٩٤، وسبتمبر ١٩٩٥ حيث أبدى يلتسين استياءه الشديد من هذه الهجمات وحذر من أن اتخاذ "مثل هذه القرارات بدون استشارة روسيا هو خطأ كبير ومخاطرة كبيرة"^(٢). وأعلن مساندة روسيا لصرب البوسنة، وأكد أن موسكو لن تسمح بتسوية الصراع في البوسنة دون مشاركتها.

(١) Cohen, *op. cit.*, pp. 837 – 839.

(٢) Braun, Aurel, Russian Policy Towards Central Europe and the Balkans, in Kanet, Roger E. & Kozhemiakin, Alexander V., The Foreign Policy of Russian Federation, (New York: Macmillan Press LTD, 1997), p. 62.

(ب) الموقف من صفقة الأسلحة الإيرانية :

على خلاف الانصياع الروسى للضغوط الأمريكية وإلغاء صفقة الأسلحة إلى الهند فى عام ١٩٩٢، أصرت روسيا على إتمام صفقتها إلى إيران والتي تقدر بحوالى بليون دولار. والتي كان قد بدأ التفاوض بشأنها فى عام ١٩٨٩ فى ظل الاتحاد السوفيتى وأدت ظروف تفكك الاتحاد السوفيتى إلى تأجيل توقيع الاتفاقات الخاصة بها حتى عام ١٩٩٢ حين وقعت اتفاقيتان بين روسيا وإيران: أولاهما تتعلق بالتعاون بينهما فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والثانية تتعلق بمساعدة روسيا لإيران فى بناء محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة لإثاء روسيا عن إتمام هذه الصفقة إلا أن روسيا أصرت على المضى قدماً وإتمام الصفقة وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولها، أن هذه الصفقة تعتبر جزءاً من سياسة روسيا الخاصة بتصدير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية والتي تحظى بتأييد كافة القوى السياسية فى روسيا. فقد عبر يلتسين فى نوفمبر ١٩٩٣ عن أهمية استعادة روسيا لمكانتها فى سوق السلاح العالمى حيث تراجعت روسيا لتحل المرتبة السادسة عام ١٩٩٣ بعد أن كانت أولى الدول المصدرة للسلاح (تسبق أو تلى الولايات المتحدة) وانخفضت مبيعات السلاح من ٧.٨ بليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٢.٥ بليون دولار عام ١٩٩٣^(١). كذلك رأى ألكسندر روتسكى روتسكى أن تخفيض صادرات السلاح ضد المصالح القومية الروسية، ودعا كل من جيرونوفسكى وزيجانوف إلى زيادة مبيعات السلاح.

ثانيها، يرجع التركيز على تنشيط تجارة السلاح إلى أهمية عوائد بيع هذه الأسلحة فى حل الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها روسيا، وإعطاء دفعة للصناعات العسكرية التى تعتبر مجالاً لتشغيل الملايين مما يسهم فى حل مشكلة البطالة المتفاقمة فى روسيا منذ بدأ الإصلاح الاقتصادى بها^(٢). وفيما يتعلق بالصفقة الإيرانية فسوف يعمل بها حوالى ١٠ آلاف من الخبراء والمتخصصين الروس.

Adomeit, *op. cit.*, p. 57.

(١)

Khripunov, Igor, "Russia's Arms Trade in The Post-Cold War Period", *The Washington Quarterly*, vol. 17, no. 4, (Autumn 1994), p. 88.

(٢)

ثالثها، رأت موسكو أن المخاوف الأمريكية من استخدام إيران محطات الطاقة النووية التي ستقدمها روسيا في أغراض غير سلمية لا مجال لها. فإيران عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكانت من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٩. هذا إلى جانب عدم وجود أى مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووى عسكرى فى إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة فى إيران خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ استجابة لطلب الولايات المتحدة، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية، بل أكدت الوكالة أن التعاون الروسى الإيرانى يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية. كما أن روسيا لم تكن هى الدولة الأولى التى تتعاون مع إيران فى هذا المجال حيث كانت شركة "سيمنس" الألمانية قد بدأت فى محطة بوشهر، إلا أن العمل فى المشروع توقف بعد الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٨، وأن الولايات المتحدة كانت تزود إيران باليورانيوم الذى وصل تركيزه ٩٣%. كما أن الولايات المتحدة قامت بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التى ستقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة ترفع شعار منع الانتشار النووى من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، وأنها تحاول إبعاد روسيا عن هذا السوق^(١).

كل هذه العوامل دفعت روسيا إلى إتمام صفقتها مع إيران رغم الضغوط الشديدة التى مارستها الإدارة الأمريكية على روسيا وتم توقيع العقد الخاص بالصفقة بين البلدين فى يناير ١٩٩٥^(٢)، وبدأ العمل فى مفاعل "بوشهر" النووى فى أوائل عام ١٩٩٦.

(١) Staar, Richard F., "Russia and the Islamic Middle East", Mediterranean Quarterly, (1997), p. 166.

(٢) Buszynski, op. cit., p. 120.

(ج) الموقف من قضية توسيع حلف الأطلنطي :

كانت روسيا تأمل في أن يكون مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي هو المظلة الأساسية للأمن الأوربي، ومن ثم ينتفى الهدف من بقاء حلف الأطلنطي ويتم حل هذا الأخير. إلا أن الولايات المتحدة كانت، على العكس تماماً، تسعى إلى تفعيل الحلف وإسناد مهام جديدة له في فترة ما بعد الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي، ومن ثم كانت فكرة توسيع الحلف ليضم دول شرق ووسط أوربا بهدف دعم وتعزيز الأمن الأوربي.

وقد أدى إعلان الرئيس يلتسين خلال زيارته لبولندا في أغسطس ١٩٩٣ بأنه "لا يعارض انضمام بولندا إلى حلف الأطلنطي"^(١) إلى اندلاع المعارضة الداخلية خاصة مع قيام الولايات المتحدة بطرح برنامج "المشاركة من أجل السلام" لأول مرة في الاجتماع الوزاري لدول الحلف في ترافيدون بألمانيا في أكتوبر ١٩٩٣ ثم تبنيه رسمياً في يناير ١٩٩٤ كخطوة أولى لتوسيع الحلف. وقد أدى هذا إلى تراجع يلتسين عن موقفه وحدثت إجماع داخل النخبة الحاكمة حول ضرورة معارضة توسيع حلف الأطلنطي والعمل للحيلولة دون ذلك.

وفي هذا الإطار ميزت روسيا بين قضيتين: التعاون مع حلف الأطلنطي، وهو ما تقبل به روسيا وتسعى إليه ومن ثم كان انضمامها إلى "مجلس تعاون شمال الأطلنطي"، ثم إلى برنامج "المشاركة من أجل السلام". وثانيهما قضية توسيع الحلف، وهو ما ترفضه روسيا تماماً خاصة مع إجماع قادة الحلف على استبعاد روسيا من عضويته رغم إعلانهم بأن أي عضو في "المشاركة من أجل السلام" مرشح لعضوية الحلف. ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات لعل أهمها أن توسيع الحلف كان بهدف تطويق روسيا واحتواء التهديدات المحتملة التي قد تشكلها في المستقبل. هذا إلى جانب كونها دولة أوراسيوية يقع ٧٥% من أراضيها في آسيا، وهي دولة كبرى بالمعيار الجغرافي والديموجرافي والعسكري ومن ثم فإن انضمامها إلى الحلف يؤدي إلى تغييرات جوهرية في توازناته الداخلية وعملية صنع القرار به. كما أن روسيا دولة مترامية الأطراف ويعنى ضمها مد الضمانات الأمنية للحلف إلى حدود الصين

Ibid, p. 110.

(١)

ومنغوليا مما يتطلب تغييرات جذرية فى هيكله العسكرى رغم كونها فى غير حاجة إلى ضمانات أمنية بالنظر إلى قدراتها العسكرية الهائلة.

ومن ثم فإنه كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الأساسى لتوسيع الحلف هو تطويق روسيا مما أدى إلى معارضتها لفكرة توسيع الحلف واعتباره عملاً عدائياً ضد روسيا. فقد عبر كوزيرف صراحة فى ديسمبر ١٩٩٣ عن رفض روسيا التام لانضمام أى من دول أوروبا الشرقية أو دول الاتحاد السوفييتى السابق إلى الحلف^(١). وعبر يلتسين عن تفضيل روسيا تقديم ضمانات أمنية من جانب كل من روسيا والحلف لدول منطقة شرق ووسط أوروبا، ورأى أن العلاقات بين روسيا والحلف يجب أن تكون أكثر قرباً من العلاقات بين الحلف وشرق أوروبا^(٢). كما عبر بافيل جراتشيف وزير الدفاع عن رفضه توسيع الحلف وأعتبره بمثابة تهديد وتهديد عسكرى محتمل لروسيا وهدد بوقف تنفيذ معاهدة الأسلحة التقليدية فى أوروبا CFE، والتي تطالب روسيا بمراجعتها باعتبارها لم تعد تتماشى مع الواقع بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وحل حلف وارسو، وذلك فى حالة توسيع حلف الأطنطى ليشمل دول شرق أوروبا، وأن توسيع الحلف سيحرر روسيا من أى التزامات تقرها معاهدة CFE. من ناحية أخرى، ذكر فلاديمير شوميكو رئيس مجلس الاتحاد أن أعضاء البرلمان يربطون بين توسيع الحلف والتصديق على معاهدة ستارت ٢. كذلك أعلن يفجيني بريماكوف مدير وكالة الاستخبارات الخارجية الروسية معارضته لتوسيع حلف الأطنطى، ورأى أن ذلك سيجدد عزلة روسيا ويعيد الحرب الباردة مع تغيير حدودها بمزيد من الاتجاه نحو الشرق^(٣).

وانطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات أولها، عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف لاحتوائها. وثانيها، أن توسيع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا، وهو ما أشار إليه يلتسين خلال قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى حين عبر عن قلقه من إشاعة "السلام البارد" فى القارة

Barylski, *op. cit.*, p. 17.

(١)

Brzezinski, *op. cit.*, p. 77.

(٢)

Buszynski, *op. cit.*, pp. 110, 119 – 121.

(٣)

الأوربية. وثالثها، أن توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوروبا من أى تهديد روسى مستقبلى لا أساس له من الصحة فى ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقى دول شرق أوروبا ودول البلطيق^(١).

إن الموقف الروسى من قضية توسيع حلف الأطنطي إلى جانب العديد من المواقف الأخرى، والتي تم الإشارة إلى بعضها، توضح اتجاه روسيا منذ نهاية عام ١٩٩٢ نحو التأكيد على ضرورة احترام المصالح الوطنية الروسية، ونحو مزيد من الاستقلالية فى علاقتها مع الولايات المتحدة والغرب.

٢ - التغير فى السياسة الروسية تجاه دول الكومنولث:

عقب انهيار الاتحاد السوفييتى ثار التساؤل حول طبيعة العلاقة بين روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة والتي أصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة. ولم تكن هناك رؤية واضحة لدى النخبة الحاكمة لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة حيث ساد اتجاهان داخل النخبة: أولهما، يرى ضرورة الحفاظ على علاقات قوية مع هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وتبنت هذا الاتجاه النخبة البرلمانية من ذوى الاتجاهات المحافظة والقومية والشيوعية.

والاتجاه الثانى، عارض إقامة علاقات وثيقة مع هذه الدول على الأقل فى المستقبل المنظور ورأى أن ذلك سيكون مكلفاً بالنسبة لروسيا سياسياً واقتصادياً وذلك بالنظر إلى اختلاف درجات النمو الاقتصادى والتحول الديمقراطى بين روسيا وهذه الدول. وأن روسيا تستطيع الإسراع فى عملية الإصلاح الاقتصادى طالما خفضت من أعبائها والتزاماتها تجاه جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق^(٢).

^(١) Kozyrev, "Partnership or Cold Peace?", *op. cit.*, pp. 4, 11 – 13.

^(٢) Chufrin, Gennady I. & Saunders, Harold H., "The Politics of Conflict Prevention in Russia and The Near Abroad", *The Washington Quarterly*, vol. 20, no. 4, (Autumn 1997), pp. 41 – 42.

وخلال عام ١٩٩٢ كانت الغلبة للاتجاه الثانى حيث قامت السياسة الروسية على إقامة علاقات طيبة مع دول الكومنولث، وتطوير التعاون معها على أساس المصالح المشتركة وحل الخلافات بينها عبر المفاوضات والحلول الوسط، والحفاظ على حقوق الروس فى هذه الدول من خلال المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى^(١). وساد الاعتقاد بأن الكومنولث ما هو إلا هيكل انتقالى وآلية لتنظيم عملية تفكك الهياكل الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفيتى والحد من الآثار السلبية التى قد تنجم عن ذلك وتجنب الانهيار الكامل فى البنية الأساسية والاقتصادية، هذا إلى جانب توفير أساس قانونى للوجود الروسى - خاصة العسكرى - فى هذه الدول.

إلا أن الانتقادات الحادة التى وجهت إلى هذه السياسة من ناحية، وتصادد عدم الاستقرار على حدود روسيا من ناحية أخرى، خاصة مع احتدام الصراع فى طاجيكستان فى أواخر عام ١٩٩٢ والذى مثل تهديداً للأمن الروسى والمصالح الروسية فى المنطقة نظراً لما يمثله شيوع حالة عدم الاستقرار السياسى فى هذه المنطقة من فرصة سانحة لدول أخرى مثل تركيا وإيران والصين للتدخل ومد نفوذها إلى حدود روسيا. كما أن نمو الحركات الإسلامية المتطرفة ونجاحها فى طاجيكستان شكل تهديداً للاستقرار السياسى الداخلى فى روسيا التى يقطنها ١٩ مليون مسلم. هذا إلى جانب توافد مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من مناطق الصراعات المختلفة إلى روسيا مما يفرض أعباء متزايدة على الاقتصاد الروسى^(٢). يضاف إلى هذا تفاقم مشكلة الروس فى هذه الدول ووصولها إلى درجة من الإلحاح تقتضى التدخل الروسى الفعال لحمايتهم.

كل هذه العوامل أدت إلى تغيير السياسة الروسية تجاه دول الكومنولث. وقد أتخذ هذا التغيير ثلاثة أبعاد أساسية:

أولها، الاتجاه نحو مزيد من التعاون والتكامل مع هذه الدول. وفى ديسمبر ١٩٩٢ أعلن يلتسين بأن روسيا تشترك فى الكثير مع دول الكومنولث ودول البلطيق وجورجيا، وأن

Marantz, *op. cit.*, p. 736.

(١)

Dannreuther, Roland, "Russia, Central Asia and The Persian Gulf", *Survival*, vol. 35, no. 4, (Winter 1993), pp. 99 – 100.

(٢)

شعوب هذه الدول ترغب فى إقامة علاقات قوية فيما بينها، وأن ذلك أصبح واجب روسيا والقيادة الروسية، إلا أنه أكد أن ذلك لن يكون أبداً من خلال القوة^(١). وفى قمة قمة مينسك لدول الكومنولث فى يناير ١٩٩٣ أعلن يلتسين "أنا (دول الكومنولث) أدركنا أننا لا نستطيع أن نعيش بدون بعضنا". وأكد ذلك فى قمة ألما أتا فى فبراير ١٩٩٤ بقولة "لا يوجد بديل عن التكامل وتدعيم الكومنولث"^(٢). وكذلك فى خطابه أمام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٤ حين أشار إلى أنه فى "كل دول الكومنولث هناك رغبة متزايدة من أجل تعاون أوثق وتكامل حقيقى وليس فقط معن"^(٣). وفى المرسوم الذى أصدره يلتسين فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٥ حول استراتيجية استراتيجية روسيا تجاه دول الكومنولث حدد يلتسين أهداف روسيا فى "إقامة جماعة من الدول متكاملة سياسياً واقتصادياً يمكن أن ترتقى إلى مكانة مرموقة فى العالم"^(٤). كذلك أكد أندريه كوزيرف أن روسيا تهدف إلى إعادة الوحدة تدريجياً مع دول الكومنولث أولاً اقتصادياً، وذلك بشكل اختياري ووفقاً لإرادة هذه الدول وعلى أساس من المساواة وذلك على غرار الجماعة الأوروبية. وأن الروابط الاقتصادية الوثيقة بين دول الكومنولث ستسهل عملية الوحدة هذه، وطالب الغرب بتأييد مساعى روسيا فى ذلك^(٥).

فى هذا الإطار سعت روسيا إلى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهم منذ إنشاء الكومنولث. من ناحية أخرى، تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادى بين دول الكومنولث فى سبتمبر ١٩٩٣ والتي تقضى بإنشاء

Lough, John, "The Place of the "Near Abroad" in Russian Foreign Policy", ^(١) International Relations, vol. 2, no. 11, , (12 March 1993), p. 29.

Becker, Abraham S., "Russia and Economic Integration in the CIS", Survival, vol. ^(٢) 38, no. 4, (Winter 1996 – 1997), p. 120.

Garnett, Sherman W., "The Integrationist Temptation", Washington Quarterly, ^(٣) vol. 18, no. 2, (Spring 1995), p. 35.

Becker, op. cit., p. 117. ^(٤)

Kozyrev, "The Lagging Partnership", op. cit., p. 70. ^(٥)

منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق. وفي أبريل ١٩٩٤ اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركي^(١).

ثانيها، التدخل العسكري لحفظ الاستقرار في عدد من دول الكومنولث ومنها مولدوفا وأذربيجان وجورجيا وطاجيكستان. فقد رأى يلتسين وكوزيرف أن لروسيا مسئولية خاصة في حفظ السلام والاستقرار في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق، ودعيا المجتمع الدولي لتحويل روسيا سلطات خاصة في هذا الشأن. كما نشطت الدبلوماسية الروسية في الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ومجلس تعاون شمال الأطلسي لإضفاء الشرعية على عمليات حفظ السلام التي تقوم بها روسيا في منطقة الكومنولث والحصول على مساعدات مالية لتمويل هذه العمليات العسكرية. ففي ٢٥ يناير ١٩٩٣ تبنت وزارة الخارجية الروسية "مفهوماً للسياسة الخارجية" تضمن الحاجة الماسة لحماية الحدود الخارجية لكومنولث الدول المستقلة، وأن روسيا مسئولة عن حماية الاستقرار وحقوق الإنسان والحرية في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق. وأكد كوزيرف أن دور روسيا الخاص في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الكومنولث ليس دور الشرطي ولكن حافظ السلام، كما أنه لا يعنى تدخل روسيا في الشؤون الداخلية لجيرانها^(٢). وفي خطاب له في ٢٨ فبراير ١٩٩٣ أعلن يلتسين أن "روسيا مازالت لها لها مصالح حيوية في وقف النزاعات المسلحة في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق، وأن المجتمع الدولي بدأ يدرك المسئولية الخاصة لبلادنا في هذه المسألة الصعبة، وأنى أعتقد أن الوقت قد حان كي تمنح المنظمات الدولية المسئولة، ومنها الأمم المتحدة، سلطات خاصة لروسيا في حماية السلام والاستقرار في هذه المنطقة"^(٣).

Becker, *op. cit.*, p. 120.

(١)

Rubinstein, Alvin Z., "The Geopolitical Pull on Russia", *Orbis*, vol. 38, no. 4, (Fall 1994), p. 575.

(٢)

Zagorski, Andrei, "Reintegration in the Former USSR", *AUSSEN Politik*, vol. 45, no. 3, (1994), p. 267.

(٣)

وفى مقال له فى أكتوبر ١٩٩٣ أكد كوزيرف على أهمية دور روسيا فى حفظ السلام فى منطقة الكومنولث، وأنه إذا لم تقم روسيا بهذا الدور فإن الفراغ الناجم عن ذلك يمكن أن تملأه دولة أخرى ليست بالضرورة صديقة لروسيا بل أنها قد تكون منافسة لها أو مصدرًا لتهديدها. ودعا إلى ضرورة مساندة الأمم المتحدة والمجتمع الدولى لجهود روسيا فى حفظ السلام فى هذه المنطقة، كما دعا إلى إنشاء صندوق دولى لمساعدة روسيا فى تحمل الأعباء المادية اللازمة لذلك والتي تمثل عبئاً على اقتصادها الذى يعانى أزمة حادة^(١).

وقد أكد يلتسين على أن تدخل روسيا فى دول الكومنولث يتم بناء على طلب هذه الدول ووفقاً للمواثيق الدولية ومع الاحترام الكامل للحقوق السياسية لهذه الدول. فرغم وجود اتفاقية للأمن الجماعى تم توقيعها فى قمة طشقند فى ١٥ مايو ١٩٩٢ بين روسيا وكل من أوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان وأرمينيا وقرغيزستان فإن التدخل العسكرى الروسى فى هذه الدول تم بمقتضى اتفاقات أمنية ثنائية موقعة بين روسيا وعدد من هذه الدول. ومثال ذلك وجود القوات الروسية على حدود أرمينيا مع تركيا وعلى الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان. أو بناء على طلب تلك الدول ومن ذلك طلب الرئيس الجورجى شيفرنادزه التدخل العسكرى من جانب روسيا فى نوفمبر ١٩٩٣ وموافقها على منح روسيا خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع فى جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين الموالية للرئيس السابق^(٢).

ثالثها، التدخل لحماية الروس الموجودين فى جمهوريات الكومنولث المختلفة. فقد أكد يلتسين على أن روسيا ستقوم بحماية الروس فى دول الكومنولث ووقف التفرة العنصرية ضدهم "ليس بالكلمات ولكن بالأفعال"^(٣). كذلك أكد كوزيرف أن "روسيا سوف تحمى حقوق الروس فى دول الكومنولث الأخرى وأن هذا هو قمة الأولويات، وسوف تستخدم

Valdez, *op. cit.*, pp. 97 - 99.

(١)

Sestanovich, Stephen, "Giving Russia Its Due", *The National Interest*, no. 36, (Summer 1994), p. 5.

(٢)

Crow, Why Has Russian Foreign Policy Changed, *op. cit.*, p. 3.

(٣)

القوة فى ذلك إذا لزم الأمر"^(١). وقد قامت روسيا باتخاذ مجموعة من الإجراءات التى التى تهدف إلى الضغط على حكومات هذه الدول ودفعها إلى احترام حقوق الأقليات الروسية بها. ومن ذلك قرار يلتسين فى أكتوبر ١٩٩٢ بقطع المحادثات مع إستونيا ولاتفيا ووقف تنفيذ الاتفاق الموقع مع ليتوانيا بشأن انسحاب القوات الروسية منها فى محاولة للضغط عليها لحماية حقوق الأقليات الروسية^(٢). كذلك قامت روسيا بقطع إمدادات الغاز الطبيعى عن أستونيا وذلك عندما أجاز البرلمان الأستونى تشريعاً يقضى بضرورة إجادة اللغة الأستونية كمتطلب سابق وشرط ضرورى للتمتع بحقوق التصويت والمواطنة وهو ما يعنى الأضرار والمساس بمصالح الأقلية الروسية هناك. وقد أدى هذا إلى تأجيل استونيا تطبيق هذا القانون الجديد^(٣).

٣- التوجه الآسيوى :

سعيًا إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن فى السياسة الخارجية الروسية وتحجيم النفوذ الغربى وقدرته على التأثير فى القرار الروسى بدأت القيادة الروسية فى الاتجاه شرقاً، فقام يلتسين فى أواخر عام ١٩٩٢ وبدايات عام ١٩٩٣ بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الآسيوية الكبرى منها كوريا الجنوبية فى نوفمبر ١٩٩٢، والصين فى ديسمبر ١٩٩٢، والهند فى يناير ١٩٩٣.

وقبيل زيارته إلى الهند صرح يلتسين بأن "زمن التركيز الروسى على المشاركة مع الغرب قد ولى. وأن سلسلة الزيارات الحالية إلى كوريا الجنوبية والصين والهند تعكس حقيقة أننا نتحرك بعيداً عن التوجه الغربى"، ورأى أن تركيز روسيا السابق على التقارب مع الغرب كان "وسيلة وليس غاية" وأن روسيا بدأت فى اتباع سياسة مستقلة تجاه الولايات المتحدة^(٤).

(١) Dawisha & Parrott, *op. cit.*, p. 64.

(٢) Lough, *op. cit.*, p. 28.

(٣) Porter, Bruce D. & Saivetz, Carol R., "The Once and Future Empire: Russia and the "Near Abroad", *The Washington Quarterly*, vol.17, no.3, (Summer 1997), p.81.

المتحدة^(١). وفي خطابه أمام البرلمان فى كوريا الجنوبية فى نوفمبر ١٩٩٢ أكد يلتسين أن "سياستنا قد تحولت الآن من التوجه الأوروبى الغربى والأمريكى إلى منطقة آسيا والمحيط الهادى، وأن زيارتى هنا هى أول خطوة فى هذا الطريق"^(٢). كما أعلن خلال زيارته لبكين فى ديسمبر ١٩٩٢ أن زيارته هذه أعطت لروسيا "التوازن الطبيعى"^(٣). وأن "روسيا قوة أوربية - آسيوية كبرى. وأنه بالنسبة لنا لا نميز بين الولايات المتحدة والصين وألمانيا"^(٤).

وقد كان التطور فى العلاقات الروسية الآسيوية أوضح ما يكون فى العلاقات الروسية الصينية. وقد جاء التقارب الروسى من الصين ليس فقط لإحداث التوازن فى سياستها الخارجية وإنما بهدف جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الصينية لروسيا، وزيادة التبادل التجارى بين البلدين وفتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الروسية خاصة فى المجال العسكرى حيث مثلت الصين أكبر سوق محتملة لاستيعاب مبيعات روسيا من الأسلحة والمواد النووية، كما أنها أكبر سوق يمكن التعامل معه من خلال المقايضة^(٥).

وقد استطاعت روسيا تحقيق أهدافها إلى حد بعيد فقد زادت التجارة البينية بين روسيا والصين فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٧.٣% مقارنة بعام ١٩٩٢^(٦). وأصبحت الصين الشريك التجارى الثالث لروسيا (١٣.٤ بليون دولار) خلال الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٥ وذلك بعد ألمانيا (٢٣.٧ بليون دولار) والولايات المتحدة (١٦.٩ بليون دولار) خلال الفترة ذاتها. كما

Crow, Why Has Russian Foreign Policy Changed, *op. cit.*, pp. 1 – 2. (١)

Keith, Ronald C., "The Post-Cold War Political Symmetry of Russo-Chinese bilateralism", *International Journal*, no. xlix, (Autumn 1994), p. 775. (٢)

Buszynski, *op. cit.*, p. 122. (٣)

Keith, *op. cit.*, p. 777. (٤)

Legvold, Robert, Russia and the Strategic Quadrangle, in Mandelbaum, Michael, *The Strategic Quadrangle: Russia, China, Japan, and the United States in East Asia*, (New York: Council on Foreign Relation), 1995, p. 49. (٥)

Keith, *op. cit.*, p. 780. (٦)

أصبحت الصين أكبر سوق للسلاح الروسي حيث جاءت على رأس الدول المستقبلية للأسلحة الروسية خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٤ حيث استأثرت بـ ٢٦% من إجمالي قيمة مبيعات السلاح الروسية خلال هذه الفترة. وذلك في ظل اعتماد ترسانتها العسكرية على المعدات السوفيتية وعدم إقبال الدول الغربية على بيع أسلحة للصين خاصة بعد أحداث الميدان السماوى عام ١٩٨٩ واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان^(١).

من ناحية أخرى، استطاع البلدان التوصل إلى تفاهم إستراتيجي حول عدد من القضايا:

أولها، القضايا الأمنية والعسكرية. ففي عام ١٩٩٢ أتمت روسيا سحب قواتها من منغوليا والتي بدأت في عهد جورباتشوف عام ١٩٨٧. كما تم استئناف المفاوضات الخاصة بخفض القوات على الحدود بين البلدين، وخلال الجولة الثامنة من المفاوضات في ديسمبر ١٩٩٢ اتفق الطرفان على سحب قواتهما على بعد ١٠٠ كم من الحدود. وأن يتم تخفيض الأسلحة الهجومية (الدبابات والطائرات الهجومية والمدفعية والأسلحة النووية التكتيكية) في المنطقة على جانبي الحدود (٢٠٠ كم) إلى "الحد الأدنى" وذلك خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات. وخلال زيارة الرئيس يلتسين إلى الصين في ديسمبر ١٩٩٢ اتفق الطرفان على تجنب المواجهة واستخدام القوة ضد بعضهما البعض. وكذلك الانضمام إلى أى تحالفات عسكرية أو سياسية موجهة ضد الطرف الآخر أو توقيع معاهدات أو اتفاقات مع طرف ثالث تمس سيادة الطرف الآخر أو مصالحه الأمنية. وفي سبتمبر ١٩٩٤ وخلال زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمين إلى موسكو اتفق الطرفان على عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضهما البعض وإعادة توجيه الصواريخ النووية بعيداً عن أراضى كل منهما.

وقد توج هذا التفاهم الإستراتيجي حول القضايا الأمنية والعسكرية بالتوقيع على معاهدة أمنية بين روسيا والصين وكل من كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، وذلك خلال زيارة الرئيس يلتسين لبكين في أبريل ١٩٩٦ والتي تضمنت التعهد بعدم

^(١) Menon, Rajan, "The Strategic Convergence Between Russia and China", *Survival*, vol. 39, no. 2, (Summer 1997), pp. 104, 109 – 113.

الاعتداء وخفض القوات، وتحديد عدد ونوعية المناورات العسكرية المسموح بها فى المنطقة الواقعة على جانبى الحدود الروسية الصينية (٢٠٠ كم)، وحضور مراقبين من الدول الموقعة على المعاهدة للمناورات، والإعلان المسبق عنها^(١).

ثانيها، التسوية النهائية لمشكلة الحدود بين البلدين. فى فبراير ١٩٩٢ قام البرلمان فى البلدين بالتصديق على اتفاقية تعيين الحدود الشرقية الموقعة بينهما فى مايو ١٩٩١. وفى سبتمبر ١٩٩٤ تم التوصل إلى اتفاقية بشأن الحدود الغربية أصبحت معها الحدود الروسية الصينية معينة بالكامل تقريباً باستثناء بعض المناطق المحدودة^(٢).

ثالثها، التأكيد على عدم تدخل كل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة الإقليمية له. فقد أكدت الصين على أن قضية الشيشان هى من الشؤون الداخلية التى تتعلق بوحدة الأراضى الروسية. كما التزمت روسيا بتفادى إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أن التبت جزء لا يتجزأ من الصين^(٣).

رابعها، التزام الطرفين بالمشاركة الاستراتيجية والتنسيق المتبادل بينهما حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها معارضة البلدين لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمى ، فى إشارة إلى الولايات المتحدة. كما عارض البلدان توسيع حلف الأطنطى، وعبرا عن قلقهما تجاه احتمالات تنامى القوة العسكرية لليابان، وتصاعد الحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى حيث اتفقا على العمل من أجل تحجيم هذه الحركات وتحقيق الاستقرار فى المنطقة. كذلك، أيدت الصين دور روسيا فى منطقة

^(١) Ibid, pp. 107 – 108.

^(٢) Ibid, p. 103.

^(٣) Keith, op. cit., p. 777.

الكومنولث وكونها منطقة للنموذج الروسي، كما أيدت انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي للمحيط الهادئ وآسيا APEC (١).

ولكن رغم الطفرة التي شهدتها العلاقات الروسية الصينية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فإن العلاقات بينهما لم ترق بعد إلى التحالف وإنما هي تقارب وتفاهم إستراتيجي في مختلف المجالات يقوم على المصالح المتبادلة ورغبة كل منهما في تحقيق درجة أكبر من الاستقلالية في مواجهة الغرب.

من العرض السابق يتضح أنه منذ أواخر عام ١٩٩٢ شهدت السياسة الخارجية الروسية تغييراً محدوداً تمثل في الحد من التوجه الغربي واتخاذ مواقف بها درجة من الاستقلالية، والاتجاه نحو مزيد من التعاون والاندماج مع دول الكومنولث والتدخل العسكري لحفظ الاستقرار في عدد من هذه الدول إلى جانب اتخاذ عدد من الإجراءات لحماية الروس الموجودون بها. هذا إلى جانب الاتجاه شرقاً لتحقيق قدر أكبر من التوازن في السياسة الخارجية الروسية وذلك من خلال توطيد العلاقات مع عدد من الدول الآسيوية خاصة الصين.

وقد استمرت هذه التوجهات حتى نهاية الفترة محل الدراسة واكتسبت تبلوراً واضحاً وذلك في ظل استمرار العوامل التي دفعت إلى هذا التغيير وأهمها المعارضة البرلمانية. فلم يكن الدوما الذي سيطرت عليه القيادات القومية والشيعية أقل حدة في معارضة التوجه الغربي من مؤتمر نواب الشعب الذي سيطرت عليه القيادات المحافظة.

فقد رأى فيلاتسلاف نيكونوف رئيس اللجنة الفرعية للأمن الدولي والحد من التسلح في الدوما (٩٣ - ١٩٩٥) أن فكرة الاندماج مع الغرب هي "وهم" وأن مصالح الغرب تختلف عن مصالح روسيا واهتماماتها، وطالب بأقصى درجات الاستقلالية في السياسة الخارجية (٢).

Blank, *op. cit.*, p. 349.

(١)

الخارجية^(١). كذلك، كان فلاديمير لوكين رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالدوما وأحد زعماء زعماء كتلة يابلوكو ذات التوجهات الليبرالية، من أشد المعارضين لسياسة يلتسين الخارجية لتركيزها الواضح على العلاقات مع الولايات المتحدة، وتراجع العلاقات مع دول الكومنولث فى أولوياتها وكذلك منطقة آسيا والباسفيك. من ناحية أخرى، رأى فلاديمير جيرونوفسكى أن السياسة الخارجية الروسية لم تحقق سوى الفشل باتباع التوجه الغربى واتهم كوزيرف بأنه عميل للمخابرات الأمريكية وسكرتير للسفير الأمريكى فى موسكو وطالب باستقالته. كما أكد على ضرورة مساندة الصرب فى مواجهة تهديدات حلف الأطنطى بضرب مواقعهم فى فبراير ١٩٩٤، أعقب ذلك صدور قرار من الدوما فى مايو ١٩٩٤ يلزم الحكومة بالخروج على العقوبات الاقتصادية المفروضة على يوجوسلافيا وعدم الالتزام بها. من ناحية أخرى، طالب جينادى زيوجانوف باستخدام القوة لحماية حقوق الروس فى البلطيق^(٢).

وفى ظل استمرار المعارضة البرلمانية على هذا النحو، إلى جانب استمرار سياسة التجاهل المتعمد لمصالح روسيا من جانب الولايات المتحدة والغرب. اكتسب التغيير فى السياسة الخارجية تبلوراً ووضوحاً خاصة مع تولى يفجينى بريماكوف وزارة الخارجية خلفاً لكوزيرف فى يناير ١٩٩٦.

Buszynski, *op. cit.*, p. 108.

(١)

Pravada, *op. cit.*, pp. 215 – 217.

(٢)

الـخـاتـمـة

إعادة هيكلة السياسة الخارجية:
استخلاصات نظرية

على مدى خمسة فصول تناولت الدراسة موضوع دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية. وقد عرض الفصل الأول لمفهوم إعادة الهيكلة، وهو المفهوم الذى برز فى أدبيات السياسة الخارجية فى أوائل الثمانينات ويقصد به إدخال تغيير جذرى فى توجهات السياسة الخارجية للدولة وفى أنماط تحالفاتها ومواقفها تجاه القضايا الدولية المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محدودة أو قصيرة نسبياً. كما تناولت الفصول الأربعة التالية دور النخبة الحاكمة فى إعادة هيكلة السياسة الخارجية وذلك بالتطبيق على حالتى الاتحاد السوفييتى (١٩٨٥-١٩٩١)، وروسيا الاتحادية (١٩٩١-١٩٩٦).

وتوضح مراجعة الأدبيات، على النحو السابق تناوله تفصيلاً فى الفصل الأول من هذه الدراسة، أنها ركزت على علاقة النخبة الحاكمة بالسياسة الخارجية بصفة عامة. كما أن الأدبيات التى تناولت إعادة الهيكلة ركزت على المفهوم والعوامل التى تدفع إلى إحداث مثل هذا التغيير الجذرى فى السياسة الخارجية دون التركيز على دور النخبة الحاكمة فى إعادة الهيكلة. ومن ثم فإن الدراسة تمثل إسهاماً متواضعاً فى هذا الإطار حيث تركز على أحد الأبعاد الأساسية التى تحكم إعادة هيكلة السياسة الخارجية وهو النخبة الحاكمة بقدر أكبر من التحليل والتدقيق. كما تهتم بدور العوامل الذاتية التى تعتبر المتغير الوسيط الذى تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية فى السياسة الخارجية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات النظرية التى تشكل إطاراً نظرياً يسمح بتفسير التحولات الحادة أو التغييرات الجذرية فى السياسة الخارجية التى قامت بها النخبة الحاكمة فى بعض الدول فى فترات قصيرة نسبياً، مما يسمح بالمقارنة بين تلك الخبرات فى مجال إعادة هيكلة السياسة الخارجية والإجابة على عدد من التساؤلات الهامة المطروحة فى هذا المجال منها: العوامل التى تدفع نخبة حاكمة ما إلى اتخاذ القرار بإعادة الهيكلة، وهل يأتى ذلك نتيجة تغير شخصيات الزعماء أم حدوث تغيرات فى البيئتين الداخلية أو الخارجية تؤدى إلى تغير ادراكاتهم؟ وما هو أسلوب إعادة الهيكلة الذى تتبناه النخبة الحاكمة؟ ولماذا تتجح وتستمر أو لا تستمر سياسات إعادة الهيكلة؟ وما هو تأثير إعادة الهيكلة على العلاقات داخل النخبة الحاكمة، وهل تحدث تمزقات فى النخبة، أو تغيرات بحيث يخرج البعض منها أو يدخل البعض إليها؟ وما هى أنماط التحالف والصراع داخل النخبة الحاكمة؟

• فقد أكدت الدراسة الطرح الذى قدمته في فصلها الأول والذى يرجع إعادة هيكلة السياسة الخارجية إلى أحد عاملين أو كليهما معا. أولهما، حدوث تغيير في النخبة الحاكمة خاصة إذا اختلفت النخبة الجديدة إيديولوجياً وفكرياً عن سابقتها. وثانيهما، إدراك النخبة الحاكمة لوجود مجموعة من التغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية مما يدفعها إلى المبادرة بإعادة هيكلة السياسة الخارجية للتكيف مع هذه المستجدات.

وقد جاءت إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية خلال الفترة ١٩٩١-٨٥ نتيجة للعاملين معا، فلم يكن وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة في مارس ١٩٨٥ مجرد وصول لشخص، وإنما مثل وصول جيل جديد وعقلية جديدة استطاعت إدراك الأزمة التى يمر بها الاتحاد السوفييتى آنذاك بأبعادها المختلفة والمبادرة بإعادة هيكلة السياسة الخارجية على النحو الذى يسهم في خروج البلاد من أزمتها الاقتصادية الحادة ويحافظ على مكانة الاتحاد السوفييتى. ويتضح دور العوامل الذاتية بالنظر إلى أن العوامل الموضوعية التى أدركها جورباتشوف ودفعته إلى إعادة الهيكلة كانت قائمة منذ حقبة برجينيف وكان القادة السوفييت (برجينيف، وانديروف، وتشرنينكو) على وعى بها إلا أنهم لم يبادروا بالإصلاح على نحو ما فعل جورباتشوف. ويرجع ذلك إلى أن جورباتشوف كان يمثل جيلاً جديداً وعقلية أكثر انفتاحاً وانتقاداً للأوضاع القائمة والتدهور الحادث، وأكثر رغبة في التغيير. فهو أفضل من الناحية التعليمية وأكثر علماً وخبرة، على نحو ما سبق بيانه تفصيلاً فى الفصل الثانى من هذه الدراسة. كما أنه كان أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى حيث تعددت زيارته إلى العالم الغربى مما أتاح له فرصة التعرف على نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومقارنة ذلك بالأوضاع فى الاتحاد السوفييتى مما جعله أكثر اهتماماً بمشكلات التنمية والتحديث والرفاهية الاستهلاكية. كل هذا جعل جورباتشوف أكثر مرونة واستجابة لمقتضيات البيئة الموضوعية المحيطة به ومن ثم بادر بالإصلاح وإعادة هيكلة السياسة الخارجية.

• كذلك أوضحت الدراسة صحة الافتراض الأول الذى انطلقت منه الدراسة حول أهمية الاتفاق داخل النخبة الحاكمة كمتطلب ضرورى لإعادة الهيكلة. فقد قام جورباتشوف

بإحداث تغييرات واسعة داخل النخبة الحاكمة تضمنت استبعاد قيادات الاتجاه المحافظ من النخبة الحاكمة والاستعانة بذوى الاتجاهات الإصلاحية مما أدى إلى درجة عالية من الاتفاق داخل النخبة مهدت الطريق لإعادة هيكلة السياسة الخارجية. ولعل انقسام النخبة الحاكمة فى مرحلة تالية كان أحد العوامل الأساسية التى أضعفت موقف جورباتشوف وأدت إلى فشل إعادة الهيكلة فى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

• أوضحت الدراسة أيضاً أن الدولة تستطيع إعادة هيكلة سياستها الخارجية بنجاح طالما احتفظت ببناء السلطة دون مساس، وكلما اهتز هذا البناء انحرفت إعادة الهيكلة عن مسارها وفشلت فى تحقيق الأهداف المرجوة منها. ولعل هذا يفسر نجاح تجربة الإصلاح فى الصين، وفشل جورباتشوف. فالخطأ لم يكن فى الطرح الأولى الذى قدمه جورباتشوف للإصلاح الداخلى وإعادة هيكلة السياسة الخارجية وإنما فى أسلوب إدارته للتغيير. فقد تزامن الإصلاح الاقتصادى مع الإصلاح السياسى وحل الحزب الشيوعى والسماح بدرجات متزايدة من الحريات مما أدى إلى تحرير القوى القومية والسياسية المختلفة من عقالها فى وقت تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية والمعيشية على نحو خطير، وضعفت فيه السلطة المركزية فى ظل الصراع على السلطة، مما دفع الجمهوريات المختلفة المكونة للاتحاد إلى التساؤل عن جدوى الاستمرار فيه، وإعلان استقلالها خاصة عقب انقلاب أغسطس ١٩٩١، وتفكك الاتحاد السوفيتى.

• أكدت الدراسة أيضاً أن التغيير المحدود فى السياسة الخارجية عادة ما يأتى استجابة لضغوط داخلية من جانب قوى المعارضة أو تكيفاً مع ظرف إقليمى أو دولى يقتضى إحداث تغيير محدود فى أحد توجهات السياسة الخارجية أو إحدى الآليات المتبعة فى تنفيذها. كما قد يأتى فى أعقاب إعادة الهيكلة لتصحيح مسارها وتجاوز الآثار السلبية التى ترتبت عليها مع الاحتفاظ بجوهر إعادة الهيكلة والتوجه العام لها.

وتقدم الحالة الروسية خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩١ نموذجاً للتغيير المحدود فى السياسة الخارجية. فقد احتفظت السياسة الخارجية الروسية خلال تلك الفترة بالتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية السوفيتية التى اتبعتها جورباتشوف واعتبرت امتداداً لها. فقد ظل الاندفاع

نحو الغرب والولايات المتحدة هو التوجه الحاكم لها خلال عام ١٩٩٢. ويثير هذا التساؤل حول أسباب استمرار توجهات إعادة الهيكلة رغم فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة منها؟ في هذا الإطار يبرز دور العوامل الذاتية حيث استطاعت القيادة الروسية إقناع باقي أعضاء النخبة والرأى العام بمسئولية جورباتشوف عن هذا الفشل، وقامت بالرهان مرة أخرى على دعم الغرب لها وتقديم المساعدات والقروض التي تمكنها من تجاوز أزمته. ومرة أخرى، فشلت روسيا في تحقيق أهدافها من التقارب مع الغرب مما أثار معارضة شديدة من جانب البرلمان والرأى العام لهذه السياسة، وشهدت السياسة الخارجية الروسية تغييراً محدوداً منذ نهاية عام ١٩٩٢ لتصبح أكثر توازناً واستقلالية وذلك بالحد من التوجه الغربى والاتجاه شرقاً لتوطيد العلاقات مع عدد من الدول الآسيوية الكبرى وعلى رأسها الصين.

هذا، وسوف يتم التركيز في ختام هذه الدراسة على مجموعة من الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة والمتعلقة بدلالة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في دولة عظمى، ومرحلة ما بعد إعادة الهيكلة، وتداعياتها على النخبة الحاكمة.

أولاً: دلالة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في دولة عظمى:

توضح مراجعة الأدبيات، على النحو السابق تناوله تفصيلاً في الفصل الأول من هذه الدراسة، أنها ركزت عادة على دراسة إعادة الهيكلة في دول صغرى أو متوسطة. فعلى سبيل المثال، تضمن الكتاب الذى حرره هولستى دراسة تفصيلية لست حالات شهدت إعادة هيكلة للسياسة الخارجية شملت كلاً من: بوتان، وبورما، وكندا، وشيلي، والصين، وتنازانيا. وهى دول صغيرة أو متوسطة باستثناء الصين. وكذلك الحال بالنسبة لدراسة فولجى وشوارز لحالة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية، وأيضاً دراسة أ.د. على الدين هلال عن السياسة الخارجية المصرية.^(١)

في هذا الإطار تبرز خصوصية الحالة السوفييتية محل الدراسة، ويثير التساؤل حول دلالة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في دولة عظمى.

(١) Dessouki, Ali E. Hillal, The Primacy of Economics: The Foreign Policy of Egypt, in Korany, Bahgat & Dessouki, Ali E. Hillal (eds.), The Foreign Policies of Arab States, (London: Westview Press, 1991), pp.156-185.

توضح الحالة السوفييتية أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية لدولة عظمى لا تقتصر تداعياتها على الدولة التي قامت بإعادة الهيكلة وإنما تؤثر على هيكل النظام الدولي وعلى السلوك الخارجى للعديد من الوحدات الدولية الفاعلة به. فقد قام النظام الدولي فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات على القطبية الثنائية ووجود قوتين عظميين، الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، يتركز فيهما النفوذ الدولى، وانقسمت معظم دول العالم ما بين الكتلتين، الشرقية والغربية. كما سيطرت الحرب الباردة على العلاقات الدولية حيث ساد التوتر والصراع العلاقة بين القطبين وذلك فى ظل سعى كل منهما إلى التغلب على الآخر من خلال زيادة قدراته وإمكاناته وتدعيم نظام تحالفاته وجذب اكبر عدد من الدول للتحالف معه والانضمام إلى قطبه.

وعند وصول جورباتشوف إلى السلطة أدرك أن المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى قد شهدت تراجعاً ملحوظاً، وكان ذلك أحد العوامل الأساسية التى دفعته إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية بهدف استعادة المكانة الدولية للاتحاد السوفييتى، وهو ما سبق تناوله تفصيلاً فى الفصل الثالث من هذه الدراسة. إلا أن إعادة الهيكلة أدت إلى مزيد من التراجع للدور العالمى للاتحاد السوفييتى وإنهاء الاستقطاب الدولى وتحول هيكل النظام الدولى من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية القطبية، وقد بدأ هذا التغير قبل تفكك الاتحاد السوفييتى وتؤكد بانهيائه، وذلك بانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية وتراجع النفوذ السوفييتى فى هذه المنطقة الحيوية للمصالح السوفييتية، ووحدة الألمانيتين، وحل حلف وارسو فى يوليو ١٩٩١، وبالانصياع السوفييتى للموقف الأمريكى فى عدد من القضايا الدولية ومنها أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١).

من ناحية أخرى، فرضت إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفييتية وما أعقبها من تغيير فى النظام الدولى على العديد من الدول إحداث إعادة هيكلة وتغيرات جذرية فى سياستها الخارجية. خاصة الدول الحليفة للاتحاد السوفييتى والتى وجدت نفسها مضطرة لتغيير سياستها الخارجية بما يتواءم ومستجدات الواقع الدولى الجديد. ومثال ذلك، التغير الحادث فى السياسة الخارجية السورية منذ أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩٩) حيث شاركت

بقوات إلى جانب التحالف الغربى، وعقب انهيار الاتحاد السوفييتى اتجهت إلى بناء مشاركة أوربية اقتصادية وسياسية تعوضها عن غياب الاتحاد السوفييتى.

خلاصة القول، أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية فى دولة صغرى أو متوسطة عادة ما تنحصر تداعياتها فى الدولة ذاتها أو محيطها الإقليمى، فى حين تمتد تداعيات إعادة الهيكلة فى دولة عظمى إلى هيكل النظام الدولى ككل و السلوك الخارجى للعديد من الفاعلين فيه.

ثانياً: مرحلة ما بعد إعادة الهيكلة:

توضح مراجعة الأدبيات السابقة، كما تم تناولها تفصيلاً فى الفصل الأول من الدراسة، أن أغلب الدراسات ركزت على مفهوم إعادة الهيكلة والتعريف بها وأسبابها دون الإشارة إلى مرحلة ما بعد إعادة الهيكلة، أى استمرار واستقرار سياسات إعادة الهيكلة، والعوامل التى تحكم ذلك.

فى هذا الإطار تبرز ثلاثة بدائل أساسية وهى: استمرار سياسات إعادة الهيكلة، أو استمرار التوجه العام لهذه السياسات مع تهذيبها وتشذيبها والتخفيف من غلواءها وما ترتب عليها من آثار سلبية، أو حدوث إعادة هيكلة مضادة.

١- استمرار سياسات إعادة الهيكلة:

هناك مجموعة من العوامل التى تؤدى إلى استمرار سياسات إعادة الهيكلة: أولها، استمرار النخبة الحاكمة التى قامت بإعادة الهيكلة أو وصول نخبة أخرى لها نفس التوجهات إلى السلطة.

ثانيها، نجاح سياسات إعادة الهيكلة فى تحقيق الأهداف المرجوة منها. وتعتبر قوة الدولة على الصعيد الداخلى أمراً حاسماً فى ذلك. فقد يؤدى ضعف الدولة داخلياً الناجم عن فشل الإصلاح الداخلى الذى قد يصاحب إعادة الهيكلة وتفاقم الأزمات الداخلية والصراع على السلطة إلى اهتزاز مكانة الدولة على الصعيد الدولى وفشل سياسات

إعادة الهيكلة، ويجعل من الصعب على الدولة التحكم فى مسارها وإدارة عملية التغيير. فعلى سبيل المثال اقترنت إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفيتية ببرنامج للإصلاح الداخلى، وأدى فشل هذه الإصلاحات، كما تم تناوله تفصيلاً فى الفصل الثالث من هذه الدراسة، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإطلاق القوى القومية من عقالها وتساعد الحركات القومية وعدم الاستقرار من ناحية، وتفجر الخلاف والصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة من ناحية أخرى. وقد أدى ذلك إلى إضعاف قبضة الدولة داخلياً واهتزاز مكانتها الدولية وتراجع نفوذها على الصعيد الدولى وفشل سياسات إعادة الهيكلة فى تحقيق أهدافها.

ثالثها، وجود تأييد شعبى لسياسات إعادة الهيكلة من جانب الرأى العام والقوى السياسية الأخرى، وشعور المواطنين بالعائد من هذه السياسة، كارتفاع مستوى معيشتهم أو تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاجتماعى.

رابعها، يتعلق برد فعل المجتمع الدولى تجاه هذه السياسات. فإذا لم تتضمن المساس بالمصالح الحيوية للقوى الكبرى أو جاءت متسقة معها، فإنه ذلك، مع توافر الظروف الموضوعية الأخرى السابق الإشارة إليها، يدعم استمرار سياسات إعادة الهيكلة.

وتقدم الحالة الروسية خلال عام ١٩٩٢ نموذجاً لذلك حيث استمرت سياسات إعادة الهيكلة التى دشنها جورباتشوف وذلك نتيجة وصول نخبة لها نفس التوجهات الفكرية إلى السلطة، على نحو ما سبق تناوله تفصيلاً فى الفصل الرابع من هذه الدراسة، من ناحية، واستمرار الظروف الموضوعية التى أدركها جورباتشوف ودفعته إلى إعادة الهيكلة وأهمها الأزمة الاقتصادية، والاعتقاد بأن استمرار هذه السياسة سوف يودى إلى تحقيق الرخاء والرفاهية، هذا إلى جانب القبول الذى كانت تحظى به هذه السياسة من جانب القوى الكبرى.

٢- استمرار التوجه العام لسياسات إعادة الهيكلة مع تشذيبها:

فى هذه الحالة يتم الاحتفاظ بالتوجه العام لسياسات إعادة الهيكلة مع تهذيبها وتشذيبها والتخفيف من غلوئها وما ترتب عليها من آثار سلبية. ويحدث ذلك فى حالة استمرار النخبة الحاكمة التى قامت بإعادة الهيكلة أو وصول نخبة أخرى لها نفس التوجهات إلى السلطة،

وقصور إعادة الهيكلة عن تحقيق بعض أهدافها، ونجاحها فى البعض الآخر، أو ترتب بعض الآثار السلبية عليها. ومن ثم تعمل النخبة الحاكمة على تصحيح مسارها ومعالجة جوانب القصور دون المساس بالتوجه العام لهذه السياسات.

فعلى سبيل المثال، رغم أن إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية التى قام بها الرئيس أنور السادات فى السبعينات حققت أهدافها بتغيير نمط تحالفات مصر من الاتحاد السوفييتى إلى الولايات المتحدة، وحصول مصر على المساعدات الأمريكية اللازمة لإعادة البناء الداخلى والخروج من الأزمة الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد عقب سلسلة من الحروب المتتالية مع إسرائيل . وتحقيق السلام مع إسرائيل بإبرام معاهدة السلام واستعادة الأراضي المصرية المحتلة، إلا أنها أدت من ناحية أخرى إلى مقاطعة عربية لمصر. ومن ثم كان هدف الرئيس حسنى مبارك، عقب توليه السلطة فى عام ١٩٨١، هو التخفيف من غلواء هذه السياسة دون المساس بالتوجه العام الحاكم لها. فاحتفظت مصر بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، مع تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى. كذلك أعلنت مصر استمرار التزامها بمعاهدة السلام المبرمة مع إسرائيل، ولكنها سعت إلى استئناف علاقاتها مع كافة الدول العربية.

كما تؤكد الحالة الروسية ذلك أيضاً، حيث لم يكن بمقدور يلتسين وكوزيرف الاستمرار فى سياستهما الخارجية التى مثلت استمراراً لسياسات إعادة الهيكلة خلال عام ١٩٩٢ وكان عليهما إعادة النظر فيها وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها: فشل روسيا فى تحقيق أهدافها من إعادة الهيكلة والتقارب مع الغرب حيث لم تستطع الاندماج فى الاقتصاد الدولى، كما أن حجم المساعدات والاستثمارات الغربية التى حصلت عليها روسيا كان محدوداً جداً مقارنة باحتياجاتها وبتعهدات الدول الغربية وعودها لروسيا. هذا إلى جانب الانتقادات الحادة التى وجهها البرلمان لهذه السياسة، وتأييد قطاع واسع من الرأى العام لموقف البرلمان خاصة فى ظل وجود حالة من الاستياء الشعبى نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإحساس بعدم جدوى التقارب مع الغرب. ومن ثم شهدت السياسة الخارجية الروسية تغييراً ملحوظاً منذ أواخر عام ١٩٩٢ فى محاولة للحد من التوجه الغربى والاتجاه شرقاً بحثاً عن أسواق واستثمارات بديلة.

٣- إعادة الهيكلة المضادة:

فى هذه الحالة، يتم العودة إلى السياسة الخارجية التى كانت متبعة قبل إعادة الهيكلة أو تدشين سياسة خارجية جديدة تتناقض فى توجهاتها مع سياسات إعادة الهيكلة. ويحدث ذلك فى حالة تغير النخبة الحاكمة ووصول نخبة جديدة ذات توجهات فكرية وأيدولوجية مختلفة إلى السلطة، والاعتقاد بأن سياسات إعادة الهيكلة تهدد القيم الأساسية للمجتمع والثقافة الوطنية. فعادة ما لا يبدى الرأى العام معارضة لإعادة هيكلة السياسة الخارجية إلا إذا انطوت على المساس بالكرامة الوطنية أو أثرت سلباً على الحياة اليومية والمعيشية للأفراد. وتؤكد الخبرة السوفييتية ذلك. فعندما طرح جورباتشوف برنامج إعادة هيكلة السياسة الخارجية لم يلق أى معارضة من جانب باقى أعضاء النخبة أو الرأى العام باعتباره يخدم المصالح الوطنية ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والحفاظ على مكانة الاتحاد السوفييتى على الصعيدين الإقليمى والدولى. واقتترنت المعارضة فى فترة لاحقه بفشل الإصلاحات الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة، وكذلك لما نظر إليه على أنه محاولات من جانب الولايات المتحدة والغرب لإذلال الاتحاد السوفييتى والنيل من مكانته الدولية خاصة بعد سقوط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية.

كما أن فشل النخبة الحاكمة فى تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة والحصول على المغنم المتوقعة من القوى الدولية الأخرى قد يدفعها إلى إعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى هذه السياسة خاصة مع وجود معارضة داخلية لها.

ثالثاً: تداعيات إعادة الهيكلة على النخبة الحاكمة:

تختلف علاقة النخبة الحاكمة بعملية إعادة الهيكلة وفقاً لشكل وطبيعة النظام السياسى ودرجة التعددية القائمة فيه. وقد أوضحت مراجعة الأدبيات وكذلك الحالة السوفييتية محل الدراسة أن إعادة الهيكلة عادة ما تأتى بمبادرة من شخص القائد السياسى (مثل جورباتشوف فى الاتحاد السوفييتى، والسادات فى مصر، ..). وأنه عادة ما يسبق إعادة الهيكلة إحداث تغييرات داخل النخبة يتم خلالها استبعاد العناصر المعارضة لإعادة الهيكلة، والاستعانة بأخرين مؤيدين لها. كما أنه فى كل مرحلة من مراحل إعادة الهيكلة تحدث تمزقات جديدة داخل النخبة الحاكمة. فبعض أنصار القائد السياسى فى مرحلة أولى من

إعادة الهيكلة قد يتحولون إلى خصوم له في مرحلة تالية خاصة في حالة فشل سياسات إعادة الهيكلة في تحقيق الأهداف المرجوة منها. هذا وتختلف سبل إدارة هذا الصراع وفقاً لطبيعة النظام السياسي والتقاليد السياسية المتعارف عليها. فقد تتم إدارة الصراع بشكل سلمي وتكون الانتخابات الحرة المباشرة هي العامل الأساسي في بقاء أحد أجنحة النخبة أو إقصاءه عن السلطة، وقد يتم اللجوء إلى القوة في حسم هذا الصراع.

فعقب وصوله إلى السلطة قام جورباتشوف بإحداث تغييرات واسعة النطاق داخل النخبة تضمنت استبعاد قيادات الاتجاه المحافظ والاستعانة بعدد من ذوى الاتجاهات الإصلاحية، كما سبق بيانه تفصيلاً في الفصل الثانى من هذه الدراسة، فيما اعتبر خطوة أولى وضرورية مهدت لبدء إعادة هيكلة السياسة الخارجية دون معارضة تذكر. إلا أن فشل سياسات إعادة الهيكلة في تحقيق أهدافها أدى إلى حدوث انشقاقات وتمزقات داخل النخبة. وقد بدأت المعارضة من داخل التيار الإصلاحي نفسه، ومع تصاعد قوة الاتجاه الديمقراطي وانشاققه على جورباتشوف واتساع التأييد الشعبى له أتجه جورباتشوف فى نهاية عام ١٩٩٠ إلى محاولة تحجيم هذا الاتجاه وتقليص نفوذه وذلك بالاستعانة بذوى الاتجاه المحافظ. إلا أن هذا لم يكن كافياً لإرضاء المحافظين الذين اعتبروا جورباتشوف مسئولاً بسياسته عن فقدان أوربا الشرقية وانحصار النفوذ السوفييتى فى هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمصالح السوفييتية. ووجهوا انتقادات حادة له للتنازلات التى قدمها فى المسألة الألمانية، والانسحاق وراء التوجهات الأمريكية، واتباع سياسة تقوض القدرات العسكرية السوفييتية. وقد وصلت حدة هذه الانتقادات إلى المطالبة باستبعاد جورباتشوف من السلطة، بل وقيام المحافظين من القيادات الأساسية داخل النخبة الحاكمة ومنهم نائب الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس السوفييت الأعلى، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ورئيس جهاز المخابرات KGB بمحاولة انقلابية ضد جورباتشوف في أغسطس ١٩٩١.

كذلك سبق إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية فى السبعينات تغييرات فى النخبة الحاكمة تضمنت أبعاد كل أصدقاء موسكو من السلطة فى مايو ١٩٧١، وتزايد نسبة العناصر المدنية فى النخبة الحاكمة حيث عمل الرئيس السادات على أبعاد الجيش عن التدخل فى الشؤون السياسية، فأول مرة يشغل مدنيون منصب نائب الرئيس ورئاسة مجلس

الوزراء، كما تولى وزارة الخارجية دبلوماسى هو إسماعيل فهمى (١٩٧٣-١٩٧٧) ثم د. بطرس غالى أستاذ العلوم السياسية الذى عين وزيراً للدولة للشئون الخارجية عام ١٩٧٧. وفى مرحلة تالية من إعادة هيكلة السياسة الخارجية حدثت انشقاقات داخل النخبة الحاكمة. ومن ذلك استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمى احتجاجاً على زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ .

وهكذا، أوضحت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات النظرية الخاصة بالعوامل التى تدفع لإعادة الهيكلة ودور النخبة الحاكمة فى هذا الإطار، وأسلوب إعادة الهيكلة، ودلالة حدوثها فى دولة عظمى وكيف تمتد تداعياتها فى هذه الحالة إلى هيكل النظام الدولى ككل والسلوك الخارجى للعديد من الفاعلين فيه، ومصير سياسات إعادة الهيكلة والعوامل التى تدفع إلى استمرارها أو تغييرها وحدث إعادة هيكلة مضادة. وكذلك حول تداعياتها على النخبة الحاكمة وما يحدث داخلها من انشقاقات وصراعات وسبل إدارة هذه الصراعات.

ورغم أن الدراسة ركزت على تناول الحالة الروسية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، إلا أن تتبع السياسة الخارجية الروسية يوضح استمرار التوجهات الأساسية التى حكمت هذه السياسة منذ أواخر عام ١٩٩٢ وحتى الإعداد النهائى للدراسة فى ديسمبر ١٩٩٩.

فقد استمرت روسيا فى اتخاذ مواقف تضمنت تناقضاً صريحاً مع الموقف الأمريكى والغربى. ومن ذلك على سبيل المثال، الموقف الروسى من ضربات حلف الأطلنطى على يوجوسلافيا فى مارس ١٩٩٩. فقد ألغى وزير الخارجية الروسى آنذاك يفجينى بريماكوف زيارته إلى الولايات المتحدة وعاد بطائرته إلى موسكو، كما قامت روسيا بطرد ممثل الحلف فى موسكو ألكسيس شاتاتينسكى وتجميد العلاقات مع الحلف، وأدان الرئيس يلتسين استخدام القوة ضد يوجوسلافيا فيما أسماه "سياسة الذراع القوية"، بل وقررت روسيا إرسال عدد من القطع البحرية الاستطلاعية إلى البحر الادرياتيكي لمراقبة الأوضاع فى كوسوفا.

كذلك، فإنه رغم المعارضة الأمريكية والغربية الشديدة للحملة العسكرية التى تشنها روسيا على جمهورية شيشنيا، إحدى جمهوريات الاتحاد الروسى، لقمع الانفصاليين بها

والتي بدأت في سبتمبر ١٩٩٩، والانتقادات الحادة التي وجهت إلى روسيا في قمة الأمن والتعاون الأوربي في اسطنبول في ١٨ نوفمبر ١٩٩٩ والتلويح بوقف المساعدات والقروض إليها إذا لم يتم تسوية المسألة الشيشانية بالطرق السلمية، فقد أصرت روسيا على اعتبارها شأناً روسيا داخلياً خالصاً. وقام الرئيس يلتسين في ديسمبر ١٩٩٩ بالتلويح للولايات المتحدة بخطر التدخّل في هذه المسألة حيث صرح قائلاً: "يبدو أن كلينتون قد نسي أن روسيا قوة عظمى تمتلك السلاح النووي". وأضاف في لهجة قوية "لسنا خائفين إطلاقاً من مواقف كلينتون المناوئة لروسيا". وقد أعلن الرئيس كلينتون في أعقاب ذلك أن واشنطن لا تملك وسائل عملية لإنهاء العمليات الحربية الروسية في الشيشان.

على صعيد آخر، أستمّر الاتجاه الروسي شرقاً لتحقيق التوازن في السياسة الخارجية الروسية. فقد شهدت العلاقات الروسية الصينية تطوراً مطرداً. فخلال الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٩ تمت أربع لقاءات قمة بين الرئيس يلتسين ونظيره الصيني، بعضها ثنائية مثل زيارة جيانج زيمين لروسيا في نوفمبر ١٩٩٨، وزيارة الرئيس يلتسين للصين في ديسمبر ١٩٩٩. والبعض الآخر ضم ثلاثة من جمهوريات آسيا الوسطى وهي: طاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان إلى جانب روسيا والصين مثل قمة أبريل ١٩٩٧ وقمة شنغهاي في أغسطس ١٩٩٩، وذلك بهدف تعزيز الأمن في المنطقة، فيما اعتبر خطوة هامة لإقامة نظام أمني آسيوي.

مجمل القول، أن التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام ١٩٩٢ ما زالت قائمة، وتكتسب تبلوراً أنعكس بشكل واضح في مواقف روسيا تجاه العديد من القضايا الدولية والداخلية.

ملحق

النخبة الحاكمة السوفيتية (مارس ١٩٨٦)

أولاً: مظاهر الاستمرار:

١- الأعضاء الذين احتفظوا بمواقعهم دون تغيير:

(أ) أعضاء المكتب السياسى :

• ميخائيل جورباتشوف (١٩٣١) : عضو كامل فى المكتب السياسى مع إسناد منصب السكرتير العام للجنة المركزية ورئيس مجلس الدفاع إليه.

• أندريه جروميكو (١٩٠٩) : عضو كامل فى المكتب السياسى منذ عام ١٩٧٣، وعمل وزيراً للخارجية منذ ١٩٥٧ حتى أسند إليه منصب رئيس مجلس رئاسة مجلس السوفيت الأعلى (رئيس الدولة) فى يوليو ١٩٨٥ وهو أعلى منصب فى الدولة من الناحية النظرية. وكان السكرتير العام عادة ما يجمع بين المنصبين حتى جاء جورباتشوف فتنازل عن هذا المنصب لجروميكو بدعوى التفرغ للعمل الحزبى ولمنصب السكرتير العام، إلا أن رغبة جورباتشوف فى لعب دور أكبر فى السياسة الخارجية كانت الدافع الأساسى وراء استبعاد جروميكو من منصبه كوزير خارجية الذى عمل به لمدة ٢٨ سنة، وذلك للحد من هيمنته على شئون السياسة الخارجية وإفساح المجال أمام جورباتشوف للقيام بمبادراته وإصلاحاته فى هذا الإطار، وحيث لم يكن من الممكن إحالة جروميكو للتقاعد بعد الدور الأساسى الذى قام به أثناء اختيار جورباتشوف لمنصب السكرتير العام.^(١)

• كيناياف (١٩١٢) : عضو كامل بالمكتب السياسى، والسكرتير العام للحزب فى كازاخستان. وهو من ذوى الاتجاه المحافظ وكان من أنصار برجينييف. وقد أستبعد من رئاسة الحزب فى كازاخستان فى ديسمبر ١٩٨٦ لأسباب صحية ثم فقد عضويته فى المكتب السياسى فى يناير ١٩٨٧.

Colton, op.cit. p. 88.

(١)

(١)

(١)

• فلاديمير شيربيتسكى (١٩١٨) : عضو كامل بالمكتب السياسى منذ ١٩٧١ والسكرتير العام للحزب فى أوكرانيا. وهو أيضاً من ذوى الاتجاه المحافظ ومن أنصار برجينيف.^(١)

• ألييف (١٩٢٣) : عضو كامل بالمكتب السياسى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

• فيتالى فوروتنيكوف (١٩٢٦) عضو كامل بالمكتب السياسى منذ عام ١٩٨٣، ورئيس مجلس الوزراء لجمهورية روسيا الاتحادية.

• ميخائيل سلومينتسيف (١٩١٣) : عضو كامل بالمكتب السياسى منذ عام ١٩٨٣، ورئيس لجنة إدارة الحزب.

• بيوتر ديمتشييف (١٩١٨) : عضو مرشح بالمكتب السياسى منذ ١٩٦٤، ووزير الثقافة منذ عام ١٩٧٤. وقد ترك وزارة الثقافة ليشغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس رئاسة مجلس السوفيت الأعلى وذلك فى يونيو ١٩٨٦. وهو من ذوى الاتجاه المحافظ، وأقدم أعضاء المكتب السياسى إلا إنه لم يحصل على العضوية الكاملة.^(٢)

• فلاديمير دولجيج (١٩٢٤) : عضو مرشح بالمكتب السياسى منذ عام ١٩٨٢، وسكرتير اللجنة المركزية منذ عام ١٩٧٢ المسئول عن بعض الصناعات الثقيلة ومصادر الطاقة تحت إشراف زيكوف.

(ب) سكرتارية اللجنة المركزية :

أحتفظ أربعة بعضويتهم فى سكرتارية اللجنة المركزية وهم جورباتشوف مع تصعيده لمنصب السكرتير العام، وليجاتشيف، ودولجيج، وميخائيل زيمينين. وكان زيمينين من

Hazan, *op.cit.*, pp. 6, 12, 172.

(١)

(١)

(١)

Colton, *op.cit.*, pp. 230-235

(٢)

أشد المقربين إلى برجينييف، وقد احتفظ بمنصبه كمسئول عن التعليم والعلوم حتى استقال فى يناير ١٩٨٧ لأسباب صحية.

٢- الأعضاء الذين احتفظوا بعضويتهم داخل النخبة الحاكمة مع تصعيدهم وذلك بحصولهم على العضوية الكاملة فى المكتب السياسى:

وتضم هذه المجموعة العضوين المرشحين الذين حصلوا على العضوية الكاملة وهما:

- إدوارد شيفرنادزه (١٩٢٨) : عمل شيفرنادزه سكرتيراً عاماً للحزب فى جورجيا منذ عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٥. وأصبح عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى منذ نوفمبر ١٩٧٨ ثم عضواً كاملاً فى يوليو ١٩٨٥. وإلى جانب عضويته الكاملة فى المكتب السياسى أسند إليه منصب وزير الخارجية رغم خبرته المحدودة فى هذا الإطار حيث انحصر تاريخه السياسى فى إطار الحزب ومحاربه للفساد وسوء الإدارة الاقتصادية فى جورجيا ومبادرته ببعض الإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى التقارب بينه وبين جورباتشوف، بل أن رحلاته إلى الخارج تعتبر محدودة (حوالى ١١ رحلة إلى ٨ دول فقط) وهى : الجزائر (١٩٨٤)، والنمسا (١٩٧٤)، والبرازيل (١٩٨٠)، وبلغاريا (١٩٧٤)، وتشيكوسلوفاكيا (١٩٨١)، والمجر (١٩٧٥، ١٩٨١)، والهند (١٩٨٢)، والبرتغال (١٩٨٣، ١٩٧٩) وتونس (١٩٦٠). كما أنه لم يكن لديه رؤية واضحة وآراء محددة تجاه قضايا السياسة الخارجية ومن ثم كان شيفرنادزه الأمثل لشغل منصب وزير الخارجية وذلك لى يكون مجرد لسان حال جورباتشوف ومنفذ للسياسة التى يضعها ومن ثم يتيح له الفرصة للهيمنة على شئون السياسة الخارجية.^(١)

- فيكتور تشيبيريكوف (١٩٢٣) : وعمل نائباً لرئيس جهاز المخابرات KGB منذ عام ١٩٦٨ حتى أصبح رئيساً للجهاز فى ديسمبر ١٩٨٢، وأصبح عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى فى عهد أندريوف فى ديسمبر ١٩٨٣ ثم حصل على العضوية الكاملة فى عهد جورباتشوف فى إبريل ١٩٨٥. وبهذا أعاد جورباتشوف التقاليد التى كانت تعطى

Hazan, *op.cit.*, pp. 170-173.

(١)

(١)

(١)

لرئيس جهاز المخابرات العضوية الكاملة فى المكتب السياسى. وقد تم استبعاده من منصبه فى عام ١٩٨٨ ثم أستبعد من المكتب السياسى فى سبتمبر ١٩٨٩.^(١)

وتضم هذه المجموعة أيضاً العضوين الذين حصلوا على العضوية الكاملة فى المكتب السياسى إلى جانب كونهم سكرتيرى للجنة المركزية وهما :

• **يجور ليجاتشيف (١٩٢٠):** وكان السكرتير الأول للحزب فى تومسك أوبلاست وعين سكرتيراً للجنة المركزية لشئون التنظيم الحزبى فى إبريل ١٩٨٣، ثم حصل على العضوية الكاملة للمكتب السياسى فى إبريل ١٩٨٥ مع احتفاظه بسكرتارية اللجنة المركزية المسئول عن العلاقات مع الدول الشيوعية ودول العالم الثالث. وقد كان بمثابة الرجل الثانى فى الحزب والدولة بعد جورباتشوف، وقد برز كزعيم للاتجاه المحافظ المعارض لجورباتشوف داخل المكتب السياسى. وقد تقاعد وفقد عضويته فى المكتب السياسى والسكرتارية فى يوليو ١٩٩٠.

• **نيكولاى ريزخوف (١٩٢٩) :** وعين سكرتير للجنة المركزية لشئون التنسيق الاقتصادى فى نوفمبر ١٩٨٢، ثم عضواً كاملاً فى المكتب السياسى فى إبريل ١٩٨٥. كما أسند إليه منصب رئاسة مجلس الوزراء فى سبتمبر من نفس العام وهو المنصب الذى كان يشغله نيكولاى تيخونوف أحد أشد المؤيدين لبرجينييف. ويعتبر ريزخوف من المؤيدين لتوجهات جورباتشوف الإصلاحية.^(٢)

ثانياً: مظاهر التغيير:

قام جورباتشوف بتصفية الاتجاه المحافظ داخل النخبة الحاكمة خاصة الجناح المتشدد منه وذلك باستبعادهم وإحالتهم للتقاعد وتعيين آخرين من ذوى الاتجاهات والميول الإصلاحية المتفقة مع توجهاته.

١- الأعضاء الذين تم استبعادهم:

Colton, *op.cit.*, pp. 220-225.

(١)

(١)

(١)

Bishop, *op.cit.*, p.12

(٢)

ويبلغ عددهم سبعة أعضاء خمسة من المكتب السياسى (٣ أعضاء كاملين، وأثنين مرشحين)، وأثنين من سكرتارية اللجنة المركزية وهم :

- جريجورى رومانوف (١٩٢٣) : تم استبعاده من عضوية المكتب السياسى وكذلك من سكرتارية اللجنة المركزية فى يوليو ١٩٨٥ وإحالاته للتقاعد بدعوى الأسباب الصحية. وكان رومانوف سكرتير اللجنة المركزية للشئون العسكرية والبوليس والمسئول عن الصناعات الثقيلة منذ يونيو ١٩٨٣ وعمل من قبل سكرتيرا أول للحزب فى ليننجراد. وكان أحد منافسى جورباتشوف على منصب السكرتير العام بعد وفاة تشرنينكو، وأحد رموز الاتجاه المحافظ داخل المكتب السياسى.

- نيكولاى تيخونوف (١٩٠٥) : تم استبعاده من المكتب السياسى وإحالاته للتقاعد فى أكتوبر ١٩٨٥، وسبق ذلك إقالته من منصب رئيس الوزراء فى سبتمبر من نفس العام. وكان تيخونوف قد شغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وأصبح عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى فى نوفمبر ١٩٧٨ ثم أصبح عضواً كاملاً فى نوفمبر ١٩٧٩ ورئيساً للوزراء فى أكتوبر ١٩٨٠.

- فيكتور جريشن (١٩١٤) : وقد أستبعد من المكتب السياسى فى فبراير ١٩٨٦، وسبق هذا فقدانه لمنصبه كسكرتير أول للحزب فى موسكو وذلك فى ديسمبر ١٩٨٥، وكان قد شغل المنصبان منذ مارس ١٩٧٦.

- فاسيلى كيزنيتسوف (١٩٠١) : النائب الأول لرئيس مجلس رئاسة مجلس السوفيت الأعلى، وتم استبعاده كعضو مرشح فى المكتب السياسى وهو المنصب الذى شغله منذ أكتوبر ١٩٧٧.

- بوريس بونوماريوف (١٩٠٥) : وكان عضو مرشح فى المكتب السياسى منذ ١٩٧٦ وكذلك سكرتيرا للجنة المركزية المسئول عن العلاقات مع الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة أو الأجنبية منذ عام ١٩٥٥ وتمت إقالته فى مارس ١٩٨٦.

- قنستطنطين ريساكوف (١٩٠٩) : وتم استبعاده من منصبه كسكرتير للجنة المركزية لشئون الدول الاشتراكية وهو المنصب الذى شغله منذ مايو ١٩٧٧.
- إيفان كابيتونوف (١٩١٥) : وقد أستبعد من منصبه كسكرتير للجنة المركزية لشئون الصناعات الخفيفة والسلع الاستهلاكية وهو المنصب الذى شغله فى ديسمبر ١٩٨٣ وكان سكرتيراً للجنة المركزية لشئون التنظيم الحزبى منذ ١٩٧٦.^(١)

٢- الأعضاء الجدد فى النخبة الحاكمة :

فى خلال عام واحد من توليه السلطة استطاع جورباتشوف الاستعانة باثني عشر عضواً جديداً فى النخبة الحاكمة، منهم ستة فى المكتب السياسى وسبعة فى سكرتارية اللجنة المركزية مع ملاحظة أن هناك عضواً يجمع بين عضوية الجهازين.

(أ) المكتب السياسى :

- انضم ستة أعضاء جدد إلى المكتب السياسى منهم خمسة أعضاء مرشحين وعضو واحد فقط يتمتع بالعضوية الكاملة وهم :
- ليف زيكوف (١٩٢٣) : وهو من أشد المؤيدين لجورباتشوف وعين سكرتيراً للجنة المركزية للشئون العسكرية والمسئول عن الصناعات الثقيلة والصناعات العسكرية خلفاً لرومانوف. وقد تم اختياره عضواً كاملاً فى المكتب السياسى فى مارس ١٩٨٦، ثم أصبح السكرتير الأول للحزب فى موسكو فى نوفمبر ١٩٨٧ بعد استبعاد بوريس يلتسين من المنصب.
- بوريس يلتسين (١٩٣١) : وهو السكرتير الأول للحزب فى موسكو خلفاً لجريشن منذ ديسمبر ١٩٨٥، وكان يلتسين السكرتير الأول للحزب فى سفيردلوفسك وعين سكرتيراً للجنة المركزية فى يوليو ١٩٨٥ ولكنه ترك السكرتارية ليتولى منصب السكرتير الأول للحزب فى موسكو، وفى فبراير ١٩٨٦ تم اختياره عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى.

Brown, Power and Policy..., op.cit., pp. 191-192.

(١)

(١)

(

- نيكولاى سلينكوف (١٩٢٩) : السكرتير الأول للحزب فى بلوروسيا منذ يناير ١٩٨٣ ونائب رئيس لجنة الدولة للتخطيط. وقد تم اختياره كعضو مرشح فى المكتب السياسى فى مارس ١٩٨٦، ثم حصل على العضوية الكاملة فى يونيو ١٩٨٧، وهو من مؤيدى جورباتشوف.
- يورى سولوفيف (١٩٢٥) : السكرتير الأول للحزب فى ليننجراد وتم اختياره عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى فى مارس ١٩٨٦.
- المارشال سوكولوف (١٩١١) : وزير الدفاع منذ ديسمبر ١٩٨٤، وكان النائب الأول لوزير الدفاع قبل ذلك. وعلى حين جرى العرف على أن يصبح وزير الدفاع عضواً كاملاً فى المكتب السياسى تم تعيين سوكولوف عضواً مرشحاً ليس له حق التصويت فى إبريل ١٩٨٥ وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٣، وبهذا أصبح وزير الدفاع فى منزلة أقل من رئيس جهاز المخابرات K.G.B ووزير الخارجية، وهو ما يشير إلى اتجاه جورباتشوف نحو تحجيم نفوذ المؤسسة العسكرية، وتراجع تأثير الجيش على الشؤون السياسية، ورغبة جورباتشوف فى ممارسة دور أكبر فى صنع السياسة العسكرية خاصة فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والحد من التسلح.
- نيكولاى تاليزين (١٩٢٩) : النائب الأول لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية منذ عام ١٩٨٠، ورئيس لجنة التخطيط للاتحاد السوفييتى خلفاً لنيكولاى بيباكوف. وقد تخرج تاليزين من معهد الهندسة الإلكترونية للاتصالات بموسكو عام ١٩٥٥، وعمل نائباً لوزير الإتصالات (١٩٦٥ - ١٩٧١) ثم نائباً أول (١٩٧١ - ١٩٧٥) فوزيراً للاتصالات (١٩٧٥ - ١٩٨٠). وقد اختير عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى فى أكتوبر ١٩٨٥.^(١) ورغم إنه من مؤيدى جورباتشوف فقد وجه إليه جورباتشوف انتقادات حادة فى يونيو ١٩٨٧ لضعف أداءه وقام باستبعاده من رئاسة لجنة التخطيط فى فبراير ١٩٨٨ ولكنه استمر فى عضوية المكتب السياسى حتى سبتمبر ١٩٨٩.^(٢)

Hazan, *op.cit.*, pp. 89-90, 161, 182, 204. (1)

Colton, *op.cit.*, pp. 88, 99 (1)

Baradat, *op.cit.*, p.123. (2)

(ب) سكرتارية اللجنة المركزية:

تم تعيين سبعة من السكرتاريين الجدد من إجمالي ١١ عضو، من بينهم ليف زيكوف الذى جمع بين عضوية المكتب السياسى والسكرتارية وتولى منصبه كسكرتير للجنة المركزية فى يوليو ١٩٨٥. وفيكتور نيكونوف (١٩٢٩) سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن الزراعة وهو المنصب الذى كان جورباتشوف يشغله من قبل وتم تعيينه فى إبريل ١٩٨٥. وكان نيكونوف نائباً لوزير الزراعة للاتحاد السوفييتى ثم وزيراً للزراعة لجمهورية روسيا الاتحادية. وقد حصل على العضوية الكاملة فى المكتب السياسى فى يونيو ١٩٨٧، وكان من أشد المؤيدين لجورباتشوف.

أما الخمسة أعضاء الجدد الآخرين فتم تعيينهم دفعة واحدة فى المؤتمر السابع والعشرون للحزب الذى أنتخب لجنة مركزية جديدة فى ٦ مارس ١٩٨٦، وهم :

- جريجورى رازيموفسكى (١٩٣٦) : سكرتير اللجنة المركزية المسئول عن التنظيم الحزبى وهو موضع ثقة جورباتشوف، فهو - مثل جورباتشوف - من شمال القوقاز وعمل فى الحزب الشيوعى لكراسنودار وهى مجاورة لمنطقة ستافروبول التى كان يعمل بها جورباتشوف. وقد ظل رازيموفسكى فى شمال القوقاز حتى عام ١٩٨٥ حين أسند إليه جورباتشوف هذا المنصب ذو الأهمية والحساسية. وقد أصبح عضو فى المكتب السياسى فى عام ١٩٨٨.

- الكسندر ياكوفليف (١٩٢٣) : مسئول الدعاية والثقافة، وكان ياكوفليف قد تولى هذا المنصب من قبل إلا أن انتقاداته الحادة للتعصب الروسى والقومية الروسية أدت إلى استبعاده ليعمل سفيراً للاتحاد السوفييتى فى كندا منذ عام ١٩٧٣ حيث التقى بجورباتشوف أثناء زيارة هذا الأخير لكندا عام ١٩٨٣ وتطورت علاقتهما إلى صداقة شخصية وتقارب سياسى فتم استدعاءه إلى موسكو بعد عودة جورباتشوف إلى موسكو ليعمل مديراً لمعهد الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية، وعقب تولى جورباتشوف السلطة عين سكرتيراً للجنة المركزية لشئون الدعاية والثقافة فى مارس ١٩٨٦. وقد أصبح ياكوفليف فيما بعد من أكثر المؤيدين لسياسة الجلاسنوست والانفتاح فى الثقافة الروسية.

كما أصبح عضواً مرشحاً فى المكتب السياسى فيما بعد فى يناير ١٩٨٧، ثم عضواً كاملاً فى يونيو من نفس العام وحتى يوليو ١٩٩٠.

- أناتولى دبروينين (١٩١٩) : المسئول عن العلاقات مع الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة (الأجنبية) والمسئول أيضاً عن السياسة الخارجية وكان سفيرا سابقا فى الولايات المتحدة لمدة ٢٤ عاماً، منذ عام ١٩٦٢ وحتى تعيينه سكرتيراً للجنة المركزية فى مارس ١٩٨٦. وقد أعتبر تولى دبروينين شئون السياسة الخارجية خلفا لبونوماريوف مؤشرا على عزم جورباتشوف أتباع نهجا جديدا فى السياسة الخارجية يختلف جذريا عن سابقه.
- فاديم ميديفيدف (١٩٢٩) : المسئول عن العلاقات مع الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الدول الاشتراكية، وكان رئيسا لشعبة المؤسسات التعليمية والعلمية فى عهد أندروبوف حيث تولى منصبه هذا فى يونيو ١٩٨٣. وعرف عنه مرونة التفكير الاقتصادى والرغبة فى الإصلاح.
- الكسندرا بيريكوفا (١٩٢٩) : المسئولة عن الصناعات الخفيفة والاستهلاكية. وهى أول سيدة تصل إلى منصب قيادى منذ ٢٥ عاماً حين فقدت يكتيرينا فيرتسييفا منصبها كوزيرة للثقافة وعضو المكتب السياسى فى عام ١٩٦١ وبعد ٤ سنوات فقط من حصولها على هذا المنصب فى عام ١٩٥٧. وكانت بيريكوفا قد عملت نائبا لرئيس المجلس المركزى لاتحادات نقابات العمال للاتحاد السوفييتى لمدة ١٧ عاماً، ومن ثم كان اختيارها محاولة لكسب تأييد نقابات العمال من ناحية ولتحسين وضع المرأة داخل الحزب والنخبة الحاكمة من ناحية أخرى. وفى سبتمبر ١٩٨٨ أصبحت عضو مرشح فى المكتب السياسى ثم نائبا لرئيس الوزراء فى أكتوبر من نفس العام.^(١)

Brown, Power and Policy..., op.cit., pp. 192-193, 196.

(١)

قائمة المراجع

أولاً: المصادر الأولية:

- Documents and Materials: Moscow Kremlin (September 19-20, 1989), (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989).
- Gorbachev, Mikhail S., Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987).
- Gorbachev, Mikhail S., Socialism, Peace and Democracy : Writings, Speeches and Reports, (London: Atlantic Highlands, 1987).
- Gorbachev, Mikhail, On The Agrarian Policy of The CPSU in The Present Conditions, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989).
- Gorbachev, Mikhail, Toward a Human and Democratic Socialist Society, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990).
- Russia Today: Facts and Trends, (Moscow: Russian Information Agency, 1995).
- The Constitution of the Russian Federation, in Blaustein, Albert P. & Flanz, Gisbert H. (eds.), Constitutions of the Countries of the World, (New York: Oceana Publications).
- USSR Year Book, 90, (Moscow: Novosti Press Agency, 1990).
- Yeltsin, Boris, The Struggle for Russia, (New York: Random House, 1994).

ثانياً: الكتب :

١- باللغة العربية:

- د. طه عبد العليم (محرر)، انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٣).
- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩).
- د. مصطفى علوى (محرر)، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤).

- Adelman, Jonathan R. & Palmieri, Deborah Anne, The Dynamics of Soviet Foreign Policy, (New York: Harper & Row Publishers, 1989).
- Baradat, Leon P., Soviet Political Society, (New Jersey: Prentice Hall, 1989).
- Barry, Donald D. & Barry, Carol Barner, Contemporary Soviet Politics, (New Jersey: Prentice Hall, 1978).
- Brecher, Michael, The Foreign Policy System of Israel, (London: Oxford University Press, 1972).
- Bremont, Marshall, "U. S. - USSR: Possibilities in Partnership", Foreign Policy, no. 84, (Fall 1991).
- Brown, Archie, Political Leadership in the Soviet Union, (London: Indiana University Press, 1989).
- Brown, Archie; Kaser, Michael, and Smith, Gerald S. (eds.), The Cambridge Encyclopedia of Russia and the Former Soviet Union, (Cambridge: Cambridge University Press 1994).
- Colton, Timothy J., The Dilemma of Reform in the Soviet Union, (New York: Council on Foreign Affairs, 1986).
- Dawisha, Adeed & Dawisha, Karen, The Making of Foreign Policy in Russia and the New States of Eurasia, (New York: M.E. Sharpe, 1995).
- Dawisha, Karen & Parrott, Bruce, Russia and The New States of Eurasia, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
- Dawisha, Karen, Eastern Europe, Gorbachev and Reform: The Great Challenge, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
- Farrell, R. Barry (ed.), Approaches to Comparative and International Politics, (Evanston III: Northwestern University Press, 1966).

- Fleron, Frederic; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues, (New York: Aldine de Gruyter, 1991).
- Goldmann, Kjell, Change and Stability in Foreign Policy: The Problems and Possibilities of Détente, (New York: Harvester Wheatsheaf, 1988).
- Hazan, Baruch A., From Brezhnev To Gorbachev: Infighting in the Kremlin, (London: Westview Press, 1987).
- Holsti, K.J., “Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World”, (London: Allen and Unwin, 1982).
- Kanet, Roger E. & Kozhemiakin, Alexander V., The Foreign Policy of Russian Federation, (New York: Macmillan Press LTD, 1997).
- Kirkilas, Gediminas, We Were Able to Take a Fresh Look, in Party on the Road to Renewal, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990).
- Korany, Bahgat & Dessouki, Ali E. Hillal (eds.), The Foreign Policies of Arab States, (London: Westview Press, 1991).
- LaFeber, Walter, America, Russia and the Cold War (1945 - 1992), (New York: McGraw-Hill, 1993), Seventh Edition.
- Lerner, Lawrence W. & Treadgold, Donald W., Gorbachev and the Soviet Future, (London: Westview Press, 1988).
- Lester, Jeremy, Modern Tsars and Princes: The Struggle for Hegemony in Russia, (London: Verso, 1995).
- Malcolm, Neil & Others (eds.), Internal Factors in Russian Foreign Policy, (Oxford: Oxford University Press, 1996).
- Malia, Martin, The Soviet Tragedy: A History of Socialism in Russia (1917- 1991), (New York: The Free Press, 1994).

- Mandelbaum, Michael, The Strategic Quadrangle: Russia, China, Japan, and the United States in East Asia, (New York: Council on Foreign Relation), 1995.
- M^{igranyan}, Andranik, Perestroika as Seen by a Political Scientist, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1990).
- Mikheyev, Dmitry, Russia Transformed, (Indiana: Hudson Institute, 1996).
- Morrison, Donald, Mikhail S. Gorbachev: An Intimate Biography, (New York: Time Incorporated, 1988).
- Rigby, T.H., The Soviet Political Executive: 1917-1986, in Brown, Archie, Political Leadership in the Soviet Union, (London: Indiana University Press, 1989).
- Rosati, Jerel A., Hagan, Joe D. & Sampson III, Martin W. (eds.), Foreign Policy Restructuring: How Governments Respond to Global Change, (Columbia: University of South Carolina, 1994).
- Rosenau, James N., Pre-Theories and Theories of Foreign Policy, In Farrell, R. Barry (ed.), Approaches to Comparative and International Politics, (Evanston III: Northwestern University Press, 1966).
- Saivetz, Carol R., The Soviet Union and the Gulf in the 1980s, (London: Westview Press, 1989).
- Sakwa, Richard, Russian Politics and Society, (London: Routledge, 1993).
- Surikov, Boris, SDI: Key to Security or Disaster?, (Moscow: Progress Publishers, 1988).
- Thompson, John M., Russia and The Soviet Union, (San Francisco: Westview Press, 1994).
- Twining, David T., Guide to the Republics of the Former Soviet Union, (London: Greenwood Press, 1993).

- Vasil'Ev, A.M., Russian Policy in the Middle East: From Messianism to Pragmatism, (London: Ithaca Press, 1993).
- Volobuyev, Oleg & Kuleshov, Sergei, Two Colours of Time, in Nikita Khrushchev: Life and Destiny, (Moscow: Novosti Press Agency Publishing House, 1989).
- Webber, Mark, The International Politics of Russia and the Successor States, (New York: Manchester University Press, 1996).
- White, Pravda and Gitelman, (eds.), Developments in Russia and Post Soviet Politics, (London: Macmillan, 1994).
- White, Stephen; Gill, Graeme & Slider, Darrell, The Politics of Transition: Shaping a Post-Soviet Future, (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).
- Zwick, Peter, Soviet Foreign Relations: Process and Policy, (New Jersey: Prentice Hall, 1990).

ثالثاً: الدوريات:

- Adomeit, Hannes, "Russia as a "Great Power" in World Affairs: Images and Reality", International Affairs, vol. 71, no. 1, (1995).
- Aganbegyan, Abel, "The Economics of Perestroika", International Affairs, vol. 64, no. 2, (Spring 1988).
- Aslund, Anders, "Russia's Success Story", Foreign Affairs, vol. 73, no. 5, (Sept./ Oct. 1994).
- Barylski, Robert V., "The Russian Federation's Post-Communist Foreign Policy", Southeastern Political Review, vol. 22, no. 2, (June 1994).
- Becker, Abraham S., "Russia and Economic Integration in the CIS", Survival, vol. 38, no. 4, (Winter 1996 – 1997).
- Blank, Stephen, "The New Russia in the New Asia", International Journal, no. xlix, (Autumn 1994).

- Brzezinski, Zbigniew, “The Premature Partnership”, Foreign Affairs, vol. 73, no. 2, (March/April 1994).
- Buszynski, Leszek, “Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry?”, Survival, vol. 37, no. 3, (Autumn 1995).
- Chufirin, Gennady I. & Saunders, Harold H., “The Politics of Conflict Prevention in Russia and The Near Abroad”, The Washington Quarterly, vol. 20, no. 4, (Autumn 1997).
- Cohen, Lenard J., “Russia and the Balkans: Pan-Slavism, Partnership and Power”, International Journal, no. xlix, (Autumn 1994).
- Cole, Alistair, Studying Political Leadership: The Case of Francois Mitterrand, Political Studies, vol. XLII, (1994).
- Cox, Michael, “The Necessary Partnership : The Clinton Presidency and Post-Soviet Russia”, International Affairs, vol. 70, no. 4, (October 1994).
- Crow, Suzanne, “Russia Prepares to Take a Hard Line on “Near Abroad”, International Relations, vol. 1, no. 33, (14 August 1992).
- Crow, Suzanne, “Russia’s Relations With Members of the Commonwealth”, International Relations, vol. 1, no. 19, (8 May 1992).
- Crow, Suzanne, “Why Has Russian Foreign Policy Changed?”, International Relations, vol. 3, no. 18, (6 May 1994).
- Dannreuther, Roland, “Russia, Central Asia and The Persian Gulf”, Survival, vol. 35, no. 4, (Winter 1993).
- Dawisha, Karen, “Gorbachev and Eastern Europe”, World Policy Journal, vol.III, no.2, (Spring 1986).
- Dimitri, Simes, Gorbachev: A New Foreign Policy?, Foreign Affairs, vol.65, no.3, (1986).
- Dunlop, John B. & Rowen, Henry S., “Gorbachev Versus Ligachev: The Kremlin Divided”, The National Interest, no. 11, (Spring 1988).

- Foye, Stephen, “Russian Arms Exports After The Cold War”, Military Affairs, vol.2, no. 13, (26 March 1993).
- Garnett, Sherman W., “The Integrationist Temptation”, Washington Quarterly, vol. 18, no. 2, (Spring 1995).
- Gorbachev, Mikhail, “The Socialist Idea and Revolutionary Perestroika”, Pravda, (November 26, 1989).
- Hagan, Joe D., Domestic Political Regime Changes and Third World Voting Realignments in the United Nations (1946-1984), International Studies, vol. 43, no. 3, (Summer 1989).
- Haugh, Jerry F., “America’s Russia Policy: The Triumph of Neglect”, Current History, (October 1994).
- Herman, Charles F., Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy, International Studies Quarterly, No. 34, (1990).
- Hermann, Margaret G., Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders, International Studies Quarterly, Vol. 24, No.1, (March 1980).
- Hough, Jerry F., Gorbachev’s Politics, Foreign Affairs, vol. 68, No. 5, (Winter 1989/90).
- Keith, Ronald C., “The Post-Cold War Political Symmetry of Russo-Chinese bilateralism”, International Journal, no. xlix, (Autumn 1994).
- Khripunov, Igor, “Russia’s Arms Trade in The Post-Cold War Period”, The Washington Quarterly, vol. 17, no. 4, (Autumn 1994).
- Kozyrev, Andrei, “Partnership or Cold Peace?”, Foreign Policy, no. 99, (Summer 1995).
- Kozyrev, Andrei, “Russia: A Chance for Survival”, Foreign Affairs, (Spring 1992).
- Kozyrev, Andrei, “The Lagging Partnership”, Foreign Affairs, vol. 73, no. 3, (May/June 1994).

- Lane, David, “The Gorbachev Revolution: The Role of the Political Elite in Regime Disintegration), Political Studies, vol. xlv, (1996).
- Legro, Jeffrey W., “Soviet Crisis Decision-Making and the Gorbachev Reforms”, Survival, vol. xxxi, no. 4, (July/August 1989).
- Lepingwell, John W.R., “START II and the Politics of Arms Control in Russia”, International Security, vol. 20, no. 2, (Fall 1995).
- Lough, John, “The Place of the “Near Abroad” in Russian Foreign Policy”, International Relations, vol. 2, no. 11, , (12 March 1993).
- Marantz, Paul, “Neither Adversaries Nor Partners: Russia and The West Search for a New Relationship”, International Journal, no.xlix, (Autumn 1994).
- Menon, Rajan, “The Strategic Convergence Between Russia and China”, Survival, vol. 39, no. 2, (Summer 1997).
- NcFaul, Michael, “Explaining the Vote”, Journal of Democracy, vol. 5, no. 2, (April 1994).
- Page, Stephen, “The Creation of a Sphere of Influence: Russia and Central Asia”, International Journal, no. xlix, (Autumn 1994).
- Peterson, Charles C., “Moscow’s New Arms Bazaar”, Orbis, vol. 38, no. 2, (Spring 1994).
- Petro, Nicolai N., “The Rising Star of Russia’s Vice-President”, Orbis, vol. 37, no. 1, (Winter 1993).
- Porter, Bruce D. & Saivetz, Carol R., “The Once and Future Empire: Russia and the “Near Abroad”, The Washington Quarterly, vol.17, no.3, (Summer 1997).
- Porter, Bruce D., “A Country Instead of a Cause: Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era”, Washington Quarterly, vol. 15, no. 3, (1992).
- Pushkov, Alexei, “Letter From Eurasia: Russia and America: The Honeymoon’s Over”, Foreign Policy, no. 93, (Winter 1993 – 94).

- Rahr, Alexander, “Atlanticists” Versus “Eurasians” in Russian Foreign Policy”, International Relations, vol. 1, no. 22, (29 May 1992).
- Roeder, Philip G., Soviet Policies and Kremlin Politics, International Studies Quarterly, vol. 28, no. 2, (June 1984).
- Rosenau, James N., “Comparative Foreign Policy: Fad, Fantasy, or field”, International Studies Quarterly, no.12, (1968).
- Rubinstein, Alvin Z., “The Geopolitical Pull on Russia”, Orbis, vol. 38, no. 4, (Fall 1994).
- Sestanovich, Stephen, “Giving Russia Its Due”, The National Interest, no. 36, (Summer 1994).
- Shao, Wenguang, “China’s Relations with the Super-Powers”, Survival, vol. XXXII, no. 2, (March/April 1990).
- Simes, Dimitri, “The Return of Russian History”, Foreign Affairs, vol. 73, no. 1, (January/February 1994).
- Simes, Dimitri, Russia Reborn, Foreign Policy, no. 85, (Winter 1991– 1992).
- Smyser, W. R., “USSR-Germany: A link Restored, Foreign Policy”, No. 84, (Fall 1991).
- Stefan, Charles G., “American Relations With The Former Soviet Union”, Mediterranean Quarterly, vol. 4, no. 1, (Winter 1993).
- Strode, Dan L., “Soviet China Policy in Flux”, Survival, vol. xxx, no. 4, (July/August, 1988).
- Volgy, Thomas J. & Schwarz, John E., “Does Politics Stop at the Water’s Edge?: Domestic Political Factors and Foreign Policy Restructuring in the Cases of Great Britain, France, and West Germany”, Journal of Politics, vol.53, no.3, (August 1991).
- Warner III, Edward L. “New Thinking and Old Realities in Soviet Defense Policy”, Survival, vol. xxxi, no. 1, (January/February 1989).

- Webber, Mark, “The Emergence of the Foreign Policy of the Russian Federation”, Communist and Post-Communist Studies, vol. 26, no. 3, (September 1993).
- Zagorski, Andrei, “Reintegration in the Former USSR”, AUSSEN Politik, vol. 45, no. 3, (1994).
- Zelikow, Philip, “Beyond Boris Yeltsin”, Foreign Affairs, vol. 73, no. 1, (January/February 1994).

رابعاً: بحوث غير منشورة:

- Bishop, William J., The Emerging Political Structure of the Gorbachev Era: With Particular Attention to Soviet National Security Policy, Unpublished paper delivered at the Annual Meeting of the International Studies Association, Washington, D.C., April 17, 1987.